وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

الثـــورة الفرنســـية

الجــزء الأول

تأليف: فرانسوا فوريه
ديني ريشيه
ترجمة: صياح الجهيم



الثورة الفرنسية

القسم الأول

الثورة الفرنسية

القسم الأول

تأليف: فرانسوا فوريه
ديني ريشيه
ترجَمة : زياد العودة

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٢م

العنوان الأصلي للكتاب:

La Révolution Française

François Furet
et
Deuis Richet

صدرت الطبعة العربية الأولى عام ١٩٩٣م

منشورات وزارة الثقافة - دمشق

سلسلة (دراسات اجتماعية «٩»)

الثورة الفرنسية: من مجلس عموم الطبقات إلى ٩ ترميدور/ تأليف فرانسوا فوريه، ديني ريشيه؛ ترجمة صياح الجهيم .- ط٢. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢ .- ج١ (٣٠٤ص)؛ ٢٤ سم.

صدرت الطبعة الأولى ١٩٩٣ ضمن سلسلة (دراسات اجتماعية؛ ٩)

١- ٩٤٤,٠٤ ف و ر ث   ٢- العنوان   ٣- فوريه
٤- ريشيه   ٥- الجهيم

مكتبة الأسد

القسم الأوّل

من مجلس عموم الطبقات
إلى
٩ ترميدور[١]

(١) ترميدور: الشهر التاسع من شهور الجمهورية.

الفصل الأول

فرنسا لويس السادس عشر

مجتمع النظام القديم

الملكية المطلقة

لشدّ ما حَبَس الباستيلُ في رمزه[١]، النظام القديم. وينبغي للتاريخ أن يحدّد أولاً ذلك النظام في واقعه اليومي: النمط الاقتصادي القديم. إن نضال الناس لكي ينتزعوا من الطبيعة شروط الحياة المادية- الخبز أولاً وقبل كل شيء- يحتفظ بسماته التي مضى عليها قرنٌ: هيمنة ساحقة للإنتاج الزراعي في الثروة القومية، إنتاجيّة ضعيفة للعمل، هشاشة توازن مُقلقَلٍ بين عدد الناس وحجم الأقوات [٢]. الاقتصادُ هنا، في الوقائع وفي العقليّات، اقتصاد البُقيا[٣] حيث الجمودُ التقني وحركة السكان الطبيعية وتقلبّاتُ الجو تَعْمل متضافرةً ولا تبيحُ- لأجلٍ قصير- إلا الأمل بموسم جيد أو الهلع من موسم رديء. وعَبْر التشنجات القصيرة استقرّ ركودٌ طويل للثروات المُنْتَجة؛ إن النموّ الاقتصادي والتفاؤل بسعادة مادية سيكونان فكرتين ثوريّتين.

---

(١) سجن الباستيل رمز الظلم والاستبداد، والنظام القديم هو الحكم الذي سبق، في فرنسا، الثورة الفرنسية. المترجم

(٢) الأقوات جمع قوت: المواد الغذائية.

(٣) البقيا: البقاء على قيد الحياة

هناك إذن، في الأساس، بالنسبة إلى فرنسيّ النظام القديم، الأرض، فلاحة الأرياف وطرائقها التقليدية: إن مختلف نماذج المناوبة الزراعية، وهي أكثر تعقيداً بكثير مما يوهم به التعارضُ التقليدي ثلاثي الحول- ثنائي الحول، تَتْركُ جزءاً كبيراً من الأرض غير مزروع. وفي هذه الأراضي المستريحة ترسل جماعةُ الفلاحين قطيعها الهزيل يرعى. ويتمّ الحصادُ بالمنجل. ويُدْرس القمحُ بالمدقّة أو تحت حوافر الحيوانات. وبدلاً من المحراث العادي يُستخدم، في الأغلب، المحراثُ الخشبي القديم الذي لا مقدمة له والذي يجرّه ثورٌ، فيخدش أرضاً هزيلة المرود، إذ أن متوسط غلة القمح بالنسبة إلى البذار يُمكن أن تُقدَّر بخمسة أو ستة إلى واحد.

ومع تعارض السنين، وبالرغم من كل شيء، يغذّي المحصولُ البلاد، لكن ما إن تأتي سنة رديئة، ما إن تأتي كوارث الطقس، الجمد والبرد والجفاف أو ما إن تأتي الحربُ وما يواكبها من النهب، حتى تسيطر ندرةُ القمح على المشهد الاقتصادي والاجتماعي الشامل. حينئذ يجري التخزينُ، وطيرانُ الأسعار، وغلاءُ الخبز، مع آثاره الاصطفائية اجتماعياً: إن وفيات المجاعة، في المدينة والريف، تَخْترم الفائض السكاني من أشد الشرائح بؤساً، وتُعيد عدد الأطفال والكبار إلى مستوى مُنسجمٍ مع الثروات المُنتَجة. كذلك كان الأمر في سنة ١٧٠٩- وهي أزمة مشهورة بين الأزمات كافةً- وكذلك كان في سنة ١٧٤١. فإذا زال نذيرُ الخطر وتمّ «التطهيرُ» انتظمت النقاهةُ الاجتماعية حول العودة إلى الحالة الطبيعية أي إلى الحالة الهشة.

لكن الأرض، في فرنسا القديمة، لا تخضع فقط للتقنيّة البائدة ولمصادفات المناخ. بل يُسيطر عليها، في كلّيتها تقريباً، حق السيادة الإقطاعية. وهذا الحقّ بقية من بقايا الزمن القديم الذي كان فيه السيدُ الإقطاعي يحمي أهل «تبعيّته»، ويَخْفض لهم الجسر المتحرك ليؤويهم في حالة الخطر مقابل إتاوة زراعية. ليس هناك عملياً أرضٌ لا تَتْبع هذا «الحق

السامي» القديم الخاص بالسيد الإقطاعي ولا تقع عليها، بهذه الصفة، حقوقٌ «إقطاعية» مصنّفةٌ تصنيفاً دقيقاً في القصر الإقطاعي الذي يَسْهر على عدم ترك هذه الحقوق تَسْقط بالتقادم. ولا شك أن بعض برجوازيي المدن وبعض العامة الذين اغتنوا بالتجارة أو بالربا قد أفلحوا، منذ الانطلاقة الاقتصادية في القرن السادس عشر، في التسلّل إلى التنظيم الإقطاعي وفي الحصول على إقطاعات. لكن طبقة النبلاء، في أثناء القرن الثامن عشر، لا تدمج هؤلاء الوافدين الجدد إلا ببطء متزايد؛ لا تدمجهم، في الأغلب، إلا بواسطة تقليدٍ ملكي للنبالة أو خدمة في الدواوين الملكية السامية. ولذلك ظلت طبقة النبلاء في مجموعها، سيّدة منطقة نفوذها القديمة العهد، وهي منطقةٌ شديدة الاتساع لأنها تضمّ في آن واحد الأراضي التي تعمل على استثمارها مباشرة والأراضي التي تَجْبي عليها الحقوق القديمة المعترفة بواجباتها في الزمن الغابر. لنُضفْ إلى ذلك، فيما يخصّ رجال الدين، مورداً إضافياً هو ضريبة العُشر، أي واحد على عشرين من جميع محاصيل المملكة. وأخيراً فإن الامتياز الضريبي، الإعفاء من ضريبة الرأس، يتوّج كل هذه الثروة العقارية.

هذا هو إذن أساس تسلّط الطبقتين الأُخريين في مملكة فرنسا: إن رجال الدين والنبلاء لا يعيشون فقط من استثمار أملاكهم الزراعية الخاصة، بل ومن اقتطاعٍ سنوي لنسبة مئوية مضت عليها قرون، اقتطاعها من مجموع العمل الريفي. وعلى الفلاح المالك الصغير - وهؤلاء الفلاحون الصغار كُثُرٌ في فرنسا القديمة، فهناك الملايين منهم الذين يملكون تقريباً نصف أراضي المملكة الصالحة للزراعة - أن يؤدي للسيّد الإقطاعي عدداً وافراً من الحقوق نقداً أو عيناً. وقليلٌ من أعمال الحياة الريفية لا يتضمّن فديةً للإقطاعي: المحصول السنوي، الحصاد، قطاف العنب، بيع الأرض المحتمل، الخ. وفي كل مكان من الأراضي التي تخضع لتبعيته يمارسُ الصيد على هواه، خلال القمح الذي استوى للحصاد، وخلال عشب المروج. إنه سيّد أملاكه لا مستثمرها: فالمردوديّةُ[١] همٌّ برجوازي.

(١) المردودية البحث عن المردود أو الربح.

كلٌّ ذلك فهو في النظام الاجتماعي، لأن تسلّط رجال الدين والنبلاء إن كان قائماً على الأرض، فهو محفورٌ في النفوس أيضاً. والنظام الاجتماعي ليس مجرّد أمرٍ واقع: بل إنه مستمد من الحق الإلهي. وذلك يعني أنه لم ينجم عن اتفاق ارتضاه الناسُ، لكن عن الاعتراف الاجتماعي بتسلسلٍ أراده الله: ولذلك كان الإلحاد مرادفاً للفوضى. لكنه نادر وقليل الخطر، لأنه صامتٌ ومحصور في دوائر محدودة من المجتمع المثقف. وليس لدى جمهور السكان، وهو قليل التعلّم، حبيس حياةٍ محليّة ضيّقة أشدّ الضيق، أيةُ وسيلة يضع بها المُعتَقَد القديم الذي يرسّخ الهرم الاجتماعي موضع البحث.

وكيف يستطيع جمهورُ السكان ما لم يدر بخلده، لأن الدين يشكّل خلفيّة حياته اليومية وعاداته الذهنية، ويرسم إيقاع وجوده الفردي والجماعي الذي يجري في ظل قباب الأجراس العتيقة حيث تسجّل ساعةُ القرية بالنسبة إلى الجميع جريان الزمن. ومن الولادة حتى الموت، وخلال أيام الفرح وأيام الشقاء، تتولى الكنيسةُ، يتولى الكاهنُ تقويم الحياة.

لكنّ في هذا السيل من المشروعيّات التي تشرط المجتمع السياسي بأسره، من الله إلى أدنى تابعٍ في المملكة، وفي قمة الميدان الزمني، وفوق الإقطاعيين، مقاماً رئيسياً: ملك فرنسا، التجسيد الوراثي للملكية القديمة. وهو ملك مطلق لا يستمدّ حقوقه إلا من الله؛ وهو «أبٌ» لكل أتباعه، ومالكٌ «سام» لكل المملكة، ومالكٌ مباشر لأملاك عقارية مترامية الأطراف، وفي يديه جميع السلطات، جميع السلطات التي تعوّدنا التمييز بينها منذ ذلك الزمن، السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. لقد أصبح رئيساً لبيروقراطية مركزية قلبُها في قصر فرساي، وآلتُها الضريبيّة المعقّدة والشديدة الاتساع تشكّل، دون شك، أهمّ جهاز فيها.

لأن هذه الملكية، وإن كانت مطلقة ككل ما يأتي من الله، إلا أنها، مع ذلك، من عمل الزمن. لقد أقامها ملوكُ فرنسا منذ قرون، ولا سيما منذ هنري

الرابع، على أنقاض قوة الإقطاعيين الإقليمية، وبالتدجين السياسي للنبلاء الذين آل أمرُهم إلى خدمة الملك أو تملق البلاط. ولقد اكتسب الملك من ذلك نوعاً من الطبيعة المزدوجة: لقد بقي ابن أصله: سيّد الإقطاعيين، أكبر ملاّك إقطاعي في المملكة. لكن الملكية المطلقة قد قامت أيضاً بتجاوزٍ للأصول الإقطاعية: لقد غدتْ رمزاً قومياً، إدارة عامة، منعشة الحياة الاقتصادية والمشرفة عليها والحكم بين المصالح الاجتماعية المسيطرة. إن قدرتها لم تُلغ جميع امتيازات الماضي المحليّة، لكنها وطّدت سلطة الدولة وسط الهشاشة الاقتصادية وتسلسل المراتب الاجتماعية في فرنسا القديمة.

هذا هو النمط القديم، النظام القديم. إنّه يؤمّن تكاثر الثروات والناس عبر احتمالات الفصول ومصادفات الظروف، ومع تعاوض السنين. وهو يتيح تماسك المملكة عبر تفاوتٍ اجتماعي مكتوب لا في فقر المحاصيل فحسب بل في الحق والتقاليد. إن الحكم الملكي المطلق المبني على حفظ الامتيازات الإقطاعية، والمولود أيضاً من الحظّ السياسي لطبقة النبلاء، ومن القبول الديني للعدد الأعظم، إن هذا الحكم يتوّج المجموع كسلطة توازن. هذا التوازن ليس توازن جمود، بل الأصح أنه توازن تنقيح، إصلاحٍ، تمارسه بحذر البيروقراطيةُ الملكية دون أن تثير الشك في النظام الكلي ودون أن تعرّضه للخطر.

بناءً على ذلك، لم ٨٩؟ أين ومتى تقع نقاط فقد هذا التوازن البالغ القِدم، في القرن الثامن عشر؟

إنها تقع أولاً، وبصورة متناقضة، في ثروته. هذه هي الجدّة الكبرى. إن ٨٩ لا تتوِّج قرناً فقيراً، لكنها تنفجر على العكس، في نهاية قرنٍ غني، في بلد غني. غني، نسبياً من غير شك، بالقياس إلى الحاضر القريب، وبالقياس إلى معظم البلاد المجاورة. لكنه غني غنىً يتّسم بازدهار، بالاستبشار الاقتصادي الذي هو أحد أسرار القرن الثامن عشر الفرنسي.

في هذه الحركة التي خطُّها العام مؤكد، ليس كل شيء قابلاً للقياس. فالقرنُ لم يكتشف إلا ببطء قيمة الإحصاء الاقتصادي ولم يترك لنا سوى مواد وثائقية جدّ ناقصة. فلا النمو المحتمل في حجم الإنتاج، ولا نماء الإنتاجية الزراعية، وهو أبعد عن اليقين، يمكنها أن يُرقما أرقاماً جادة. لكن يمكن أن نستنتج على الأقل الزيادة الإجمالية للثروة من يقيننا المتعلّق بحركة النمو السكانية: فبين بداية القرن ونهايته، بين حسابات «فوبان» وحسابات لافوازييه، ازداد سكانُ المملكة من عشرين مليوناً إلى ستة وعشرين. إن تزايد السكان يعود إلى انقلاب في عدد الوفيات التقليدي. ذلك أن الحدود القصوى الدورية في عدد الوفيات وتلك البزلات السكانية الفاجعة من جرّاء المجاعة، تخفّ كثيراً، إن لم تختف. وفرصةٌ إضافية لحركة نمو السكان: لم تعد الحربُ تمسّ أبداً أرض المملكة.

من جهة أخرى ازدادت قيمةُ الإنتاج بسرعة في أثناء القرن، كما ازدادت الأسعار في الوقت نفسه. إن ارتفاع الأسعار الذي تلا انخفاضاً طويلاً غطّى عهد لويس الرابع عشر، يولد عند اتصال الثلث الأول والثلث الثاني من القرن الثامن عشر، في الثلاثينيات منه. ويبلغ ٥٠% إلى ٦٠% عشية الثورة. هذه الحركة الطويلة لا تلغي الدورات التي تحدث كل عشر سنوات، ولا هبّات الأسعار الموسمية، لكنها تدمجها في مدّ من التوسع يُقلّل من اتّساعها وهكذا غدا ممكناً التوسع السكاني.

لكن من الخطأ أن تستنتج من ذلك أن جميع الفرنسيين قد استفادوا على حد سواء من حركة القرن الاقتصادية. العكس هو الذي يحدث. فارتفاع الأسعار الزراعية، والارتفاع الأشدّ في أجرة الأرض الزراعية يفيدان أولاً وعلى الأخص، الملكية العقارية والريع الإقطاعي. أما على مستوى الاستثمار الريفي فإن ذلك الارتفاع لا يحمل شيئاً إلى جمهور صغار الفلاحين المالكين لقطع صغيرة من الأرض، والذين يعيشون في اكتفاء ذاتي على أرضهم،

والذين لا يملكون فائضاً يحملونه إلى السوق أو يخزنونه للسنة التالية. وهو لا يشجّع المستثمر إلا في مناطق نادرة تسود فيها المزارع الكبرى ويفتتح الرأسمالية الزراعية.

وبالاختصار فإن حركة الأسعار لا تحمل علاوةً اقتصادية وزيادة في الثروة إلا لكبار الملاكين للريع العقاري أولاً، للطبقتين صاحبتي الامتياز، للإقطاعيين العلمانيين أو الدينيين أصحاب الامتيازات القانونية والضريبية. إن الدخل العقاري يتضاعف في غضون هذا القرن.

وهو يصعد بشدة ولا سيما أن هبوط الأجر الواقعي- لأن منحنى الأجور يتأخر عن منحنى الأسعار- على أثر وفرة الناس واليد العاملة يُنقص كلفة الإنتاج، ويحرّر فضل قيمة إضافيّاً يضخّم ريع الأرض. هكذا تم بشكلٍ غيرِ متساوٍ إعادةٌ لتوزيع الدخول على حساب الفلاح الصغير مالكاً كان أم مستأجراً، وعلى حساب مجموع الأُجراء. وبوسعنا أن نتنبّأ إلى أي حد يعمّق ذلك الحقدَ الاجتماعي في الريف. فإذا ما حدث الانخفاض، وإذا ما جاءت الأزمةُ، وجد الشعبُ الفلاحُ المسؤولَ بين يديه: الامتياز، الإقطاعي.

لكن الفلاح ليس وحده، إن البؤس الفلاحي أخذ يجد في الثروة المدينية[1] حليفاً غير متوقع ورئيسيّاً ففي مدينة القرن الثامن عشر التي تكبر لأن ريع النبلاء قد وُظِّف فيها ثانية في قصور خاصة، والتي جاء الفيضُ السكاني الريفي يبحث فيها عن سقف وعن عمل، يُشجّع الازدهارُ المشروع البرجوازي في أشكاله المتعدّدة. ينبغي أن ننظر إلى هذا المشروع في أدنى نقاطه حيث يكون الأكثر عدداً، لكنه ليس الأقلّ انكباباً على العمل وتمسّكاً بالربح، الحانوت الصغير، المشغل، الحانوت. في هذه المشاريع أصحابُ عمل صغار يحكمون شعباً مدينياً يضمّه أحياناً- لا دائماً- إطارُ الاتحادات الحرفية. وعندما تتّسع السوق، وعندما تزدحم اليدُ العاملة، وعندما يكبر الربح

---

(١) المدينية نسبة إلى المدينة، وهي نسبة لابد منها. وكذلك الضريبية نسبة إلى الضريبة.

السنوي- وهذا هو الاتجاه العام للقرن- عند ذاك يَحْفزُ الثراءُ العامُ النجاحاتِ الفردية. إن البناء والنسيج، وهما أكبر صناعتين آنذاك، يشهدان تكاثر المقاولين الحقيقيين. وتربح فيهما التجارةُ والتجارة الكبيرة بالرغم من الرسوم الجمركية التي تسمُ السوق الداخلية. وأخيراً فإن المبادلات البحرية، التي كانت انطلاقتُها على أشدّها في سنوات القرن الأخيرة، تؤمّن للتجار وللشركات التجارية نسبةً فائقة المردودية لرأس المال الموظف: إن الأحياء الجميلة في «فانت» و«بوردو» قد بُنيت بمال تجارة العبيد من «الجزر». كل هذه الثروة الجديدة تهدّد امتياز الريع العقاري.

لا ريب أن مدينة القرن الثامن عشر ليست فقط منطقة نفوذ الرأسمالي الصغير أو الكبير. إنها تُؤوي أيضاً- فضلاً عن ترف النبلاء- التقاليد والفطنةَ، ما لا يُحصى من ذوي الدخل المستفيدين من القروض الملكية، جميع «ضباط» الدولة الذين وظّفوا المال الذي ربحوه في منصب عام، وبالاختصار طائفة اجتماعية كاملةً من المتعاملين مرتبطة بالنظام القديم. ومن المؤكد أن البرجوازية الفرنسية في القرن الثامن عشر هي، إلى حدّ كبير، برجوازية ما قبل الرأسمالية. لكن كل شيء يجري وكأنها كانت تشعر بأنها تقود الاقتصاد منذ ذلك الوقت، وأنها بذلك ترمي ببصرها بعيداً. ذلك لأن نضجها الفكري أكيدٌ أكثر من نضجها الاقتصادي.

وبالفعل، لقد اكتشف القرنُ الثامن عشر قوة «الرأي». فمدينة هذه الحقبة، هي قبل كل شيء، مخبرٌ للأفكار، خالقة للمشاعر العامة، بل وتكاد تكون خالقة لوعي سياسي. المدنية؟ لنقل بالأحرى جمهور المدينة المثقف وقبل كل شيء جمهور باريز المتجمّع، المحتشد حول الصحفيين والأفكار الإصلاحية. إن المحامين، ورجال القانون، والضباط، وبالاختصار إن برجوازيةً كاملةً تُجسّد مقدماً ما سوف يسميّه القرنُ التاسع عشر «الكفاءات» تشكل للكتّاب مرتعاً خصباً يُعفيها من الرعاية الملكية القديمة. إن كتاباً في

التاريخ، إن كتاباً في الاقتصاد، إن حكاية رحلة، تصبح سلعاً يمكنها أن تُغني مؤلفها. وإذا ما استفاد كاتبٌ ذات يوم من الكرم الأرستقراطي فإن ذلك لن يكون على حساب استقلاله الفكري.

هل هناك إذن فكرٌ هو فكرُ القرن؟ نعم: فكرُ الإصلاح. ولا شك أنه ليس مُحارباً فحسب، لكنه متنوّع، متعدّدٌ، بل ومتناقضٌ: إن الدولة المستبدة والمستنيرة التي تخيّلها الفيزيوقراطيون ليست دولة مونتسيكيو الليبرالية والمستنيرة، وأحرى بها ألا تكون ديمقراطية روسو التي تقوم على المساواة. لكن حتى المجادلات الداخلية الناشئة عن تعدّد التيارات والأوساط، تغذّي فكر القرن وتُفصح عن الأوّليات الجديدة العاطفية والفكرية، العقل، السعادة، التسامح. ومنذ ١٧٥٠ تغدو المعركةُ، معركةً رابحة، على نحو واسع.

في محكمة هذه الثقافة البرجوازية التي تَنْزِع عن النظام القديم قدسيّته يغدو الاتّهام المتكاثر الموجّه ضد منافاة المجتمع القديم للعقل، ولا عقلانية الديانات المنزلة، وطفيليّة الاقطاعيين، هائلاً. ولا سيما أن هذا الاتهام لا يستند فقط إلى البرهنة على ما هو معقول ومنشود، بل إنه يَغتذي أيضاً من قوى أشدّ ظلاماً هي قوى الكبت والإذلال الاجتماعي: إن امتياز النبلاء الذي يدعّمه في جميع الميادين تطوّرُ القرن يعبّئ الغضب البرجوازي.

وهكذا يتأرجح تدريجياً توازنُ نظام بأكمله، نظام تعدّل بعمقٍ في معطياته السكانية والاقتصادية والفكرية. إن بؤس الفلاح، وإفقار الأجير، والقدرة والحرمان البرجوازيين. إن ذلك كله يضع التقاليد موضع البحث من جديد، باتهام متشابه إن لم يكن مشتركاً.

لكن المرافقة إن غدت عامةً فهي ليست، على الأغلب، جذريّة. إنها تُعطي مهلةً. إنها تطلب إصلاحات لا ثورةً.

إصلاحات؟ ها هنا تُحبَكُ المأساة. لأن هذه الفترة هي الفترة التي تَنْطفئ فيها النزعةُ الإصلاحية لدى الحكم الملكي الاستبدادي. لا لنقصٍ في

المخطّطات والجرأة والكفاءات، بل ولا في النيّة الحسنة السامية، نية ملك فرنسا، من حين إلى آخر. لكن قوى المقاومة قد غدت أقوى من قوى الحركة. إن طبقة النبلاء أخذت تثأر للإبعاد السياسي الذي ألزمها به لويس الرابع عشر. فهي تستثمر الدولة والمناصب الكبرى العلمانية والكهنوتية؛ وهي تسحق بثقلها الاجتماعي وثروتها ونزعتها السياسية المحافظة، الإرادة الملكية الواهنة والمخطّطات الإصلاحية لإدارةٍ تظلّ، في الغالب، بارزة، وهي لا تهاجم الحكم المطلق إلا باسم التقاليد بينما يُهاجمه الرأي المستنير في الطبقة الثالثة باسم الإصلاحات: إن تلاقي التيارين المتضادّين يُضعف السلطة ويَحبسها في جمودٍ هو همّ النبلاء الأساسي. وكانت هذه آخر فرصة في فرنسا للتحكيم الملكي. لقد عرف «تورغو» ذلك على حسابه في سنة ١٧٧٦.

حتى أن أهم مسألة في سياسة المملكة الداخلية- المسألة المالية- ستظلّ بلا حلّ. ذلك لأنها تطرح مجموع المشكلة الاقتصادية والاجتماعية. فأساس الضريبة التقليدي الذي يُعفي النبلاء من ضريبة الرأس ويسمح للكنيسة أن تتخلص منها على أربح وجهٍ بتسوية دورية، ليس أساساً ظالماً فحسب. ففي قرن صعود الريع العقاري. يُعفي ذلك الأساسُ جوهر الثروة المُنتجة والمتراكمة ليسحق سحقاً أشدّ المداخيل الشعبية. إن فكراً إصلاحياً كاملاً في هذا القرن يحلم بالضريبة العقارية الواحدة المتناسبة مع الدخل. لكن الملك يرفض أن يُضحي «بنبلائه». وهكذا تتّخذ الأزمةُ المالية في النظام القديم بُعدها الحقيقي: إنها أزمةُ مجتمع.

وبذلك بالذات تتّخذ الأزمةُ بعداً دوليّاً، لأن الحركات التي ستُزعزع في القرن الثامن عشر التوازنَ الفرنسي القديم يتّضح أثرُها فيما وراء حدود المملكة. ففي المجال الاقتصادي، يُصيب ارتفاع الأسعار وتنامي الثروة الاجتماعية «كاتالونيا» وإيطاليا الشمالية، وبلاد «الرين». وتبتدع انكلترا التعبئة الثورية لهذه الثروة: الرأسمالية الصناعية. وفي المجال الفكري، ليس

هناك من احتكار فرنسي سوى احتكار اللغة: فلم يكفّ القرن عن تطوير المبادلات العقلية وعن نسج روابط «دولية» هي دوليّة الأنوار، وتلعب انكلترا وفرنسا فيها الدورين الأولين، لكن أوروبا بأسرها تُلفي نفسها مرتبطةً بها، حتى بطرسبرج، وحتى بنوّتها الأميركية. ولم يُتَحْ لثقافةٍ أن تغدو عالميةً على نحو تلقائي أكثر من ثقافة صفوة القرن الثامن عشر.

من ناحية التسلسل الزمني، ليس هناك أوّلية فرنسية. فمنذ ١٧٧٦ تحدّد المستعمراتُ الإنكليزية في أمريكا استقلالها بنصّ عظيم ليبرالي، معلن للمساواة، سيدفع أوروبا المستنيرة كلها إلى الحلم. وبالفعل، فإن الأفكار الجديدة تهزّ، في آخر القرن، وفي مجتمعات الغرب الأرستقراطية العتيقة، وصايةَ السيطرة التي مضت عليها قرون: الديموقراطية ضد حكم القلّة في جنيف، الوطنيون الإيرلنديون ضد الاضطهاد الإنكليزي، ائتلاف البلاد المنخفضة الليبرالي ضد الديكتاتورية الأورانجية، الثورة البلجيكية ضد النمسا. لكن النظام الأوروبي العتيق المستند إلى «دوليّة» الملوك لم تصبه سوى هزّات مُبشِّرة لا ضرباتٍ حاسمة.

إن أزمة أهم مملكة في تلك الحقبة تتضمن تهديدات جدّ مختلفة. ففي أوروبا الملكية والأرستقراطية التي تزخر بأبناء العم وبالأصهار وبأولاد الأخ والأخت والأحفاد، ستغدو فرنسا بسرعةٍ مركز الإنذارات - كما ستغدو في الجانب الآخر مركز الآمال.

بقي علينا أن نفهم كيف ستُحبَكُ الأشياءُ. إن السنوات العشر التي تسبق الثورة تكدّس الشحنة المتفجّرة. فانخفاض أسعار القمح الطويلُ يغطي ملك لويس السادس عشر: انخفاضٌ نسبي من غير شك لأن الأسعار تظل مرتفعة بالنسبة إلى مطلع القرن، لكن الملاحظة المعاصرة تردّها إلى استبشار سنوات الستين. ومع ذلك يظل القمح محظوظاً بالقياس إلى الخمر، هذا العنصر الجوهري في الزراعة التعدّدية التقليدية، وهو عنصر ساعد على انطلاقته

تزايدُ الطلب المديني. وها إن انهيار حقيقياً، لا مجرّد انهيار نسبي بل مطلق، يتلو مرحلة ارتفاع الأسعار بين ١٧٦٦ و ١٧٧٨ وتنشأ المأساةُ من أزمة تقليدية، أزمة فيض الإنتاج التي تضمّ آثارها المفاجئة جداً إلى الانخفاض الطويل في سعر الحبوب.

أهو الكساد العام؟

إن زراعة الكرمة كانت دائماً وما تزال انتاجاً زراعياً ذا مرونةٍ سنوية عظمى. وفي نفس السنين التي ينهار فيها سوقُها المديني تنطلق التجارة الخارجية في المملكة انطلاقة مذهلة جداً. وفي الصناعة تشير جميع الدلائل أيضاً إلى انطلاقة نشطة في البناء المديني وفي صناعة البناء؛ وفي الزراعة نفسها، تحافظ منتجات تربية الماشية والخشب على الارتفاع الذي مضى عليه قرنٌ. فمن المحتمل إذن أن انخفاض الأسعار في الثمانينات، وهو انخفاض متفاوت على كل حال، في أسعار الحبوب والخمر، يؤثّر في الاستثمار الفلاحي تأثيراً شديداً- وبعبارة أخرى يؤثر في العدد الأكبر- دون أن يُصيب الآلية العامة للاقتصاد. لكن الدخل العقاري يُعاني من ذلك أيضاً بكل أشكاله، دخل المستثمرِ البائع، دخل المزارع الكبير في «بيكاردي» أو في «كامبريزي»، دخل الملاك الكبير النبيل على الخصوص. وهذا الأخير لا يعوّض عن خسارته ببيع أشجار الغابات المقطوعة فقط؛ فلما كان حبيسَ ميل الأسعار إلى الارتفاع، وحبيس الالتزامات الكمالية التي يفرضها أسلوب حياته، فهو يسعى إلى أن يجعل الفلاح يدفع فرق الأسعار بزيادة نسبة الإتاوات الإقطاعية، نابشاً الحقوق التي كان يبدو أنها سقطت بتقادم الزمن. هذا هو المظهر الاقتصادي لردّة الفعل الأرستقراطية.

وفي الوقت نفسه أرادت طبقة النبلاء، مدفوعةً بالضرورة نفسها، أن تحتكر لأولادها، أكثر من أي وقت مضى، كبار المناصب، وقبل كل شيء وظائف الدولة. ففي سنة ١٧٨١ نُشر مرسوم الأنساب الأربعة الذي يحتفظ

للنبلاء المسلّم بنبالتهم - أربع درجات من النبالة - بحق دخول الجيش الملكي كضباط دون المرور بالمراتب الدنيا.

وهكذا تنغلق الأبوابُ أكثر فأكثر أمام برجوازية كثّرها القرنُ وأغناها وعلّمها. هذه هي الديناميكية الاجتماعية المتناقضة في هذه السنوات التي تسيطر عليها في آن واحد الردّةُ الأرستقراطية والطموحُ البرجوازي. إن المجتمع القديم ذا الطبقات يردُّ، بعد أن هُدّد، بالتأكيد الجديد لأبديّته وبتوطيد مواقعه. وهو في البلاط، يسهر بحرص متزايد، على السلطة، لكنه بهذا الهجوم المضاد يُجمِّع عليه الريفَ والمدينة معاً.

هل الثورة لا مناصَ منها؟ نظرياً، كل شيء ما يزال متعلّقاً بقدرات التحكيم وبإصلاح ملك فرنسا. لكن لويس السادس عشر أخذت تتناقص قيادتُه للأحداث. ولقد قيل منذ مائة وخمسين عاماً، في «ضعفه» الشهير وفي دوافعه السيكولوجية ألف تفسير. إنما لم يُشَرْ إشارة كافية إلى أنه، على الخصوص، رمزٌ لضعف الدولة أو انعكاس لذلك الضعف. لأن الحكم المطلق لم يعد موجوداً إلا من ناحية المبدأ. ولأن الرأي العام بأسره ينازع فيه، فقد فَقَدَ السلطة الضرورية لتحكيم أخذ يَصْعُب شيئاً فشيئاً. وهو يميل، في الحقيقة، إلى جانب واحد: إن السلطة الملكية، عادت، كما كانت قديماً، رهاناً لصراعات التأثيرات الأرستقراطية. لكن لئن ظلت جماعات البلاط منقسمةً حول الأشخاص فقد كانت متّحدة حول ما هو جوهري: لا تحوّلات في الأساس الضريبي، لا تعدّيات على الامتيازات الاجتماعية. بيد أن عجز مالية الدولة، منذ حرب أمريكا، قد بلغ حداً لا يمكن معه أن يُسدَّد بالقروض أو بوسائل أخرى. ولما عجز ملك فرنسا عن أن يتناول المال من حيث هو موجود أي أن يفرض ضريبةً على «نبلائه» فقد لاذ بالهرب إلى الأمام: دعوة مجلس عموم الطبقات. وهو بفعله هذا، يتنازل مرة أخرى لذوي الامتياز الذين ينوون أن يكونوا أسياد ذلك المجلس، كما كانوا من قبل.

هكذا تبدأ الأزمةُ السياسية الكبرى في ١٧٨٨- ١٧٨٩. وعلى هذه الأزمة تشاء المصادفات أن تُوضِّع أزمةً اقتصادية كبرى ضربتْ ربح الاستثمار الفلاحي الصغير. وقد بدأ ذلك كله مع سوء الموسم في النصف الثاني من سنة ١٧٨٨: فالأمطار والفيضانات في سنة ١٧٨٧، ثم الجفاف، وأخيراً البرَدُ في ١٣ تموز ١٨٨٨ الذي يُتلف شرق فرنسا، كل ذلك يُبيد حصاد الصيف في ١٨٨٨. ومنذ ذلك الحين تنطلق من جديد الآلية الكلاسيكية. آلية التشنج القصير. فأسعار الحبوب تطيرُ فجأة وتبلغ عند اتصال شهري حزيران وتموز ١٨٨٩ أعلى مستوى لها في القرن، وذلك بعد الهمود الذي بدا أنها أصيبت به منذ أواخر السبعينات. ويغدو الخبزُ النادر هو الخبزَ الثمين. وكون اتساع ارتفاع الأسعار بين ٨٦ و ٨٩ دون ما كانت عليه سنوات ٦٧- ٧٠ لم يُجد شيئاً: ذلك أنه أصاب، في هذه المرة، وفي الريف، استثماراً أهزلتْه عشرُ سنوات عجاف ولم يبق فيه، من ثمَّ مخزونات ينتظرها ولا فائضٌ يبيعه، على حدّ سواء. وهو في المدينة يقلّص الاستهلاكَ الشعبي والتصريفَ الصناعي، ويغدو المشروع الصناعي عرضةً للعطب، ولا سيّما أن المعاهدة الفرنسية الإنكليزية سنة ١٧٨٦ حين قلّلت من رسوم الدخول في فرنسا على المنتجات الإنكليزية قد فتحت الباب لمزاحمة شديدة، فركدت صناعةُ النسيج، وأُغلق الاستخدامُ في حين ارتفعت الأسعار.

إن الدورة الثورية ترتسم هكذا في الدورة الاقتصادية. لا لأن الثانية تكفي لتفسير الأولى، بل إنها تحمل التوترات الاجتماعية والسياسية التي ترتفع من كامل تطوّر العصر إلى ذروتها. وهي تُدخل بخاصة وافداً جديداً في هذه المناقشة الكبرى بين الملك وذوي الامتيازات والبرجوازيات المدينية: وهذا الوافدُ الجديدُ هو، بكل بساطة، الشعبُ. في هذه الظروف، لا يستطيع الملك ولا النبلاء شيئاً في وجه التحالف الكبير للطبقة الثالثة، التحالف الذي تَعْقدهُ الأحداثُ والذي سيقضي على النظام القديم.

*   *   *

مجتمع النظام القديم

ليس النظام الاجتماعي، في فرنسا القديمة، مشكلةً سياسيةً خاضعة لاحتمالات استشارة المواطنين. إنه نتاج النظام الإلهي. وبدلاً من أن تنبعث السلطةُ من تحت فهي تأتي من فوق؛ فمشروعيّتها تابعةٌ إذن للامتثال للتقاليد الدينية: إن ملك فرنسا يستمدّ عرشه من الله ويورثه أكبر ولده.

لكنه لا يَملك- وهذا ما يفرّق الملكية عن الاستبداد- على رعايا مُذَلّين على نمط واحد ومُساوى بينهم مساواة سلبية بطابع سلطته المطلق. وذلك لأن الضرورة نفسها التي تؤسّس الملك شرعياً تحدّد أيضاً إلى الأبد «مراتبَ» مجتمعٍ يضم ثلاث طبقات ذات امتيازات وواجبات محدّدة بوضوح.

طبقتان من هذه الطبقات الثلاث لهما امتياز: رجال الدين والنبلاء. الطبقة الأولى تضم جميع خدّام الكنيسة الكاثوليكية الزمنيين والقانونيين- لا يكادون يبلغون مائة وخمسين ألف شخص- وتشارك إجمالياً في امتيازات دين الدولة، في المراتب الرفيعة والثروة والاستقلال. الإعفاءُ من الضريبة مثلاً حق لا نزاع فيه: إن رجال الدين لا يهبون الملكَ إلا «هبةً مجّانية» يقترعون دورياً على حاصلها ويجبونها بأنفسهم.

لكن هذه الطبقة تضمّ في صفوفها العامةَ والنبلاء بحسب أهمية المسؤوليات والمناصب. ولذلك فإن الأرستقراطية الحقّة هي طبقة النبلاء، منطقة تمركز جميع الامتيازات.

ذلك أن هناك تفاوتاً في وضع الأشخاص. فالطبقةُ النبيلة تحافظ على أعرافها الخاصة التي تتّسم، على الخصوص، بحق البكوريّة. وهي تحتفظ من السلطة الإقطاعية القديمة، من الإقطاعية القديمة، من الإقطاعية التي هي

وارثتها، بشطرٍ من القضاء، وبشرطة القرية، وبالامتيازات الفخرية كالمقعد المحجوز في الكنيسة، وباحتكاراتٍ كاحتكار الصيد، وبضرائب، وحقوق. ووراء هذا المكسب الذي هو «من التاريخ»، إنها تطبع المجتمع كله بأسلوبها: «العيش بنبل» هو المثل الأعلى الاجتماعي لفرنسا النظام القديم.

إن حاجز الدم يحافظ في هذه الطبقة على كل أهميته ونفوذه، ويَفْصل، يُميّز بضع آلاف من الشخصيات عن سائر المجتمع. ويزداد الحفاظ على هذا الحاجز أكثر فأكثر. ففي أواخر القرن أُصيبت طبقةُ النبلاء الفرنسية بنوعٍ من التشنّج الدفاعي فعاشت في حمّى البحث عن الأنساب التي سمّاها أحدُ المعاصرين: «هوس الألقاب».

ذلك أنها تَفْتن باقي الهيئة الاجتماعية، أي كلّيتها تقريباً، ما يُسمّى الطبقة الثالثة: إما لأن هذه الطبقة الثالثة تعيش كما كانت تعيش دائماً، قديماً- وهذه هي الحالة الأعمّ- على الاحترام العفوي المُزمن للمرتبة»؛ وإما لأنها بدأت تحسّ في شرائحها البرجوازية العليا، بالذلّ لأنها غير «كريمة النسب» بالظلم ممّا لا شفاء منه، ولا تلبث أن تحس بلزوم الإصلاح الإجتماعي. وهكذا فإن الهيمنة الأرستقراطية هي التي تعطي مفتاح ردود الفعل البسيكولوجية والسياسية لفرنسا القديمة.

بين الطبقتين صاحبتيْ الامتياز، طبقة رجال الدين هي الأولى: هذه الأوّلية مردّها إلى الطابع المقدس لوظيفتها ولدورها في الدولة. إن هذه الطبقة تضمن إلى الأبد النظام الاجتماعي والسياسي والفكري، وتضفي القداسة عليه. إن الدين الكاثوليكي هو بالفعل دينُ الدولة، بموجب قانون حدّدته المعاهدة البابوية لسنة ١٥١٦. وإذن فكل تابع لملك فرنسا هو كاثوليكي قانوناً. هناك طبعاً أقليّتان دينيتان، ستمائة ألف بروتستانتي يحافظون على تقاليدهم في جنوب فرنسا بخاصة وقد انتهوا بأن حصلوا سنة ١٧٨٧ على اعتراف بالواقع، والجاليات اليهودية في الألزاس وفي الجنوب المعتبرة أجنبية. لكنها،

من الناحية القانونية لا تنتزع شيئاً من الاحتكار الكاثوليكي. ومن جهة أخرى، تؤمن الطبقة الأولى في المملكة عدة خدمات عامة: الإحسان- ولا سيما في شكل ضيافة- التعليم- ٦٠٠ معهد ثانوي تقبل ٧٥٠٠٠ تلميذاً- الأحوال المدنية. وهذه الطبقة هي وحدها المنظمة حقاً في «هيئة»، مع حرصها الاستقلالي استقلالاً مزدوجاً تجاه الملك وتجاه روما، بجمعياتها التي تدوم خمس سنوات والتي تبتُّ في المجهود الضريبي وفي الدفاع عن العقيدة معاً، وبمحاكمها الخاصة، ومحاكمها الأسقفية. إن قدرتها الاقتصادية عظيمةٌ جداً. لا لأنها معفيّة من الضرائب فقط وأن «الهبة المجّانية» التي تهبها سنوياً، هي بالتعريف، أشدّ ما تكون ضآلة. لكن لأنها أيضاً ملاك عقاري كبير. ويُقدَّر ما تملكه من الأراضي بـــ١٠% من أراضي المملكة واقعة في الشمال. أما الدخل السنوي فيتراوح بين ٩٠ إلى ١٠٠ مليون من الليرات. ولنُضفْ إليها ٨٠ مليوناً من ضريبة العشر المقتطعة من الاستثمارات الفلاّحية.

يكفي على كل حال أن نتصوّر مشهد الماضي: إن ما يُدهش الأجنبي في فرنسا القديمة، هو أهمية العمارة الدينية، وعددها، وحضورها الكلي. المكانُ كاثوليكي: في باريز نحو خمسين خَوْرنيّةً لستمائة ألف إنسان، وتحتل الأديرةُ ربع مساحة المدينة. وفي مفترق الطرق في الريف، وعلى حجارة البيوت، تعبّر صورُ الصلب، والصلبان، والتماثيل الصغيرة في كل مكان عن إجلال الله. لكن الزمان أيضاً كاثوليكي: التقويم، إيقاع العمل، عطلة الأعياد، وهي أكثر عدداً منها في أيامنا. ولا يمكن للحوادث الكبرى في الحياة الفردية أن تَسْتغني عن المباركة الإلهية، دَعْكَ من تحدّي الممنوعات: لا يجوز الزواجُ في الميلاد وفي الصوم الكبير.

هذا السلطانُ الاجتماعي للدين هل هو أيضاً سلطانٌ على النفوس؟ نعم، وبشكل واسع. وتتفق الشهادات على الإشارة إلى المثابرة على القدّاس، إلى حجم التطوافات الدينية، إلى كثافة الحياة الدينية التي تتّحد غالباً، في الأرياف،

بالمعتقدات الخرافية القديمة. إن الكُفر، في أواخر النظام القديم، ظاهرة محدودة إحصائياً واجتماعياً، في مملكة مطبوعة، على نحو عميق، بالكاثوليكية التقليدية.

إن خُدّام الكنيسة الكاثوليكية، أفراد رجال الدين، وإن اجتمعوا في طبقة واحدة، لا يؤلفون بسبب ذلك جماعة اجتماعية متجانسة. لا لأن هناك قسمةً بين الزمنيين والقانونيين، بين ٧٠٠٠٠ كاهن في ١٣٥ أبرشيّة في المملكة، وبين ٦٠٠٠٠ راهب وراهبة. بل لأن هناك عدداً صغيراً من المنتفعين الحقيقيين بامتيازات الطبقة الإجمالية.

وهؤلاء هم عليةُ رجال الدين. وتضمّ الأساقفة، والكهنة القانونيين لأغنى المجالس الكهنوتية القانونية، ورهبان أكبر الصوامع والأديرة ورؤساءها: ثلاثة آلاف شخص، وكلهم، عملياً، من أُسر نبيلة، من أرفع الأسر النبيلة في الغالب. وذلك لأن أصغر الأولاد في الأسر الكبيرة يدخلون هذه المناصب المرغوبة بغية النجاح فيها لا تلبيةً لنداء داخلي. وهم يتصرفون فيها بثروة الكنيسة الضخمة، بنسب متفاوتة لأن عائدات الأمير أسقف ستراسبورغ أربعمائة ألف ليرة، وعائدات أسقف «فانس» سبعة آلاف، لكنهم جميعاً مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بنظام اجتماعي ترتكز عليه هيمنتُهم ويحافظ هو عليها.

أكانت هذه الفئة العليا من رجال الدين تنسى من جرّاء ذلك واجباتها؟ بعض التصرفات الشائنة، مثل تصرف الكردنيال «روهان» المشبوه في قضية «عقد الملكة» تظلّ حالات قصوى. ولقد ندّد فلاسفةُ القرن دائماً بفراغ رجال الدين القانونيين وانحلالهم الأخلاقي. ويبدو بخاصةٍ في أواخر القرن، أن لدى معظم الأساقفة الذين يعيشون، على الأغلب، في البلاط، الكثير من إداريّي الأبرشيات المدبّرين والقليل من النداءات الروحية الداخلية. وتلك فديةٌ لضيق مجال الاختيار وتماثله.

وفئة متوسطة من رجال الدين خرجت من الطبقة الثالثة وقدّست في المدينة وشاركت في بحبوحتها النسبيّة. أما في القرية وفي الضيع النائية

فرجال الدين فئة متدنية حقاً، قريبة من الطبقة الفلاحية، تُؤطّر الحياة الشعبية وتطفو على سطحها طفوّاً كافياً يحفظ لها هيبةَ وظيفتها. وهي في الوقت نفسه متضامنةٌ معها. لأن دخل الكاهن الذي هو كفاف يومه، ٧٠٠ ليرة سنوياً، والذي يُؤْخَذ له من ضريبة العشر، ولاتينية القدّاس التي تعلّمها لا تَعْزلان هذا الكاهن عن رعيّته. وبعض هؤلاء الكهنة يتأثّرون بالأفكار الإصلاحية كما يتأثر بها أفرادُ رعيتهم. وسيصبحون، إذا جاء اليومُ المنشود، نَقلةً طبيعيين للمطامح الشعبية.

في أثناء القرن الثامن عشر يشتدّ التسلّطُ الأرستقراطي اشتداداً عريضاً في المجتمع الفرنسي. وذلك بطريقين متلاقيتين.

على المستوى السياسي أولاً. فمنذ موت لويس الرابع عشر يبدأ الهجوم الأرستقراطي المضاد. لم يملك هذا الهجوم الأرستقراطي القدرة على تحطيم الحكم الملكي المطلق، لكنه توصّل تدريجياً إلى مراقبته باحتكاره الذي يكاد يكون تاماً للمناصب. وهذا صحيحٌ على نحوٍ مباشر، باستيلائه على الوزارات والمجالس والمعتمديات، وعلى نحوٍ غير مباشر بالدور الذي استردّه برلمانُ باريز. بل إن الأمر يغدو وضعاً لليد أوسع: ففي أواخر القرن لم يبق في فرنسا أسقف أو رئيس أساقفة من عامّة الشعب. ومنذ ١٧٨١ كان لا بدّ من أربع درجات من النبالة للحصول رأساً على رتبة ضابط في الجيش. ومنذئذٍ، تفقد الدولةُ الملكية جزءاً من دورها التحكيمي، من مهمتها، مهمة التوازن، ومن استعدادها الإصلاحي.

ثم إن هناك حركة القرن الاقتصادية. وهي تصيب أولاً وبخاصة الإنتاج الزراعي. فإذا كانت قيمة هذا الإنتاج - الحبوب والخمر والخشب - في ارتفاع سريع، كما يَدلّ على ذلك منحنى الأسعار، كان الريعُ العقاري في ارتفاعٍ أسرع أيضاً، بما أنه يتضاعف بين سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٨٠. فما أعظم حظّ رجال الدين والنبلاء على الخصوص لأن الطبقتين صاحبتي

الامتيازات ليستا مالكتين فقط لجزء هام من المملكة- ربع الأراضي- مثلاً للنبلاء وحدهم. بل إنهم يقتطعون أيضاً حصتهم من الملكيات الفلاحية العديدة جداً. وبالفعل، فإن رجال الدين يعيشون أساساً على ضريبةٍ تُقتطع عيناً وتعادل مبدئياً عُشر جميع المحاصيل، وتعادل فعلاً واحداً على عشرين منها تعود عليهم بدخل يساوي دخل أملاكهم، كل ذلك عدا أملاكهم الخاصة التي هي وفيرة. أما النبيل فيتذرّع، من جهته، بالعرف القديم، الناشئ عن دوره القديم في حمايته للفلاح من حوله، أي عن منطقة نفوذه «السامية»، ليجني من التبعية الفلاحية حقوقاً إقطاعية هامة نقداً أو عيناً: الضريبة الإقطاعية، العشور، ولا سيما حقوق الانتقال (إتاوة الإقطاعي على بيع الإرث)، الإلزاميات (الإكراه على استعمال أشياء تخص السيّد مقابل أجر) الخ. وهكذا فإن ارتفاع عائدات الأرض تُغني أوّلاً الأرستقراطية العقارية، أي، بصورة أبسط، طبقة النبلاء.

فإذا لم تواتِ الأزمنة، سعت هذه الطبقة إلى زيادة ابتزازها من الاستثمار الفلاحي. ولذلك فإن «ردّة فعل أرستقراطية»، خلال القرن تجمع على المستوى الاقتصادي والقانوني منعكسات الدفاع لدى الطبقتين صاحبتي الامتيازات حول المطالبة المتشدّدة بالوضع الراهن. إن حقيقة العصر، بالنسبة إلى المعاصرين، ليست إذن أفول الأرستقراطية المحتوم الذي شخصه المؤرخون بعد فوات الأوان، وهم المسوغون الأبديون لما وقَعَ. إنها هجوم مضادٌ عريض يقوم به النبلاء ولا يهدف فقط إلى ترسيخ التسلّط الاقتصادي والاجتماعي القديم، لكنه يهدف أيضاً إلى استعادة قوة سياسية فُقدت منذ لويس الرابع عشر.

وإذا جمع رجالُ الدين في هيبة «الوظيفة» المقدّسة أنظمةً اجتماعية مختلفة جداً فإن النبلاء يشكّلون جماعةً متجانسة محدّدة باصطفاء المولد بإرث إقطاعة عقارية، بعبادة «الفرق»، وأخيراً بأسلوب للحياة تامٍ، مناقض للهدوء

والتوفير البرجوازيين. إن وحدتهم في القرن الثامن عشر قائمةٌ على الدفاع عن تلك التقاليد وهذا الأسلوب، على القتال للمحافظة على الامتيازات التي تميّزهم وتُغنيهم: الامتيازات الفخرية مثل تقلّد السيف، شعار النسب على العربات، المقعد في الكنيسة، أو الامتيازات النافعة مثل الإعفاء من ضريبة الرأس والسخرة الملكية، والحقوق الإقطاعية، والسلطات القضائية والقوانين الخاصة.

تستطيع طبقةُ النبلاء أن تتصور بسهولة، وهي تعود إلى ذكرياتها، أشكالاً أخرى من الحكم غير الحكم المطلق: فهي، في الحقيقة لم تقبل قط بالإذلال السياسي الذي ألجأها إليه لويس الرابع عشر. ولذلك فإن المطلب الليبرالي الذي يدعو إلى مراقبة السلطة بهيئات وسيطة ليس في مبدئه ما يمكن أن يَصْدمها. على العكس: إن الأرستقراطية قد روّجت لهوس العصر الإنكليزي، للإعجاب بالمؤسسات الإنكليزية. لكنها لا تتقدّم بهذه النزعة الإصلاحية السياسية إلا لتؤبّد الوضع الاجتماعي تأبيداً أشد. وهي في جُملتها لا تتخيل مجتمعاً آخر غير المجتمع الأرستقراطي- المجتمع القائم على التقاليد وتسلسلات الولادة.

بيد أن وراء هذه الوحدة الأساسية فئات من النبلاء. هناك نبالة الأصل أولاً: إن نبلاء السيف الفخورين بأسلافهم من المحاربين الصليبيين يرفضون أن يُخلَطوا بنبلاء الرداء، الذين نالوا نبالتهم منذ زمن قريب بشراء منصب هام أو بالخدمة في بيروقراطية الحكم المطلق. لكن الغنى والتأثير الاجتماعي على الخصوص هما اللذان يسمحان بالتمييز بين هاتين النبالتين.

تحتوي عليةُ طبقة النبلاء على بضعة آلافٍ من أعضاء الأسر التي «تُقدَّم» للملك بعد أن يُخضع ألقاب نبالتهم لفحص صارم يقوم به نسّابون رسميون؛ وهي تسيطر على بلاط فرساي. وهي تشغل المجالس والمناصب، وتتقاسم المنح والمعاشات التي يُغدقها الملك، وتعيش بخاصة في فرساي وفي باريز حيث تهجر شيئاً فشيئاً حيَّ «المارية» إلى القصور الجديدة التي تبنيها

في حي «سان جيرمان». إن الدخل العقاري والريع الإقطاعي الذي تناله من أملاكها التي يُعهد بإدارتها إلى مُعتمد لا تكاد تكفي للوفاء بنمط الحياة الباذجة التي تحياها غالباً.

بعض أعضاء الأرستقراطية ينطلقون إلى ميدان الأعمال، منساقين وراء روح العصر، بالرغم من القاعدة ومن التقاليد: دوق «ايغيّون» يملك مصاهر للحديد؛ آل «نواي» و«سيغور» يملكون مزارع واسعة في «سان دومنغ». لكن الأساس يظل الريع العقاري والحظوة الملكية، وهما دعامتا «حلاوة العيش» التي تحدّث عنها تاليران فيما بعد، وهو يحنّ إلى السنوات الأخيرة من «النظام القديم».

إن حلاوة العيش التي يتنعّم بها عليةُ النبلاء يجهلها معظمُ صغار النبلاء في الأقاليم وهم يكوّنون عددياً قوامَ الطبقة، أي بضع مئات من آلاف الأشخاص. إن قوة التقاليد، وشغفهم بعدم «الخروج» على ضيق الأفق المحلي أو الإقليمي إن ذلك كان يحول بينهم وبين المضاربة في المنقولات أو الحظوة الملكية. وتبقى أملاكهم التي ليست عظيمة والتي أُجّر معظمها لمزارع أو لمُقاسمٍ وهي تُستثمر استثماراً سيئاً وتخضع لجمود مزدوج، جمود الفلاح وجمود المالك، فلا تقوم بأود الجميع إلا بصعوبة، ولا يتوانى النبيل الريفي عن تحسين قسمة الريع العقاري لمصلحته. ومن هنا تعلّقُه بالإعفاءات الضريبية، وشغفه بأن يطلب مثلاً الإتاوات الإقطاعية التي يتسلّمها عند استعمال الجسر أو المطحنة أو المعصرة، ومنازعته الفلاح المجاور على طرف حقل، ورغبته في ابتعاث إتاوات سقطت لعدم الاستعمال أو لتقادم الزمن. في هذه الشروط، يمكن أن نفهم كيف ترتفع الحرارةُ في الأرياف.

أما ابنُ النبيل الريفي فإذا أراد أن يهرب من قصره الخَرِب ومن أملاك الأب التي لا تقوم بأود الأسرة لم يجد سوى مخرجٍ واحد: الجيش. ومن أجله احتفظ مرسوم ١٧٨١ برُتب الضبّاط منقاداً لأحد تيارات الرأي. وقد افتتح

الكونت «دي سان جيرمان» حوالي اثنتي عشرة مدرسة عسكرية – منها «بريين» و«لافليش» - حيث يتعلم ستمائة شاب من النبلاء مهنة السلاح. هذا مع أن أبناء الأقاليم هؤلاء أقل حظاً من أبناء أرستقراطية فرساي بالوصول إلى المراتب العليا وبالسرعة نفسها.

ولا شك أن ذلك أضرَّ بالنظام القديم: لأن أبناء الطبقة النبيلة الفقراء قد احتفظوا غالباً بحسّ الخدمة أكثر بكثير من أبناء الإقطاعيين الكبار. إنهم يجهلون إرهاف تلك المازوشية الجماعية التي تجمع البلاط كله في «زواج فيغارو». لكن إذا كان عليةُ النبلاء قد فقدوا الحسّ بانتخابهم الوطني فإنها تحتفظ على الأقل بنفوذها على فئة النبلاء التي تحتها. فهي تلفّها ضمن إرادة مشتركة لاستعادة الماضي واسترجاع السلطة.

الالتباسُ الحقيقي يقع عند حدود الطبقة الثالثة. فخَلْفَ الإجماع الليبرالي للقرن، لا تطالب الطبقةُ النبيلة بترفيعها الدستوري إلا لتحتوي احتواءً أفضل مطالبَ الطبقة الثالثة بالمساواة: وراء التلاقي التكتيكي ضد الحكم المطلق، يظل المجتمعُ الأرستقراطي والمجتمع البرجوازي متناقضين. إن أقلية ضئيلة فقط من علية النبلاء متجمِّعة حول «الأمريكيين» مثل «لافاييت» تقبل بفكرة التنازلات الاجتماعية الواسعة: إن معظم هذه الطبقة لا تعترض على الحكم المطلق إلا باسم التقاليد الإقطاعية. وهكذا نفهم كيف أن تفسيراً معكوساً يمكن أن يُقيم تحالفاً مؤقّتاً، وما الدور الذي يترصّد النزعة الليبرالية الأرستقراطية: دور مُطلق الجن في الثورة البرجوازية.

الطبقة الثالثة؟ إنها باقي المملكة أي /عددياً/٩٨% من السكان. وهي تزداد عدداً، لأن سكان فرنسا، خلال القرن، يزدادون من ٢٠ مليوناً إلى نحو ستة وعشرين مليوناً. ولا شك أن هذه الأرقام لا يُعوّل عليها، في التفصيل، لأنه لم يكن في فرنسا آنذاك إحصاءات إجمالية لحركة السكان. لكن تلك الحقبة كانت مع التوسع السريع لحب الاطلاع وللحساب الإحصائي، وكثيرٌ

من الإحصاءات التامة قد أجريت في بعض مناطق الأقاليم، أما بالنسبة إلى مجموع المملكة فإن لدينا أرقام الولادة والزواج والوفاة السنوية، وانطلاقاً منها تصبح التخميناتُ الإجمالية ممكنةً: إذا كان الرقم الدقيق في غير متناولنا فالحركةُ مؤكّدةٌ، والتزايد قابلٌ للقياس، وهو من حسابات فوبان إلى حسابات لافوازييه، يتراوح من ٣٠ إلى ٤٠%.

إلامَ يعودُ ذلك؟ إن نسبة الولادات تظل ثابتة، أي مرتفعة جداً. وإذا تطورتْ قليلاً فذلك باتجاه الهبوط، على الأصح، على حدّ قول بعض علماء الإحصاء في القرن الثامن عشر الذين يحتجون على التوسع في الحساب المانع للحمل، ويتكلم أحد أكثر النابهين بينهم وهو «ميسانس» على «آثار فساد الأخلاق في السكان» ويكتب آخر: «لقد تغلغلتْ إلى الريف هذه الأسرار المشؤومة التي يجهلها كل حيوان ما عدا الإنسان، إنهم يخدعون الطبيعة حتى في القرى».

لكن هموم هؤلاء المناصرين لزيادة السكان، في فرنسا القديمة الكاثوليكية المسيحية والفلاحة، سابقة لأوانها: لقد بقيت الولادات في القرن الثامن عشر مرتفعةً جداً. وتناقص الوفيات هو الذي يفسّر الزيادة السكانية في المملكة، ولاسيما تلك الوفيات الحادة الارتفاع التي كانت تحصد القطاعات الاجتماعية القابلة للعطب إبّان أزمات الحنطة الكبرى وإبّان المجاعات. والخلاصةُ أن العامة لم تكسب، كما يقول «لابروس» زيادة في دخلها، من جرّاء التوسع الاقتصادي للقرن، ولم تكسب فوق ذلك سعادة العيش، لكنها كسبت الحياة. إن فرنسا ١٧٨٩ إذن مملكة آهلةٌ بالسكان، أكثر بلدان أوروبا سكاناً. وهي أيضاً مملكة شابة حيث أن ٣٦% من السكان دون ٢٠ عاماً، و ٢٤% فقط فوق ٤٠ عاماً. وفي هذه الأرقام المجردة عنصرٌ عظيم لتفسير المستقبل: مستقبل الجماهير الثورية والانتصارات النابوليونية على حدّ سواء.

في هذه الطبقة الثالثة التي هي الأمة، كما سيقول «سييس»، والتي تتزايد عدداً، قطاعٌ رائدٌ وإن كان أقليّاً: إنه المدن، المدنُ أي قبل كل شيء

البرجوازية، كما يدل على ذلك أصل الاشتقاق دلالة كافية، وهي الشريحة المسيطرة، الشريحة القائدة للطبقة الثالثة. إنها هي المستفيدة من التقدم التقني البطيء الذي كان في الحقبة نفسها، محطّ إعجاب محرّري «الموسوعة»، سواء أكان التقدم في بدايات استخراج الفحم أم في الاستيراد المتزايد للطرائق الإنكليزية في الصناعة النسيجية. وهي التي تستفيد أيضاً من تكاثر وسائل الدفع، من تضخّم الأسعار، من نمو الكميّات المُنتَجة أو الكميات المبيعة: المزارعون العموميون، المضاربون أو أصحاب المصارف الذين يغتنون من ديون الدولة، التجّار الذين يحرّكون تجارة خارجية تضاعفت قيمتها الإجمالية خمس مرات، أصحاب معامل الفحم، والحرير والحرائر الهندية التي لا يستطيع العرضُ فيها أن يُساير الطلب الاجتماعي. هذا مع أن التعداد يبسّط معطيات هذه الرأسمالية البدائية التي تخلط غالباً في يد واحدة جميع أشكال إعادة إنتاج المال المصروف، التجارة، التسلّح البحري أو المعمل. إن أهمية الربح السنوي مضافة إلى فضائل الفطنة والعمل التي يزاولها هؤلاء الأثرياء الجدد، يتيح إنشاء ثروات طائلة لا يَنْسبها مالكوها إلى المصادفة، ولا ينسبونها فوق ذلك إلى المولد، بل إلى مزاياهم: إن هذه الفكرة وحدها تتضمّن ثورة كاملة.

ومن جهة أخرى، لا يهمّ كثيراً أن تشارك الطبقةُ النبيلة في هذه الحركة، هنا وهناك، وقد استولى عليها روحُ القرن والميلُ إلى المال: لأنها لا تفعل ذلك إلا لقاءَ نفيها لتقاليدها الخاصة وللنظام الاجتماعي الذي تعيش منه. الروحُ الرأسمالية، وصاحب المشروع الرأسمالي هما اللذان ينظمان عادات الناس. الصناعة النسيجية لها أصحابها الكبار مثل «دلفوس» في «ملهوز» و «اوبركامف في «جوي انجوزا». وتتقدم صناعة الحديد في «كريزو» وقد أسّسها «وندل»، وفي الألزاس في المشاريع الستة «لديتريش» ملك الحديد آنذاك. وفي «نانت» وبوردو ترتفع أحياء جديدة مبنيّة بمال تجّار العبيد. لأن التجارة الكبيرة كانت ميدان الربح الأعظم، ولاسيّما المبادلات مع «الجزر»

التي كانت في أوج انطلاقتها منذ أواخر حرب أمريكا. إن فرنسا المسيحية وفرنسا الأنوار تبيع لزرّاع الآنتيل دون وازعٍ من ضمير، حمولاتٍ من الزنوج اختُطفوا من سواحل أفريقيا مقابل السكر والقطن، وهي تأتي بالسكر والتبغ والقطن والنيلة من «سان دومنغ» أو من «المارتينيك».

هناك بالطبع تحت هذه الثروة الجديدة الكثيرة من مستويات البرجوازية، الكثير من البرجوازيات. ويستمر الادخارُ المديني أيضاً بأشكاله التقليدية: الأرض، الوظائف، ريع الدولة. إن برجوازي باريز، في أواخر النظام القديم، ما يزال يبحث فيها، على الأغلب، عن طمأنينة حياة متواضعة وهادئة. هناك بخاصة مجموع أصحاب المشاريع الصغار، الهيكل الاجتماعي الحقيقي للبُنى المدينية، وهم الذين يُسمّون، في اتّحادات المهن، المعلّمين أو التجار، وهم شديدو التنوع تحت وحدة شكل التسمية القانونية: لأن المعلّم البنّاء، مثلاً، يمكن أن يكون بلا تفريق صاحب مشروع بناءٍ حقيقياً، موظّفاً عشرات العمال، أو صانعاً صغيراً يعمل وحده أو مع بعض العمال المنزليين. والمؤكّد، على كل حال، هو الحركة العامة للصعود الاجتماعي وللإثراء الذي يُولدُ من التوسع الاقتصادي. إن مدينة القرن الثامن عشر مدينة تكبر، تُبنى، تُثري، متجاوزةً الموضع القديم الذي رسمه السورُ القديم.

لقد كان الجدار، على كل حال، رمزاً لخوفها. ولم يعد متلائماً مع عهد مطامحها الوطنية. لأن المدينة قد صنعت لنفسها تجانساً معنوياً، ثقافة. وقد غدا الزبُنُ البرجوازيون جمهوراً واسعاً يَفْرض رغباته وأذواقه ومطالبه على أهل الفكر الذين خرجوا من صفوفه وأصبحوا مستقلين عن الملك وعن العظماء. مطالب اقتصادية، مثل توحيد السوق الوطنية، وحرية العمل والمبادلات. مطالب سياسية، مصوغة بلغة إعادة توزيع السلطة. لكن الطموح والمصلحة لا يفسّران كلَّ شيء. فهناك أيضاً الشعورُ الجماعي الكبير بالحرمان الاجتماعي، والذل البرجوازي أمام حاجز المولد: إن «مانون

فليبون» التي ستصبح في المستقبل السيّدة «رولان» التي دُعيت إلى الغداء في أحد القصور، وقُدّم لها الطعام في غرفة الخدمة، لن تغفر ذلك لمضيفيها. و «برناف» يغدو ثورياً منذ الطفولة، في اليوم الذي طردت فيه أمه من مقصورتها في المسرح، على يد أرستقراطي. إن وحدة البرجوازيات – أي الزمر الاجتماعية التي هي شديدة التنوّع، من جهة أخرى – تُولد أولاً من الرفض العفوي والجماعي للتمييز القديم العهد بين الناس بسبب المولد.

إن البرجوازية يشتدّ عداؤها للمجتمع ذي الطبقات كلّما أحسّت أنها غير مهدّدة، على يسارها، بالطبقات الشعبية المدينيّة، وهي طبقات ينمو جمهورها بلا انقطاع لكنها لم تكوّن بعد بروليتاريا حديثة: من الأجير الخالص، البائع الحر لقوّة عمله – بروليتاري ماركس – إلى الحرفيّ الصغير، كم من حالات وسيطة! هناك رفيق العمل المندمج في التنظيم النقابي، والذي يعيش تحت سقف ربّ العمل، وهناك العامل في بيته، وهو موجود بكثرة في صناعة النسيج، المالك لنَوْله لا للمادة الأولية التي يحوّلها «بالالتزام» للتاجر؛ وهناك عددٌ كبير من المالكين الصغار الذين يعتبرون الأجرة مورداً مساعداً أو مُغتنماً. أما أشكالُ الإنتاج فهي شديدة الفردية أيضاً، ومن ثمّ فهي أشد تنوّعاً من أن توحّد عالم العمل في شعور طبقي. ولذلك فإن ردود الفعل الجماعيّة للجماهير الشعبية المدينيّة هي، في الأغلب، ردود أفعال المستهلكين وليست نضالات المنتجين: إنها الهياج الشعبي ضد ارتفاع الأسعار أو من أجل تسعير الخبز الذي يُجمّع دورياً غضب المدينة. أكثر بكثير من الإضراب أو المطالب المتعلقة بالأجور. فليس مهماً إذن أن الأجور، خلال القرن، قد تأخرت عن الأسعار؛ ولم تأت بعد أزمنةُ التنظيم المتماسك للأُجراء. لكن ما إن تطرأ، على العكس، أزمةٌ فَصْلية أو ندرةٌ في الحبوب، وما أن يرتفع سعر الخبز ارتفاعاً محسوساً فوق السعر «الطبيعي» ثلاثة فلوس لليبرة الواحدة – في حين أن الأجرة اليومية تدور حول الليبرة – حتى يعم البؤسُ الشعبي، وحينئذ يثور الهياج الشعبي التقليدي من أجل الأقوات.

لكن هذا الهياج ليس متناقضاً مع المطالب البرجوازية: ذلك أن الهياج الشعبي موجه بصورة طبيعية إلي الاحتكار الملكي أو الأرستقراطي كبار مالكي الريع العقاري الذين يمكنهم تخزين القمح انتظاراً لسعر أعلى. وهو يتحوّل بسهولة نحو العدو المشترك، الامتياز، ونحو الهدف المشترك، إصلاح الدولة الملكية. وهكذا، فإن تنوع حالات العمل، وتعدّد العلاقات الفردية بين عالم أصحاب المشاريع وعالم الشغّيلة، وأخيراً عنف عامة الشعب: كل شيء يتآمر لجلب الطبقات الشعبية المدينية إلى نصرة البرجوازية سياسياً.

تضمّ الأرياف أكثر من ثلاثة أرباع سكان المملكة: إن الحياة اليومية في النظام القديم هي قبل كل شيء حياة الفلاح.

هذا المجتمع الفلاحي الذي أضفى عليه الأدبُ في آخر القرن صورةً مثالية عندما عارض «ريتيف» النقاء الريفي بالفساد المديني، ليس مع ذلك مكوناً من قصائد رعوية مهذِّبة ومن أسر فاضلة فحسب. إنه تقليدي من دون شك، ومحترمٌ للتقاليد احتراماً عظيماً، ببنيته الأسرية القوية، وعقائده الدينية الممتزجة بالخرافات المحليّة، وفولكلوره القروي، وعاداته المشتركة، لكن التقاليد الفلاحية هي تقاليد الأمّية والعزلة، وفي فترة تجعل فيها تقنيةُ المواصلات النقلَ باهظَ الكلفة وبطيئاً في مملكة ما تزال تقوم على تجاور الأسواق المحلّية، يغدو الفلاحُ حبيسَ أفقه الجغرافي والفكري، أي حبيسَ الجمود.

فهو يزرع ما زرعه أهلُه وأجداده: أهل البلد، كما كان يقال آنذاك، أي أنه كان يزرع الحنطة والشيلم والقمح الأسود، ومنها يُصنَعُ خبزُ الأغنياء أو خبزُ الفقراء، والكرمة التي تُزرع في كل مكان تقريباً، في الشمال كما في الجنوب، في الأراضي الصالحة وغير الصالحة، وزراعةُ الأقوات هذه زراعة مشتركةٌ بين الجماعة: فبسبب عدم وجود السماد، تُزاولُ المناوبة الزراعية الثنائية الحول وبخاصة الثلاثية الحول وهي الأكثر انتشاراً في

فرنسا القديمة. وتُقسَم أراضي القرية الصالحة للزراعة إلى ثلاث مجموعات من القطع التي تُسمى كلٌّ منها آنذاك «زَرْعه» الأولى تُزرع حنطة في الخريف، والثانية تُزرع شوفاناً أو شعيراً مبذوراً في الربيع، أما الثالثة فتظل مستريحةً، وتُرسل القريةُ إليها مواشيها ترعى. هذه حال الأراضي الأكثر غنى في المملكة؛ أما الأراضي لأخرى فتُجمِّد الأرضُ المستريحة فيها قسماً أكبر من الأراضي الزراعية، وهكذا نفهم كيف أن الحقّ الريفيّ القديم يُؤبِّدُ إنتاجيَةً ضعيفة للعمل الزراعي، سرَّ البؤس الفلاحي.

لم تُشوِّش الأحوال الاقتصادية في القرن الثامن عشر هذه المعطيات تشويشاً عميقاً: فبقدر ما يتيسّر لنا الحكمُ عليها بالاستناد إلى الشهادات المعاصرة، تجد أن المردود لم يتزايد، وهو يدور أبداً، بالنسبة إلى الحنطة حول المعدّل نفسه: من واحد إلى ستة. ومع أن المهندسين الزراعيين الذين أشادوا في النصف الثاني من القرن، بقلب الحق الجماعي القديم، بالفردية الزراعية، بإنهاء استراحة الأرض عن طريق الانقلاب الزرعي ونباتات الكلأ، كانوا كُثْراً، إلا أنهم لم ينالوا سوى نجاحٍ محدود لسببٍ رأته بوضوح شديد المدرسةُ الاقتصادية الكبرى في القرن، الفيزيوقراطيون: وهو أن التجديد الزرْعي لا نصيب له من النجاح إلا في الاستثمار الكبير وبه. بيد أن الرأسمالية الزراعية التي انتشرت في مزارع الشمال الكبرى والحوض الباريزي تظل استثناءً في فرنسا ١٧٨٩.

القاعدة هي الاستثمار الفلاحي الصغير الاستثمار الأُسري. فهذا الاستثمار يمكن أن يتم بالإيجار أو بالمزارعة مع المناصفة في الثمر. ويمكن أن يكون ملكَ الفلاح: ذلك أن الفلاحين الفرنسيين قبل ٨٩ كانوا يملكون نحوَ نصف أراضي المملكة. فإلى أي حدٍّ كانوا يربحون من ارتفاع الأسعار الزراعية الذي يطبع القرنَ بطابعه؟ فقط في الحالات التي توفِّر لهم فيها استثماراتهم فائضاً سنوياً قابلاً للبيع، وذلك بعد تأمين نفقة الأسرة والإتاوات

المستحقّة: وبتعبير آخر إذا كان المستثمرُ مستأجراً – بائعاً، أو مزارعاً – بائعاً، أو مالكاً – بائعاً، ويكون المقصود حينئذ مَنْ سمّاه النظامُ القديم «الحرّاث» وهو فلاحُ ميسورٌ نسبياً ويغتني من ظروف القرن. وفي بيته تظهر، بدون شك، في السنوات ٥٠ – ٨٠ خزانةُ السنديان الجميلة التي غدت منذ ذلك الوقت ترف الصالة الكبرى في المزرعة.

والآخرون؟ إنهم يعيشون على الأغلب، مع تعارض السنين، في اكتفاء ذاتي، وينبغي أن نحسب حساباً أن عليهم أن يؤمّنوا، علاوةً على نفقتهم، وعلى التوظيف السنوي الضئيل، وعلى الأجرة السنوية للمؤجّرين، الإتاوات الثلاث الثقيلة في النظام القديم وهي: ضريبة الرأس الملكية، والعشر الكهنوتي، والحقوق الإقطاعية. ويكفي المحصول لذلك دون أدنى زيادة. فإذا ساء الموسم ذات سنة لم يكف ذلك المحصولُ لسدّ أود أسرة أخذ عددُها يزداد شيئاً فشيئاً. وحينئذ يبحث المستثمرُ الفلاح. مالكاً كان أم لا، عن أجرٍ مساعدٍ في الصناعة الريفيّة التي تشغل أمسيات الشتاء، في هجرة فصليّة، في عمل ملحق بأحد الأنوال القروية الصغيرة المتعدّدة، لكن فيضَ السكان الريفي، في كثير من الحالات، يؤول إلى البطالة، والتسوّل، والتشرّد. والشكاوى التي أثارتها هذه الجروحُ الاجتماعية لا تُحصى في نهاية القرن.

ومنذئذٍ يمكننا أن نتكهن بالوجهة التي يتّجهها الغيظُ الفلاحي. إنه لم يُعبّأ بعد ضدّ الرأسمالية الزراعية ذات النمو المتفاوت والبطيء. إنه يُلقي التبعة على الضريبة الملكية التي تبدو نسبتُها ثقيلة جداً ولاسيّما أنها ليست متماثلةً في المملكة كلها، وظالمةً جداً لأنها تعفي إعفاءً تاماً الثروة الأرستقراطية. ولذلك فإن التّمرد على الضريبة، في آخر القرن، يُديرُ حدّ سنانه نحو النبلاء، لا نحو الملك. وسواء أكانت الطبقة النبيلة كهنوتيةً أم علمانية فإنها تستفزّ الغضبَ الفلاحي، لأن النظام الإقطاعي قد فقد منذ زمن بعيد مسوّغات وجوده، وزالت القنانةُ، من جهة أخرى، عملياً: بيد أن الفلاح المالك لإقطاعة

ممنوحة ينبغي له أن يعطي، باسم ذلك الماضي، جزءاً من محصوله الكنيسةَ، وأن يدفع للإقطاعي حقوق الإقطاع نقداً وعيناً، والسخرةَ، وحقوق الانتقال، وأن يخضع للصيد الأرستقراطي على أراضيه. دعْكَ من الإلزام باستعمال فرن الإقطاعي ومطحنته ومعصرته. هذا الاضطهاد الاقتصادي والإنساني يشتدّ الإحساسُ به في آخر القرن ولاسيّما أن الإقطاعي يتمسّك به أكثر من أي وقت مضى.

وهنا أيضاً، يصطدم ردُّ الفعل الأرستقراطي بدينامية مضادة تفتح أكثر فأكثر الريفَ لدعاية المدينة ضد الامتيازات وضد النظام القديم.

الملكية المطلقة:

إن من صُلب مهنة الملك أن يُعَدَّ إنساناً لا تُكْشَفُ خبيئةُ نفسه. ولم يشذّ لويس السادس عشر عن قاعدة السلطة الشخصية هذه. فهو لم يتكلم كثيراً، ولم يكد يكتب شيئاً، وعانى أكثر مما فعل. ولقد أكسبتْه نهايتُه الفاجعة هالةً لا تستحقها دون شك حياتُه الواقعية – فوراءَ سرّه، ووراء صمته، ووراء شجاعته، وبل وراء شجاعته نفسها أمام المقصلة، ليس هناك، دون شك، سوى التعلّق بالتقاليد.

وُلد لويس السادس عشر، حفيد لويس الخامس عشر سنة ١٧٥٤ وغدا ملكاً في العشرين من عمره فهو من آل بوربون حقاً. ورث عنهم الخصائص الفيزيائية، أنف الأسرة الشهير، وأيضاً خصائص الذوق، الشغف بالصيد وبالتمارين في الهواء الطلق؛ ويضيف إلى ذلك لذةً لم تُعْهد في الأسرة من قبل، وهي لذة لا تناسب الملوك، في الحقيقة، الإصلاحات اليدوية. في مشيته ارتباكٌ وحياءٌ أدهشا المعاصرين: أمارةٌ بسيكولوجية، دون شك، على تشوّه فيزيائي لعله استلزمَ تدخلاً جراحياً وأبعده عن النساء وعن امرأته أيضاً طوال سبع سنوات، في مقطع شهير من «أحاديث الاثنين الجديدة»، ألح «سانت بوف» على هذا التوافق السيكولوجي والفيزيائي: «لم يكن لويس السادس

عشر عاجزاً، كما أن المرء لا يكون تمتاماً لأنه أخرس، لكنه هو نفسه زوجاً كان أم ملكاً، لم يكن سوى أخرق، خجلٍ مُعوَّق». ولذلك يحقّ للحفيد أن يقول أكثر من جدّه المصاب بالإنهاك العصبي: «أنا رجل لا يُعَبّر عنه». ولنقبلْ بحكم أقربائه: «إنه لا يُحدَّد» الأجدرُ بنا إذن أن نمضي إلى ما هو أكيد وأن نوضّح كيف يتصوّر ويمارس هذا المزاجُ المتردّدُ مهنة الملك. الفكرة التي يكوّنها عن ذلك هي الفكرة التقليدية. إنه لا يتشكّك، في أية لحظة، بالأساس الديني ولا بمدى اتساع السلطة التي ورثها، وهو يمارس مهنته بنزاهة لكن برخاوة شديدة، ودون التذاذٍ عميق بالشؤون السياسية، أو بالسيطرة على الناس. والملذّات الشخصية التي يستمدّها من ممارسته للملك هزيلةٌ، تتمُّ على ميله إلى العلاقات البوليسية، والمراسلات السرّية، وثرثرات البلاط والمدينة، والطُرَف الأخلاقية.

على أن الملك وإن نام أحياناً في جلسات المجلس، إلا أنه ليس عديم الذكاء السياسي: في السنتين الأوليين من ملكه يؤيّد «تورغو» ويسنده. وفيما بعد، في ١٧٨٧، عندما غدت الأزمة ملحّةً، يُعطي موافقته على مشاريع الإصلاح الضريبي التي أُرغم عليها «كالون». لكنه يستسلم في اللحظة الحاسمة، أمام الهجوم المضاد ممّن يُحيط به، من نبلائه، كما استسلم دائماً لنزوات امرأته في الإنفاق. وفي مواجهة الإصلاحات ينتهي باختيار التقاليد، تقاليده «هو». لأن الضعف الملكي ليس ضعفاً بسيكولوجياً فقط، بلى إنه ينبئ أيضاً بالاستيلاء الأرستقراطي على السلطة، بتضامن طبقة.

كان للملكة شخصيتها القوية لكن لم يكن لها أيّ حسّ سياسي. وحين انفجرت أزمةُ النظام القديم كانت في ذروة لا شعبيتها. وبعد أن لُقّبت «بالنمساوية»، ها هي ذي تصبح «السيدة عَجْز مالي» ومنذ قضيّة العقد (في ١٧٨٦) التي لا يؤمن فيها الشعب ببراءة ماري انتوانيت، لم تجرؤ على الذهاب إلى باريز، لم تُقم تلك الحفلات الكبرى في فرساي، وانزوت قرب أصدقائها -وأكثر فأكثر- قرب أولادها الذين بدت معهم أماً حنوناً وساهرة.

وبالفعل إن طبعها ومصيرها الفاجع يمكن أن يخضعا في جزء كبير منهما للتفسير السيكولوجي. كانت شهوانيةً لكن فاضلةً، وكانت حياتها الزوجية بائسةً بل ومُذِلّةً بوضوح، طوال سبع سنوات. وقد اندفعت بلا تروٍّ في الملذّات لتتناسى ولاسيّما أنها ذات مزاجٍ سوداوي كئيب: «وماذا تريدون، أخاف من الضجر»! ولعدم وجود زوج يعدّل تأثير أمّها، فقد ظلت معلّقة بطفولتها، بجوَ «شونبرون» البسيط والعطوف. ومن هنا ميلها إلى اجتماعات الأصدقاء، في محيط «تريانون» الريفي، الذي يُستَبعد منه جميع الذين يُضْجِرون ويَضْجرون، أي الأغلبية الساحقة من رجال البلاط الذين أصبحوا أعداءً لها. ومن هنا أيضاً الحماسة التي تدافع بهما عن مصالح النمسا حتى لو تعارضت مع مصالح فرنسا. ولقد لعبت ماري انتوانيت، دور الوسيط الإعلامي الأمين الذي لا بديل له، في خدمة أمها وأخيها، يوسف الثاني. ولعلها عوّضت في السياسة خيبتها الزوجية بإرادة القوة التي لا رقيب عليها والتي تدفعها للحصول بأي ثمن على رأس وزير أو على منحةٍ لمحظيّ. ولفَرْط حساسيتها على مستوى حب الذات تبنّت خطّاً من السّلوك الرجعي لأن الشجاعة والكبرياء يختلطان فيها ويمنعانها من أن تستسلم أبداً. لقد وعت هذه المرأة البائسة، هذه الملكة المشؤومة، مصيرها الفاجع. إنها تصرّح وهي تبكي عندما قرّرت، في ١٧٨٨، استدعاء نيكر من جديد: «على شرط أن ينجح... إن قدري هو الشؤم».

إن الملك وأسرته هم مركز باليه اجتماعي دائم هو قبلة أنظار المملكة: بلاط فرساي، أي خمسة عشر ألف شخص في خدمة الملك والملكة وأمراء الدم وأميراته، في الحاشية المدنية والحاشية العسكرية. وعليةُ الطبقة النبيلة متمركزة منذ قرن حول القصر حيث تخدم الأسرة المالكة وتسهر عليها وتسرّي عنها. لكن إذا كان الإطار هو نفسه فإن كل شيء تغيّر منذ قرن، لقد جعل لويس الرابع عشر من البلاط مكاناً لتدجين الأرستقراطية ووسيلة إلى

ذلك. أما في أواخر القرن الثامن عشر فقد أصبحت فرساي مكاناً لتسلّطها ووسيلة إليها. غيّرت المؤسسةُ وجهتها.

ومن جراء ذلك، فإن هذا التمدّن الاجتماعي المرهف الذي تفتّح في فرساي يعبئ تدريجياً ضدّه، ببريقه نفسه، ما يمكن أن نسميه منذ الآن الرأي العام في المملكة: المدينة تقف في وجه البلاط. إن المدينة البرجوازية الحاسدة لهذا العالم الذي أبعدت عنه، المعادية لتمدّنٍ مُترف هو نفي لحياتها القائمة على التوفير، تسعى جاهدةً ضدّ هذا البلاط الذي هو رمز الامتياز الاجتماعي ذاته: لا بد أن يكون البلاط إذن، مُتلفاً للمال، رجعياً، ماجناً، وأن يُعبّأ ضده العقلُ والتقدم والأخلاق.

وحول هاتين النقطتين الأخيرتين ينبغي أن نسلّم بأن في الاتهام البرجوازي قسطاً كبيراً من الصحة: إن البلاط يعيش في التبذير السياسي والأخلاقي، عاكفاً على اللحظة الراهنة، على الحاضر الذي تستمد منه نزعتها المحافظة العفوية. وفي آخر القرن، وبتحريضٍ من ماري انتوانيت وزمرتها الصغيرة، جاء القمارُ – هذا الرمزُ للمال السهل المنال- ليضيف إلى فضائحه ما اعتبره الرأيُ العام قصفاً دائماً. وقد صرّح يوسف الثاني في زيارة له، أن فرساي مقمرةٌ.

بقي عنصر الاتهام الأخير، وهو يزداد خطورةً إذ يُصاغ إبان غرق مالية الدولة. متلفٌ للمال، هذا البلاط؟ إنه يَسْتهلك حوالي٦% من دخل الخزينة. لكن الرأي العام يَخْلط في لعنته بين نوعين من النفقات: نفقات البذخ والحفلات، ونفقات المناصب. وقد أشار أحدُ مؤلفي المذكّرات إلى ذلك في عهد «تورغو»: «لعل بذخ البلاط الذي يُدهشنا كثيراً هو أقل العيوب التي يمكن أن نلومه عليها. فهذه الكثرة من الشؤون المالية التي لا يني يخترعها جمهورُ الخدم تضرّ ضرراً أكبر...».

وبذلك يكون تبذير الإنعام في هذا الباب الثاني من أبواب النفقة، وليس ذلك في مصلحة «الخدم» وحدهم: هناك خلطٌ دائمٌ في فرساي بين المعاشات

والهبات، أجر الوظائف العامة، والبيع الرابح لمزايا الوظيفة، والترتيبات المالية. تروي السيدة «كامبان» خادمةُ الملكة الأولى، بكل سذاجة هذه الحالة، في مذكّراتها: مزيّنة الملكة التي كانت تقبض مائة ألف ليرة في العام لأقمشة البلاط وثيابه. كانت تبيع بعد ذلك لمصلحتها الفساتين «المُصلحة» أي التي زال طرازُها في آخر الفصل..

ولو أن لويس السادس عشر شدّد الوطأة على كل هؤلاء الأعيان «فخفض» مخصصاتهم، لما أعاد إلى مالية الدولة توازنها. ذلك أن في الـــ ٦% من واردات الخزينة المخصصّة للبلاط نفقاتٍ لا بدّ منها ولا يمكن ضغطُها. لكن الملك كان سيصفّي الجو البسيكولوجي والسياسي ببضع ملايين من الليرات: إن الثورة لم تولّد فقط من الحركة الاقتصادية والاجتماعية، لكنها وُلدتْ أيضاً من الطُرفة المروية، من الفضيحة، من الحادث العارض. من المؤكد أن لويس السادس عشر لم يكن ليسدّ العجز المالي باقتصاده الباهر للنظر في نفقات البلاط، لكن لعله كان سيُعدّل لدى الرأي العام من فضيحة العقد المدوّية ولم يَعْزم على ذلك قط. وها هنا يُلاقي الاتهامُ الإجمالي الذي وجهته الطبقةُ الثالثة إلى البلاط وهو اتهام قابلٌ للاعتراض من الناحية الفنيّة الحقيقةَ السياسية: لأن رفض إصلاح البلاط كان حجر الزاوية في التضامن الملكي مع الطبقتين صاحبتي الامتياز.

لكن ما السلطاتُ الحقيقية لملك فرنسا في أواخر القرن؟ فيما وراء شخصه، يجب أن نحدّد العمل الحقيقي للنظام السياسي الذي هو مركزه.

إن الحكم المطلق يحتفظ بمظاهره وامتيازاته التقليدية: الملك الذي ليس عليه أن يؤدي حساباً لغير الله، يضمّ في يديه جميع السلطات. والأمر الملكي الاستبدادي، مع أنه نادر جداً، رمزٌ لهذا الضم. الملك هو السيد الأعلى للسلطة القضائية، والسيد في الميدان التشريعي والتنظيمي، وهو أيضاً سيد السلطة التنفيذية بلا رقيب، أي سيّد بيروقراطية مركزية من المستشارين القانونيين

الذين يعيّنهم ويعزلهم. وفي قمّة هذه البيروقراطية لم يبق رئيس للوزراء منذ ١٧٤٣ وهو تاريخ موت الكاردينال «فلوري». وهناك ست شخصيات: رئيس قُضاة فرنسا، حارس الختم الملكي، مراقب المالية العام، وأمناء سر الملك الأربعة (الحرب، والبحرية، والشؤون الخارجية، والبيت المالك (واختصاصاتهم أقل وضوحاً) وأكثر تشابكاً ممّا نوحي به التسميةُ الرسمية. وهم يجتمعون، بحسب وظائفهم، مع بعض الشخصيات العليا، من أمراء الدم أو من علية النبلاء، في مجالس الملك التي هي مجالس استشارية خالصة؛ وأهمها «المجلس الأعلى» الذي يُسمّى «المجلس» فقط، وهو يناقش سياسة المملكة العامة. ويرأسهُ الملكُ بشخصه. لكنْ، في أثناء القرن، وتبعاً لإهمال لويس الخامس عشر وأيضاً للتعقد المتزايد في مهمات المجلس، استقرّتْ شيئاً فشيئاً عادةُ اجتماعات المجلس التمهيدية: وهي تضمُ، على الطريقة الإنكليزية، وفي غياب الملك، شخصيات الوزارة الرئيسيين. لم تعد الملكيةُ، كما كانت في عهد لويس الخامس عشر، مجرّد حكومة الملك؛ لقد أصبحت ببعض جوانبها ملكَ الوزراء والمكاتب.

ومنذ عهد لويس الخامس عشر كان الجهاز الإقليمي الأساسي للسلطة هو المُعتمد الذي يعينه ويعزله الملكُ، والذي جمع بين يديه شيئاً فشيئاً، في منطقته معظمَ الامتيازات الإدارية. ولقد استولت طبقةُ النبلاء على المعتمدات أيضاً، كما استولت على أكبر المناصب في فرساي؛ وهي تخدم في تلك المعتمدات الملكَ باستقلالية أكبر من الماضي، وغالباً، بكفاءاتٍ إدارية عظيمة. إن القرن الثامن عشر الفرنسي - الذي يبتكر العلومَ الاجتماعية: الاقتصادَ، علم السكان، والإحصاء بخاصة - بدأ يؤمن بالمزايا الفعّالة للرقم والحساب والتنبّؤ، لقد بعثت مكاتبُ فرساي حياة التحديث الإداري الذي ترك سجلاتٍ ثمينة. أصبحت الملكيةُ الفرنسية، في أواخر القرن، أكثر «استنارة» بالمعنى الفكري لهذا اللفظ، من أي وقت مضى.

لكنها لم تفقد من طاعة الناس لها منذ زمن بعيد مثلما فقدت الآن. لأن سلطتها الواقعية تصطدم بعقبتين غير متساويتين: إحداهما تقليدية، تقنيّة إن صحّ التعبير، والأخرى جديدة، سياسية محضة.

هناك العقبات التقليدية في وجه الحكم المطلق: وهي تنشأ من طابع عدم قابلية التقادم للامتيازات المكتسبة، عن عدم المساواة في أنظمة الأشخاص والجماعات. وهي تتمّ أيضاً على عدم اكتمال المركزية الإدارية، وعلى تعدّد السلطات المحلية القائمة. ليس لفرنسا في أواخر النظام القديم قانون واحد: إن بلاد القانون المكتوب الموروث عن القانون الروماني جنوبي اللوار، تناقض بلاد القانون العرفي الذي يحتوي مئات الأعراف. ومِلاك المملكة الإداري يُؤمّن عبر كثير من الأنظمة الشاقولية في الدوائر: فبحسب ما يتعلق الأمرُ بالجانب العسكري أو القضائي أو الديني أو الاقتصادي هناك الحكومات، ومحاكم المشرفين الملكيين، والأبرشيات، والمناطق المالية. ومن جهة أخرى، حافظت بعضُ المقاطعات، بحسب الظروف وزمن التحاقها بالمملكة، على استقلال واسع، تحت إدارة «دولها الإقليمية» التي هي بين أيدي ذوي الامتياز: إن «اللانغيدوك» يديرها أسقف أكثر مما يديرها مُعتمدُ الملك، و«بريتانيا» يديرها نبلاؤها، وأخيراً ينبغي أن نحسب حساباً، بصورة أعم، لمؤسّسة تضمن لمعظم وكلاء السلطة الملكية استقلالاً قوياً: الطابع المُكلف والقابل للانتقال غالباً للمناصب العامة، قابلية البيع والشراء للوظائف التي تضاعف المملكةُ من أصحابها كي تملأ خزائنها. فالضابط يشتري فوجه، والقاضي وظيفته بالإيجار أو بالوكالة، والبرلماني مقعد المستشار.

في القرن السابع عشر، كان هذا الاستقلال التقني للوظائف العامة يُعوَّض بالخضوع السياسي الذي يفرضه الملكُ. أما في القرن الثامن عشر فإن الاستقلال التقني والاستقلال السياسي يجتمعان. ذلك أن المعارضة تُفصح عن ذاتها بواسطة أكبر ضباط المملكة، ولاسيما بواسطة طبقة النبلاء

البرلمانية. وغداة موت لويس الرابع عشر، استأنفت البرلمانات - وأول الكل، برلمان باريز الواسع الاختصاص - التقاليد التي أوقفها الملكُ العظيم: تلك المحاكم القضائية الكبرى تغدو من جديد وسيلةً لنقل معارضة الحكم المطلق.

إن علية نبلاء الرداء تقدم للرأي العام الباحث عن مندوبين، التعبير المتنوع والمتصل عن ضرورة مقاومة الحكم المطلق التي تجمع بين الأرستقراطية والشرائح البرجوازية في الطبقة الثالثة. وهي تتجه إلى إنشاء الرقابة التشريعية للبرلمانات في «قانون المملكة الأساسي» فوق المشيئة الملكية.

وهكذا يسهم كلٌّ شيء في إضعاف ملك فرنسا وعزله: تقدّم المعارف والاختصاصات الإدارية وكذلك الأساليب البائدة التي حُوفظ عليها في النظام الحكومي. مطامحُ البرجوازية السياسية وكذلك الردّةُ الأرستقراطية. لقد بقيت الأمةُ ملكيّةً على نحو عميق بقدر ما أصبحت معادية للحكم المطلق. فقبل ٨٩ ظلت الملكيةُ المطلقة قائمةً، بالحق لا بالفعل، وسوف تقتلعها الأزمةُ المالية.

*   *   *

الفصل الثاني

تمرّد الطبقات

كل شيء ينطلق إذن من الأزمة المالية. إنها أكثر من فرصة، أكثر من شرارة. إنها ترْبط بين مجموع التناقضات الاجتماعية في النظام القديم؛ وهي تحملها إلى مستوى السلطة الذي هو أيضاً مستوى الثورات. وتكفّ الدولةُ عن أن تكون ذلك التجريد البعيد والعالي للأزمنة الهادئة؛ إنها تفقد استقلالها، لأن المجتمع المدني يحمل إليها مآزقه ومطامحه.

وذلك صحيحٌ إلى الحد الذي تُذعن معه السلطةُ القديمة للتحكيم العام – وكأن إذعانها إذعان مسبق، إن « كالون» الذي فقد كل ما لديه يرسم من جديد الإصلاحات الكبرى التي ترمي إلى عَقْلنة الأساس الضريبي للمملكة. فيوحي إلى لويس السادس عشر أن يعرضها على جمعية من «الأعيان» للموافقة عليها، مقدّراً أن تلك الجمعية ستقبل – طاعةً منها- بالمساواة الضريبيّة. وستكون الطريق أسهل «لتسجيلها» في البرلمان. هكذا تصوّر الملكُ ووزيره هذا الإجراء، ولم يُدركا أن ذلك كان دوامة هي دوامة الرأي العام.

إن «أعيان» سنة ٨٧ هؤلاء هم تقريباً أصحاب الامتياز: وها هم في مكان عملهم ينفذون مطلبهم الكبير المعادي للحكم المطلق والذي يوحّد الطبقة النبيلة الفرنسية في القرن الثامن عشر. كيف جاز للملك ووزيره أن يعتقدا أنهم مطيعون؟ لقد أسقطوا «كالون» وأبوا على خليفته – وهو واحدٌ منهم مع ذلك – أيّ تعدٍّ على امتيازاتهم الضريبيّة. وعندما صرَفهم الملكُ، لم يكونوا قد

عبؤوا الرأي العام ضد فرساي فحسب، لكنهم وجدوا البديل جاهزاً: البرلمانات. لقد سنحتْ لكبار الحكام الفرصة المواتية لشعبيّتهم.

ذلك أن مدنَ المملكة البرجوازية، في ١٧٨٧ و ١٧٨٨ تتكتل باسم الحريات، حول ذوي الامتياز هؤلاء الذين يحركون الآليّة الثورية. لكن هذه المدن البرجوازية لا تلبث أن تتجاوزهم باسم المساواة، ومنذ أواخر ١٧٨٨، منذ أن اندفع النبلاء لعرقلة ديناميكية «الأنوار»، حدثت القطيعة. وبالاختصار فإن الآلية التي دفعت الأمّة المستنيرة إلى الهجوم على النظام القديم والتي حصلت على اجتماع مجلس عموم الطبقات في الأشكال الجديدة، آليةٌ ذات صدمتين.

الصدمة الأولى صدمة البرلمانات. بأي سرٍّ توصلت تلك المحاكم القضائية التي هي برلمانات النظام القديم الثلاثة عشر إلى لعب دورٍ سياسي؟ بطريق «التسجيل» وهو إجراء عام إجباري لكل أمر أو مرسوم ملكيين، فإذا لم تستطع البرلمانات في نهاية الطلب أن ترفض تسجيل القانون، فإن من حقها أن تقوم، في هذه المناسبة، «بالتنبيه»، تنبيه الملك، بل وتستطيع إجباره على أن يأمر هو نفسه بالتسجيل في جلسة استثنائية: وهذه هي «الجلسة الرسمية»، وعلى القضاة حينئذٍ أن يذعنوا.

ذلك هو على الأقل مذهب «الحكم المطلق: لكن القضاء يتطور تطوّراً كبيراً من لويس الرابع عشر إلى لويس السادس عشر».

يجب أن نحسب حساباً في هذا التطور لكون البرلمانيين مالكين لمناصبهم، وهم يستمدون من ذلك استقلالهم إزاء السلطة وكذلك روح التضامن أو التشيع الطبقي، إذا شئنا. لأن وظائف البرلمانيين لا تكلّف غالياً فحسب، لكنها تمنح صاحبها النبالة أيضاً، وهي قابلة للانتقال من الأب إلى الابن، بواسطة ضريبة. وفي مجتمع يسيطر عليه التشبّه بالنبلاء أصبحت تلك الوظائف مطمح ثروات العامة التي جمعت في التجارة أو في عالم المال: إنها

وظائف لا تُربح نسبياً إلا القليل، وهي تفترض أن أصحابها لا يحتاجون إلى رواتب ملكية ولا إلى هدايا يبتزونها من المترافعين، لكي يعيشوا. إن نبلاء الرداء يرون دخلَ وظيفتهم الأساسي في زيادة دورهم السياسي.

في القرن الثامن عشر، ازداد الطموحُ البرلماني مع ضعف السلطة: وذلك أولاً في قضية «الجانسينية» التي استند فيها برلمان باريز أيضاً إلى الحساسية الدينية لدى الشعب الباريزي ليدافع عن استقلال كنيسة فرنسا في وجه روما وفي وجه فرساي. في النصف الثاني من القرن تَنْزِع البرلمانيةُ المعادية للحكم المطلق عنها رداءها وتكشف عن مطمحها السياسي: في ١٧٥٥ وفي ١٧٥٩، يذكّر برلمان باريز الملك، بمناسبة «تنبيهاته» أن البرلمانات تستمدّ حقوقها من أصول التاريخ الملكي ذاتها، أي من الجمعيات الفرانكيّة، ثم من جمعيات العصور الوسطى، وأنها ليست مجرد محاكم قضائية، لكنها هيئة واحدة مُؤتمنةٌ على قوانين المملكة الأساسية، مع سلطة تشريعية؛ أن رفض تسجيل القانون يُعادل رفضَ هذا القانون. وهكذا فإن الامتيازات البرلمانية تُعيّن حدود واحدٍ من مميّزات عصرنا، وهو الذي يَفْصل بين الاستبداد والملكية.

وهكذا فعبثاً كان حكم هذه القلة النبيلة من كبار قضاة المملكة يضاعف من الأدلة على محافظته الطبقية. عبثاً يحرق الـــ «أميل»، ويحكم بالموت على «كالا»، لقد كان يحتفظ بعطف الرأي العام المديني. وسواء أقاوم حكمُ القلة النبيلة تخفيض الضرائب أم قاوم إلغاءَ السخرة وإلغاءَ الطابع فإن المدن لا ترى في ذلك مقاومةً للمساواة الضريبية، وإنما تجلّياً لنزعة معاداة الحكم المطلق، والمذهب القديم للضريبة المقبولة. يقول فولتير: «إن الشعب الذي يكره البرلمانيين لا يرى في البرلمان سوى عدوٍّ للضرائب. والأغنياء يشجّعون تذمّر السوقة».

قلّما يهم إذن جوهرُ الأشياء: إن البرلمان يقوم، وقتياً، مقام الجمعية المنتخبة التي تحلم بها الطبقةُ الثالثة. وكلما أرادت الملكيةُ في القرن الثامن

عشر أن تهاجمه كانت تُضطر في نهاية الأمر أن تستسلم. و«تورغو» هو نفسه الذي أتاح للبرلمان والبرلمانيين الذين حطّهم رئيسُ القضاة «موبو» استعادة قوتهم، وذلك ليكسب العطف العام على تجربته التجديدية. ومنذ ذلك الوقت، لم يكف دورُهم عن التعاظم، ومن الطبيعي أن يبلغ ذروته في ١٧٨٨، إنها إحدى الالتباسات السياسية في القرن الثامن عشر: إن الهجوم على نظام الحكم المطلق يمر بمؤسسة من أشد المؤسّسات نموذجيّة في ذلك النظام القديم.

لكن هذا الالتباس السياسي الذي غذاه القرنُ كله يزول مع أزمة النظام، وهذه هي صدمةُ المَسرِّع الثانية. لقد صعدت المزايداتُ صعوداً مفرط السرعة ومفرط العلو بحيث عجز البرلمانيون عن اللحاق بها زمناً طويلاً.

ومع ذلك فهم الذين أطلقوا الشعار الكبير: اجتماع مجلس عموم الطبقات. لكن مجلس الطبقات المقصود في أذهانهم هو مجلس الطبقات في شكله التقليدي، بالتمثيل على أساس الطبقات، وهو يمنح أصحاب الامتياز أكثرية آلية. إن برلمان باريز في سنة ١٧٨٨، يَرْجع بصراحة إلى طرائق ١٦١٤.

لم هذا الحنين الرجعي، هذه الإرادة الأرستقراطية في احتكار الإشراف على السلطة الملكية؟ لقد كان العالمُ ذو الامتياز، العالم البرلماني على وجه الخصوص، طوال العصر كله، أحد الرسل الأساسيين لفلسفة الأنوار. ولقد قبل قبولاً واسعاً جداً، في رؤيته للمستقبل، قراءةً جديدة للاستحقاقات، تسويغاً جديداً لتسلسل المراتب لا يَستند إلى المولد بل إلى النفع الاجتماعي والموهبة: لأن الفلاسفة، من مونتسكيو إلى «مابي» قد أشادوا أكثر فأكثر بالحرية والمساواة باعتبارهما قيمتين متكاملتين، وكلتاهما ابنةُ الحق الطبيعي. وها هي الليبرالية الأرستقراطية تنتصب، ساعةَ الاختيار، في وجه المدّ الداعي إلى المساواة وتعتصم بماضيها.

ذلك لأنها تتحدّد، من غير شك، بماضيها أكثر بكثير مما كانت تظن. إن كره لويس السادس عشر ومكاتبه المركزيّة، والانفجار التحريري لـــ

١٧١٥ وعهد الوصاية إن ذلك جوهريٌ حينئذٍ لفهم حساسية الطبقة النبيلة أكثر من تأملات مونتسكيو ومالرب. إن الدُرْجةَ الفلسفية ولُبْس الليبرالية مَحتا من سماء الأفكار الحوافز العميقة للجماعات، لكن عندما تحين الفرصة لنقل مجتمع المساواة والحظوظ والترقية العامة إلى الواقع هذا المجتمع الذي رسم القرنُ ملامحه، فإن قوة أحكام النبالة المسبقة التي هي قوة التاريخ تعود إلى الظهور بقسوة. وفي غياب التحكيم الملكي تمزّقُ الأهواءُ والمصالح المجتمعَ المثقف، عالمَ الأنوار الاجتماعي: امتيازات المولد ضد الحرمانات البرجوازية.

إنها لحظة من اللحظات التي هي مفتاح تاريخ فرنسا. وهي تُنبئُ عن الصعوبات التي ستلقاها التسويةُ السياسية والاجتماعية في فرنسا النظام القديم. لأن الأرستقراطية برفضها التنازل عن أيّ من امتيازاتها الأساسية، وباتباعها ذلك الحنين البرلماني إلى الماضي توشك أن تسدّ الطريق أمام تشكيل ذلك المجتمع المتساوي في دفع الضرائب وهو المطلب الأعمّ للرأي المستنير. وهي توشك أن ترتبط، من جراء ذلك، بمصير الحكم المطلق الذي كرهته كرهاً عميقاً.

منذ ذلك الوقت يتأرجح كلُّ شيء بسرعة إلى المعسكر الآخر. وفي ١٧٨٨، تظهر جمعيةُ «فيزيل» أن هيمنة طبقة ثالثة مستنيرة ليس شيئاً لا يُحتمل بالنسبة إلى بعض ذوي الامتياز الذين ظلوا أمناء لتربية القرن: ليس المطلوب الدفاع عن المصلحة الخاصة لطبقة النبلاء، بل المضي قدماً نحو «أمةٍ»، نحو بناء نظام سياسي واجتماعي جديد.

غدا التيار أشد استعصاءً على المقاومة ولاسيّما أن تدخلاً غير متوقع وحاسم قد اعترضه: تدخل الشعب. ذلك أن الأزمة الاقتصادية في سنتي ١٧٨٨ – ١٧٨٩ توضِّع آثارها فوق آثار الأزمة السياسية. فالموسم الرديء يُطلق موكبه، موكبَ البؤس الريفي، وتدني الإنتاج المديني، والبطالة والهياج الشعبي. لكن قدم هذه الانفجارات الدّورية يندرج هذه المرة، في سياقٍ ثوري.

ومن المفهوم جيداً أنه لا يُسهم في تعديل مطلب المساواة. على العكس إنه يُعطيه قوته واندفاعاته، ولاسيّما قاعدته الريفية، قاعدة العدد، ويستسلم الملكُ للتيار في آخر ١٧٨٨، مخالفاً البرلمانات ومخالفاً أغلبية نبلائه. فيستدعي نيكر من جديد في آب ويقبل بمضاعفة تمثيل الطبقة الثالثة في كانون الأول. فتُحبَك المأساةُ.

*   *   *

الأعيان والبرلمانات

أعدّ «كالون»، في صيف ٨٦، إزاء فشل السنوات الأولى من إدارته، إصلاحاً عاماً للمالية الملكية. وفي مركز مشروعه الإصلاح الضريبي: إن المراقب العام يقترح إحلالَ ضريبةٍ تُجبى عن كل الأراضي دون استثناء وتتناسب مع الدخل، محل العشرينين. إنها «الإعانة الإقليمية» التي ستُدفَع عيناً: وهكذا تجد الفكرةُ الضريبية الكبرى لدى الفيزيوقراطيين مدافعاً جديداً.

وزمرة ثانية من التدابير المقترحة غرضها تنمية الإنتاج القومي: أهمّها حرية تجارة الحبوب والإلغاء الكليّ للجمارك الداخلية، وأخيراً أن يُتوَّج الاقتصادُ العام للإصلاح بخلق هرمٍ من الجمعيات الاستثمارية التي ينبغي لها أن تضمّ رعايا الملك إلى إدارة المملكة. ويتصور «كالون» هذه الجمعيات دون أن يحسب حساباً للطبقات، لأنها ستُنتخَب من جميع مالكي المملكة باقتراع دافعي الضرائب.

ويعتقد كالون بحق أن البرلمانات سترفض تسجيل الأوامر الملكية: ففكّر في عرض خطته على جمعيّة من الأعيان يعيّنها الملكُ، ويمكنه بالتالي أن يأمل مُحاباتها.

اجتمع الأعيانُ في فرساي، في ٢٢ شباط ١٧٨٧، وعددُهم ١٤٧: مبدئياً كان عددُ النبلاء بينهم ٣٩ ممثلاً، لكن عددهم في الواقع فوق ذلك، إذا حسبنا الأساقفة والبرلمانيين والممنوحين النبالة الموجودين في قائمة الطبقة الثالثة. ولقد توقّع كالون انصياعهم؛ لكن اتّضح أن ضغط الرأي الباريزي أقوى من رأيه.

في خطبة الافتتاح التي ألقاها مراقبُ المالية العام، استخدم لغة ثوريَّةً إذ ندّد «بالتعسّفات» التي «تُثقل بوجودها كاهل الطبقة المنتجة والكادحة»، وبامتيازات رجال الدين، ولا شعبية ضريبة الملح. وقد قاده ذلك إلى الاعتراف بعجزٍ مالي قدره ٨٠ مليوناً. أقلقت الأعيان هذه الخطبةُ فطلبوا كشوفاً مالية، لكن كالون رفض وقدّم رقماً أعلى للعجز المالي مقداره ١١٣ مليوناً، وألقى المسؤولية على سلفه أي على «نيكر». ومنذئذٍ تجمّع عليه، في ائتلاف واسع، المدافعون عن الامتيازات وكلُّ الرأي الإصلاحي المناصر لنيكر، فيتخلّى عنه فجأةً البلاطُ الذي أقلقه هذا المشروع، ويَصْرِفه الملكُ تحت ضغط ماري انتوانيت.

بين الأعيان الذين عارضوا كالون، رئيسُ أساقفة تولوز «لوميني دي بريين» الذي تميّز بحدَّته. وإليه عهد الملك بعد فاصل زمني قصير، في ١ نيسان بأن يخلف كالون.

ولكي يكسب «بريين» إليه جمعيةَ الأعيان، أطلعَها على الكشوف المالية، وأعلن بواسطة الملك عن ١٥ مليوناً من الوفر وإذ كان أسقفاً فيلسوفاً، وكان فوق ذلك يُعدّ العدّة لتفريق الجبهة المعادية للحكم المطلق، فقد اتّخذ تدابير تحرّرية، مثل الاعتراف بأحوال البروتستانت المدنية، ممّا أسخط رجال الدين. ولكنه لكي يحصل على المال أكره على الرجوع إلى برنامج «كالون» الذي يصيب النبلاء ورجال الذين.

وترفض الجمعيةُ هذا المشروع معلنةً أنها غيرُ مخوّلةٍ بالتصويت عليه: ومعنى ذلك الرجوع إلى اجتماع مجلس عموم الطبقات الذي أصبحت الأرستقراطية بأسرها تطالب به. والواقع أن دعوة مجلس عموم الطبقات يمكن أن تجعل الحكومة الملكية شعبيةً وأن توطِّد الملكية حين تتيح لها أن توقف مقاومة البرلمانات وجمعية الأعيان؛ لكن لويس السادس عشر يرفض وما عليه بعد الآن، إلا أن يصرف جمعية الأعيان. بيد أن البرلمانات ما لبثت

أن حلت محل الأعيان في معارضة إصلاحات «بريين». وطلب برلمان باريز بدوره، منذ ١٦ تموز، دعوة مجلس عموم الطبقات، وهو وحده القادر على الموافقة على ضرائب جديدة.

ما كاد «بريين» يَصْرِف الأعيان حتى اشتبك في صراع مع برلمان باريز. كان على لويس السادس عشر أن يترأس «جلسة رسمية»، في ٦ آب ١٧٨٧ لتسجيل ضريبة على الطابع، وهي ضريبة ردّها برلمان باريز مؤكّداً اعتقاده بأن مجلس عموم الطبقات هو وحده صاحب الصلاحية في الموافقة على الضرائب الجديدة. وفي اليوم التالي لـــ ٦ آب أعلن البرلمان أن تسجيل الأمس غير شرعي. فهتف الجمهورُ للقضاة: «عاش آباء الشعب! لا ضرائب». حينئذ أمر لويس السادس عشر بنفي البرلمان من باريز إلى «تروي». لكن ديوان المحاسبات، ومحكمة المساعدين، وبرلمانات الأقاليم تضامنت مع برلمان باريز. وفي ١٧ آب جاء الكونت دارتوا إلى قصر العدل ليسجّل الأوامر الملكية فاستقبله عشرة آلاف هائج بصراخ الاستنكار. وكما كان الأمرُ في الماضي، وبعد الكثير من الحفلات العامة، ساندت المدينة برلمانها ضد الملك. وأخيراً قرّر «لوميني دي بريين» أن يفاوض لإنهاء النفي. ويتخلّى عن الإعانة الإقليمية وعن ضريبة الطابع، ويعود البرلمانيون عودةً مظفّرة إلى باريز. لكن الوزير الذي أعوزه المالُ ينوي أن يُصدر سلسلةً من القروض تجلب له ٤٢٠ مليوناً، ويَعِدُ بدعوة مجلس عموم الطبقات حوالي ١٧٩٢.

بقي أن يُسجّل القرضُ. اختار لويس السادس عشر فجأة الطريقةَ السلطوية فقرّر، بناء على نصائح «لاموانيون» حارس الأختام، أن يأمر بتسجيل القرض دون أن يُعلن البرلمان موافقته بتصويت نهائي. انعقدت الجلسةُ في ١٩ تشرين الثاني. وتكلم فيها لويس السادس عشر ولاموانيون بلهجة التهديد وصرحا بأن الملك وحده يستطيع أن يحكم في ضرورة دعوة

مجلس عموم الطبقات. وفي لحظة التسجيل وقف «دوق دورليان» وأعلن أن الملك يرتكب عملاً غير شرعي. فردّ عليه لويس السادس عشر: «بلى، هذا شرعي لأنني أريده». في اليوم التالي نُفي الدوقُ إلى «فيليه كوتريه».

استؤنف النزاعُ منذ ٤ كانون الثاني عندما أعلن البرلمان أن الأوامر الملكية الاستبدادية مناقضةٌ «للحق العام والطبيعي». ثم يقوم «بتنبيه» الملك، في ١٣ نيسان، على التسجيل «اللا شرعي» في ١٩ تشرين الثاني. فيقرر حينئذٍ حارسُ الأختام أن يحطّم المقاومة؛ فيستصدر من لويس السادس عشر مجموعةً من الأوامر التي تضرب عنقَ البرلمانات. وأهم هذه الأوامر تنتزع منها تسجيل المراسم لتعهد بها إلى مجلس عام يعيّنه الملكُ إلى مدى الحياة. فيردّ البرلمان في ٣ أيار معلناً: «قوانين المملكة الأساسية»: إن الإعلانات المالية يجب أن يُصوِّت عليها مجلسُ عموم الطبقات التي تُدعى بانتظام؛ يجب على البرلمانات أن تحتفظ بحق مراقبة القوانين؛ يجب أن تلغى الأوامر الملكية الاستبدادية. وفي الحال، يَنْقُض لويس السادس عشر قرار ٣ أيار، ويأمر بإيقاف اثنين من القادة: «دوفال ديبريمينيل» و«غوالار دي مونتابير». ثم «يُعطّل» برلمان باريز، ويفرض تسجيل أوامر «لاموانيون». وحينئذٍ يأتي دورُ برلمانات الأقاليم لتكمّل التمرّد.

ليس التمردُ البرلماني باريزيّاً فقط. إنه تمردُ جميع مدن المملكة: وهو يوجّه ويركز الرأي المعادي للحكم المطلق الذي كونه تطوّرُ العصر الفكري. وهو يفعل ذلك بعمقٍ شديد ولاسيما أن شبكة واسعة من الشعيرات الاجتماعية تربط العالم البرلماني بالبرجوازية التي تعيش على القضاء الملكي: من الضباط، المحامين، الوكلاء العامين وحجّاب المحاكم، وجميع مستويات ما يُسمّى قديماً: «رجال القضاء». إن عالم المنازعات في النظام القديم هو في الوقت نفسه أحد العوالم التي تغلغلت فيه أكثر من غيره الأفكارُ الإصلاحية: إن الجمعيات الثورية سوف تَعْمر فيما بعد برجال القانون.

إحدى تلك الأفكار بدأت تُلهب الرأي العام: فكرة مجلس عموم الطبقات؛ لكنها تظل شديدة الغموض، في تشرين الأول ١٧٨٧ مرّ الخبير الزراعي الإنكليزي «آرثر يونغ» بباريز وتغدى بين جماعة لا تتحدث إلا عن السياسة: «كان في هذه الحلقة رأيٌ غالبٌ؛ وهو أنهم كانوا مقبلين على فجر ثورةٍ عظيمة في الحكم؛ وأن كل شيء يدل على ذلك: البلبلة الكبيرة في الماليّة، مع العجز الذي لا يمكن سدّه دون مجلس عموم طبقات المملكة... كلهم متفقون على القول: إن طبقات المملكة لا يمكن أن تجتمع دون أن تكون نتيجة الاجتماع حرية أعظم؛ لكن بين الرجال الذين لقيتُهم، قلّةٌ هم الذين يملكون أفكاراً صحيحةً عن الحرية، ولا أعلم من أي نوع ستكون تلك الحريةُ الجديدة التي ستولد...».

إن أمانة ساكن الجزيرة تْنبئ هنا بالإجماع على المطلب الليبرالي، كما تنبئ في الوقت نفسه عن عدم وضوح هذا المطلب.

لكن مدن الأقاليم والأقاليم هي التي تنظم عادات المجتمع، في صيف ١٧٨٨، أكثر من باريز. ويهبُّ قضاة المحاكم العليا إلى نجدة زملائهم في برلمان باريز ويستهلّون حركةً هائلة. ومنذ الآن، لم تعد القضيةُ قضية مقاومة لكن قضية ثورة.

وهي قبل كل شيء ثورة هيئة القضاء والنبلاء باسم «الحريات» التقليدية. أصحاب الامتيازات في مقدّمة الصراع. ورجال الدين في فرنسا يضمّون تنبيهاتهم إلى تنبيهات برلمان باريز. إن المناطق التي ما تزال تملك فيها الطبقتان الأوليان في المملكة مواقع سياسية قوية لمركزة التمرّد هي الأشدّ ضراوةً في مقاتلة الملك ومراسيم «لاموانيون». وهي التي لها مجالس طبقات إقليمية أو التي تتذكر أنْ قد كان لها مجالس فطالبت بها من جديد، ضد تلك «الجمعيات الإقليمية» التي لا سلطات لها والتي اجتمعت في أواخر ١٧٨٧، وهي حطام لا خير فيه لسفينة كالون الغارقة.

ينتشر الهياج الشعبي في جميع مدن البرلمان، في «غرينوبل»، في «بو»، في «ديجون»، في «تولوز»، وهي عنيفة بخاصة في «بيارن» و«بريتانيا»، وفي «بو» حيث يُخشى من إلغاء مجلس طبقات المقاطعة، يُعيد الجمهورُ فتحَ قصر العدل في ١٩ حزيران، ويسجن المعتمد ويعيد البرلمان إلى مكانه، فيصوّت فوراً، ويسنده النبلاء، للاحتجاج «على كل حكومة تنوي أن تطبق قاعدة متماثلة في مختلف الأقاليم».

كانت التظاهرات، في بريتانيا. أشد عنفاً، ولاسيما أن النزاع أقْدمُ وأنه كمنَ طوال القرن: وتُعلن طبقةُ النبلاء مباشرة عن تضامنها مع البرلمان. وفي «رين»، ومنذ ٩ أيار، يتظاهر النبلاء والمحامون والطلاب. وفي ١٠ يُهاجَم معتمدُ الملك، مولفيل، والآمر العسكري، الكونت «دي تيار» بالحجارة ويُكرهون على اللجوء إلى قصر الحاكم. ويرسل النبلاء وفداً إلى الملك. لكن أهمّ الأحداث تجري في الدوفينيه. إذ يحتج البرلمان على مراسيم لاموانيون... ويُعطّل، لكنه يجتمع مع ذلك: فيبلغه الدوق «دي كلير موت تونير» الآمرُ في الإقليم رسائل النفي. وفي ٧ حزيران اليوم المقرر لرحيل القضاة، تشتعل الثورةُ في «غرينوبل». فتهب جميعُ الحِرَف عند نداء النفير. كان ذلك يوم السوق في مدينة مكتظّة بالسكان، وفيه، كما في «بو»، ينزل الفلاحون من الجبل ليقدّموا المعونة للمدينة. ويُرجم الجنودُ بالقرميد المرمي من أعلى السطوح ويبلغ الهياجُ الشعبي حداً من العنف يستسلم معه ممثّل الملك ويدع البرلمان ليعود إلى انعقاده.

لكن الاضطراب لا ينتهي؛ وإنما تُديره «لجنةٌ مركزية» يَغلب عليها المحامون مثل «مونييه» و«بارناف» وتطمح إلى بعث الحياة في مجالس الطبقات في «الدوفينيه». وفي ٢١ تموز، تتشكّل ثانيةً، بالرغم من معارضة حلف «كلير مون تونير» في غرينوبل، مجالس الطبقات الإقليمية، في «فيزيل»، في قصر تاجر كبير هو «بيرييه»، الملقّب: «بيزبيه مايلورب»

نظراً لثرائه العظيم. ويجتمع فيها (١٦٥) نبيلاً، و(٦٠) رجلاً من رجال الدين (لكن دون أساقفة)، و(٥٠٠) نائباً عن البلديات - وبشكل رئيسي من النواحي القريبة من «غرينوبل».

الفرق الرئيسي مع «بيارن» ومع بريتانيا، والمنبئُ بالأزمنة الجديدة هو أن الطبقة الثالثة هي الغالبة في جمعية «فيزيل» سلطة وعدداً. ويطالب الاجتماعُ، للدوفينيه، بمجالسَ طبقات إقليمية مع مضاعفة تمثيل الطبقة الثالثة؛ كما يطالب، لكل المملكة، بمجالس طبقات لها الحقُّ في الموافقة على الضرائب. ويُضيف أنه مستعد للتنازل عن الامتيازات الإقليمية إن لزم الأمرُ، للمشاركة في جمعية وطنية، وهكذا لم يعد الأمرُ أمر مصلحة النبلاء الخاصة؛ لقد لُفِظتْ الكلمة العظمى وكشفت الطبقةُ الثالثة عن أوراقها: القضيةُ قضية ثورة وطنية حقيقية، وبناء نظام جديد. وخلف الإجماع المعادي للحكم المطلق، يرتسم في «فيزيل» الطموحُ البرجوازي.

في وجه هذا التمرّد الذي يوحّد المملكة، لم يسع الملكُ إلى استغلال الانقسامات الضمنية في الحركة. ويختار – لكن أما يزال يختار؟ - أن يستسلم: في ٨ آب، دُعي مجلس عموم الطبقات إلى الانعقاد في أول أيار ١٧٨٩. لقد آن الأوان: في ١٦ آب عُلِّقت مدفوعاتُ الدولة. وفي ٢٤ صُرف «بريين» واستدعى لويس السادس عشر «نيكر» وكأنه المُنقذ.

الرجل الذي دعاه الملك في آب ١٧٨٨، لم يكن من العامة فحسب، بل كان أجنبياً: إن نيكر ابنُ أستاذ معهدٍ في جنيف يؤمّ باريز في سنة ١٧٤٧ مندوباً رئيسياً لمصرف «تيليسون» ثم يصبح شريكاً فيه، فيبدي منذ ريعان الشباب عبقريةً في العمليات المالية. إنه ابن تلك البرجوازية البروتستانتية في جنيف التي تزخر بها أسواقُ أوروبا المالية. وبما أنه عرف مسبقاً بتوقيع صلح ١٧٦٣، فقد أثرى بمضاربات موفّقة على أسهم شركة الهند فجمع في ثماني سنوات ثروةً تُقدر بثمانية ملايين ليرة. ويؤسّس باسمه مصرفاً في

١٧٦٥ ويجعل منه قوةً باريزية. لكن ها إن الطموح السياسي يترصده، وهو وحده يستطيع أن يمنحه التكريس الاجتماعي. إنه ينطلق مع معوّقات جدّية: فهو من العامة وأجنبي وبروتستانتي. وهو نتاج خالص لمصرف خاص، فليس له أي منصب في المالية أو الإدارة الملكية. ولحسن حظه أنه يملك صالوناً تبعثُ فيه الحياةَ السيدةُ «نيكر»، وهي ابنةُ قس. ففي عشاء الجمعة، في قصر خاص من حي «المارية» شارع «ميشيل ليكونت» يزدحم الكتابُ والعلماءُ المشهورون، ويكسب فيه «نيكر» شهرةً تتجاوز المالية. وقد فاز بجائزة الأكاديمية الفرنسية على «مدح كولبير» ١٧٢٢، وهي ضربةٌ أصابت هدفين، فهي تمنحه رعاية وطنية مجيدة وهي تضعه بجانب التقاليد الملكية ضد ليبرالية الفيزيوقراطيين المتعصبة. وهو يداري رجال الدين والعظماء، ويتملّق روح القرن بحبٍ للإنسانية غير صامت.

دُعي إلى المراقبة العامة كمساعد أولاً، ثم كمدير عام في حزيران ١٧٧٧: ولا يجرؤ أحدٌ أن يمنح هذا البروتستانتي، هذا المصرفي الذي لم يخدم الملك قط، اللقبَ التقليدي. وبهذا بالذات يحرم من دخول المجلس. لكن هذا الرجل الحديث النعمة الذي يريد أن يُنسي الناس مولده وطائفته وبلده في آن واحد هو أقل الناس صلاحيةً لقَلْب الأساس الضريبي ولجباية الضرائب من ذوي الامتياز. لقد كان حبيس رغبته في الإرضاء، فموّل حرب أمريكا بمساعدة القروض، مضاعفاً بخاصة السندات مدى الحياة.

إن هذا التقني المصرفي لا يتصدّى إذن للمشكلة السياسية: لكنه يحافظ على شعبيته. وفي سنة ١٧٨١ نشر «التقرير» ليردّ على هجوم دسائس البلاط التي كانت تبحث عن خلف له، هذا التقرير موازنة مزوّرة تسكت عن نفقات الميزانية الاستثنائية يظهر فائضاً في الدخل مقداره (١٠) ملايين. وعندما أحل الملكُ «كالون» محلّه، في ١٧٨٣، ظلّ موضع ثقةِ أصحاب الدخل وعالم المال إلى أعلى درجة، مع احتفاظه بالدعم في فرساي. ومنذ عودته إلى

السلطة، في آب ١٧٨٨، يحصل من المالية على سلفة بـــ(٨٥) مليون ليرة. ويقرض مليونين من ثروته الشخصية، لكن لم يكن له، وراء ذلك، كما لم يكن له سنة ١٧٧٨ خطةٌ عامة لإصلاح الدولة. فيستسلم للتيار، ويتخلى عن المجلس العام، ويرد التسجيل إلى البرلمانات، ويصرف «لاموانيون» ومن جهة أخرى، لم يبق من حساب يُحسب إلا لاجتماع مجلس عموم الطبقات المُقبل.

الأزمة العامة:

في الوقت نفسه الذي يقف فيه الناسُ ضدّ الملك، ها إن السماء أيضاً تقف ضده: كلُ شيء يبدأ، كما هي الحال دائماً بالموسم الرديء. فالأمطار والفيضانات في ١٧٨٧، ثم الجفاف، وأخيراً البَرَدُ في ١٣ تموز ١٧٨٨ الذي أتلف غرب فرنسا، كل ذلك يتضافر ضد حصاد ١٧٨٨ الفاجع. وتدنّي الإنتاج الريفي يسوق إلى تدنّي الإنتاج الصناعي وإلى البطالة. وتغدو مقاومة المشروع الصناعي أقل قوة ولاسيما أن المعاهدة التجارية الفرنسية الإنكليزية سنة ١٧٧٦ جعلته أكثر قابلية للعطب، حين خفضت رسوم دخول الإنتاج الإنكليزي فرنسا. وهذا صحيح، على الخصوص، بالنسبة إلى النسيج، وهو ميدان متميّز للتقدم الإنكليزي المبكّر. وفي بداية ١٧٨٩، كان هناك ١٢٠٠٠ عاطل عن العمل في «آيفيل»، ونحو ٢٠٠٠٠ في «ليون» ويشير المعتمدون في كل مكان إلى زحف التسوّل والتشرّد.

لكن أمارة الأزمة الرئيسةَ هي الارتفاع الشديد السرعة في الأسعار: فبعد ذلك الهمود الذي يبدو أنها أصيبت به منذ سنوات ١٧٧٠، على الأقل بالنسبة إلى القمح، ها هي ذي تعود إلى الارتفاع بشدّة وتعود إلى بَتْر الدخل الشعبي الذي أصيب من قبل بالبطالة. ولم تبلغ الأسعار قط طوال القرن هذه الدرجة العالية. فتضاعف سعر الخبز في باريز، وبلغ ثلاثة أضعاف في بعض الأقاليم. وبصورة عامة، تضاعفت كلفةُ المعيشة في حين انقطع العملُ

أو غدا متقطّعاً. ولذلك ارتفع الاستياءُ من كل مكان. ومنذ أواخر شتاء ١٧٨٨ - ١٧٨٩ الذي كان قاسياً، تنفجر الاضطرابات في أماكن شتى من البروفانس إلى بورغونيي، ومن بريتانيا إلى الإلزاس: الفلاحون والعمال ينهبون مخازن الحبوب، ويوقفون نقلها، ويهدّدون الإقطاعيين الذين يطلبون إتاواتهم. وفي باريز، ينهب جمهورٌ من البائسين المصنع الكبير للورق الملون الذي يملكه السيد «ريفيّون».

في هذه الحركة الفوضوية التي تختفي فيها السلطةُ، ليس كلُّ شيء جديداً: فأمام أزمة الأقوات، يرتفع الاتهامُ الشعبي ارتفاعاً يبدو عفوياً إلى الملك، بنوع من النزعة الملكية الساذجة – وكأن الملك كان يأمر السماء – وأيضاً لأن تنظيم الأقوات يقع فعلياً على عاتق السلطة. الجديد في ربيع ١٧٨٩ هذا، هو البحث عن مخرج سياسي. أيلعن الفلاحُ الإقطاعي الضريبةَ؟ أيُلقي العامل التبعةَ على المعتمد؟ على الملك؟ لا أهمية، في هذه اللحظة، لأن تكون مطالب جماهير المدينة من أجل التنظيم تُعارض الليبرالية البورجوازية: هذه مشكلةٌ سيطرحها المستقبل، لا الحاضر. أما في اللحظة الراهنة فإن الطبقة الثالثة بأسرها تتّحد ضد امتيازات الإقطاعيين، ضد أساس الضريبة، ومن أجل إصلاح الدولة التقليدية وكلها أفكار أنضجها ببطء الوجدانُ البرجوازي. إن انتفاضة البائسين قد وجدت لها قائد أوركسترا. رب العمل يمشي مع أجرائه، ويشاركهم احتجاجاتهم. المدينة تتكتّل يداً واحدة ضد النظام القديم. إنها تستند إلى التمرّد الريفي وتأخذ على عاتقها الغضب على الإقطاعيين. إن الأزمة تجمع في حزمة واحدة جميع حرمانات الطبقة الثالثة.

لقد تنبّأ «لاموانيون» بذلك في اللحظة التي ارتفع ضده التمرّدُ الأرستقراطي: «لقد تجرأ أصحاب الامتيازات على مقاومة الملك: لن يظل هناك، قبل مضي شهرين، لا برلمانات ولا طبقة نبلاء ولا طبقة رجال دين». وبالفعل، فبعد شهرين ظلّت البرلمانات وطبقة النبلاء وطبقة رجال الدين، لكن

معزولةً وقد تجاوزنها مطالبُ الطبقة الثالثة. تفكّك فعلياً إجماعُ المملكة. وجاءت الأزمة السياسية لتتوضع فوق الأزمة الاقتصادية. وكلتاهما تُضاعف الأخرى. وعندما وافق لويس السادس عشر على مجلس الطبقات في ٥ تموز، ودعاه، في ٨ آب، إلى الاجتماع في أيار ١٧٨٩، استأنف أحد تقاليد ما قبل الحكم المطلق، وهو تقليد توقّف منذ ١٦١٤، لأن آخر اجتماع لمجلس عموم طبقات الأمة يعود إلى الزمن الذي كان فيه لويس الثالث عشر قاصراً، وهكذا فقد استسلم لديناميكيتين متلاقيتين، الليبرالية الأرستقراطية والليبرالية البورجوازية: رجال الدين، والنبلاء، والطبقة الثالثة ينتظرون كل شيء من مجلس عموم الطبقات، لكنهم لا ينتظرون الشيءَ نفسه.

لم يوضح لويس السادس عشر إن كانت الطرائق التقليدية لاستشارة طبقات المملكة الثلاث ستُواصَل بصورة آلية. انتخابات على أساس الطبقة، تصويت محسوب على أساس الطبقة، مداولات منفصلة، وأخيراً نفس عدد النواب لكل طبقة. قلقَ أصحابُ الامتياز على الفور من الصمت الملكي ومن إصلاح محتمل قد يضع تفوقهم التقليدي موضعَ الاتهام. ومنذ ٢٥ تشرين الأول يقرّر برلمان باريز «أن يطالب لكي يدعى مجلس عموم الطبقات ويُؤَلّف قانونياً، وذلك بحسب الشكل المتبع في سنة ١٦١٤».

وفي تشرين الأول، رفض أعيان ١٧٨٧ الذين دعاهم «نيكر» بفطنته، أن يغيِّروا شيئاً من طريقة التعيين التقليدية. ويسند أمراءُ الدم، باستثناء «السيد» أخو الملك، الأعيانَ بمذكّرة يرفعونها إلى الملك.

ولا يلبث أن ينفرط عقدُ الائتلاف المعادي للحكم المطلق. فبرلمان باريز غداةَ قراره في ٢٥ أيلول، فقد من شعبيته بقدر ما لقي من التهليل في الماضي. لأن الطبقة الثالثة، حين حصلت على دعوة مجلس عموم الطبقات، عمّمت مَثَلَ «فيزيل»، إنها تُطالب بمضاعفة تمثيلها، وأن يكون التصويت لا على أساس الطبقة بل على أساس الرأس. وذلك اعترافٌ بأنها تبغي الوسائل

التي تسيطر بها على جمعية وحيدة، لأنها تتوقّع انضماماً من الطبقة النبيلة ومساندة الفئة الدنيا من رجال الدين، وهي فئة تعيش ببؤس عيشة الكفاف.

وهكذا يُسجِّل صيف ١٧٨٨ تاريخاً رئيسياً في الآلية الثورية: فوراء المطلب الليبرالي، تتقدم الطبقة الثالثة بمطلب المساواة وترسم منذ ذلك الوقت نهاية المجتمع ذي الطبقات. ومن معركتها ضد الحكم المطلق التي انتصرت فيها، انتقلت إلى النضال ضد الامتيازات. إنها تملك العدد الأعظم، كما كانت دائماً، لكنها تملك أيضاً، في نهاية القرن الثامن عشر هذه، التماسك، وبعد النظر، والأفكار. ولقد عثرت على زعمائها وشعاراتها وإستراتيجيتها. إنها تقف وراء «الحزب الوطني».

الحزب الوطني:

الحزب الوطني: إن ائتلاف هاتين الكلمتين يدلّ دلالة كافية على أنه إذا كان كل شيء يتفكّك، فإن كل شيء أخذ، في الوقت نفسه، يتكوّن من جديد حول مستقبل آخر. وهذه الحركة المزدوجة تُعبِّر عن نفسها بقوة شديدة تُحطّم معها بنى المجتمع القديمة، وتَنْقل الخيال والفكر إلى ما وراء الحدود الاجتماعية بكثير، نحو آفاقٍ جديدة «لأمة» من ٢٥ مليوناً من السكان ينبغي أن تحمل الإصلاحاتُ السعادةَ لهم. وبذلك نفسه، إذا كانت الطبقةُ الثالثةُ تُشكّل في جميع مدن المملكة وأقاليمها نواة حركة الرأي هذه المنسّقة في القمة على يد لجنةٍ من ثلاثين عضواً، فإنها لا تستبعد من جرّاء ذلك الانضمامات التي تأتيه من فوق لأن كثيراً من الكهنة ومن النبلاء يقبلون مع كلمة «أمة» بنهاية الخصوصية الأرستقراطية، ويستعجلون استعجال المنشقين إلى التفكير منذئذ في المستقبل الفردي بعبارات السعادة الجمالية.

ولذلك فإن الحزب الوطني، بهذا المعنى، يعبّر عن رأي عام إجماعي، عبر آلاف الكراريس.

بين رجال الطبقة الثالثة «بريسو»، وهو نموذج الريفيّ الموهوب، الطموح والفقير الذي قضى شبابه يسدّ ثغرات تربيته ومولده، وأخٌ لآلاف الشباب الفقراء مثله الذين واتاهم الحظُّ ليكونوا من الجيل الصالح.

لكن هناك أيضاً أبناء برجوازية مستقرة، مطمئنين إلى دوام اتصال أسرهم، دون أمل باجتياز الحاجز الأرستقراطي: «بارناف» وهو ابن محامٍ يملك بيتاً في غرينوبل، وهو نفسه محام شاب لامع. لكنه يُصاب بالضجر ويسمي في دفتره الحميم أسباب شقائه الاجتماعية، على النحو التالي «الرجل العظيم، أما يزال موجوداً حتى الآن؟... لا يكاد نورُ عقله الوليد يتمكّن من النظر حوله حتى لا يعثر على غير الصحراء. الطرقُ مسدودةٌ من كل الجهات...».

ويغدو التيار عظيم القوة حتى إن كثيراً من النبلاء يضحّون من أجله سلفاً بامتيازاتهم القديمة العهد: لافاييت «الأمريكي»، الدوق «دي لاروشفيكو»، عدو أخلاق البلاط، وقريبه «ليانكور» الخبير الزراعي المحب للإنسانية والليبرالي الذي أثار إعجاب «آرثر يونغ»، دوق «ايغيون» أحد أغنى ملاكي المملكة، بيد أن هؤلاء الإقطاعيين الليبراليين يظلون متحفظين ولا يتصورون عملهم إلا كتكيّف ضروري لدور الأرستقراطية القائد في حياة المملكة: يجب أن يتغير كل شيء ليبقى كلُّ شيء، إن الثورة البرجوازية تحس أنها أقرب تلقائياً إلى منشقّيْن اثنين أحدهما من رجال الدين والآخر من الطبقة النبيلة: «سييس» وهو ابن كاتب عدل، أصبح كاهناً قانونياً في شارتر، واختصاصياً بأفضل الدساتير. و«ميرابو» بخاصة وهو ابن متفجّر من أبناء الطبقة النبيلة في الأقاليم، تكلّله هالةٌ من البشاعة والفضيحة والموهبة، موقِّع على العديد من المؤلفات المالية أو السياسية التي لا نعرف مدى مشاركة مَن يحيط به.

لقد قيل ألف مرة: إن جميع رجال الحزب الوطني هؤلاء، من النبلاء والعامة، الحديثي النعمة أو القديمي النعمة، هم قبل كل شيء أبناء قرنهم،

وقد اغتذوا بفلسفة الأنوار. ذلك أنه إذا كان انطلاق الثورة وطرائقها تدين كثيراً للظروف أي لما هو عَرَضي فليس، بالمقابل، من حركة فكرية بهذا الاتساع وذلك الإجماع ابتغت التحوّلات السياسية والاجتماعية لـِ ١٧٨٩ وهيأت لها.

إن تطور العصر الفكريَّ بليغٌ، من وجهة النظر هذه: فمنذ أواخر عهد لويس الرابع عشر أُثير الشكُّ في النظام السياسي الديني الذي صنع أعظم أيام الملكية المطلقة: لكن التطور إنما تسارع في الخمسينات واندفع في السبعينات. كان النقاش الرئيسي في النصف الأول من القرن فلسفياً خالصاً، وظل أكاديمياً نسبياً، مركّزاً على نقد الدين المنزل. ويكوّن منتصف القرن نقطةَ الاتصال التي يتكاثر بدءاً منها الهجومُ الفلسفي، ويتحدّد، ويتسيّس: في ١٧٤٨ تصدر «روح القوانين»، في ١٧٤٩ «رسالة حول العميان» والجزء الأول من «التاريخ الطبيعي»، في ١٧٥١ المجلد الأول من «الموسوعة»، في ١٧٥٤ «بحث في الإحساسات». وينتصر فولتير ويُقبل روسو على طبع أعماله الكبرى. ويغدو الجدل كثيراً لا حصر له وعنيفاً، لكن المعركة في السبعين كانت رابحةً في الجمهور المثقف، وأُفحمَ النظامُ القديم الديني والسياسي. وقد شهد آخرُ القرن أرستقراطيةَ فرساي تصفّق لانتصار فيغارو على آلمافيفا.

وهكذا ففي مدة قصيرة نسبياً انقطعت علاقةٌ أساسية في المجتمع القديم: تلك التي كانت تربط الدنيوي بالديني. ويُصاب نظامٌ كامل من الشرعية والتسلسل إصابةً لا سبيل إلى علاجها.

إن لبّ فلسفة الأنوار – إذا شئنا، مع ذلك، الانسياق وراء تبسيطات لا بدّ منها – هو دون شك منهجٌ فكري يقوم على الخوف من التعصب للأفكار المسبقة، وعلى الميل إلى التجريب والبحث العقلاني عن حقائق الحياة العملية. وهذا يصدق على علوم الطبيعة التي أُتيح لها الشيوعُ وأثارت شغفاً حقيقياً في الوقت نفسه الذي كانت تتقدّم فيه تقدّماً أساسياً، ولاسيما في ميدان الرياضيات

والكيمياء. وهو يصدق أكثر من ذلك أيضاً على الميدان الفلسفي والسياسي حيث تحل الملاحظةُ والرحلة والدراسة التاريخية محلّ اليقين الميتافيزيكي وتقود إلى ما هو نسبي ولكنه معقول: إلى أخلاقية نفعية وإصلاحيّة اجتماعية.

ولذلك فلا شيء أشد خطأ من لوْم القرن الثامن عشر الفرنسي بالتجريد، وهو لوم أنحى به عليه الفكرُ الرجعي الذي أوّلَ تأويلاً بعدياً مونتسكيو بحسب «سييس»، وروسو بحسب روبسبيير، إن فلسفة الأنوار عاشت على فرضيات فلسفية بسيطة نسبياً – التأليهية، الحتمية الطبيعية، وأندر من ذلك المادية – ليست أنضج ما أنتجته ولا أكثره أهمية، وقد استخدمتها، على كل حال، كأطرٍ عامة للتحليل أكثر منها موضوعات للتأمل النظري. إن فكرة الحق الطبيعي لم تُوسّع لذاتها بل لأنها تضع الأساس للمطالبة بمساواة مشخّصة.

لأن الفلاسفة معنيّون قبل كل شيء بالملاحظات العملية، بالحقائق الجزئية، بالمعارف الجديدة، وتلك هي مسيرة العقل الإصلاحي.

إلى أين يُوصل عقل القرن هذا؟ إنه يتقدّم، بالطبع، عَبْر الأفراد، والبدع، وأشكال الذكاء والموهبة والحساسية الشديدة التنوع، من مونتسكيو إلى ديدرو، ومن روسو إلى كوندورسيه؛ ويُعطيه فولتير شكله الأكثر كلاسيكية وحدّة. لكنه، في نهاية الأمر، بالنسبة إلى جميع العقول المثقّفة، نوع من الوطن المشترك المصنوع من رواسب شتّى تتراكم دون أن يُتلف بعضها بعضاً. وهكذا فربما لم يكن صحيحاً، من الناحية التاريخية معارضة تأليهية فولتير مثلاً بمادية هولباك، وتحررية مونتسكيو بديمقراطية روسو. كل جهد القرن الفكري يتجه إلى نقد الكنيسة والاستبداد، ونحو التساهل والحرية والمساواة وحقوق الإنسان. إن معظم الرجال الذين قادوا الرأي العام في ربيع ٨٩ لم يُؤثروا في اختيارهم معلماً على معلم: لقد تعلّموا منهم جميعاً أنه يجب الإيمان بالتقدّم والتربية، وأن طريق السعادة البشرية يمرّ بتحويل النظام القديم.

هذا التحويل قد جرى التفكير فيه بالتفصيل، لكن من ألف مؤلِّف ثانوي مجهولين اليوم. وبدءاً من الخمسينات كان الرأي العام، في باريز وفي مدن

الأقاليم الكبرى، يستعلم عن السلطة وعن النظام التمثيلي والمثال الإنكليزي والمساواة الطبيعية والمساواة الاجتماعية، وتوزيع الثروات، وتداول الحبوب، وعن جميع مواد الحياة الاجتماعية، كان يستعلم عن ذلك كله ويُفكّر فيه. إن بورجوازيات النظام القديم تستردّ كرامتها في الوقت نفسه الذي تُحدّد فيه مصالحها: برجوازية الضباط ورجال القانون، المستقلة نسبياً والحريصة مهنياً على القواعد القانونية الشاملة ضد التعسّف، برجوازية الأعمال، المعنيّة مباشرة بحرية العمل والمبادلات.

لكن مجتمع الأنوار هذا بعيدٌ عن أن يكون «برجوازياً» فقط إنه يتقاطع أيضاً وعلى نحو واسع مع الأوساط ذات الامتياز - البطالة الأرستقراطية والبيروقراطية الملكية. إن متعة الفن والانشغال بالنافع يرسمان هكذا حدوداً، فيما وراء حدود الطبقات، حدود مجتمع الثقافة الجديد، ويجسِّدان مسبقاً النخبة الجديدة.

في هذا الإزهار المثير للإعجاب لنُشرْ إلى مكانة فكرةٍ اقتصادية أثّرت تأثيراً عميقاً في النصف الثاني من القرن وفي بدايات الثورة: هي فكرة المدرسة الفيزيوقراطية. ففي طابقٍ منخفض في فرساي، وَضَع طبيبُ الملك، «كيسيني»، منذ الخمسينات أسسَ المطالب الليبرالية، ضد تقاليد الملكية الفرنسية التي وضعها «كولبير». ليس من كبير أهمية، هنا أيضاً، للتفسير السماوي بالنظام الطبيعي، ولا للاحتكار الذي نُسب إلى الأرض، احتكارها إنتاج الثروات: إن الفيزيوقراطيين أبناءُ زمنهم الذي يقودهم إلى تأييد شرعية المطلب الليبرالي أو تفوق الدخل العقاري. لكنهم في الوقت نفسه المنظّرون الفرنسيون الأوائل للحساب الاقتصادي الإجمالي وللنموّ السنوي؛ وهم، على الخصوص، أصحاب مذهب سعر الحبوب العالي، والحرية الاقتصادية «حرية العمل وحرية المرور»، أي الرأسمالية الليبرالية. في الأصل، كان مؤسّسو المدرسة ينتظرون جميعَ الإصلاحات من ملكٍ مستنير؛ لكن، مع الزمن، وبين

٥٠ و٨٠ من كيسيني إلى «دوبون دي نيمور»، مدّ التلاميذ محاسن الحرية إلى الميدان السياسي.

وهكذا فإن رجال ٨٩ ألفوا أنفسهم، في مطلع عملهم السياسي، مستندين إلى إعدادٍ جماعي. ولم تأتهم أزمةُ النظام على حين غرِةّ. فمنذ سنين وهم يستعدّون لها كما دقّقوا النظر في العلاجات. ولسوف يقول ميرابو في الجمعية الوطنية: «إن لدينا أفكاراً مُعدَّةً سلفاً».

ليس الحزب الوطني منظمة سياسية مركزية، بالمعنى الحديث لكلمة حزب. إنه أكثر من ذلك بكثير: إنه الرأيُ العام نفسه، أي رأي المدن، ورأي النوادي في المدن. لأن هذه النوادي، في آخر ١٧٨٨، تفتح من جديد أبوابها التي أغلقت قبل بضع سنوات على يد الوزير «بريتي»؛ وها هي تتكاثر بخاصة. وهي، في باريز، إزهارٌ حقيقي: نادي «فالوا»، في «الباليه رويال» الذي يرأسه ربُّ الدار «دوق دورليان»، مع كوندورسيه، لاروشفوكو، سييس، مونمورنسي. وقريب منه «نادي منزل السيد ماسيه»، الذي يجتمع فيه القضاةُ والعسكريون والذي يُسمّى في فرساي «نادي المسعورين». ولنذكر أيضاً «جمعية الراهب موريليه» حيثُ تناقَش كتابياً مشكلاتُ الاقتصاد والمالية التقنية الخطيرة مع تاليران و«رودرد»، و«دوفين». و«لابورد ميريفيل»، و«نادي المستوطنين» الذي يبعث الحياة فيه كبارُ ملاّكي «سان دومنغ»، و«جمعية أصدقاء السود» حيث يسخط على تجارة العبيد الكثير من أسماء الحاضر والمستقبل: ميرابو، لافوازييه، لافاييت، كوندورسيه، بريسو، كلافيير، الأخوان لاميت؛ وأخيراً «جمعية الثلاثين» التي أُسّست في تشرين الثاني في منزل «ادريان دي بور»، المستشار في برلمان باريز، والتي يسيطر عليها النبلاء الليبراليون من لافاييت إلى تاليران. بعضُ هذه النوادي كانت على اتصال بالإقليم الذي هو في أوج غليانه حيث الفكر البلدي القديم الذي أزعجته المركزيةُ الملكية تضمّ مطالبها إلى مطلب البطالة والبؤس.

وتقوم اتصالات بين المدن، وتنسج علاقات، عَبْر شتى المصالح الخاصة: ففي التمرّد والخوف إنما توحّدت أولاً المملكةُ القديمة.

لكن باريز تظل مركز المناقشة التي تتجاوز شيئاً فشيئاً تجاوزاً عريضاً إطار هذه الجمعيات المغلقة التي هي النوادي. إن العاصمة التي قطع لويس الرابع عشر رأسها تستعيد فجأة جميعَ حقوقها وتضطلع بالدور الذي هيّأه لها القرنُ كله: الدور الأول. وفي ستمائة مقهى باريزي أو سبعمائة تركت الألعابُ أو التأنقُ الباريزي المصطنع أو ببساطةٍ الروحُ الباريزية مكانها للنقاش السياسي. لقد أصبح ابن أخي «رامو» مناضلاً.

هذا النمط من المشاهد كان كثيراً في قلب باريز، في أرياض «الباليه رويال» حيث بني دوق دورليان من ١٧٨١ إلى ١٧٨٦ عقارات للإيجار حول بستانه، مع أروقة تضم كلّ أنواع التجارة. ولم يكن النظام يحرم دخولَ البستان إلا على الجنود، والخدم ببزّة الخدمة، والنساء بالأزرة أو القبعة. هذا المجتمع الخليط الذي يتحاذى فيه الإقطاعيون الكبار والقصّاصون بالأجرة يضفي على الحدائق مساءً شكل ميدان روما؛ وتغطّي أشجارُ الزيزفون بظلها همسَ الشهوات والدسيسة؛ ورجال دوق اورليان بخاصة يطوفون المكان لينشروا، في كل مناسبة، الكلمةَ اللطيفة وليعارضوا ليبرالية سيدهم بمشيئة البلاط المتخلّفة.

ما أهمية مؤامرة اورليان وما قيمتها الحقيقية؟ إنها مسألة يصعب البتُ فيها كما يصعب البتُ في الدور الحقيقي للماسونية – والمسألتان من جهة أخرى مترابطتان لأن دوق اورليان كان المعلم الأكبر للشرق الأكبر في فرنسا منذ ١٧٧٣. إن مدرسة تاريخية بأسرها أرادت أن ترى في الماسونية المحرّضة الحقيقية للثورة – وإن كانت سرّية: على مستوى كبار الأحداث السياسية لا يمكن إقامة الدليل على ذلك، والافتراضات المعاكسة متعدّدة. لكن من المؤكّد أن المحافل الماسونية التي انطلقت انطلاقَة سريعة في آخر القرن،

قد لعبت دوراً هاماً في تشكيل الروح العامة والحزب الوطني. بيد أن الماسونية ليس لها وحدةٌ إيديولوجية، وليس لها فوق ذلك إرادة ثورية وهي أحياناً عقلانيةٌ، وتأليهية على نحو مهم - لكنها ليست معاديةً لرجال الدين - وهذه هي الحالة العامة في باريز؛ وهي حيناً آخر صوفيّةٌ وارثةٌ للحلم الأَلْفي القديم، كما هي الحال في ليون وستراسبورغ. وهي، بطقوسها الدينية التي تلامس الحضارة المسيحية في أعماقها، تضفي حيثما وُجدت، قداسةً على القيم الأخلاقية لفلسفة الأنوار، التسامح، وحب البشر، والإخاء الإنساني إنها تفتح الطرق للنزعة الإصلاحية أكثر هما تفتح الطريق لثورة الجماهير. ومعنى ذلك أنها أسهمت في توطيد الحزب الوطني.

لأن المطروحَ، في هذه النهاية من ١٧٨٨، هو حقاً رؤية متفائلة لتطور تدريجي: لقد استُدعي نيكر مرة أخرى إلى السلطة، فهو ضامنٌ لحسن النيّة الملكية. ولذلك كان المالي السويسري راغباً في التنازل للحزب الوطني: فبموافقة الملك وماري آنتوانيت اللذين لم يسؤهما أن يُظهرا لذوي الامتياز أهمية ما يفعله نيكر، قَبِلَ في ٢٧ كانون الأول بمضاعفة عدد مندوبي الطبقة الثالثة في مجلس عموم الطبقات. لكن لم يُذكَرْ شيء عن التصويت الذي إن بقي على ما كان عليه أبطل قيمة التنازل: كان تحكيم لويس السادس عشر، مُفرط التردّد، كعادته دائماً، فلم يُربِحْ؛ شجّع الطبقة الثالثة وأغضب طبقة النبلاء. وبذلك، زاد من تصلب الصراع بين الحزب الوطني وذوي الامتياز. ويشتدُّ النزاعُ وتندلع الحربُ الأهلية في بريتانيا. وتتّجه الطبقة الثالثة نحو فرضيات أكثر جذرية. وفي شباط، أصدر «سييس» كرّاسه الشهير «ما الطبقة الثالثة؟» واستبعد ببرودة طبقة النبلاء من الأمة: «إن هذه الطبقة غريبةٌ حقاً بخمولها عن الأمة».

الكلمةُ لمجلس عموم الطبقات.

* * *

الفصل الثالث

ثورات صيف ٨٩ الثلاث

إن ما يريده الفرنسيون لدى افتتاح مجلس عموم الطبقات، يسهل ذكرُه أكثر من أي فترة من فترات النظام القديم: لقد تركوا لنا شهادةً على ذلك.

فقد جرت العادة، في كل منطقة قضائية، أن تُحرّر جمعياتُ الطبقات الثلاث عرائض تظلُّمٍ يحملها النوّابُ إلى مجلس الطبقات: في المملكة بأسرها، ما عدا الدوفينيه، وما عدا بريتانيا بالنسبة إلى رجال الدين والنبلاء، تصنع أقل جماعة ريفية، أقل نقابة حِرَفية، عريضتها التي ترمي إلى أن ترفد بمطالبها الخاصة مطالبَ المنطقة. ومن المؤكد أن الفلاح البائس والعامل المنزلي العاطل عن العمل لا يعبران عن نفسيهما في هذه العرائض تعبيراً مباشراً: فهما لا يعرفان الكتابة. إن ريشة الكاهن ورجل القانون أو التاجر تُلطِّف، دون شك، من عنف التعبير ومن عنف المشاعر الشعبية. ثم إننا نعثر هنا وهناك على مشابهات في اللغة تنمّ على وجود نماذج منتشرة في باريز وفي مدن الأقاليم وفي الريف، لكن يَبْقى أن صدق العرائض لا سبيل إلى إنكاره؛ وكل عريضة من هذه العرائض قد نُوقشت وأُقرت. وليس في التاريخ مثالٌ آخر لمثل هذه المشاورة المكتوبة لشعبٍ بأكمله، ولا لمثل هذا الصرح من الأدبيات الوطنية.

هذه السّعةُ نفسها هي التي تُعقِّد كثيراً الجوابَ الإجمالي عن السؤال الشديد البساطة: ماذا يريد إذن فرنسيّو ١٧٨٩؟ وأية أمنية جماعية كبيرة

يمكن استخلاصُها من ركام المطالب المحلية والخاصة الذي لا نهاية له والذي لم يُعْرف إلا معرفةً ناقصة؟ في المجال السياسي، الملكية المراقبَة: الجميع متّفقون على ذلك، الحنين الأرستقراطي والترقية البرجوازية. لقد صورت لنا السيدة «دي لانور دي بان» في مذكراتها مشاعر النبلاء في ربيع ١٧٨٩: إن عمها الممتلئ ثقةً وأوهاماً لا حديث له إلا عن جعل الحكم في فرنسا كلها شبيهاً با«للانغيدوك» حيث تسيطر طبقة النبلاء على المجالس الإقليمية. ويكتب أرستقراطي آخر، هو «دي سيغور» في ذكرياته: «إن ما كان يستفز نفاذ صبرنا هي المقارنة الحاضرة مع طبقة الأشراف الانكليز». إن الطبقة الثالثة تتّحد مع ذوي الامتياز في كره معتمد الملك، وكره مكاتب فرساي والاستبداد الوزاري: فهي لا ترى أي تناقضٍ بين تفجّر المصالح الخاصة الإقليمية ومطلب الحقوق العامة للأمة. على العكس: إن الأزمة الممثّلة بمجلس الطبقات، ستَمْنح المملكة دستوراً ملغياً للمركزية وليبرالياً، وضامناً إلى الأبد حقوقَ الأفراد الطبيعية كما تصوّرها فلاسفةُ القرن: الحرية الفردية، الملكية، التسامح الفكري والديني، المساواة في الحقوق، التصويت الإجباري على الضريبة من الجمعيات الدوريّة.

ليس شيء من ذلك مُتصوَّراً على أنه معادٍ للملكية أو الملك، في فرنسا حيث الشعور الشعبي الذي هو في آن واحد دينيٌّ وبنوي يحيط بالملك. في ذلك الدستور المثالي الذي تَعْرضه بوضوح شديد عدةُ عرائض، كل شيء يعتمد، بعكس ذلك، على الوفاق بين الملك والأمة. إن الطبقة الثالثة في باريز التي يُسيطر عليها حرصُها على «حقوق الأمة ومصالحها» هي التي تعبّر عن ذلك أقوى تعبير: إن السلطة التشريعيّة تخصّ الأمة والملك معاً، والسلطة التنفيذية تخصّ الملك وحده. ويتخيّل البرجوازيون الباريزيون أيضاً التقديس الذي لا بدّ منه لهذا الدستور: «في كل سنة، وفي يوم إقراره من كل سنة، سوف يُقرأ ويُنشَر في الكنائس وفي المحاكم وفي المدارس، وعلى رأس كل

هيئة عسكرية وعلى الأسطول؛ وسيكون هذا اليوم عيداً رسمياً في جميع بلاد السيادة الفرنسية».

هذه الرؤيا العلمانية دينياً للسعادة الاجتماعية الجديدة لا تتوقّع أيضاً شيئاً من العنف. إن «الثورة المطلوبة» تُحدّد على أنها غاية وليست وسيلة أبداً. ففي فرنسا ١٧٨٩ التي تمزّقها فتنٌ يثيرها الجوع، تتّحد الصفوةُ والشعبُ الفلاحين في أسطورة المصالحة، لا في تمجيد النضال: لقد رسمتْ فلسفةُ القرن صورة الطفل الآتي، لطرائق وضعه. ويكفي هذا للقول إن الإجماع العام ينبغي أن يفي بكل شيء.

ينبغي أن يؤدّي من ذاته إلى مجتمع متجدّدٍ سيكون مجتمع السعادة الإنسانية، قائمٍ على التطابق بين ما هو أخلاقي وما هو نافع، مجرّدٍ من جميع المراجع فوق الطبيعية. وتصف عريضةٌ رعوية صغيرة في منطقة قضائية هي منطقة محكمة القديسات، هذا الفردوسَ الوشيك الذي يُصبح فيه الإنسانُ غايةَ ذاته، على النحو التالي: «ذلك يعني أن تلغَى هذه الكلمات: ليت الملك كان يعلم! إن الملك، خير الملوك هذا الأب لأسرة كبيرة وحكيمة، سوف يعلم. ولسوف تُدمّر جميعُ الرذائل. إن الصناعة الفاضلة السعيدة، والاستقامة، والحياءَ والشرف والفضيلة والوطنية والوداعة والصداقة والمساواة والوفاق والعمل والشفقة والاقتصاد، كل هذه الفضائل الجميلة سوف تُكرَّم، وستسود الحكمة أخيراً وحدها. وسيرفع الحبُّ المتبادل بين الملوك ورعاياهم هذا العرشَ الذي هو وحده جديرٌ بملك الفرنسيين».

هذا بالنسبة إلى الإجماع الوطني، وإنها لثورة كاملة تجري. ووراء ذلك تظهر النزاعات الاجتماعية المتعدّدة، نزاعات فرنسا القديمة: وهي تقسم غالباً أولئك الذين يميل التحليل السطحي إلى المبالغة في تجانسهم، فتضع مثلاً الفلاحين الأغنياء في مواجهة الأغنياء حول قسمة أراضي القرية، والتجار في مواجهة رؤساء النقابات حول حرية العمل، والأساقفة في مواجهة الكهنة حول

نشر الديمقراطية في الكنيسة، والنبلاء في مواجهة رجال الدين حول حرية الصحافة.

لكن خطَّ الشرح الأساسي يظلّ ذلك الخط الذي يَفْصل بين المدافعين عن الامتيازات وبين سائر المملكة: ذلك أن الطبقة الثالثة ليست فقط نصيرة التصويت على أساس الرأس، وهو التصويت الذي يرمي إلى توطيد تفوّقها السياسي. وهي لا تطالب فقط بالمساواة الضريبية التي انتهت معظمُ عرائض النبلاء بقبولها على كل حال. إنها تريد أيضاً المساواة التامة في الحقوق، تريد قبولَ الجميع في الوظائف العامة والرتب العسكرية، نريد إلغاء حقوق الأسياد بتعويض أو بدون تعويض: وبالاختصار إنها نريد إلغاءَ المجتمع ذي الطبقات. إن فلاحين قرية في منطقة سيزان القضائية تطالب بذلك على النحو التالي: «نحن السكان الفقراء، الذين نخدم الملك والوطنَ طوعاً أو كرهاً، ونحن الذين ندفع نفقة المدافع والقنابل والبنادق وكل العتاد العسكري، ونحن أيضاً الذين نتحمل عبء إسكان المحاربين دون أن يكون لنا أملٌ بأن نرى أولادنا يصلون إلى المناصب العسكرية العالية؛ إن الباب مغلقٌ في وجوههم ويقال لهم بعد ذلك إنهم ليسوا أهلاً لأن يأمروا؛ لكن فضلاً عن هذه الأعباء، فنحن مُجبرون على أن ندفع للضابط النبيل مرتباته، وأوسمته وتقاعده ونفقاته وحكوماته، وعلى العموم كل النعم والهبات التي تغمره».

ومنذ أن أصبحت القضية قضيةَ مجتمع جديد، لا قضية حكومة جديدة في الدولة، أبى النبلاء إعطاء موافقتهم على هذه الثورة الإضافية من أجل المساواة: إن معظم عرائضهم، إذا وضعنا جانباً، على سبيل المثال، مشكلة التصويت على أساس الطبقة أو على أساس الرأس، تُظهر ذلك جيداً.

تصوّر لنا العرائضُ إذن وضعاً سياسياً مثلّثاً يحتفظ فيه ملك فرنسا بالورقة الرابحة: لأنه إذا كان منعزلاً أمام الثورة الليبرالية التي توحّد مملكته كلها، فإنه يظل الحكمَ في مطلب المساواة بين الطبقة النبيلة والطبقة الثالثة:

كلٌّ يبحث عن سنده الرئيسي. لم يتدخل الملك في تحضير الانتخابات وتدوين العرائض؛ ترك المملكة تعبّر عن نفسها. وبين يديه الآن جميع عناصر القضية، وهي عناصر يمكن أن تصبح العناصر الأساسية في برنامجه.

لكن الوقت يَزحُم، لأن العرائض وإن حدَّدت أماني الأمة بسكينة ما هو اختياري، إلا أن المأساة الاقتصادية والسياسية هي التي أتاحت تدوين تلك العرائض. وللتحكيم في هذه المأساة، باسم الأماني الوطنية، لا يملك الملكُ إلا القليل من الوقت. فالسرعة هي شرط نجاحه، أو فشله.

ثورة المحامين:

إن لائحة ٢٤ كانون الثاني قد حدّدت، بالنسبة إلى مجلس عموم الطبقات، إجراءً معقداً، بدرجةٍ أو درجتين أو ثلاث حسبما يتعلّق الأمر بالطبقة النبيلة أو بالطبقة الثالثة بالخورنيات الريفية أو بالمدن؛ لكن جميع الفرنسيين الذين تجاوزوا خمسة وعشرين عاماً كان لهم حق التصويت. والذين استخدموا هذا الحقَّ، بنسبة يتعذّر تحديدُها، انتخبوا (١١٦٥) نائباً، أي أقل من ٦٠٠ للطبقة الثالثة، وأقل من ٣٠٠ لكل من الطبقتين صاحبتي الامتياز.

انتُخب من رجال الدين الذين كانت النزاعات الداخلية شديدةً بينهم: ٤٦ أسقفاً فقط بعضهم ليبرالي، مثل شامبيون دي سيسيه، من بوردو، أو تاليران الذي عُيّن في العام الفائت في «اوتون». أما الباقون فكانوا من وضع متواضع يغلب عليهم الكهنةُ العاديون. وبين النبلاء كانت الديناميكية والشعبية والموهبة بجانب الليبراليين: ٩٠ نائباً، ثلث المجموع، تغلب عليهم كفاءةُ «دوبور»، ونفوذ «لافاييت» الأمريكي. أما ذلك العدد الوافر من نواب الطبقة الثالثة فهو يدهش بتجانسه الاجتماعي والسياسي: ليس فيهم فلاحون ولا حرفيون ولا عمّال، بل إنهم جماعةٌ برجوازية متعلّمة ورصينة تتوق بالإجماع إلى إقامة الدولة على أساس جديد. ولا يُحسّ فيها رجال القانون - وهم الكثرة - بأنهم

متميّزون عن البائعين والتجار. وتمشي فيها الأقاليم التي أزفت ساعةُ صعودها حقاً، على قدم المساواة مع باريز، تشدّ أزرها انطلاقةُ القرن وأمجادُها المحليّة: مونييه وبارناف من الدوفينيه، شابلييه ولا نجوينيه من بريتانيا، توريه وبيزو من النورماندي، رابو سانت ايتيين من نيم، روبسبيير من آرت، جميع هؤلاء ليس فيهم مركّب نقص إزاء «بايلي» الأكاديمي الباريزي. ومع ذلك، فإنها لعلامةٌ من علامات هذا الزمن الأرستقراطي أنهم أجمعوا على تقديم اثنين انتقلا إليهم من الطبقتين صاحبتي الامتياز: الراهب «سييس» الذي انتخب نائباً عن الطبقة الثالثة في باريز بعد كراسته المدوّية التي نشرها في شباط، وهو فكر ضيّق ومذهبي لكنه أيضاً صلبٌ في قناعاته، والكونت دي ميرابو الذي رفضته طبقته فانتخبته الطبقةُ الثالثة في «ايكس لي بروفانس»، وهو سيء السمعة لكنه يفيض بالموهبة.

كان على مجلس الطبقات أن يجتمع في فرساي في ٥ أيار في القاعة الكبرى في قصر «ميني بليزير» الواقع على جادّة باريز. وكانت المشكلة الكبرى التي لم تبتّها حصيلةُ اجتماع مجلس ٢٧ كانون الأول هي مشكلة التصويت على أساس الطبقة. ولكي يُذكّر الملكُ الجميعَ بامتيازات المملكة التقليدية استقبل في (٢) الطبقات الثلاث كلاً على حدة؛ وفي (٤) أهانت التقاليدُ الرسمية في موكب الطبقات الطبقةَ الثالثة: لقد أُفردَ بعنايةٍ، نوّابُ العامة، على رأس الموكب، في أبعد موضعٍ عن الملك. وعند وصولهم إلى الكنيسة جلس هؤلاء كيفما اتفق الأمر، في حين أن النبلاء ورجال الدين كانت لهم أماكنهم المُعلّمة. وقدّم أسقف نانسي الذي ألقى الموعظةَ، إلى الملك «ولاء رجال الدين، احترام النبلاء، والتضرعات المتواضعة للطبقة الثالثة». كل تلك الأمارات البروتوكولية المشؤومة سيُحَسّ بها إحساساً حاداً في صفوف الطبقة الثالثة.

في ٥ أيار يفتتح لويس السادس عشر الجلسةَ بخطبة قصيرة فُحص بعناية طابعها المسكّن والتقليدي. ويتلوه حارس الأختام «بارانتان» فيتكلم

بصوت منخفض جداً فلا يسمعه أحد. لكن خاتمة خطبته واضحةٌ على الأقل وهي تحث مجلس عموم الطبقات على «أن ينبذ بسخط التجديدات الخطرة التي يريد أعداءُ المصلحة العامة أن يخلطوها بالتغييرات السعيدة والضرورية التي ستجلب التجدّد، وهو الأمنية الأولى لصاحب الجلالة». وأخيراً، ها هو ذا نيكر، الذي كان بالأمس معبود مدن المملكة. إن خطبته التي عُرضت على الملك لطويلة جداً حتى أن مدير المالية العام كلف من ينوب عنه في قراءة محصلتها. وهي عَرْض تقني في ثلاث ساعات عن الوضع المالي لا يعترف إلا بعجزٍ مقداره ٥٦ مليوناً، ويقترح قرضاً بثمانين مليوناً. فكأنه يقول للنواب، مخيباً أمل المملكة كلها، إن الملك يقيّد تفويضهم بالموافقة على الوسيلة المالية. ولا شيء عن دستورٍ محتمل للمملكة، لا شيء، أو لا شيء تقريباً عن التصويت على أساس الرأس: لكن نيكر أوحى فقط أنه يمكن، بالنسبة إلى بعض المسائل، النظر فيها مستقبلاً. وهكذا تبدو السياسةُ الملكية متّجهة إلى التدبير الموقت، فتقبل بالمساواة الضريبيّة وترفض أن تمضي إلى ما وراء ذلك.

لكن الأوان قد فات: ذلك أن الأزمة المالية كفّت منذ زمن بعيد عن أن تكون مشكلةً تقنيةً لتغدو شرارة أزمة سياسية ووطنية. وحين رفض الملك التصدي للمشكلة بهذا الاتجاه أو ذاك فقد ضعُفَ: ولو أنه أمر بفصل قاعات الاجتماع لكسب إلى جنبه النبلاءَ ورجال الدين؛ ولو أنه أمر باجتماع الطبقات لكسب الطبقة الثالثة. وفي كلتا الحالتين كان سيزيد من فرص الطاعة له، ولاسيما أن أحداً لم ينازعه بعد في ممارسة السلطة التنفيذية لكنه ينزع هو نفسه هذه السلطة عن نفسه بتردده. وفي اليوم التالي لـــ (٥) عمد النبلاءُ ورجال الدين إلى التحقق من صحة نيابة النواب كل طبقة بمفردها، فلا تتحرك الطبقةُ الثالثة. ويُشَلُّ مجلسُ عموم الطبقات. ماذا ستفعل الطبقةُ الثالثة؟ إن الوضع شديد الصعوبة بالنسبة إلى نوابها الذين يظلون في قاعة «مينو»

الكبرى، وهي القاعة الواسعة بما يكفي لاحتواء الطبقات الثلاث مجتمعة. ورفضها الصريح والفوري للتصويت على أساس الطبقة يعني القفز إلى اللاشرعيّة، إلى الثورة. وبعضهم قد استعدّوا لذلك مثل نوّاب الدوفينيه والنواب البريتانيين، لكن لا الجميع. وبالمقابل لا يرتفع أيٌّ صوت يدعو إلى الطاعة أو يدافع عن التقاليد؛ لقد آثروا الانتظار: فالطبقة الثالثة محترسة من تنصيب نفسها كجمعية، ومن إنشاء نظام خاص بها، أو مكتب خاص بها. لكن الأمارة التي لها دلالتها أنها تسمّي نفسها تسمية جديدة في ٦، وكأن الاسم الجديد يغسلها من ذلها الذي مضت عليه قرون: إن ممثّليها هم منذ الآن: «نواب الكومونات».

إن تراجعات رجال الدين الأولى ستمنحهم حقلاً للمناورة. ذلك أن الطبقة النبيلة إن تابعت طريقها وأعلنت أنها شرعية في ١١ أيار، فإن التجاذب بين الكهنة والأساقفة يقود رجالَ الدين إلى اقتراح مؤتمرات مصالحةٍ بين مفوضين من الطبقات الثلاث. ولم تجرؤ الطبقة على الرفض، وهي الحريصةُ على تكتيكها المماطل؛ لكنها حريصة أيضاً على هدفها النهائي فلا تتنازل عن شيء فيما يتعلّق بالجوهر وتقترح رسمياً على رجال الدين اجتماع القاعتين ويلجأ الأساقفة، أمام نفاذ صبر كهنتهم، إلى وساطة الملك الذي يقترح على مفوّضي الطبقات الثلاث تحكيم وزرائه: وتبدأ المؤتمرات في ٣٠ أيار، لكن مسائل الإجراء تُسفر بسرعةٍ عن طابع الخلاف الذي لا يمكن رَتْقه. ويطعن النبلاء على المحاضر وعلى التسمية الجديدة للطبقة الثالثة.

هكذا نصل إلى ٩ حزيران. ولم يبدأ بعد شيء بدايةً حقيقية. ومع ذلك فالوقت يَزْحم، والغليان يتصاعد، والجمهور يجتاح كل يوم منصات «قاعة» «مينو» الكبرى، وقد كتب «بارنتان» بذلك إلى الملك في ٢ تموز: «إن المشاهدين يؤثرون في الحرارة الموجودة في المجلس» لقد جاء وقتُ الجرأة، وممثّلو الكومونات مستعدون لذلك. إن شهر أيار الطويل هذا قد

شدّهم بعضهم إلى بعض وكشف لهم عن ذواتهم؛ ومنذ أواخر نيسان، تعوّد نواب بريتانيا أن يتشاوروا خارج الجلسات وأن يدعوا زملاءهم من سائر الأقاليم إلى مناقشاتهم؛ وُلدتْ روحٌ جماعية، وتميّزت مواهب، وبرزت شخصياتٌ نافذة: وليس المقصودة سييس وميرابو وحدهما، بل وأيضاً تارجيه، بارناف، مونييه، رابو، سانت ايتيين، كاموا، مالويه، ليشابلبيه.

في ١٠ حزيران، تقرّر الطبقةُ الثالثة، بناءً على اقتراح سييس، أن «تخرج من عطالتها التي طال أمدها كثيراً». فتدعو نوّاب الطبقتين الأوليين إلى الانضمام إليها من أجل تحقيق مشترك في صحة نيابة «جميع ممثّلي الأمة»: سيُعتبر الذين لا يَمْثلون غائبين.

بدأت المناداة في مساء ١٢، لكن الطبقة الثالثة كانت وحدها. في ٣ انضمّ إليها ثلاثةُ كهنة من بواتو؛ وفي ١٤ ثم في ١٦ تتّسع الحركةُ ببطء: يتّخذ ١٩ نائباً من الكهنوت - ومنهم الراهب غريغوار - مقاعدهم في الكومونات. حتى إذا انتهى التحقيق تصدّت الجمعيةُ لمسألة كبيرة، عريضة، مسألة اسمها الجديد: ما هي؟ ماذا تريدون أن تكون؟ خلافاً لحيطة مونييه وميرابو، يستعير «سييس» من أحد زملائه عبارة «الجمعية الوطنية» فيتمّ تبنيّها بأغلبية ساحقة في ١٧. وبعد مناقشةٍ دامت يومين، أُنجِز العملُ الثوري العظيم: لقد هدمت الطبقةُ الثالثة المجتمع السياسي القديم وخلقت سلطةً جديدة مستقلّة عن الملك.

وبعد ذلك، على الفور، ارتبط النوابُ، بناءً على دعوة رئيسهم، الأكاديمي «بايلي»، بقسم الأمانة الرسمي للمهام التي حدّدوها بأنفسهم. وفي اليوم التالي منحوا أنفسهم حق التصويت على الضريبة، ووضعوا «منذ الآن دائني الدولة تحت حراسة الشرف والإخلاص للأمة الفرنسية»: وتلك طريقة للتعبير تقول للجمهور القريب من ذوي الدخل الباريزيين: «إن الإفلاس إن كان عادةً ملكية فإن الدفاع عن ديمقراطية الدخل تجديدٌ ثوري».

الخلاصةُ أن سيادة جديدة قد نشأت في فرنسا، لكن السيادة القديمة لم تعترف بها. وكيف تعترف بها دون أن تنكر نفسها بنفسها؟ عليها أن تقاتل أو تستسلم.

إن المبادرة الثورية التي أقدمت عليها الطبقةُ الثالثة قد حفرت بالطبع انقسامات داخل رجال الدين بل وداخل النبلاء: في ١٩ أعلن أكثريةُ رجال الدين أنهم مع الاجتماع. وفي القاعة الأخرى الممتازة قبل به أيضاً ثمانون اقتراعاً للنبلاء الليبراليين.

لكن مقاومة معظم الأساقفة وأغلبية النبلاء الساحقة قد ازدادت حدة: لقد تنازل مُطلقو الثورة هؤلاء لمصلحة السلطة الملكية وتطلّعوا إلى لويس السادس عشر الذي طالما قاتلوه وانتقصوا منه. اكتشفوا فيه مرة أخرى حاميهم الطبيعي؛ وأسرعوا إلى «مارلي» حيث اعتكف الملكُ بعد موت ابنه البكر، في ٤ حزيران وحيث تجدُ الملكة ويجد الأمراء في غياب وزرائه الليبراليين الذين ظلّوا في فرساي، متّسعاً من الوقت ليوصوه بالمقاومة.

بين أغلبية وزرائه التي تقف مع مجلس عموم الطبقات، وبين المحيطين به الذين جنحوا إلى استخدام القوة. مال لويس السادس إلى المحيطين به. لكنه لا يقرّر سوى شكل تحكيمه: ستنعقد جلسة ملكية لجميع الطبقات عُيِّنت أولاً في ٢٢، ثم أُجِّلت إلى اليوم التالي له. وريثما يأتي ذلك اليوم، وبحجة الاستعدادات الضرورية للجلسة، تُغلق قاعةُ «المينوبليزير» الكبرى.

في ٢٠، وجد نوابُ الجمعية الوطنية الذين لم يُبلّغوا، البابَ مغلقاً إذن فتجمعوا تحت المطر في جادّة باريز، وقصدوا قاعة قريبة، هي قاعة «لعبة الكف»: كانت هذه القاعة العارية تماماً تضيئُها نوافذ عالية، وليس فيها مقاعد، وكانت خاليةً من كل زخرفٍ على الجدران، وكانت تقطعها في منتصف علوها أروقة خشبية يحتلّها الجمهور، هذه القاعة اتُّخذت إطاراً رسمياً للقسم المشهور الذي حرّره «تارجيه»، وقرأه «بايي»:

«إن الجمعية الوطنية. لما كانت مدعوّة إلى تحديد دستور المملكة، وإلى العمل على تجديد النظام العام والمحافظة على المبادئ الحقة للملكية، فلا شيء يمنع من أن تتابع مداولاتها، في أي مكان تُضطر إلى الإقامة فيه، وإنها حيثما يكن أعضاؤها مجتمعين فهناك تكون الجمعيةُ الوطنية؛ تُقرّر أن يُؤدّي جميعُ أعضاء هذه الجمعية في هذه اللحظة قسماً رسمياً على ألا يفترقوا وعلى أن يجتمعوا حيثما تقضي الظروفُ بذلك، حتى يُؤسّس دستورٌ للبلاد ويُرسّخ على أُسس وطيدة؛ وأنه إذا ما أُدِّي القسمُ المذكور فإن جميع الأعضاء، وكلاً منهم على الخصوص، يؤيدون بتوقيعاتهم هذا القرار الذي لا يتزعزع». جميع النواب، ما عدا واحداً، أدّوا القسم بين يدي بابي. إن الإرادة الثورية موسومةٌ منذ الآن بسمة اليمين المقسمة.

كان اليوم التالي ٢١ حزيران يوم أحد. في اليوم الذي تلا الأحد ٢٢، استقبلت الجمعيةُ الوطنية التي لجأت إلى جناح كنيسة «سان لويس» (١٥٠) عضواً من رجال الدين، أوفياء لقرار الأغلبية في ١٠. لكن كل شيء كان منوطاً بالجلسة الملكية.

هذا أوانُ التساؤل، في صبيحة هذه الجلسة الملكية من ٢٣: ماذا يريد الملكُ؟ ماذا يوجد في هذا الرأس الصامت، أية إرادة سرية في هذا المظهر البليد؟

الأفضلُ الاقتصارُ على الوقائع المعروفة، وهي ليست وافرة العدد. لقد عُقدت ثلاثُ جلسات للمجلس، في ١٩ في مارلي، في ٢١ و ٢٢ في فرساي التي عادت إليها الحاشيةُ. كان القصد إعدادَ الجلسة الملكية لمجلس الطبقات، وفي ١٩ عرض «نيكر» أخيراً خطّته: لقد أشاد، وسنده زملاؤه الليبراليون، موغوران، سان بريبيه والأسقف «لالوزيرن»، أشاد بالمساواة الضريبية، وبقبول الجميع في الوظائف العامة؛ وقبل بالتصويت على أساس الرأس لتنظيم مجلس عموم الطبقات الآتي - وذلك يعني أنه يعدّ العدّة لانتصاره في

المستقبل - لا في الوقت الراهن، ولكل ما يتعلق بالحقوق الإقطاعية وبامتيازات الطبقتين الأوليين. أما القرارات الثورية التي اتّخذتها الطبقة الثالثة فهو ينصح بعدم نقضها صراحة، لكن بإصدار قرار، دون الوقوف عند مداولات ١٧ حزيران».

أثناء جلسة طويلة (دامت الجلسةُ حتى حلول الظلام) انتقد حارس الأختام «بارنتان» تنازلات «نيكر»، لا المساواة الضريبية، لكن التصويت على أساس الرأس في مجلس عموم الطبقات الآتي، وقبول العامة في الرتب العسكرية، ورفض النقض الواضح لتمرّد الطبقة الثالثة. وفي الأحد ٢١، قبل الملك إخوته في المجلس وتخلّى عن نيكر الذي تجمّد مشروعُه في اليوم التالي.

في ٢٣، يرفض مديرُ المالية العام إذن حضورَ الجلسة الملكية. فيُزعج غيابُ أكثر الوزراء شعبيةً الطبقةَ الثالثة التي كانت مستاءةً من نشر تشكيلة عسكرية ومن الانتظار المُذل على باب القاعة. ثم إن التصريحين اللذين أمر لويس السادس عشر بقراءتهما خيّبا آمالها. ولا بدّ من الوقوف عندهما مع ذلك لأنهما وثيقتان تاريخيتان هامّتان ونوعٌ من الوصية التي يُعيّن فيها الملكُ بحريّة، لأول مرة وآخر مرة، الحدود التي تقبل الملكيةُ الفرنسيةُ ضمنها التطورَ الإصلاحي. ولم يكنن مذهبُ لويس السادس عشر ومستشاريه واضحاً قط كما هو واضحٌ فيهما. في هذا اليوم عرف هذا الفاقدُ الإرادة ماذا يريد وماذا لا يريد.

ماذا يقول النصُ الملكي؟ إنه يقبل بموافقة مجلس الطبقات على الضريبة وعلى القروض، وبالحريّة الفردية وحرية الصحافة، واللامركزية الإدارية؛ وهو يتمنّى أن يقبل ذوو الامتيازات بالمساواة الضريبية. لكنه يلوذ بالصمت حول قبول الجميع في جميع الوظائف. وهو لا يعتبر التصويت على أساس الرأس إلا في بعض القضايا المحدودة. ويرفض بوضوح هذا التصويت

في كل ما يتّصل بمجلس عموم الطبقات الآتي. وهو يحافظ بصراحة على التسلسل التقليدي للمجتمع الأرستقراطي. والخلاصة أن الملكية تحسب حساب المطالب الليبرالية، لكنها ترفض رفضاً مطلقاً المساواة في الحقوق. ولم تقبل من الإصلاحات إلا ما قبلته الأرستقراطية. وهكذا غدا التحكيم بذلك فاقداً لقيمته.

أحسّست الطبقةُ الثالثة بذلك إحساساً شديداً ولاسيما أن البيان الملكي يلغي قراراتها في ١٧ حزيران وأن لويس السادس عشر اختتم الجلسة بخطبة متعالية يحُوّم فيها التهديد بحلّ المجلس. وكان الأمر بانفصال الطبقات وبالتشاور في كل طبقة على حدة، صريحاً. وحالما انصرف الملكُ يتبعه نوابُ الطبقة النبيلة والأساقفةُ، اقترب المركيز الشاب «دي دريو بريزيه» رئيس التشريفات، من رجال الطبقة الثالثة الذين أصابهم الجمود وخيّم عليهم الصمت وقال: «تعرفون، يا سادة، نيّات الملك». في الدقائق التي تلت، نعلمُ أن الثورة البرجوازية تعثر على ثلاث صيغٍ مدهشة للتعبير عن الأزمنة الجديدة. بابي: «إن الأمّة مجتمعة لا يمكن أن تتلقَى الأمر». سييس: «أنتم اليوم كما كنتم بالأمس» ميرابو: «لن نغادر أماكننا إلا بقوة الحراب». وبالفعل تقرّر الجمعية الإصرارَ على قراراتها السابقة وتعلن حصانةَ أعضائها. ترك لويس السادس عشر الأمور تجري على هواها: أكان يملك، منذ هذه اللحظة، الوسائل التي يفرض بها السياسة التي حدّدها مجلسُ ٢١ حزيران؟ ليس ذلك مؤكّداً. على كل حال، إنّه لا يحاول ذلك. في ٢٤، تعود أغلبيةُ رجال الدين إلى الجمعية الوطنية التي يرأسها رئيس أساقفة «فيين» مع «بابي». في ٢٥، تتفتّت مقاومةُ النبلاء ذاتها: فيحضر إلى الجمعية الوطنية ٤٧ نائباً من النبلاء، خلف «كليرمون تونير، لاروشفوكو، دي بور، دوق دورليان. في ٢٧، يقبل لويس السادس عشر بالأمر الواقع فيدعو رجال دينه ونبلائه الأوفياء إلى الاجتماع مع الطبقة الثالثة. وفي المساء، تُنوّر باريز.

لقد انتصرت ثورةُ نواب الطبقة الثالثة؛ وفي ٧ تموز، تعيّن الجمعيةُ الوطنية اللجنةَ الدستورية. أوَليست هي، بالفعل، منذ حزيران، الجمعية التأسيسية؟

ها إن سيادتين تتواجهان إذن، منذ أواخر حزيران: السيادة القديمة، سيادة الملك، وسيادة الجمعية الوطنية. وهما غير متعارضتين. لا لأن الأولى قد اعترفت ضمناً منذ ٢٧، بالثانية فحسب، ولكن لأن الثانية لا تسعى إلى أن تحلّ محل الأولى. لأن الثورة البورجوازية ليست ثورة الليبرالية.

الكثير منوطٌ إذن بلويس السادس عشر. لكن آليات قرارات الملك وطرائق عمله تظل مُحاطةً بالظلام. ولا جدال أن البلاط يفكّر في الثأر: إن الملكة، وكونت دارتوا، وأمراء دي كوندي، دي كونتي بولينياك، بروغلي، تسنفزّ ضعف الملك في هذا الاتجاه. لكن هل هناك خطةٌ حقيقية معادية للثورة؟ إن كان هناك خطة فإنها لا تظهر على المكشوف. والأكثرُ احتمالاً ما رواه نيكر: «كان هناك منظمات سرّية وكان هناك منظماتٌ أشدّ سرّيةً، ولم يكن الملك نفسه فيها، ولعل الذين كانوا فيها يقصدون، بحسب الظروف، أن يجرّوا الملك إلى تدابير لم يجرؤوا أن يصارحوه بها.

والواقع أن سياسة التركيز العسكري حول باريز أخذت تتّضح يوماً فيوماً: في ٢٦، أمر الملكُ بتسيير ستة أفواج، وفي أول تموز، وعلى أثر أعمال العصيان التي قام بها حرس باريز الفرنسي، أمر الملك بتسيير عشرة أفواج أخرى معظمها من السويسريين والألمان. وكانت الحجةُ حفظ النظام في باريز الجائعة والخائفة؛ لكن الجمعية الوطنية تَقْلق: في ٨ تموز يشجب مشروع الثورة المضادة، وتصوّت الجمعيةُ، في اليوم التالي على تقديم عريضة للملك.

وتسبقهم مؤامرةُ فرساي: فقبل أن تصل جميع القطعات التي استُدعيت، نفى الملكُ، في ١١ تموز، نيكر، وصرف كل وزرائه الليبراليين. والوزارةُ

الجديدة، المؤلّفة في الخفاء منذ عدة أسابيع، إعلانٌ عن الثورة المضادة: وقد ظل بارنتان فيها حارساً للأختام، وكان بريتي، وهو أرستقراطي مشهور، روح الوزارة، وتسلم المارشال «دي بروغلي» وزارة الحرب. وكان واضحاً لدى المملكة بأسرها أن ذلك يعني إعلان الحرب الأهلية.

والواقع أن عزل نيكر عملٌ مُجازف ولا سيّما أن الغليان الشعبي والاجتماع الدائم يعمّان باريز، في آخر حزيران. ويثير ارتفاعُ سعر الخبز والبطالةُ التي تضخّمت بسبب الفيض السكاني المؤقت الذي ساقه شقاءُ الأرياف إلى باريز، يثير سخط الأحياء الشعبية في وسط المدينة الكبيرة وفي غربها. وفي ١٤ تموز، تقع مصادفة رمزية، إذ يصبح سعرُ الخبز أغلى من أية لحظة في القرن. ثم إن الخوف من الإفلاس يستنفر المصالح، الصغيرة والكبيرة، جمهورَ أصحاب الريع والقلة التاجرة والمالية المهيمنة.

إن اجتماع مجلس الطبقات، ثم ثورة نواب الطبقة الثالثة أيقظا في الروح الشعبية حلمَ الخلاص القديم، الانتظارَ القلق لثأر الفقراء، سعادةَ المُذَلّين: كل العقلية الثورية ستتشبّع بذلك تشبعاً عميقاً. أما في هذه الساعة، فباريز جائعة؛ والأنباء التي ترد من فرساي ليس فيها شيء يكذّب ما سمّته العامةُ، منذ زمنٍ طويل، «المؤامرة الأرستقراطية». لقد نهضت المدينة، وهي تترقّب.

مَنْ يحكم المدينة؟ ما من أحد يحكمها. القلةُ البلدية المهيمنة التي يقودها رئيسُ التجار والذي يساعده أربعةُ قضاة بلديين، تُمثّل الملك أكثر مما تمثل المدينة. والجيش الملكي؟ في باريز، علاوةً على جند الرَصْد، فوجان من المشاة، والحرس السويسري والحرس الفرنسي، أي ثلاثة آلاف رجل أو أربعة آلاف. لكن جمود الحرس الفرنسي غيرُ مأمونين. فبسبب استيائهم من قسوة ضباطهم، وملاطفة البرجوازيين الذين كانوا يقدّمون المال والشراب لهم، وسريان تلك اليقظة الواسعة للروح العامة فيهم، انحازوا إلى باريز. في

٣٠ حزيران فتح جمهورٌ ضخم لكثير منهم كانوا مسجونين بسبب عدم انضباطهم، أبواب دير «سان جيرمان دي بري». وعندما رُفعت القضية إلى الجمعية الوطنية طلبت رأفة الملك، ولم يجرؤ لويس السادس عشر أن يرفض: يعود الجنود رمزياً إلى سجنهم فيُطلق سراحُهم على الفور.

في هذه الأزمة العامة للسلطة تُنظّم البرجوازية الباريزية نفسها. وتظل جمعيات الربيع الانتخابية على اتصال فيما بينها، وأولاً جمعية ٤٠٠ ناخب من الدرجة الثانية الذين انتخبتهم ٦٠ منطقة. وتشكّل منذ آخر حزيران نوعاً من بلديةٍ نصفها سري ونصفها مسموحٌ به، في قصر البلدية. وهي تقترح على الجمعية الوطنية تنظيم الميليشيا الوطنية التي ترمي إلى حفظ النظام في باريز، وعند الاقتضاء حماية النواب الذين لا يجرؤون على قبول ذلك ويؤجّلون الاقتراح.

في هذا الجو تعلم باريز يوم الأحد ١٢، عند الظهر، يعزل نيكر.

الثورة الباريزية:

إن عزل نيكر، بالنسبة إلى باريز، هو الدليل ذاته على المؤامرة الأرستقراطية؛ وهو علامة الإفلاس والثورة المضادة معاً. وتتصوّر المدينة ، بناءً على أخبار الأيام الأخيرة، إنها مطوّقةٌ بجنود الملك، وأنها لن تلبث طويلاً حتى تُباد وتُستباح. وهكذا، فالباريزيون لا يثورون لإنقاذ الجمعية الوطنية وانتصاراتها. بل إن ذلك نتيجة موضوعية لإرادتهم في أن ينقذوا أنفسهم. ثم أيّهما كان مهدّداً في الدرجة الأولى: الجمعية الوطنية أم باريز؟ الأكيدُ أن الملك عبّأ ضدّه مرةً أخرى، بنوعٍ من حتمية السلطات المنحطة، أكبر عددٍ من الخصوم.

ويأتي رد الفعل مباشراً، بعد ظهر ١٢: الجو لطيف، وجمهور «باليه رويال» يحتشد حول خطباء مرتجلين قبل أن يحمل، عبر باريز، على الأكتاف، تمثالين نصفيين لنيكر ودوق أورليان. ويصطدم للحظة، في ساحة

لويس الخامس عشر، بالفرسان الملكيين الألمان. وعندها خرج الحرسُ الفرنسيون من ثكناتهم لينضموا إلى الهياج الشعبي. وفي الليل جاء «بيسنغال» الآمرُ في باريز لدى المارشال «دي بروغلي»، بجنده إلى «شان دي مارس، ولم يغادروا المكان. ومنذ ١٢ بدا أن وزارة ١١ تموز اندفعت في مغامرة، دون أن تقدّر وسائل سياستها، بجند قليلي العدد وغير مأمونين كثيراً.

بيد أن الشعب، في هذه الأثناء، يتحدّى رسم الدخول ويطرد المستخدمين من «دار الجباية العامة» مجدداً للمرة الأخيرة البادرة القديمة المعادية للنظام القديم. لكنه في هذه المرة يبحث بخاصة وفي كل مكان عن الأسلحة؛ آلاف الرجال يَنْشدون الأسلحة طوال يوم ١٣، في قصر البلدية. وفي هذا اليوم بالذات تجري، على رؤوس الأشهاد، الثورة البلدية: إذ يُعيّن ناخبو دوائر باريز لجنةً مكونة من ثمانمائة مواطن في كل دائرة، ترمي إلى السهر على الأمن العام. ومن المؤكّد أن هؤلاء البرجوازيين الميسورين الذين يتولّون شؤون الثورة البريزية يريدون أن يتفادوا انزلاقها نحو الفوضى ونحو تدمير الممتلكات. وفي ليلة ١٣ إلى ١٤ سمعت باريز التي استنارت بالأضواء بناء على تعليمات اللجنة وقعَ خُطا الحراس الأول للنظام الاجتماعي الجديد. لقد وُلد الحرسُ الوطني.

إن شعباً كاملاً يسهر؛ وعندما ينبلج فجر ١٤، يصحب إلى الأنفاليد الرجل المكلّف في اللجنة الدائمة أن يطلب الأسلحة الموعودة. ولكي تُحضر الثورةُ الأسلحة تَقْصد بعد ذلك الباستيل. ويأتي هذا الاختيار العجيبُ للهدف عفوياً، مرتجلاً. فهل كان حينئذٍ، في أعمق أعماق الوجدانات المذلّة، الشعورُ المبهم، أن تلك القلعة الكالحة التي تسد بأبراجها الثمانية الضخمة مدخل ضاحية «سانت انتوان» إنما هي رمزٌ ساطعٌ للعدو؟ إن ذلك السجن الأسطوري، وتلك مفارقة تاريخيةٌ مدينية وبشرية وسياسية، قد ألهب شجاعة هؤلاء الناس.

ولم يكن تحت إمرة حاكمه «لوني» سوى حامية صغيرة، - ٨٠ عاجزاً و٣٠ سويسرياً – فجلا عن الساحات المتقدمة وتحصّن وراء الخنادق: وقد وعد وفداً من قصر البلدية ألاّ يُطلق النار إذا لم يُهاجم. لكن الجمهور توصّل، نحو الساعة الواحدة، أن يحاصر الساحات حتى الجسر المتحرك: وقدّر «لوني»أنه يُهاجَم فأمر بإطلاق النار وقتل من المحاصرين نحو مائة. فاعتقد الشعبُ خيانة الحاكم وهتف مندّداً بها.

أثار النبأ، في قصر البلدية، بعد الظهر، الغضب الشعبي، بالرغم من محاولات توسط الناخبين. فجرَّ المواطنون وثلاثمائة حرس وطني بقيادة ضابط الصف «هولان» و«إيلي» ملازم فوج مشاة الملكة، أربعة مدافع أُخذت صباحاً من «الأنفاليد»، وأربضوها في مواجهة الجسر المتحرك.

في الساعة الخامسة، عرض «لوني» تسليم الحصن. قَبِلَ «إيلي»، لكن كيف يُقنع الشعب الهائج بذلك وهو يعتقد أن الحاكم خانه، ويريد أن ينتقم لقتلاه؟ وما إن خُفِض الجسرُ حتى انهالَ الجمهورُ إلى الداخل؛ وبدأ سلسلة المذابح الطويلة المذهلة بوحشيتها والتي ستطبع بطابعها، لسنوات طويلة، جميعَ الأيام الثورية وجميع الانتفاضات المعادية للثورة. قُتل ثلاثةُ ضباط وثلاثةُ جنود وجُرَّ «لوني» عبر الأرصفة إلى قصر البلدية وهو يُضرب ويُهان وقُتل في ساحة «الغريف». ولاقى «بريغو» رئيس التجار المصير نفسه. وحمل الجمهور رأسيهما معلّقين برمحين حتى القصر الملكي.

أمام المنتصرين على الباستيل – وهم شعبٌ خليط يغلب عليه مع ذلك حرَفيّو سانت انتوان – يسحب بيسنغال جنده لقد حطّمت المدينةُ البلاط.

لكنْ لا الثورةُ فكّرت قط ولا البلاط فكّر بأن ذلك السجن هو رهان المعركة الأساسي. ولذلك استمرّت الاضطراباتُ في الأيام التالية تغذّيها الأنباءُ الكاذبةُ والخوفُ الجماعي. وبعد أسبوع من سقوط الباستيل، في ٢٢، أُوقِف أحدُ رجال الوزير «برتي» وهو «فولون دي دوي»، واقتيد إلى قصر

البلدية؛ ورداً على الناخبين الذين يريدون أن يسجنوه ليُحاكَمَ محاكمةً نظامية، أجاب الجمهور بصوتٍ واحد «إنه أراد أن يغيظ الشعب وإنه قال إنه سيُطعمه عشباً، وإنه أراد أن يسبّب الإفلاس...» وطلب أن يحاكم فوراً وأن يُعاقب بالموت! وبالفعل فقد أُخذ فولون عنوة من المكتب الكبير في قصر البلدية وشُنق في الحال. ولاقى صهرُه «بيرتييه دي سوفينيي» معتمدُ باريز المصيرَ نفسه بعده مباشرة، وكان يُتّهم «بأنه يأمر بحصاد القمح وهو أخضر». لسنا نُدرك من هنا بربريةَ الأزمنة والأخلاق فقط بل ونفهم أيضاً كيف أن دَمْج التهمة الاقتصادية والتهمة السياسية قد غمر رجالَ «الاستبداد الوزاري» بالكره.

ومع ذلك فإن لويس السادس عشر قد استسلم. ففي ١٤، أدهش الناس بسلبيته. إن الملكة وكونت «آرتوا» يحثانه على اللجوء إلى «ميتز»، بحماية الجند الأمناء؛ ويخالفهما الرأي أخوه، والمارشال دي بروغلي. فيرضى بالبقاء أي بالاستسلام. وفي ١٥، يجيء بنفسه ليعلن في الجمعية الوطنية صَرْفَ الجند، فيصفّق له النوابُ الذين أنقذهم من الثورة المضادة العصيانُ الباريزي المسلّح، فقابلوا بفرحٍ القبول الملكي الذي لا غنى عنه للنظام الجديد الذي يريدون أن يبنوه.

في ١٦، يستدعي لويس السادس عشر نيكر وزملاءه الذين صُرفوا في ١١؛ وفي اليوم نفسه يُعيّن «بايي» عمدةً ولافاييت قائداً للحرس الوطني، ويذهبان لتسلم وظيفتيهما؛ وفي اليوم التالي ١٧، في بداية ما بعد الظهر يقصد لويس السادس عشر باريز وسط زحمة الشعب يرافقه الحرسُ الوطني. الاستقبال باردٌ نسبياً فيها، لكنْ لدى عودته من قصر البلدية حيث علّق الملك الشارة الزرقاءَ والحمراء على علم البلدية، اشتد تصفيقُ الجمهور. باريز تصفّق للملك التائب. كتبَ شاهد عيان، هو الأمريكي جيفرسون: «وهكذا ينتهي هذا الإقرارُ بالذنب الذي لم يُقْدم على مثله ملكٌ من قبل، ولم يستقبلْ مثله شعب من قبل».

هكذا فازت الثورةُ. وفي حين كانت البورصةُ تحيي الثقة التي عادت بعد استئناف الأسعار، كانت الهجرةُ الأولى تعبر الحدود، ويستهلّها كونت دارتوا، اميرا كوندي وكونتي، مارشال بروغلي، بارانتان، بريتي، في ليل ١٥ إلى ١٦. في فرساي، كان القصرُ المترامي الأبعاد الذي هُجر نصفُه يُعلّل منذ الآن بالكآبة العادات الملكية. كان الجناحُ الشمالي، جناح كوندي خالياً تقريباً. وأُغلق الجناح الجنوبي، جناح اللذة، جناح الكونت دارتوا وآل بولينياك إلى الأبد.

كان انتصار باريز حاسماً، لكنه لم يكن وحيداً. فجميعُ مدن المملكة تقريباً تحذو حذو العاصمة، قائدةً ومقنّية لسيل الاضطراب الشعبي. وقد هيّأها لهذا الدور كلُّ تطور القرن الثامن عشر الاقتصادي والفكري: وها قد جاءت ساعةُ برجوازيات المملكة، بالمعنى الاشتقاقي لهذه الكلمة.

كان على المدن أن تأخذ بثأرها القديم من المركزية الملكية: فمنذ لويس الرابع عشر فقدت ما بقي لها من استقلال؛ كانت بيد أقلّياتٍ مهيمنةٍ، محدودة، مدينةٍ للملك أكثر مما هي مدينة لانتخاب الأهالي، ولم يكن لها من حرية سوى حرية قبول وصاية المعتمد. وفي ١٧٨٩، مَنَحها اختفاءُ السلطة المركزية الفرصةَ لأن تغدو من جديد تلك «الكومونات» التي تُدار بحرية والتي كانت تحنّ إليها.

لقد جعل عزل نيكر، والاضطراب الشعبي، والتهديدات التي تُذكَر في كل مكان، من ذلك ضرورة لها. ففي هذه المملكة التي تنزلق إلى الفوضى، حيث المعتمدون بلا قوة والحكومات بلا جندٍ، مَنْ الذي يستطيع أن يكون بديلاً عن السلطة الملكية سوى برجوازية المدن؟ إن نبأ الأحداث الباريزية يُطلق في المملكة ديمقراطيةً بلديةً تستقرّ بصورة سلمية. وهي، في الغالب، لا تهدم «هيئة المدينة» القديمة، لكنها تتوضّع عليها وتزيحها لتحلّ محلها، كما جرى في ديجون، روان، نانت، بوردو أو ليون. وفي أمكنة أخرى، مثل «فيرنون»

في النورماندي، تغرق البلديةُ القديمة في الهياج الشعبي بسبب الحنطة، وتُخلي مكانها للجنةٍ من ممثّلي النظام الجديد.

وفي كل مكان، تحتكر هذه السلطاتُ الجديدةُ كلّ الجدّة، الامتيازات لأنها تحتكر دعمَ الرأي العام: وهي تتولّى الشرطة والقضاء والأقوات جميعاً – أي أكثر مما كان على عاتق معتمد الملك. وهي في الوقت نفسه، تُعِدّ كما أعدّت في باريز، وسائل النظام الجديد: الحرّاس الوطنيين. لكن المتطوّعين أكثر عدداً من الأسلحة التي يحصلون عليها حيثما وجدوها في مستودعات الملك أو من ترسانته. في بوردو، في ٢٩تموز، تسلّح الحرسُ الوطني بهدوءٍ عند القائد العسكري الملكي الذي لم يجرؤ على المقاومة.

ها هو ذا إذن القرن الثامن عشر منتصراً. وها إن مطلب الليبرالية واللامركزية الكبير الذي ما فتئ هذا القرن ينادي به قد تحقّق في الوقائع. لكنْ ليست طبقة النبلاء ومجالسها الإقليمية هي المستفيدة من ذلك، بل البرجوازية و«كوموناتها». وهكذا يترافق تصدّع المركزية الإدارية مع الشعور الحادّ جداً بالوحدة السياسية للمملكة، حول مبادئ الثورة: تبدأ المدن التي تلتفّ حول لجانها وحرّاسها الوطنيين بالارتباط بعضها ببعض، وعقد مواثيق المساعدة المتبادلة، «اتحادات» الكومونات منذ شهر آب. لقد نبذت من النظام القديم الظلمَ الإداري والضريبي؛ وهي لا تريد، من النظام الجديد، رابطةً سوى الحرية التي اهتدت إليها.

ثورة الفلاحين:

إن ثورة النوّاب التي أنقذتها ورسّختها باريز استندت إلى الثورة المدينية، بصورة تبدو طبيعية، والعكس بالعكس: ففي هذه المملكة التي جزّأتها الأسواقُ المحليّة، وبطءُ المواصلات والبقايا الإقطاعيّة، والتي حطّمها ضعفُ السلطة وقوةُ الرأي العام، ثبّتت وحدةُ البرجوازيات الفكريةُ والسياسية الوحدة القومية. لكن ها إن ثورةً ثالثة تتكلم لغةً أخرى تتقدم، في الوقت نفسه: وهي

تَحمل، في هذه الأزمنة الجديدة التي يغدو فيها التابعُ مواطناً والتي تميل فيها القوى إلى أن تصبح متناسبةً مع الجماهير، السندَ الرئيسي، سندَ العدد؛ لكنها تطالب أيضاً بنصيبها الذي يَجُنح براجوازيّو المدن إلى نسيانه. إنها ثورة الأرياف.

هذه الثورةُ كامنةٌ منذ الربيع. فالظروف الانتخابية ولا سيّما أزمة الأقوات تُثير بعنفٍ الفلاحَ ضد اقتطاع الإقطاعيين: وتشهد عرائضُ التظلّم على ذلك شهادةً ربما كانت ملطّفةً. إن التمرّد الزراعي يهدّد قصور البروفانس في آذار، وقصور البيكاردي وكامبريزي في أيار. وفي ضواحي باريز وفرساي، وهي مناطق الصيد الملكي على الأخص، أبيدت الطريدةُ وخُرّبت الغابات. ثم إن الأزمنة تسوق إلى الطرقات وحول الأكواخ مئات المتسوّلين والمشرّدين الذين يُفاقمون من اختلال الأمن المزمن في أرياف المملكة. وفي السنة التالية في ١٧٩٠- أي في ظروف تصحيحية – أسقطت لجنةُ التسوّل في الجمعية الوطنية من سكان المقاطعات الجديدة بين الخمس والتسع من المعوزين فكيف كانت هذه النسبة، يا ترى، في تموز ١٧٨٩! وهكذا فإن الخوف من «قطّاع الطرق»، الآتي من أعماق العصور، الذي غذّته الظروف الاجتماعية، يسيطر على القرية التي ترقد في الخوف.

في النصف الثاني من تموز، تندلع الثورة الريفية في الوقت نفسه الذي تندلع فيه ثورةُ المدن. وهي في بعض المناطق تمرّد زراعي صِرْفٌ، حربٌ أهلية حقيقية: في الحرج النورماندي، وفي «هينو» وفي الألزاس، وفي فرانش كونتيه، وفي وادي السون، يُهاجم الفلاحون المسلحون القصرَ أو الدير ويحرقون، في غمرة الفرح الجماعي، ما فيهما من وثائق الألقاب التي تُثبت عبوديتهم: وكأن تدمير مستندات الإقطاعيين تخلّصهم مرةً وإلى الأبد من العشر ومن الضريبة الرعويّة. ولم يُوفّر البرجوازيون دائماً. ففي الألزاس دفعت الأقليةُ اليهودية غالباً ثمن عادتها في أن تكون دائنة المشاعات الريفية.

لكن العصيان الفلاحي ليس صريحاً على هذا النحو في كل مكان ففي سائر المملكة يتّخذ مجرى أشد تعقيداً، سمّاه المؤرخون مع جورج لوفيفر،

وبصورة غامضة جداً، «الخوف الأعظم». ففي فرنسا حيث العقليات راسخة الجذور في اللاعقلانية، وحيث ازداد تباطؤ وسائل المواصلات بسبب الوضع، يتّخذ إعلانُ الحوادث مظهر رؤيا نهاية العالم: إن الاستيلاء على الباستيل يبلغ مدريد قبل أن يبلغ «بيرون» وهي على مائة وثلاثين كيلومتراً من باريز. وتوقظ هشاشةُ الأحوال الاقتصادية والاجتماعية جميع أنواع الذعر القروية. ويكفي حادث محلي صغير لخلقها. الزمن زمن الحصاد، وهو تاريخ رئيسي في الحياة الريفية، فيشتد الخوف من «قطاع الطرق» المخربين. ويرى الخيالُ الفلاحي في كل مكان مرتزقي المؤامرة الأرستقراطية أو الغزو الأجنبي. في «الليموزان» يشيع أن الكونت دارتوا يُهرع من بوردو مع جيشٍ من ستة عشر ألف رجل. وفي الشرق، يُخشى الألمان؛ وفي الدوفينة يُخشى أهل السافوا؛ وفي بريتانيا، وحتى في النورماندي، ينتشر نبأ إنزال بحري إنكليزي في «بريست». ومن قرية إلى قرية، يغتني النبأُ الكاذب بالانفعالات وبالأساطير، ويندفع إلى أعماق الوادي والسهل والطريق؛ فيسهر الفلاحون ويتسلحون. ونستطيع أن نتتبّع يوماً فيوماً ومن بلد إلى بلد مسيرة هذه «المخاوف» وتفرّعاتها.

في مقاطعة واحدة هي الدوفينة، كان الخوفُ هو التمهيد المباشر للتمرّد الزراعي: فبين ليون وغرينوبل، في آخر تموز، يصرح الفلاحون الذين عبّأهم ناقوسُ الخطر الآتي من المدن الصغيرة ضد الوصول الوشيك لجُند «السافوا» «بما أنهم لم يجدوا الأعداء، فسوف يمضون إلى زيارة النبلاء والكهنة الذين يساندون النبلاء». وفي اليوم التالي، يبدأ النهبُ في القصور الأرستقراطية. لكن هاتين الظاهرتين ظلتا متميّزتين، في باقي المملكة.

هذا هام بالنسبة إلى المؤرخ. لكن، ما الفرقُ، في تلك الأثناء؟ لقد هبّ الفلاحون، في مطلع آب ١٧٨٩، وتسلّحوا بالبنادق والمناجل والعصيّ، سواء أكانت هبّتُهم تمرداً زراعياً أو «خوفاً أعظم». إنها تدقّ بعنف باب الثورة البرجوازية التي تتردد في فتحه لهم.

إن الثورة التي حلم بها القرنُ ليست ثورة السلاح. وهي أبعد عن أن تكون ثورة البائسين. بيد أن البائسين يهبّون بسلاحهم، وهم جمهورٌ لا حصر له، خلف رجال القانون في الطبقة الثالثة، ويدمّرون في الفوضى النظام الإقطاعي. لكن هذا العنف الذي ينفجر انفجاراً شديداً يهدّد اليوم مصالح أخرى غير مصالح النبلاء. أولاً لأن البرجوازيين الذين حصلوا على حقوق إقطاعية والذين أصيبوا في الوقت نفسه، وبالضربة نفسها، لم يُعدّوا برجوازيين. وثانياً وبخاصة لأن الحدّ بين الملكية الإقطاعية والملكية البرجوازية ليس من السهل رسمُه دائماً: إن إلغاء ريعٍ عقاري ذي أصل إقطاعي مثلاً، وإلغاء ضريبة إقطاعية اكتسبها بعقدٍ أحدُ العامّة، أليس تعدياً على مبدأ العقد نفسه، وهو أساس كلّ ملكية؟ إن العالم الأرستقراطي يحتمي بأن يُغلّف نفسه بالملكية البرجوازية.

وهكذا، فالثورة أمام اختيار صعب. إنها تستطيع أن تعيد النظام بالقوة، لكن ذلك تصديعٌ لجبهة ١٤ تموز، وتوحيد الميلشيات البرجوازية الجديدة والقطعات الملكية ضد شعب الأرياف، ووضع النفس تحت رحمة الملك. أو أنها تستطيع أن تطفئ النار تاركة للنار شيئاً كي لا تخسر كل شيء، لكن يجب عليها حينئذٍ أن تمضي أسرع وأبعد ممّا قدّرت في نزع ملكية النبلاء والكهنوت. ولا تكفي والحالةُ هذه، المساواةُ الضريبية، ولا التخلّي عما بقي في فرنسا من العبودية الشخصيّة القديمة.

إنها تجنح أولاً نحو الحل الأول. ومنذ ٣ آب تثور لجنةُ العرائض: «يبدو، بناء على رسائل صادرة من الأقاليم، أن الملكيات، أيّاً كانت طبيعتها، فريسةٌ لأفظع أنواع اللصوصية. فالضرائب والإتاوات الإقطاعية، كل ذلك قد دُمّر».

في ٤ آب مساءً، وعند افتتاح الجلسة يتقدّم «تارجيه» نائب الطبقة الثالثة الباريزية إلى الجميعة الوطنية، باقتراحٍ لا يتنازل عن شيء:

«إن الجمعية الوطنية، لما كانت الاضطرابات وألوان العنف التي مُنيتْ بها أقاليمُ مختلفة تنشر الذعر في العقول وتتعدّى أبشع تعدٍّ على حقوق الملكية المقدّسة وعلى أمن الأشخاص... تُعلن أن جميع الإتاوات والضرائب العينية المعتادة يجب أن تدفع كما كانت تُدفع في الماضي إلى أنت تأمر الجمعية بغير ذلك».

لكن الأكثرية قد فازت بها أخيراً، وفي اليوم نفسه، الستراتيجيةُ الأخرى: التنازل عن شيء للحريق الفلاّحي. ففي ليلة ٣ إلى تموز، قرّر نحوُ مائة نائب جمعَهم «النادي البريتاني»، أن يتغلبوا على تردّد الجمعية الوطنية بالمبادرة إلى التنازلات التي لا بدّ منها. والذي أشار بذلك أحدُ أغنى أسياد المملكة، الدوق «ديغيّون»: وكان القصد، من وراء ذلك، الإبقاء على التحالف بين الطبقة الثالثة وطبقة النبلاء الليبرالية وفئات الكهنوت الدنيا، وهو التحالف الذي سمح بأحداث حزيران الحاسمة.

لكن في ٤ مساءً، وبعد قراءة مشروع «تارجيه»، تكلّم الفيكونت «دي نواي» فسبق الدوق ديغيّون. وبصوت هذا الابن الأصغر لأسرة فقيرة استمعت الجمعيةُ الوطنية للشكوى الشعبية الهائلة، شكوى عرائض الخَوْرنيّات: «لقد تقدمت الجماعاتُ الكومونية بطلبات. فماذا طلبت؟ أن تُلغى حقوقُ المعونة؛ ألا يكون هناك وكلاء مفوّضون؛ أن تُخفّف حقوق الأسياد أو تستبدل. هذه الجماعات ترى ممثليها يهتمون، منذ ثلاثة أشهر، بما نسميّه وبما هو بالفعل شؤون الدولة؛ لكن شؤون الدولة تبدو لهم بخاصة أنها الشيء الذي يرغبون فيه والذي يتوقون بحماسة إلى الحصول عليه».

وبدأ بعده الكونت «ديغيون» بتسويغ العنف الفلاحي: «إن الشعب يسعى إلى أن يخلع أخيراً النير الذي يثقل كاهله منذ قرون؛ ويجب الاعتراف، يا سادتي، بأن هذا العصيان المسلح، وإن كان مُذنباً، إذ كلُّ تعدٍّ عنيف مذنبٌ، يمكن أن يجد عذره في الأذى الذي كان الشعب ضحيته».

لكنه لا يلبث أن يضيف: «لا يمكننا أن نطلب من الإقطاعيين التخلي عن حقوقهم الإقطاعية بلا قيد ولا شرط. فهذه الحقوق ملكهم والإنصاف يحرّم طلب التخلي عن أية ملكية دون دفع تعويضٍ عادل للمالك».

ويردّد استنتاجات الخطيب الذي سبقه، في اقتراح أُعدّ إعداداً متقناً المساواة الضريبية، إلغاء السخرة وجميع العبوديات الشخصية بلا قيد ولا شرط، التعويض عن الحقوق الإقطاعية بفائدة منخفضة. إن نسبة الفائدة هذه الشديدة الانخفاض – ٣,٣% - تشير إشارة كافية إلى أن هذا الإقطاعي الكبير لم ينسَ أن يقدّر إلى أعلى الحدود رأس المال الذي سُيسترد بالشراء.

استُقبلت الخطبتان بالهتاف العام: إن جو الفرح الجماعي لليلة ٤ آب الشهيرة قد وُلد. وهكذا فليس يدخل في هذا الفرح الحماسةُ الكريمة وحدها: إن الحساب السياسي يقوم على إعادة الحق الإقطاعي القديم بالمال البرجوازي، والإبقاء على الفائدة ما دام رأس المال لم يُسترد. النبلاء يُنقذون الشيءَ الجوهري، ومُلاّكُ الطبقة الثالثة يربحون كل شيء بالمساواة بين أرض النبلاء والأرض البرجوازية. لكن التخلي عن المبدأ الإقطاعي هام جداً حتى إن سحر التجديد يستولي على الجمعية الوطنية: فلقد تسابق النوابُ إلى المنبر للتنازل عن امتيازات العالم القديم. من النبلاء من تنازل عن حق الصيد أو حق برج الحمام، ومن الكهنة منْ تنازل عن ضريبة العُشر. وتخلّى نواب بريتانيا وبورغوني والدوفينيه والبروفانس عن امتيازاتهم الإقليمية وعن مجالسهم، وتخلّت المدن الكبرى عن إعفاءاتها التي مضى عليها قرون، وعن ميزاتها الاقتصادية أو الضريبية. وفي الساعة الثالثة صباحاً، ولكن تُشرك الجمعيةُ الوطنية الملكَ رسمياً في ميلاد العالم الجديد، تُعلنُ لويس السادس عشر «مجدّد الحرية الفرنسية».

لكن إجماع ٤ آب يتحطّم، في الأيام التالية، منذ أن توجّب أن تُتَرْجَم حماسةُ الجلسة الشهيرة إلى قرارات. بدأت المناقشة في ٥ واستمرت حتى

١١. كانت مناقشةً شديدة الحدّة حول تعريف حقوق الإقطاعيين التي لا تخضع للاسترداد، وحول إلغاء ضرائب العُشر. وخلافاً لسييس الذي دافع عن أن العشر ملكيةٌ حقيقية وينبغي أن تُستعاد بالشراء، أكّد ميرابو أن العشر لا يوجد إلا تبعاً للخدمة العامة التي تُكلّفها الكنيسة، وأن الأمة تستطيع إذن أن تُلغي دون تعويض، هذه الضريبة الباهظة؛ ولقد جعل انتصارُ دعوى ميرابو رجال الدين الخاسرين الأول في تصفية النظام القديم.

وأخيراً جرى التصويت في ١١، وبدا القرار العظيم كما يلي: «إن الجمعية الوطنية تَهْدم هدماً تاماً النظام الإقطاعي»، أي عملياً كلَّ النمط الاجتماعي في النظام القديم: ويُقرّ القرار نهاية الامتيازات الشخصية وقبول الجميع في جميع الوظائف، والقضاء المجّاني الذي يتساوى فيه الجميع، وإلغاء جميع بقايا العبودية الشخصية بلا قيد ولا شرط، وأخيراً إلغاء ضريبة العشر الكنسيّة. وفضلاً عن ذلك، فإن الجمعية البرجوازية الكبرى، إذ أوضت باسترداد معظم الإتاوات الإقطاعية بالشراء، وباسترداد وظائف القضاء بالشراء، لم تزد في الواقع على أنها أحلّت حقّها المدني الخاص محل حقّ الإقطاعيين.

لكن، لا يهم كثيراً، في تلك اللحظة بالذات، ألا يملك المزارع ما يستردّ به الإتاوات القديمة العهد: إن المملكة لا تحفظ من ليلة ٤ آب سوى إلغاء النظام الإقطاعي.

الجمعية الوطنية والملك: أزمة أيلول – تشرين.

بعد أن سوّت الجمعية الوطنية، في عنفوان الأزمة، المسألة الإقطاعية، استأنفت المناقشة التي بُدئتْ في تموز حول إعلان حقوق الإنسان والمواطن. وما يزال الإعلان الأمريكي في ١٧٧٦ في جميع العقول. لكن خطباء معتدلين من الطبقة الثالثة يتخوّفون من نتائجه الاجتماعية في فرنسا. وقد عبّر «مالويه» عن ذلك بوضوح، في مطلع آب:

«إن المجتمع الأمريكي المشكّل حديثاً، مكوّنٌ في كلّيته من ملاكين تعوّدوا المساواة، إذ لم يجدوا على الأرض التي يزرعونها أي أثر للإقطاع: فمثل هؤلاء الناس كانوا مهيّئين، بلا ريب، لاستقبال الحرية، بكل طاقتها، لأن أذواقهم، وأقلامهم، وأوضاعهم كانت تدعوهم إلى الحرية. أما نحن، أيها السادة، فإن مواطنينا كثرةٌ هائلةٌ من الناس الذين لا ملكية لهم، والذين ينتظرون معاشهم، قبل كل شيء، من عمل مؤمّن، وشرطة دقيقة، وحماية مستمرّة... أعتقد، أيها السادة، أنه من الضروري، في مملكة كبيرة، أن يرى الناس الذين وضعهم القدر في وضع تابع، الحدود الصحيحة للحرية الطبيعية لا امتدادها».

ويشاركه ميرابو في هذه المخاوف البرجوازية. ويقترحخ نوابٌ آخرون إعلاناً عن الحقوق والواجبات. لكن الجمعية تصرف النظر عن هذا الاقتراح، بناء على دعوة «بارناف»: وتقرّر في ٤ آب- قبل بضع ساعات من مناقشة المساء المحتدمة- التصويت على وثيقة تحريريّة عظمى، وقد سماها بارناف سلفاً: «التعليم الوطني». إن السلطة الجديدة ترثُ من السلطة القديمة إضفاء القداسة على السلطة.

استؤنف النقاش في ١٢ آب. وبين عدة مشروعات، احتفظ النواب أخيراً بمشروع المكتب السادس الذي يرأس مع رئيس أساقفة بوردو «شامبيون دي سيسيه». إن هذا المشروع الذي كُثّف، وحُوِّل واكتسب راديكالية بمناقشة طويلة وتعديلات عديدة، سيغدو «إعلان الحقوق» الشهير الذي صُوِّت عليه في ٢٦ آب. إن مواده القصيرة السبع عشرة الرائعة بكتابتها وبكثافتها الفكرية لا تدين بشيء للحذر التكتيكي ولا للوجل البرجوازي: إن الثورة، إذ تحدّد بحرية أهدافها ونتائجها، تمنح نفسها بصورة طبيعية الراية الشاملة.

لا شك أن فكرة حقوق المواطن هي في مركز النص أكثر من فكرة واجباته: لقد هُزم اليمين ويمين الوسط في الجمعية الوطنية. سيكون الإعلان

تحريرياً. وقد أُعلن عن هذه الحقوق رأساً أنها «طبيعية ولا تسقط بالتقادم». وأن الجمعية اعترفت بها «بحضورالكائن الأسمى وبرعايته»: وهو ولاءٌ مزدوج لفكر القرن، لتأليهية الفلاسفة وطبيعية الفيزيوقراطيين. أية حقوق؟ الحقوق ذاتها التي تجاهلها النظام القديم القائم على تفاوت المولد وعلى التعسّف السياسي: فكأن الذكرى الدائمة للمذلّة والخوف القريب العهد، تحوّم على جمل «الإعلان»المجرّدة.

في الأسطر السبعة الأولى للمواد الأولى قيل كلٌّ شيء. أولاً المساواة المدنيّة، انتصار ٤ آب الكبير: «يُولَد الناس ويظلون أحراراً، متساوين في الحقوق». ثم هذه الحقوق ذاتها: الحرية، الملكية، الأمن ومقاومة الاضطهاد. تظل مسألة السلطة التي تحترس الجمعية الوطنية من نسيانها: فهي تعلم بالتجربة أنها الضمانة لكل ما سواها. ولذلك فإن المادة الثالثة تنتزع من الملك سيادته التي مضت عليها قرون وتنقلها إلى الأمة: «ما من هيئة، ما من فرد يمكنهما أن يمارسا سلطة لا تصدر عن الأمة صراحة». هنا أيضاً لم يقدّم اليسارُ تنازلات: على مستوى المبادئ، على الأقل، لم تقاسم الجمعيةُ الملكَ. أما بقية النص فهو يبسط نتائج هذه المبادئ: المساواة المدنية والضريبية، الحرية الفردية، قبول الجميع في جميع الوظائف، حظر التوقيف التعسفي، لا رجعية المفعول في القوانين، حرية الرأي والكلام والصحافة، فصل السلطات، ضمان الملكية الخاصة. لقد حصلت الفردية البرجوازية منذ الآن على وثيقتها الكبرى للحق العام.

وغدت فرنسا موطناً لها، قبل غيرها. لا لأن المبادئ الجديدة تخصُّها وحدها. فهذه المبادئ، شأنها شأن الثورات الحديثة، وليدة «دولية»، عمل أوروبا العالمي. فهي التي حرّكت الثوار الأمريكيين، وهي التي حركت، في زمن أحدث، الوطنيين الهولنديين ضد الحكّام الإقليميين، وحركت الديموقراطية البلجيكية ضد النمسا. لكن الفلاسفة الفرنسيين، في النصف الثاني من القرن، لعبوا الأدوار الأولى، وها هي ذي الجمعية تسمو إلى فكرهم

وأسلبوهم، مقدّمة مثالاً نادراً على الكتابة الجماعية التي لا تقلّ عن كثير من إرهاصات العبقرية الفردية. وبذلك فهي تتجاوز المثال الأمريكي، وتلبّي توقّعات أوروبا فتُعطيها «توراة» الأزمنة الجديدة.

صوّتت الجمعية إذن على النصّين الأساسيين للثورة البرجوازية: على قرارات ٤ إلى ١١ آب وعلى الإعلان. لكن هل هذان النصان نافذان مباشرة أم يحتاجان إلى توقيع الملك؟

إن أكثرية الجمعية الوطنية تعتبرهما صادرين عن سلطتها التأسيسيّة، وإذن فهما فوق المصادقة الملكية. لكن لويس السادس عشر يريد على العكس أن يكون الحَكَم. فكتب منذ ٥ آب إلى رئيس أساقفة آرل: «لن أوافق أبداً على تجريد رجال ديني ونبلائي من امتيازاتهم.. لن أصادق على قرارات تجرّدهم من امتيازاتهم».

وفي النصف الثاني من آب، وفي حين تمّت مناقشة «الإعلان»، أثارت مشكلة تنظيم السلطات العامة أول انشقاق داخل الحزب الوطني: وهو تاريخ رئيسي، لأنه يشير إلى أول تخالف في المعسكر الثوري المدعو إلى أن يعرف تخالفات أخرى. فبعد عدة أشهر فقط من التجربة الثورية، ينهمك ناسٌ قادوا في حزيران مجلس الطبقات إلى التمرد المكشوف، ناس رحّبوا بـــ ١٤ تموز، بسدّ طريق الآلية التي أطلقوها من عقالها.

سارت الأحداث بسرعة أشد ممّا كان يتمنّى في حزيران الكثير من النبلاء الليبيراليين، والكثير من الكهنة. والكثير من المعتدلين في الطبقة الثالثة. وإذا ببداية المناقشة الدستورية تمنحهم وسائل الاستقرار السياسي الذي يبتغونه: إعطاء الملك حقّ النقض المطلق لقرارات السلطة التشريعية، ومضاعفة الجمعية الوطنية المنتخبة بمجلس شيوخ وراثي على النمط الإنكليزي. والذين سيُسمون «الملكيين المعتدلين» ينشقّون عن معظم الحزب الوطني حول هاتين الفكرتين. وهم يتجمعون من جديد حول «مونييه» و«مالويه» و«كليرمون تونير» و«لالي نولندال»، تساندهم وزارة نيكر.

وفي مواجهتهم يتولّى «دوبور» و«بارناف» و«الكسندر دي لاميت»، قيادة الحزب الوطني الذي ينبض قلبه في النادي البريتاني: إنهم ينبذون كلَّ حق ملكي للنقض، ويرفضون مع سييس كلَّ تجزئة لسيادة الجمعية الوطنية. أيتحدث الملكيون عن مصادقة الملك؟ فليبدأ إذن بالتوقيع على قرار ١١ آب وعلى «الإعلان». ويتوسط «لافاييت» دون جدوى بين أصدقاء الأمس: ففي نهاية آب كانت القطيعة بين الملكيين والوطنيين مستعصية على العلاج.

في هذه الأثناء، أخذ «الباليه رويال» يتحرك ضدّ «السيّد والسيدة فيتو» وأنصارهما. وأدّى التهديد بتدخل باريزي جديد إلى تقارب اليمينيين: أصبح المعتدلون متطرّفين. ويُشير «كليرمون تونير» و«مونييه» على الحزب الأرستقراطي وعلى البلاط بإبعاد الجمعية الوطنية عشرين كيلومتراً عن باريز، إلى «سواسون» أو إلى كومبيين» لكن الملك يرفض: ظل يرى في هؤلاء المستشارين الجدد أعداء الأمس. هذا السيل من التشدّد يجمّد اليمينيين.

حينئذ يقترح بارناف، في ٢ أيلول، تسوية: يقبل الوطنيون بحق النقض التعليقي مدة مجلسين تشريعيين مقابل الوعد بالمصادقة الملكية على ٤ آب. ويضمن «نيكر» العملية، وفي ١١ أيلول صوتت الجمعية الوطنية على حق النقض التعليقي بعد أن رفضت عشية أمس إنشاء مجلس ثان بـــ ٨٤٩ صوتاً ضد ٨٩ وامتناع ١٠٠. لقد سُحق الملكيّون.

بقي تأمين المصادقة الملكية على قرارات ٤ إلى ١١ آب لكي يمكن نشرها. فتُلح الجمعية من جديد، شادّة إزرها بتنازلها حول حق النقض. يجيب الملك في ١٨. ويختبئ أعداؤه خلف نقدٍ مُدقِّق وقانوني للقرارات. وفي ٢١ في الحين الذي عادت فيه الجمعية إلى حملتها، يلجأ إلى حيلة جديدة مُماحِكة: إنه يقبل بإصدار القرارات ويتظاهر باعتبارها كأنها ينبغي أن تخضع لقوانين تفسيرية. ويرفض نشرها الذي يجعلها وحدة نافذة. وفي الوقت نفسه، يستقدم إلى فرساي فوج «فلاندر» من «دويه» حيث كان مرابطاً، ويصل في ٢٥.

وهكذا، فبعد أزمة حزيران، وبعد أزمة تموز، يحبك هو نفسه أزمة ثالثة مع الجمعية التأسيسية. ويملك الهجوم الملكي المضاد في أيلول، مزيةً سياسية جديدة بالنسبة إلى تموز: إن انشقاق الحزب الوطني وسّع سنده البرلماني المحتمل. ولقد تضخّم المعسكر الأرستقراطي بالبرجوازية المعتدلة. لكن الجماعتين تظلان متميّزتين، ولا يثق الملك إلا بالأولى. ماذا يريد الملك بالضبط، ماذا اختار أن يفعل في هذه النهاية من صيف ٨٩؟ ومرة أخرى، لا يمكن تحديد ذلك إلا سلبياً، إذ ما من شيء أكيد إلا ما لا يريده: إنه يرفض انتهاء المجتمع الأرستقراطي وهو يُخادع الجمعية. وهو يستهل أزمةً يبدو أنه لم يفكّر في وسائلها. وهذا النوع من المقاومة السلبية أضعف من أن يَغلب، وأقوى من أن يُغلب وهو يُجرّد الأنصار من سلاحهم ويُعبئ الخصوم. وهذه آلية تموز.

لكن الأوهام، في أيلول، غير جائزة حول ردود فعل باريز المحتملة، لأن الاضطراب يتزايد منذ عدة أسابيع في المدينة الكبرى. وقد غذّته الانتخابات البلدية: في ٢٥ تموز وأول آب، وبناء على نداء «بابي» انتخبت المناطق الستون جمعية من مائة وثمانين ممثّلاً للكومونة، لتحل محل جمعية الناخبين. وحل محلَّ هذه الجمعية في ١٨ أيلول ثلاثمائة عضو كُلِّفوا وضع دستور بلدي نهائي. إن هؤلاء البرجوازيين المنتخبين في اقتراع دافعي الضرائب، والذيين هم في الأغلب ذوو مواهب كبيرة مثل لافوازييه أو جوسيو، والذين سيَعْمرون من جهة أخرى المجالس الثورية مثل بريسو وكوندورسيه، لا يلعبون حينئذ سوى دور ثانوي. أما ما هو أعظم شأناً فهو الدفع الذي تمنحه الانتخاباتُ الحياةَ المحليّة.

المنطقة أولاً. فكل من الستين منطقة تتّجه إلى أن تنصّب نفسها في كومونة مستقلة، بإدارتها المحلية، ولجانها، وجمعياتها العامة. وغالباً ما يعترض أكثر الناس ثوريّة - مثل البريمونتريين والكورديليين على جبل

القديسة جنيفبيف- على سلطة قصر البلدية، ويطالبون منذ الآن بالاستفتاء، بالديموقراطية المباشرة.

وكما كان دانتون بين الكورديليين، فإن مواطنين شباناً طموحين يتدربّون هناك على دورهم المُقبل. إنهم يشجبون بولع، وعيونهم شاخصة إلى الجمعية، أدنى أثر لنزعة الاعتدال البرلمانية: أخذت ملامح البديل ترتسم.

وتمضي الأخبار بسرعة، من فرساي إلى الباليه رويال: ليس فقط عن طريق المشاهدين الذين تكتظ بهم منصّات الجمعية والذين يهينون، عند اللزوم، الخطيبَ الرجعي، بل وأيضاً عن طريق الصحف التي كثّرتها الحرية منذ تموز. ولم يكف «ديمولان» و«لوستالو» و«غورساس» عن التحذير من البلاط ومن الملكة، بشيء من المرح المطلق الحرية. ويُخلد «مارا» الذي أسّس «صديق الشعب» منذ أيلول، إلى الدفاع عن الفقراء والتطرّف الثوري، مهاجماً بحنق نيكر وبابي ولافاييت على أنهم متواطئون مع الأرستقراطية.

وتُتابَع بولعٍ، في باريز، المناقشةُ حول حق النقض: ويُندد فيها بالائتلاف بين الملكيين والأرستقراطيين للحصول على حق النقض المطلق، قبل أن يصبح ذلك الائتلاف فعلياً. وفي آخر آب، يُنذر الاجتماع الدائم في الباليه رويال بالتحول إلى زحف على فرساي: فيقف القصر البلدي في وجه المحاولة. لكن هذه المحاولة أسهمت، دون شك، في الفشل الكلي لحقّ النقض المطلق. وحتى حق النقض التعليقي الذي صُوِّت عليه في ١١ يبدو لمواطني الباليه رويال وكأنه استسلام.

وتتسع الأزم السياسية من جرّاء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، كما كان الأمر في تموز. لكنها الآن أشد خطورة. إن حصاد ١٧٨٩ وافر، لكنه لم يدرس: لم تُلبَّ حاجات المستهلكين بين الموسمين؛ فاضطرابات الصيف صعّبت انتقال الحبوب وتزويد الأسواق بالمؤن أكثر من أي وقت مضى، ولم ينخفض سعر الخبز منذ الربيع. وتفاقمت البطالة بشدة بسبب هجرة أموال

الأسر الأرستقراطية الذين سرّحوا خدّامهم وحرموا صانع الكماليات الباريزي من سوقه التقليدية. ويتجمّع العمال، ويطالبون بالعمل وبأجرة أعلى: عمال الخياطة والحلاقة في ١٨ آب، وعمال الملاحم في ٢٢ أيلول.

في باريز هذه البائسة، الجائعة، الواقفة يتضافر الاتهام السياسي والاتهام الاقتصادي مرة أخرى: إن مؤامرة الأرستقراطيين والبلاط مسؤولة عن بؤس الأزمنة. ويصل فوج فلاندرز إلى فرساي في ٢٣ أيلول وكأن الأمر كان يحتاج إلى دليل جديد.

إن بلدية باريز والحرس الوطني ظلا، حتى آخر أيلول، وفي حين كان الغضب الشعبي يستشيط لأقل حادثة ويرى في كل مكان يد مضطهديه في فرساي، ملجأ القانون في هذه الفوضى المدينية. ذلك أن بابي ولافاييت، على الخصوص، الأمينين للشرعية الجديدة و اللذين يعضدهما ثلاثون ألف متطوّع باريزي مشكّلين في أفواج منذ تموز، يمسكان بزمام الأمور.

يثير وصول فوج فلاندر إلى فرساي، في ٢٣، استياء الحرس الوطني: فذكرى تموز ما تزال قريبة العهد. فلماذا يستقدم الملك مائة ألف جندي إضافي من النظام القديم، لولا سوء الظن بالحرس البرجوازي الجديد؟ وماذا ينوي أن يفعل بهم؟ وتسأل البلدية عن ذلك فيجيب الوزراء بكلمات مبهمة. فتحسّ باريز أنها مهدّدة من جديد، وتتحدّث عن مخطّط عام للثورة المضادة، وعن هرب للملك إلى ميتز، وقد عبّر «لوستالو» عن رد الفعل العام، في آخر أيلول، في «ثورات باريز»: «يحتاج الائتلاف إلى قطعات نظامية في فرساي. فهو يخشى المواطنين المسلّحين في سبيل الحرية. فأية قضيّة مشؤومة تُحضَّر لنا؟ لنأخذ حذرنا... لم يبق من مستقرّ وطني، ولابدّ من نوبة ثانية للثورة: كل شيء يتهيّأ لها».

هذا «التحضير» الذي يتحدث عنه لوستالو صراحة ما يزال إلى اليوم جدّ غامض. لكنّ المؤكّد أن مجموع الحزب الوطني، نواب فرساي، والحرس

الوطني، والديموقراطية الباريزية، تسلّم في آخر أيلول، باحتمال يوم جديد لإكراه الملك على التراجع. ولا يمكن لبايي ولافاييت أن يجهلا ذلك: فهما لا يضعان العراقيل. أما ميرابو فلم يكن من عادته أن يقاوم التيار، وإن كان نصيراً لسلطة ملكية قوية، ثم إنه بعد أن عرف قدرات لويس السادس عشر، دعم، بلا ريب، دسائس اورليان، التي يمكن لها إن نجحت أن توفّق بين الملكية والشعبيّة،

جهاز التفجّر هذا لا تنقصه سوى الشرارة: وجاءت الشرارة من إسهام الأسرة الملكية. إسهام الملكة بخاصة التي كان تهوّرها بالغ النشاط في أيام العاصفة هذه، حتى أن لويس السادس عشر بدا بالنظر إليها كالحكيم إذ كرّس هذه الأيام، كعادته، للصيد.

في ١ تشرين دعا ضباط الحرس الملكي ضباط فوج فلاندر إلى الغداء، في الصالة الجميلة لأوبرا فرساي. وفي نهاية المأدبة، التي شرب فيها الضباط كثيراً نخب الأسرة الملكية، ظهر الملك والملكة وهي تحمل ولي العهد بين يديها، في مقصورتهما. فاستقبلهما تهليل هائل اصطحبهما إلى مقرّهما، داس فيها الضباط بأرجلهم الشارة المثلثة الألوان. لقد كان ذلك دليلاً على المؤامرة، بالنسبة إلى الثورة الشعبية الشديدة الانتباه للرموز، المنطبعة أشد انطباع بالرمزية الدينية. إن الأمم الفتية هي دائماً أشدّ الأمم إباءً.

علمت باريز في ٣ تشرين الأول، عن طريق «الرسول» لغورساس، بمأدبة الحرس الملكي. ويُصرَف نيكر من جديد: فيغدو الهياج الكامن ثورة وتعقد المناطق جلساتها دون انقطاع وتزدحم في قصر البلدية. ويريد «الكورديليون» الذين هبّوا للإهانة التي مُنيت بها الأمة، أن يجعلوا حمل الشارة المثلثة الألوان إجبارياً. ويطالب الجميع بصرف فوج فلاندر وبمصادقة الملك على قرارات الجمعية. وفي نهار الأحد ٤، يطالب «باليه رويال» ذو الأيام المشهودة بالزحف على فرساي. إن باريز تبغي أن تنتقم وأن تتغذّى في

آن واحد. وفكرة إرجاع الملك إلى باريز تولد وكأنها ضمانة مزدوجة، واقعية وسحرية، ضد البلاط وضد الجوع.

في اليوم التالي، يتطوّر العصيان المسلح سالكاً مسالك ما تزال تشوبها الأسرار ، لكنها مسالك أعظم تنظماً من أن تكون متروكة للمصادفة. ويتكوّن موكبٌ في قصر البلدية تغلب عليه النساء الآتيات من ضاحية سانت انتوان ومن الهال. أكان ذلك مجرّد انعكاس للقحط والجوع اللذين أصابا أولاً خادمات المنازل وأمهات الأسر؟ لا ريب أيضاً أنّ في الخيال الشعبي هذه الفكرة اللاواعية وهي إثارة عاطفة الملك بعرض البؤس المهلك، وإهانة الملكة بتذكيرها التضامن الأكثر طبيعية. ويضع الرتلُ الطويل على رأسه الحاجبَ «مايار» أحد فاتحي الباستيل، ويُيمّم شطر فرساي.

وبعد انطلاق الموكب، وفي حين كان ناقوس الخطر يدوّي في باريز، يتجمّع الحرس الوطنيون في ساحة القصر البلدي: إنهم يريدون أن يتبعوا النساء إلى باريز. وعبثاً يحاول لافاييت الذي يصل متأخراً في صبيحة ذلك اليوم- وكأنه يريد أن يضطلع بأقل قدر ممكن من المسؤولية، في هذه القضية ثنيهم عن ذلك: بين الساعة الرابعة والخامسة، كان لا بد للقائد من أن يتبع جنده. وتضمّ إليه الكومونةُ مفوّضيْن مكلّفين أن يأتيا بالملك. إن السلطات الجديدة التي وُلدت من عصيان تموز المسلح ظلّت أخيراً وفيّة لأصولها. الهدف السياسي واضح منذ الآن. وينطلق موكبٌ ثان من خمسة عشر ألف حارس وطني، يتبعهم جمهورٌ باريزي مسلح، مزيج من الشعب والبرجوازيين. لن يلقى الموكبُ أحداً. ذلك أن فوج فلاندر الحائر ظلّ في ثكناته. ومن الشانزيليزيه مروراً بقرية «سيفر» التي أُعمل فيها النهبُ، لابدّ من بضع ساعات من السير للوصول إلى الملك.

المطرُ يهطل في هذا الاثنين الخريفي. وتصل النساء إلى فرساي مبللات، ملوّثات بالطين، حوالي الساعة الرابعة والنصف، عبر جادة باريز:

كانت الجمعية قد تعرّضت قبل قليل لرفض الملك المصادقة على إعلان الحقوق عندما حضرن إلى هناك: يُكلّف مونييه الذي كان حينئذ رئيساً على رأس عمله أن يرافق وفداً باريزياً إلى الملك. ويستقبل لويس السادس عشر الذي رجع مسرعاً من الصيد النساء بكلمات لطيفة ويعدُ بتموين باريز. ويأمر باعطائهن عربات للرجوع: لكن معظم الجمهور يتابع انتظاره في شارع فرساي أو في قصر «المينوبليزير».

ظل مونييه في القصر مع أحد عشر زميلاً من زملائه: لابدّ من جواب حول المصادقة الملكية على قرارات الجمعية. وعند العصر، يعلم لويس السادس عشر، بعد أن أخبرته رسالة من لافاييت، بوصول الحرس الوطني والموكب الثاني: بعد أن فكّر لحظة بالهرب إلى رامبوييه إذا به يرضخ. وفي الساعة الثامنة، يُبلغ مونييه كتابياً قبوله القرارات. ويجتمع المجلس ويوافق.

لكن وصول الموكب الباريزي الثاني يثير الأزمة من جديد: في الساعة الحادية عشرة مساء، يمثل لافاييت بين يدي الملك مع مفوّضي الكومونة اللذين يطلبان عودة الأسرة المالكة إلى باريز. وتُحبك المأساة من جديد، لأن المسألة لم تُطرح من قبل. لكن لم يتصور أحدٌ أنها ستكون قصيرة إلى هذا الحد.

رتّب لافاييت قطعاته بالاتفاق مع ضباط الملك: لم يحتفظ الحرس الملكي والسويسريون إلا بمراكز القصر الداخلية. فيُحس لويس السادس عشر بالطمأنينة ويؤجّل كلَّ قرار إلى اليوم التالي. ومنذ خمس عشرة ساعة والجمعية الوطنية تعقد جلستها، وقد كانت بداية الليل صعبة: نساء باريز يقطعن أبداً بصراخهن النقاش الجاري، شاتمات هذا النائب أو ذاك من نواب رجال الدين، مطالبات بالخبز وبميرابو. في الساعة الثالثة صباحاً، وبناء على رأي لافاييت المُطَمئن. يرفع «مونييه» الجلسة. وها إن الليل- آخر ليلة للملكية في فرساي- يلفُّ بطُمأنينته الخادعة الشخصيات الكبرى في المأساة. الملك ينام، ولافاييت ومونييه يذهبان إلى النوم. إن هؤلاء الرجال المتعلقين بالعادة وبالشرعية

يحترمون طقوس الحياة اليومية. وسوف يُلقّب «ريفارول» لافاييت بقسوة «الجنرال مورفيه».

إنها لوحةٌ عجيبة للمنعطف التاريخي والبديل الثوري: الشعب منتصبٌ في حين ينام الاعتدال السياسي والبلاط. ولا يستطيع الجمهور الذي يعسكر في ساحة الأسلحة، أمام حاجز القصر، أن يعيش ليلة كالآخرين. إن النيران المشتعلة تقوم عنده مقام السكن والأناشيد الثورية مقام النوم. إنه يشرب نخب النواب الوطنيين ولا ينسى أنه جاء ليُرجع الملك إلى باريز. ويقع ما لا بدّ من وقوعه في الساعة السادسة، عند مطلع الصباح: تجتاح جماعاتٌ من المتظاهرين ساحة القصر، ويُقتل عاملٌ على يد الحرس الملكي الذي يُضطر إلى الانسحاب، تاركاً الكثير من رجاله على الأرض. فيلاحقهم الجمهور عن طريق الدرج الكبير، حتى مدخل جناح الملكة. ولم تكد ماري انتوانيت تجد من الوقت إلا ما يكفي لارتدائها ثيابها واللجوء إلى غرفة الملك مارةً بحجرة زينته. وفي هذه اللحظة هُرع الحرس الوطني وحموا الحرس الملكي الذين كانوا يدافعون عن مدخل الملكة، واستعاد الحرس الوطني السيطرة على القصر وتآخى الجنود النبلاء والجنود الوطنيون.

هُرع لافاييت، بعد أن استيقظ، فأنقذ في طريقه جماعة من الحرس الملكي حاصرها الشعب. لكنه لا يصلح، مرة أخرى، إلا أن يكون رمزاً للنصر الشعبي: فمن الشرفة المذهبة للفناء المرمري، حيث ظهر مع لويس السادس عشر الذي كان صامتاً مبلبلاً، ومع ماري انتوانيت التي حملت بين ذراعيها وليّ العهد، كان يَعِدُ ويُهدّئ . والجمهور يصرخ: «إلى باريز! إلى باريز». بعد لحظة عاد لويس السادس عشر إلى الشرفة وقال: «يا أصدقائي، سأذهب إلى باريز مع زوجتي وأولادي: إنني أعهد بأغلى ما عندي إلى رعاياي الطيبين الأمناء». وبما أن في هذه الشخصية الضعيفة حسّاً حاداً بالشرف، ممتزجاً بكثير من العجز، فإنه أضاف: «لقد افتُري على حرسي الشخصي. إن

إخلاصهم للأمة ولي يجب أن يحفظ لهم احترام شعبي». وإذا بالحماسة تدبّ في الجمهور: الأمر الآن كما كان في تموز، فانهزام الملكية يعيد إلى الملك شعبيته. وتجتمع الجمعية الوطنية في الساعة ١١ وتقرر أن تتبع لويس السادس عشر إلى باريز. ويتحرك الموكب الهائل المكون من ثلاثين ألف إنسان بعد الظهر: في المقدمة، الحرس الوطني وكلّ منهم قد وضع رغيفاً في رأس حربته. ثم تأتي النساء مسلّحات بالرماح أو البنادق، أو حاملات أغصان الحور وهن يرافقن عربات القمح أو المدافع. وفي الوسط، بعد جنود الملك الذين جُرّدوا من سلاحهم ووضعوا على رؤوسهم الشارة المثلثة الألوان، الحرس الملكي، فوج الفلاندر، السويسريين، تأتي عربة الأسرة المالكة بطيئة كعربة الموتى، وبقربها يتهادى لافاييت على جواده. وتأتي بعد ذلك عربات النواب التي يمشي خلفها الجمهور ومعظم الحرس الوطني. وكأن هذه الرمزية المرئية للموكب لم تكن تكفي، فقد كان الشعب يصرخ: «لقد عُدنا بالخباز والخبازة والخادم الصغير».

عند حلول الظلام. وبعد أن استقبل الملك في القصر البلدي، يصل إلى «التويليري»، سجيناً في عاصمته.

* * *

الفصل الرابع

السنة السعيدة

بعد تشرين الأول أمكن التنفس، ومع الثورة ذاتها. احتُلَّ الجزء الأساسي من الأرض، وإن لم يُنظّم بعد، وانتهت الجولة: لقد ربحت الثورة، وخسر النظام القديم. ولا يعلم أحدٌ بعد بدقة ما النظام الجديد، لكن جميع الناس يشعرون أن ما جرى لا يقبل الارتداد. ومع ٤ آب وإعلان حقوق الإنسان بلغ نوابُ الطبقة الثالثة القدماءُ أهدافهم الأساسية. إن تشرين، إذ ردَّ الملك إلى باريز، منح هؤلاء النواب طمأنينة إضافية.

كل ذلك تمّ بسرعة لا تصدّق. خمسة أشهر فقط بين مجلس الطبقات وعودة الملك إلى «التويليري»! هذان الأمران هما أهم ما في الثورة، وربما في تاريخ فرنسا: كل شيء يتدافع ويتسارع، والأحداث الحاسمة تتكاثر ويأخذ بعضها برقاب بعض. ويبدو الزمن أنه قد غيّر إيقاعه، على نحو قاسٍ. وهذا هو أحد معاني كلمة «ثورة».

إن النظام القديم لم يُهيّء الرجال لهذا التسارع ويعلم الله مع ذلك، إن كان قد انتُقد وحورب وأُصلح قبل الأوان، وإن كان القرنُ قد حاصرته فكرة تحويله.

لكن الفكر السياسي للقرن الثامن عشر، وهو فكر جدّ باهر وجدّ غني، تفكيرٌ في الغايات أكثر مما هو في الوسائل. إنه فكرٌ أرستقراطي وبرجوازي

يحدّد إستراتيجيةً إصلاحيةً، لا تكتيكاً ثورياً. لا شك أنه يُريد أن يَقلب النظامَ القديم: لكنه حين لا يفوّض أمره إلى الملك يثق بالزمن وبالرأي المستنير، ولا يثق أبداً بعنف البائسين: إنه أقدر على تصوّر النتائج منه على تصور الكيفيّات. والنتائج وحدها ضرورية. هذا هو المعنى الآخر لكلمة ثورة.

في هذه الحدود، كانت ١٧٨٩ نوعاً من مثال معكوس لـــ ١٩١٧. لقد تنبّأ والبلشفيك تنبؤاً عجيباً بشكل الانقلاب الروسي الكبير وتحالفاته وإيقاعاته. لكن رؤيتهم لمجتمع المستقبل ملأى بالطوباوية: وقد أخذ ستالين على عاتقة مهمة العودة إلى الواقع. أما برجوازية ١٧٨٩ الفرنسية فهي، على العكس، تعلم أكثر من ماركسيّي ١٩١٧ إلى أين تريد أن تمضي، وإلى أين تمضي. وهي، في حقيقة الأمر، أكثر فهماً للتاريخ الذي تصنعه. لقد كابرت في تشخيص العرضي. إنها لم تتصوّر إطلاقاً بأي السبُل الصعبة والدامية يمرّ دربُها.

لقد أساءت تقدير مقاومة المجتمع السياسي القديم، وهي تهاجمه دفعةً واحدةً وبجرأة: إن هؤلاء النواب الذين يغدون إلى فرساي في أول أيار، والذين كوّنهم مونتسكيو وفولتير والفيزيوقراطيون، والذين اجتمعوا بناءً على دعوة الملك، يتجاوزون تلقائياً المشكلة المالية التي هي الأصل في اجتماعهم. لقد جاؤوا من مقاطعاتهم ليصلحوا الدولة، ليمنحوها دستوراً. إن مناقشاتهم الأولى حول اجتماع الطبقات، والطريقة التي ادّعوا بها لأنفسهم السلطة الدستورية مع السيادة تُظهر ذلك إظهاراً كافياً: إنهم يعلمون ما يريدون. لكنهم ينوون أن يفعلوا ذلك بمساندة الملك. بيد أن لويس السادس عشر يصبح في الحال ما لن يكف عن أن يكونه حتى المقصلة: رجل مقاومة مجتمع الطبقات. وفي ٢٣ حزيران يُعيّن إلى أن يريد أن يمضي: ضرب من الحرية السياسية، المساواة المالية- التي طالبت بها أو قبلتها معظم عرائض ذوي الامتياز- لكن مع الإبقاء على الطبقات. وإذا استسلم في ٢٧ لعدم رضوخ «طبقته» الثالثة،

فذلك في الحقيقة استسلامٌ لقوة الأحداث وضعف مزاجه. وبعد أقل من خمسة عشر يوماً، طُرح كلُّ شيء ثانية على بساط البحث بسبب عزل نيكر.

لقد فشلت الثورةُ الإصلاحية، ثورة المحامين، والنبلاء الليبراليين، والكهنة. إن الثورة التي حلم بها القرنُ، ثورة الرأي المستنير، يسدّ لها الطريقَ لويس السادس عشر. ولا مناص من طريق أخرى.

أي إغراء منذئذ، في إعادة بناء أحداث صيف ١٧٨٩ وكأنها زمرةٌ من التسلسلات المُعقلنة بوجود هدف سياسي مشترك: العصيانُ الباريزي والمديني المسلح يتناول الشعلة من أيدي النواب المهدَّدين، والثورةُ الفلاحية مجهزةٌ على النظام القديم. ليس من أهمية كبيرة للتفسير هنا. وسواء أكان ما جرى مؤامرة شريرة كما تعتقد الأرستقراطية أم نُظر إليه مع الوطنيين على أنه تولٍ للسلطة لا بدّ منه، فإن الواجهتين تغطيان معماراً واحداً من التبسيط.

ذلك أنه لم تكن هناك ثورة واحدة في صيف ١٧٨٩، ولا حتى ثورات متعاقبة. هناك تصادم ثلاث ثورات مستقلة ومتزامنة، تُطيح بتقويم النزعة الإصلاحية المستنيرة: ثورة الجمعية الوطنية ثورة باريز والمدن، ثورة الأرياف الأولى هي وحدها ثورة الوعي السياسي الواضح وثورة مجتمع الغد. أما الأخريان فتمزجان الماضي والحاضر، الحنين والمستقبلية. لقد عبّأتهما الظروف أكثر مما عبَّأتهما الفلسفة، وهما تستعيران من نظريات الخلاص القديمة العهد التي آمن بها الفقراء، مثلما تستعيران من أفكار القرن. وهما، بخاصة، تكشفان عن بعد جديد للأزمة التي يمرّ بها النظامُ القديم، كأنه الوجه الآخر للنظام: فقدان الصبر والعنف الشعبيان.

إن هذا اللقاء، بالنسبة إلى رجال الجمعية الوطنية، ليس إذن لقاء الانسجام المسبق، لكنه لقاء المفاجأة. فمن الذي استشارهم؟ لا أحد، لا باريز ثارت من أجلهم، والأرياف ضغطت عليهم صراحةً. وليس مطلب عامة الشعب المديني بالتسعير، بالنسبة إلى هؤلاء الليبراليين، مذهباً اقتصادياً

سليماً، وهو يؤذن بأوقات صعبة بالنسبة إلى رجال القانون والمحاكمات أولئك، إن عنف البائسين، واليقظة الدموية لشعب أمي اكتشافان صعبان. لكن قوّتهم الوحيدة، في مواجهة الملك والأرستقراطيين، هي أن يقبلوا كلَّ شيء بالجملة، التيار والتيار المعاكس؛ ولكي يجعلوا منها تياراً واحداً، لابدّ من الرضوخ لهم أولاً.

وهكذا فإنهم لن يمضوا كثيراً أبعد مما كانوا يتمنّون: إن قرارات آب وإعلان الحقوق تأتي مباشرة من فلسفة القرن. لكنهم يقبلون أن يمضوا فيها بسرعة أكبر: إن التدخّل الشعبي هو الذي يحوّل إيقاعات الثورة؛ وهو يمَسّ محتواها بعد.

ومع ذاك، فإن هذا «الحادث» هام بالنسبة إلى المستقبل. ذلك أنه بَلْوَر، إلى جانب الرأي المستنير، عقلية ثوريةً شعبيةً لا تنخدع. تستطيع الجمعيةُ أن تسنّ القوانين: بيد أن قوانينها يجب أن تُطبّق، وقراراتها أن تُطاع، وسوف يريها الفلاحون ذلك وهم يفرضون في الوقائع إلغاءَ الحقوق الإقطاعية بلا قيد ولا شرط. هذه القوى الجديدة الطارئة المولودة من صيف ١٧٨٩، في المدن وفي الأرياف، تصعبُ مراقبتُها. ولم يبق على الجمعية الوطنية أن تحسب حساباً لعداء الملك فقط، بل ينبغي أيضاً ألا تغفل عن مراقبة المزايدة الشعبية. إنها ترصد الانزلاق إلى اليمين وإلى اليسار. فما أضيقَ الطريق الوسط، في صيف ١٧٨٩!

هذه الطريق، في الحقيقة نظريةٌ وغير سالكة. فالوضع غير مستقر إلى حد بعيد، والأحوال الاقتصادية هشّةٌ إلى حد بعيد، والبلاد فوضوية إلى حد بعيد بحيث أن الجمعية الوطنية عاجزة عن إعادة النظام إلى نصابه دون الاستناد إلى الشعب. إنه لخيارٌ تكتيكي خطر سوف يُثقل بوطأته السنوات الآتية، وهو يقسم منذ أيلول الحزب الوطني. ولن يستمر بعده الملكيون الليبراليون. والواقع أن مسار الجمعية الوطنية الذي تعلّم من تجربة الأشهر

السابقة يستند عن وعي وبصراحة تقريباً إلى باريز بينما يُلقى بمونييه وأصحابه إلى أحضان الملك. لقد رسّخ الوطنيون المنتصرون هذه المرة التحالفَ بين ثورات الصيف، لكن لقاءَ انشقاقهم الأول. ومعظمهم ظل يتمنى التوطيدَ السلمي لعملهم، لكن المعادلة أصبحت منذ الآن ذات مجهولين: أيستطيع الملكُ الذي أُعيد إلى باريز أن يصبح ملك مملكة دستورية؟ هل تُهدِّئ ثورةُ الصيف والمحصول الجيد المزايدة الشعبية، من جهة أخرى؟ إن الجمعية الوطنية قادرة على كل شيء، إلا على عقل الملك، وإلا على الرأي العام.

* * *

من فرساي إلى التويليري

في ٦ تشرين ١٧٨٩، أُكره الملكُ والبلاط على ترك فرساي وعلى الإقامة في باريز. وفي قصر التويليري القديم الذي هجرته الملكيةُ منذ لويس الرابع عشر، استهلّ أعباءه كملك دستوري. كان القصر العمودي على الرواق، من جانب الماء، يقع بين حديقة التويليري الحالية من الغرب، والكاروزيل من الشرق. وفي الشمال كان شارع «سانت أونوري» يجعله قريباً من مراكز الثورة الحسّاسة، الجمعية الوطنية ونادي اليعاقبة. وفي الجنوب، كان رصيف التويليري يُشرف على «السين». إن ذلك لإطار هزيل وحزين بجنب فرساي! وقد صُمِّمت الشققُ التي نُظّمت بعد أيام من الإقامة الموقتة، بحيث تقرِّب جهد الإمكان بين أعضاء الأسرة الملكية: في الطابق الأرضي حجرات الملكة الخاصة ومكتب الملك، في الدور المنخفض غرف الملكة، في الطابق الأول غرفة الملك، وغرفة ولي العهد. وبالرغم من ضيق الأمكنة، فإن تشريفات البلاط القديم استمرّت هنا: لا يُسمح بالدخول بعد نهوض الملك وقبل نومه إلا للنبلاء الذين يُقدَّمون بحسب مراسم التشريفات، وعندما أُلغي في نيسان ١٧٩١ امتياز «المنضدة» العزيز على سان سيمون، استقالت «دوقتان»

بيد أنه إذا كان البيتُ الملكي ما يزال موجوداً، فإن الضرورات السياسية والمالية أدّت إلى بعض التغييرات. فمنذ ٧ آب ١٧٩٠ استُبدلت بأمانة سر البيت المالك وزارةُ الداخلية التي أصبحت إدارةُ البلاط دائرةً تابعةً لها. وفي تشرين الأول صوّتت الجمعيةُ الوطنية على اللائحة المدنية التي يُديرها معتمدٌ والتي تغطي منذ الآن نفقات البيت المالك. ومن هنا اضطرار

لويس السادس عشر، في نيسان ١٧٩١، إلى إلغاء عددٍ من النفقات. وأُوكل الحرسُ العسكري إلى الحرس الوطني، منذ أن حاول الحرس الملكي الدفاع عن فرساي أثناء أيام تشرين. واستمرت الحاشيةُ العسكرية التقليدية- الحرس الشخصي والسويسريون- لكن كان يُخشى من إظهارها كثيراً.

إن ما يُذهل، في مذكّرات ذلك الزمن، هو قلة مبالاة الحاشية الملكية بإخفاء احتقارها للرجال المتعلّقين بالمؤسسات الجديدة. وكان لويس السادس عشر نفسه يشكو من ذلك، خشية أن تؤدي أحاديثُهم المشتطّة إلى هلاكه.

الجمعية الوطنية في «المانيج»:

لقد ترك الدستور المؤسّس نظرياً على فصل السلطات، للملك إدارة السلطة التنفيذية، وبالتالي اختيار الوزراء. وحتى آخر ١٧٩٠ ظل الذين دعاهم الملك غداةَ ١٤ تموز، على رأس عملهم: نيكر للمالية، سان بربيست للبيت المالك، ثم للداخلية، شامبيون دي سيسيه للعدل، لاتور دي بان للحربية، لالوزيرن للبحرية، مونموران الذي يرجع تعيينه إلى ١٧٨٧ للشؤون الخارجية. وكلهم- ما عدا نيكر- نبلاء لهم اتّجاهُهم الليبرالي. لكنهم أصبحوا شيئاً فشيئاً مشبوهين في الجمعية الوطنية. وقد أدّى فشلُ مشاريع نيكر المالية، والهجومُ العنيف عليه من ميرابو وجماعة من أصحاب المصارف المنافسين، إلى استقالة في مطلع أيلول ١٧٩٠: إن ذهابه الصامت أتاح قياس سقوط شعبيّته السريع. ثم إن هجمات الجمعية، بين تشرين الأول وكانون، أدّت إلى استقالة جميع الوزراء، ما عدا مونموران الذي كان مسجّلاً في نادي اليعاقبة، ومرتبطاً مع ميرابو، فعُدَّ منضوياً بإخلاص إلى الثورة.

أما الوزراء الجدد فلم يحز أحدٌ منهم ثقةَ الملك التامة: لقد كانوا رجالاً للافاييت تعهّدوا بالولاء للنظام الجديد، باستثناء بعض الفنيين العظيمي القيمة وإن كانوا مغمورين، مثل تيفينار للبحرية، تاربيه للمالية. كان دبليسار الذي انتقل من المالية إلى الداخلية في كانون الثاني ١٧٩١ دستورياً معتدلاً. أما

العدل والحربية فأُسندا إلى «دوبوردوتير» و «دو بورتاي» وكانا معروفين، الأول لأنه أحد أعضاء كومونة باريز، والآخر باعتباره صنيعة لافاييت.

لكن هؤلاء الوزراء لم ينالوا أيضاً ثقة الجمعية. كانت الجمعية أشد احتراماً للملك من أن تفرض عليه وزراءه، وكانت تخشاه الخشية الكافية لأن تحذر من هؤلاء الذين اختارهم، فانتهى بها الأمر إلى أن أحلّت هيمنتها الخاصة محلّ ازدواجية السلطات النظرية.

لقد تبعت الجمعيةُ الملك إلى باريز متأخرةً بضعة أيام، في ١٩ تشرين الأول. وحلّت مؤقّتاً في رئاسة الأسقفية، ثم استقرت في ٩ تشرين الثاني في صلة «المانيج» حيث ستُعقد حتى أيار ١٧٩٣ جميع جلسات الجمعيات الوطنية. لقد كان «المانيج» صالة قديمة لتعليم الفروسية بُنيت في مطلع القرن الثامن عشر، وتقع على محاذاة حديقة التويليري في شارع «سانت أورنوي». وكان لا بد من بناء مدرجات فيه بسرعة. أما المنصات المخصصة للجمهور فكانت سبباً في الفوضى الدائمة: إن التصفيق أو صرخات العداء كانت لا تني تقطّع خطبَ الأعضاء. وكيف يعارضُ الأعضاء ذلك؟ وهم يعلمون أن قوتهم الوحيدة تكمن في الرأي العام، منذ تموز ٨٩.

في هذه الشروط تمَّ العملُ التشريعي الحقيقي، لا في الجلسات العامة لكن فيما سُمِّي حينئذٍ اللجان. هذه اللجان تعدَّت شيئاً فشيئاً على اختصاصات السلطة التنفيذية. وكان عملها هائلاً، سواء في الميدان الاقتصادي (لجنة الزراعة والتجارة) والاجتماعي (لجنة التسوّل) أم في الميدان السياسي والدستوري (أُنشئت لجنة الدستور في ٧ تموز). وبخاصةٍ أنها أتاحت لهؤلاء النواب الذين لا تُكاد تُعرف أسماؤهم، والذين هم في غاية الكفاية، والذين نَدبَهم الفرنسيون إلى مجلس الطبقات، أن يظهروا مدى قدراتهم، بعيداً عن الجلسات العاصفة التي كان يُهيمن عليها كبارُ الخطباء.

من الصعب اليوم تقدير مزايا مختلف الخطباء. والذي يُبيح لنا الاستشهاد ببعض الأسماء إنماء هو الانطباع الذي نقله عنهم معاصروهم وصحّحته قراءةُ خطبهم. ميرابو أولاً: «خطيب الأرستقراطية ونائب الديموقراطية» الذي كتب عنه شاتوبريان: «عندما كان يهزّ لبدته وهو ينظر إلى الشعب، كان يوقفه؛ فإذا رفع يده وأرى براثنه، ركضت العامةُ هائجة». لكن لا «بارناف»، ولا «روبسبيير» ولا، في اليلين غاراليس، استطاعوا أن يحرّكوا القاعة كما فعل فيما بعد خطباءُ الجيروند. إن الجمعية التأسيسية تتميّز، في تاريخنا البرلماني، بواقعيّتها، لا بنزعتها اللفظية.

لا ينبغي أن نتصوّر أنه كان هناك، في ١٩٧٠، أحزاب، بالمعنى الحديث للكلمة. لا لأن أعضاء الجمعية التأسيسية كانوا، بهذه الطريقة، جاهلين بالحقائق الحزبية؛ فمثال مجلس الكومونات كان معروفاً جداً منهم. لكنهم كانوا يكرهون كرهاً عميقاً كلّ تنظيم حزبي أو فئوي، لأن مثل هذا التنظيم كان، بالنسبة إليهم، عكس هذه الفردية وهذه الحرية الشخصية التي انطبعت بها العقليةُ الثوريةُ البرجوازية. بيد أنه كان محتماً أن يظهر شَرْخٌ ما أمام الخيارات السياسية. وكان تنظيم الجلسات ذاته يفسح المجال لذلك: فمفهوما اليمين واليسار المدعوّان لذلك المستقبل السياسي، جاءا من المكان الذي جلس فيه النواب بالقياس إلى منصة رئيسهم.

إلى اليمين جلس جميعُ خصوم قرارات ٤ آب. كانوا يُسمّون «الأرستقراطيين»، لكن هذه الكلمة اتخذت تكويناً سياسياً أكثر منه اجتماعياً: إلى جانب النبلاء الحقيقيين الذي كان ممثّلُهم الأكثر نفوذاً الفيكونت ميرابو (ميرابو تونو) وهو أخو الخطيب، كان يجلس كثيرٌ من العامة. وأحدُهم، الراهب «موري» والذي قاد كل هجمات اليمين البرلمانية. كان موري ذا لغة ملوّنة، شعبية برضاه، وكان لا يتردّد في أن يشير بإصبع خشنة، إصبع ابن العامة، إلى الدناءات الواقعية والخيالية التي كانت تتسلط على عقله، وهو

ينتمي إلى هذه السلالة الخاصة بفرنسا، سلالة أبناء الشعب الذين يضعون حياتهم ونفوسهم في خدمة التقاليد، ويرتعشون بكل الحنين إلى الماضي. ولئن وُصف بأنه أرستقراطي فتلك علامة حقبةٍ كان الكرهُ، لا نفاذ البصيرة، هو الذي يعين خصوم النظام الجديد الذين كانوا يُسمّون أيضاً «السود»؛ وأصل هذه الصفة السجاليّة ما يزال غامضاً: أهي إشارة إلى علم النمسا، وبالتالي إلى الملكة، أم إلى تأثير الكهنة في هذه الجماعة؟ ثم إن هؤلاء السود لم تكن لهجتُهم واحدة: فإلى جانب المتعصبين للقدْح والفوضى، كان هناك رجالٌ مثقّفون يدافعون بموهبة عن مذهب سياسي جاد. وكان أبرزهم نائباً من ريفيير فيردان (قرب تولوز)، هو «غازاليس» الذي حاول الهجرة غداة ١٤ تموز ثم عاد ليجلس في الجمعية الوطنية. لقد كان «غازاليس» نصيراً لملكية على النمط الإنكليزي، وكان مدافعاً عن أولية النبلاء، وقد أدرك أن الخطر الأساسي على النبلاء لا يأتي من الشعب بل من البرجوازية. وهو يحتج على التمييز بين مواطنين سلبيين ومواطنين إيجابيين. وبذلك كان أحد الأسلاف الروحيين «لمتطرّفي» إعادة الملكية.

وقريبٌ من هؤلاء الملكيون الليبيراليون، وإن كانوا قد انحدروا من التيار الثوري ذاته. وقد رأينا كيف تكونت هذه الجماعة حول مونييه، في آب وأيلول ١٧٨٩. كانوا أنصاراً لأن يُعهد إلى الملك بحق النقض المطلق، وكانوا معادين لمجلس واحد: كانوا يُسمّون من أجل ذلك «مقلّدي الإنكليز». وقد دفعتهم أيامُ تشرين إلى المعارضة. وانسحب مونييه إلى مقاطعته «الدوفينيه»؛ ولم يطل به الأمر حتى غادرها مهاجراً. واستمرّ آخرون – مالويه، لالي تولندال، كليرمون تونير - في تشكيل نواة مقاومة في الجمعية الوطنية، محدودة لكنها متنفذة. ولم يُشَر إشارة كافية إلى أهمية هذه الجماعة الصغيرة في تاريخ الأفكار السياسية الفرنسية: إن فكرتهم المحركة، قيادة النبلاء في نظام محافظ وليبرالي، سوف تمتد بأشكال أخرى، وعلى أيدي رجال آخرين، حتى يمين الوسط «لجمهورية الدوقات».

ولا يَعني ذلك أن النبلاء الليبراليين كانوا غائبين عن اليسار، على العكس. لقد سيطروا غالباً على المناقشات، وكان الحزب «الوطني»، كما كان يدعو نفسه، فخوراً بأن بين صفوفه أشهر أسماء فرنسا: اثنان من آل لاروشفوكو، واحد من آل «مونمورنسي»، وواحد من آل: «تاليران بيريغور». وكانت النبالة العسكرية التي اشتهرت في ساحات القتال في القرن الثامن عشر، ممثّلةً بلافاييت وبوهارنيه والأخوين لاميت. لكن القوة الحية بين الوطنيين كانت البرجوازية. برجوازيون هم الذين عملوا في لجان الجمعية. بورجوازيون هم الذين أصبحوا فيها تقنيين كباراً سيستفيدون فيما بعد من جميع الأنظمة: لتفكّره في «تروتشيه»، ميرلان دي دويه، لاجونييه.

أما في هذه اللحظة فتبرز أسماء أخرى. ثلاثة أقطاب ستتنازع خطوة اليسار. ميرابو. لقد جعلت منه بلاغتُه، منذ اجتماع مجلس الطبقات، زعيماً من الطراز الأول، بيد أن ارتشاءه سيدمّره، فمنذ شهر تشرين ١٧٨٩ سعى إلى الحلول محل نيكر. ويخامر الشك الجمعية الوطنية وتصوّتُ على تعديلٍ يمنع النوابَ من أن يكونوا وزراء. وفي أيار ١٧٩٠ ينتقل إلى خدمة البلاط مقابل تسديد ديونه ومعاش مقداره ٦٠٠٠ ليرة شهرياً. هذه الخيانة التي لم يبذل جهداً كبيراً لإخفائها أفقدته سمعتَه تدريجياً. ومنذ شهر كانون الأول، استطاع روبسبيير أن يسحقه في نادي اليعاقبة. وعندما مات في ٢ نيسان، كان يُباع في الشوارع هجاءٌ «لخيانة الكونت ميرابو العظمى». وكان بإمكان لافاييت أن يلعب دوراً عظيماً. كان قائداً للحرس الوطني، تحيط به شرذمة من الجنرالات ومن المصرفيّين ومن الصحفيين. وقد حظي، في الأشهر الأولى من ١٧٩٠ بشعبية حقيقية. لكنه أغضب جميع الناس: ميرابو الذي رفض خدماته والذي أوغر صدرَ الملك والملكة عليه. واليسار الذي اتّهمه بالضعف حيال الثورة المضادة الأرستقراطية، هذا اليسار الذي صار هو والحزب الوطني شيئاً واحداً يحترس من شعبية لافاييت بقدر ما احترس من قابلية ميرابو للارتشاء. وهو يبحث عن زعمائه بين النخبة التي كوّنها القرن،

على الأقل في ذلك الشطر من النخبة الذي انضوى إلى النظام المولود في صيف ١٧٨٩، دون أن يُعرّض نفسه للشبهة ودون أن يبتغي جزاءً. وشيئاً فشيئاً. يتشكل تالوثٌ لقيادة هؤلاء: أحد نبلاء السيف: الكسندر دي لاميت؛ أحد نبلاء الرداء. دوبور؛ محام؛ بارناف. كان هؤلاء الثلاثة يحسدون لافاييت، وإن لم يشاؤوا أن يقاتلوه جهاراً؛ وكانوا يعادون ميرابو الذي ندّدوا بدوره المعادي للثورة، وظلوا الرؤوس القوية في الحزب الوطني حتى آخر ١٧٩٠.

قوة جديدة: الرأي العام:

تتجاوز الأهواءُ جدرانَ «المانيج». وتشهد باريز فيضاً من الصالونات والجمعيات والنوادي يتلاقى فيها النوابُ والصحفيون وكبريات نساء الأرستقراطية، وأعضاء المهن الحرة في الطبقة الثالثة الذين كانوا مغمورين حتى الأمس. وقد وصف شاتوبريان هذا الإزهار:

«ليس بوسعي أن أصف مجتمع ١٧٨٩ و١٧٩٠ بأحسن من تشبيهي له بالهندسة المعمارية في زمن لويس الثاني عشر وفرانسوا الأول، عندما امتزج الطرازُ المعماري اليوناني بالأسلوب القوطي... في جميع أنحاء باريز، كان هناك اجتماعات أدبية، وجمعياتٌ سياسية، وعروضٌ؛ وكان أولئك الذين سيذيع صيتُهم يطوفون بين الجمهور دون أن يعرفهم أحد، مثل الأرواح على شاطئ نهر النسيان قبل أن تستمتع بالنور».

وكان «السودُ» مُكرهين على بعض الحيطة: ولذلك لم تكن تُعرف جيداً أماكنُ اجتماعهم. وفي نيسان ١٧٩٠، أسّسوا في الشارع الملكي «الصالون الفرنسي. وبعد أن أُجْبر هذا الصالون على حلّ نفسه في أيار، ظل مع ذلك موطناً للمؤامرات الملكية: وهو الذي دبّر في تموز، مشروع هرب الملك إلى ليون والعصيان المسلح في هذه المدينة.

واستقر الملكيون الليبراليون في كانون الأول ١٧٨٩، في شارع «الميشوديير»، في «نادي الحياديين» وفيما بعد- نيسان ٩٠- أنشؤوا «النادي

الملكي» الذي جلب لنفسه العداء الشعبي من شارع «فوجيرار» إلى شارع «شارتر». ثم إنهم كانوا يستطيعون أن يلتقوا في الصالونات مثل صالون السيدة «دي تيسيه» أو صالون الأميرة هيلين مع أعضاء الحزب الوطني. ويجب أن يُضاف إلى الصالونات التي يذكرها شاتوبريان، صالونات زوجات النواب النبلاء الليبيراليين والوزراء.

وظلت «جمعية ٨٩» التي أسّسها سييس والتي ما لبثت أن ضمّت جميعَ أصدقاء لافاييت، أكاديميةً محدودةً، بسبب الاكتتاب المطلوب: أعيانُ الدم والمال وحدهم كان يمكنهم أن يلتقوا فيها. أما جمعية أصدقاء الدستور فكانت هامةً على نحو آخر. وليست أصولها واضحة كل الوضوح. ففي ٣٠ نيسان ١٧٨٩ أسّس النواب البريتانيون في مجلس عموم الطبقات، في فرساي، نادياً ما لبث أن فتح أبوابه للنواب الوطنيين الآخرين. لكن الجمعية لم تتشكّل إلا في كانون الأول ١٧٨٩. وهي تستقرّ في شارع «سانت أونوري»، في دير اليعاقبة الذي سيشتهر باسمه. إن «نادي اليعاقبة» الذي اقتصر في الأصل على «هيئة خبراء» من نواب اليسار، فتح أبوابه لنخبة البرجوازية الثورية. وكان الاكتتاب فيه -٢٤ ليرة- ينحّي الفقراء جانباً. وكانت طرائقُ عمله وأهدافُه- المناقشات، الرقابة، مراقبة السلطات القائمة- تجعل منه متمّماً للجمعية الوطنية وامتداداً لها. وقد أفلح النادي أن يُخضع له، بروابط الانضمام، الجمعيات التي هي من النمط نفسه والتي تنظمت في الإقليم. وفي حزيران ١٧٩١ كان نحو أربعمائة وخمسون فرعاً تعترف بالجمعية الأم. وكانت كثافة هذه الجمعيات مذهلة أحياناً: عشرة نوادٍ في الراين الأعلى، عشرون في «الفوكلوز»، خمسة عشر في «البوي دي دوم». وهكذا نُسجَ بيتُ عنكبوت البورجوازية الثورية حول نادي اليعاقبة.

أدّت حريةُ الصحافة إلى تكاثر حقيقي للصحف. وقد أمكن تصنيف مائة وخمسين صحيفة لسنة ١٧٩١: هذا مع أن هذا الإحصاء إحصاءٌ ناقص،

مقتصرٌ، جوهرياً، على الصحافة الباريزية. والكثير من هذه الصحف كان مؤقتاً؛ وبعضها قُلِّد عدة مرات حتى ليصعب التمييز بين الأصل والتقليد. وكان لبعضها مع ذلك انتشارٌ واسع بسبب شخصية محررها الأساسي.

في اليمين، الصحافة المعادية للثورة لم تعوزها المواهب. وقد أسّس ريفارول، في مطلع الثورة، مع الراهب «ساباتييه دي كاستر» «الصحيفة السياسية الوطنية» التي ظهرت، بشكل غير منتظم حتى تشرين الثاني ١٧٩٠؛ وفي الوقت نفسه كان يشارك بصورة مغفلة في «أعمال الرسل»، وهي صحيفة أُسِّست في تشرين الثاني، وغدت بعد ذلك، مع «سولو» صحيفة عنيفة وفظّة من الخطأ أن نخلط بينها وبين ريفارول. كان ريفارول يفكّر، مثل «غازاليس»، أنه يجب حتماً الاعتماد على الشعب لعزل البرجوازية. كتب يقول: «إن الملك، لن يعود ملكاً لفرنسا، إلا إذا برهن أنه لا يريد أن يكون بعد الآن ملك النبلاء» وليست هذه اللهجةُ لهجة «الصحيفة العامة للبلاط والمدينة» و«لغوتيية الصغير». وفي «صديق الملك» كان الراهب «روايو» وهو فكر نيّرٌ وعميق، يقتصر على مساجلة أكثر اعتماداً على الحجّة والبرهان.

لم يُفلح الملكيون الليبيراليون في إنشاء صحيفة لها نفوذها، وذلك بلا ريب لأن آراءهم القائمة على المحاكمة لم تجد فيها إطارها الملائم. وفي «المركور دي فرانس» إنما نعثر على جوهر فكرهم السياسي، بتوقيع «ماليه دي بان». وهو يرى كما يرون هم أن أيام تشرين الأول آذنت ببدء مسيرةٍ لا سبيل إلى مقاومتها، الثورة الاجتماعية، التي يشبّهها بالغزوات البربرية الكبرى.

كانت الصحافة الديموقراطية هي الجدّة الحقيقية. والصحف التي كان الناس يقرؤونها أكثر من غيرها هي: «الوطني الفرنسي» التي بث الحياة فيها «بريسو» صنيعة لافاييت لفترة من الزمن، و«ثورات فرنسا وبرابان» لكاميل ديمولان، وثورات باريز لــ «لوستالو»، والرسول لــ «غورساس»؛ وتستحق صحيفة مارا «صديق الشعب»، إشارةً خاصة. إن مارا، بحذره إزاء الملك،

ولافاييت والأعيان، وبيقظته المتشكّكة إزاء السلطات، وبحرارة قناعاته الديموقراطية (كان أحد النادرين الذين احتجوا على التمييز بين المواطنين السلبيين والإيجابيين) قد خلق لنفسه كثيراً من الأعداء. وقد كان غرضاً للتوبيخ واللوم والمنع، عدة مرات. وفي آب ٨٩ لم يُمنح الحق في طباعة صحيفته. بيد أنه أفلح في أيلول في إظهارها، لكنه اصطدم برقابة الكومونة، وفي تشرين الأول، اضطرّ إلى الهرب. لقد هُدِّد عدة مرات بالاعتقال، لكنه هرب، وعاد، وأظهر صحيفته. ذلك أنه كان يعتمد على العامة في حيّه،- حي الأوديون الحالي- وعلى مساندة البرجوازية الصغيرة الباريزية. كانت الصحافة كالنوادي، مدرسةً عظيمة تتدرّب فيها البرجوازية الصغيرة التدرّب السياسي.

باريز:

عندما أنشأت الجمعية التأسيسية المقاطعات، فهي لم تَقْصد تحويل باريز إلى ٨٣/١ من تأثير فرنسا. ثم إنها لو أرادت ذلك فليست إدارة مقاطعة باريز- التي تضم حول العاصمة النواحي المبتدئة من بورجيه إلى «بورلارين» ومن «نانتير» إلى «شامبيني»- هي التي يمكنها أن تمثّل الرأي الباريزي في تمامه.

دارت الحياة السياسية الباريزية الحقيقية حول ثلاث مؤسسات: بلدية باريز، مناطقها، وحرسها الوطني. وقد عكست العلاقاتُ المعقّدة بينها اتجاهين دائمين في رأي المدينة العام: الميل إلى الحكم المباشر (ومن ثمّ الحذر من كل تمثيل)، والطموح إلى تضامن أساسي (ومن ثم رفض استقلال الحي).

بين ثلاثمائة مندوب في الجمعية البلدية لكومونة باريز، كان ستون منهم يشكّلون مجلس المدينة الذي كانت دوائره تهتم بالمصالح التقنية (الشرطة، التموين، الصحة). وكان العمدة بايي يرأسها يساعده مكتب المدينة (واحد وعشرون ضابطاً بلدياً تنتخبهم الجمعية ويُكلّفون تسوية نزاعات الاختصاصات كما يكلّفون في الوقت نفسه تعيين المستخدمين). أما بقية

النواب- ممثّلي الكومونة- فكانوا يجتمعون في برلمان لا اختصاص له، تحدّدت سلطاته تحديداً سيئاً، واحتُملت احتمالاً أسوأ، وقد اقتصرت على نوع من الإشراف المعنوي.

كانت باريز، بالفعل، مناطقها الستين. وإذا كانت قاعدتها الانتخابية قد وُسِّعت، في آخر آب ١٧٨٩، فإنها لم تكن تمثّل سوى المواطنين الذين يدفعون ضريبة مباشرة وشخصية: أقل من ٢٠% بلا ريب من السكان الباريزيين. وكانت هذه المناطق بجمعياتها الابتدائية، وبلجانها التي عهد إليها قرار/٥/ تشرين الأول رسمياً باختصاصات الشرطة، وبقراراتها والتماساتها، وعرائضها، تقصد إلى الظهور على أنها التعبير المباشر عن السيادة الشعبية. ومن هنا حذرُها من مندوبيها الخاصين إلى الكومونة: منذ ١١ تشرين الثاني، كانت منطقة الكورديليين (وكان مركزها حي الاوديون، حول شارع الطب) تفرض على ممثليها قَسَماً يتضمن التوكيل الإجباري. ومن هنا أيضاً النزاعات المتكرّرة التي كانت تتواجه فيها مع المؤسسات التي ظلت قائمة فيها، مثل «شاتليه» باريز: وأشهر النزاعات يتعلق بمارا وقد تقرَّر أنه تحدث بأحاديث مهيّجة، ودانتون - وكان إذ ذاك رئيساً لدائرة الكورديلييه- الذي اعتُبر مُذنباً لأنه تولّى الدفاع عنه. ومن هنا، على الخصوص، هذا الانبعاث الدائم لأجهزة الارتباط بين المناطق، في وجه البلدية، مثل جمعية رئاسة الأسقفية التي أعدّت منذ ١ آذار ١٧٩٠ خطةً بلدية قائمة على الحكم المباشر. وحين استبدلت الجمعية التأسيسيّة، في أيار ١٧٩٠، بالمناطق الستين، ثمانية وأربعين قسماً، فقد أملت أن تضع حداً نهائياً لهذا الاضطراب الدائم، ولم تزد على أن نقلت- كما سنرى- المركز المُرسل لموجات التخريب.

الحرس الوطني:

تشكّل الحرس الوطني تلقائياً، في ربيع سنة ١٧٨٩ وصيفها، كان ميليشيات بورجوازية لبّت هدفاً مزدوجاً: أولاً الدفاع عن الجمعية والثورة ضد

أي استخدام للقوة الملكية أو الأرستقراطية، ثم المحافظة على النظام الثوري الجديد من أي تهديد بالطغيان الشعبي. هل الهدف الثاني يعلو على الأول؟ لنحترس من نقل أوهام اليوم الخادعة إلى الماضي. لأنْ يكون لافاييت قد تصوّر قيادته على أنها متراس للثورة المحافظة، شيءٌ مؤكّد: ولكن عندما عارض الجمهور، في ١٨ نيسان ١٧٩١، ذهاب الملك إلى «سان كلو» فإن الحرس الوطني هم الذين أمسكوا بأعنّة الخيل ومنعوا العربة من التقدّم، وعبثاً استفاض لافاييت في الكلام على احترام الشرعية، وحرية حركة الحاكم الأول للدولة، إذ لم يلق أذناً صاغية. ولأنْ تكون الجمعية التأسيسية قد قرّرت أن تخص المواطنين الإيجابيين وحدهم بالاشتراك في هذه الميليشيا فذلك ما لا سبيل إلى إنكاره: لكنها لم تجرؤ قط أن تجرّد «السلبيين» من سلاحهم، وهم الذين تطوّعوا لحماية الثورة، في ساعة الخطر، بل إنها قررت، في كانون الأول، الاحتفاظ بهم نهائياً. والواقع أنه ما إن زال الخطر حتى لم يعد الحرس الوطني يجتذب كثيراً من الناس: فبين ثمانين ألف مواطن إيجابي في باريز. لم يُسجّل في السجلات إلا ما يقرب من ثلاثين ألفاً. وكان هذا التسجيل بالنسبة إلى كثير منهم مجرّد إحدى الشكليات التي لا تكاد تُجبر على شيء. إن ارتداء البزة الزرقاء أثناء الاحتفالات الرسمية، ونفوذُ الانتساب إلى ميليشيا النظام الجديد لم يكونا يُعوَّضان بأي تعويض يومي. ويبقى صحيحاً مع ذلك أن التسجيل في سجلات الحرس كان يقدّم للبرجوازية، عندما تتطلب الظروف، ملاكاً تأسيسياً هو أصلح ما يكون للإعراب عن مشاعر الولاء للثورة. وفي مدن الأقاليم- أكثر من باريز- لأن ملاكات أخرى موجودة فيها- إنما استُغل هذا الإمكان أوسع استغلال.

الاتحادات:

لم تتّخذ ثورة تموز ١٧٨٩ البلدية طابعاً محلياً فقط، ففي مواجهة المؤامرة الأرستقراطية التي كان الهلع يُغالي في اتساعها، فرض تضامن

الناس المتعلّقين بالعمل الذي بدأته الجمعية التأسيسية روابط جديدة. وأمام الفراغ الذي أحدثه انهيار النظام القديم سعت البلديات وسعى الحرس البرجوازي، تلقائياً، إلى الاتحاد أي إلى أن يتوحّدوا لا على شكل طاعة مشتركة، لكن على شكل إرادة جماعية: «أن يكونوا أحراراً معاً، لا أن يخضعوا كلٌّ بمفرده». وهكذا نشأت الاتحادات، المظهر الأول لإعادة بناء قاعدة الوحدة الوطنية التي سعت جميع الحكومات الثورية إلى توجيهها دون أن تبلغ هدفها كلياً. ومنذ مطلع ١٧٩٠ اتسعت هذه الحركة وغيّرت طابعها: إن الإيديولوجية تتقدّم على هموم الأمن. ويتحوّل الاتحاد من وسيلة مادية ليغدو هدفاً: التأكيد على أن أمة قد وُلدت وأن مواطنيها لا يمكن التفريق بينهم بأية خصوصية محلية أو إقليمية. لنُصغ إلى هؤلاء المتّحدين الذين يمثّلون، في شباط، بريتانيا والآنجو:

«نُعلن على رؤوس الأشهاد أننا لسنا بريتانيين ولا انجيفيين، لكننا فرنسيون ومواطنون من مملكة واحدة، ونحن نتخلّى عن جميع امتيازاتنا المحلية والخاصة التي ننكرها باعتبارها امتيازات لا دستورية، نعلن أننا سعداء وأننا فخورون بكوننا أحراراً».

هذه الحركة كان يجب عليها أن تصل باريز. لكن لا الملك الذي كان حذراً من العفوية الثورية، ولا الجمعية التأسيسية التي كانت تخشى، شأنها شأن جميع الأجهزة الممثّلة للثورة، حركة غير خاضعة للمراقبة قد تسمح للعناصر المعادية للثورة أن تُشعر بقوتها، لا هذه ولا ذاك كانا يتمنيان توسيع الحركة. فتقرّر إذن، بناء على اقتراح تاليران، أن الحرس الوطني وحده يفوّض مندوبيه. وكان ينبغي اختبار تاريخ للاحتفال بوحدة الأمة، تاريخ يكون ذكرى ورمزاً في آن واحد: الاستيلاء على الباستيل.

كان عيد الاتحاد في ١٤ تموز ١٧٩٠. وفي الصباح، تجمّع الاتحاديون في الشمال الشرقي من باريز، من باب «سان مارتان» إلى «الباستيل». قبل

أن يقصدوا «شان مارس». ولندع السيدة «دي ستال» تصف لنا الاستعداد للمظاهرة ومجراها.

«في «شان دي مارس» قُبالة المدرسة العسكرية، وغير بعيد عن قصر «الانفاليد»، كان ينبغي أن يتمّ اجتماع الميليشيات الشعبية، كان لابد من إقامة نَشَزٍ من الأرض المعشبة حول هذه الساحة الواسعة ليوضع عليها المشاهدون. انضمّت نساءٌ من مرتبة رفيعة إلى جمهور العاملين المتطوّعين الذين جاؤوا ليساعدوا في استعدادات العيد. وأمام المدرسة العسكرية، قبالة النهر الذي يحاذي «شان دي مارس» أقيمت حدائق مع خيمة ليأويَ إليها الملك والملكة والحاشية كلها. وقد نُصبَ في الأرض ثلاثة وثمانون رمحاً عُلِّقت فيها رايات المقاطعات، وشكلت دائرة، والمدَرّج الذي ستجلس عليه الأسرة المالكة جزء منها. وكان يُرى في الطرف الآخر مذبحٌ أعدَّ للقدّاس الذي سيقيمه، في هذه المناسبة العظيمة، م. دي تاليران، وكان حينئذ أسقف «اوتان». اقترب لافاييت نفسه من هذا المذبح ليُقسم يمين الولاء للأمة والقانون والملك، وولّد اليمين والرجل الذي أقسم اليمين شعوراً عظيماً بالثقة، غمرت المشاهدين النشوةُ، بدا لهم الملك والحرية حينئذ متّحدين تماماً. كانت الملكية المحدودة دائماً أمنية فرنسا الحقيقية: تجلّت في عيد الاتحاد هذه لسنة ١٧٩٠، آخر لحظة لحماسة قومية حقيقية».

كان ١٤ تموز ١٧٩٠ أكثر من احتفال: كان العيدَ العام الأكبر، كان يصحبه الرقص والرقصات الشعبية، وتزيّنه الأكاليل والزهور، وينتهي بالولائم، وفيه وُلدت تلك الأغنية التي لم يكفّ رنين الدعوة إلى المساواة فيها يحمّس الجماهير:

«من المشرع
كلٌّ شيء سيتم
من اتّضع رفعناه
ومن ارتفع وضعناه..»

أكان عيد الطوباوية؟ لقد كان بخاصة صورة وحدةٍ طوعية، واثقة وسلميّة تمنّت أن تكون فجراً لعهد جديد.

١٧٩٠: سنة النبالة الليبرالية والأوهام الضائعة:

لنقف لحظة عند ١٤ تموز ١٧٩٠. لنتجاهل إرادياً ما سيأتي. ولنُحاكِ برجوازيي النظام القديم الذين كانوا يسجّلون في يومياتهم انطباعات الزمن. إن الصورة المسيطرة هي صورة لافاييت. كان بطل العالمين، الأرستقراطي الذي قاتل في المعارك الأمريكية، النبيل الذي طالب أمام «لوميني دي بريين» منذ ١٧٨٨ باجتماع الجمعية الوطنية، القائد العام للحرس الوطني، كان معبود الجماهير. لقد استعار «البرت ماتييز» من مارا عنوان أحد أجمل فصوله في «الثورة الفرنسية»: لافاييت: عمدة القصر. ومع ذلك فهو يعلم أن لافاييت لم يكن فيه شيء من شارل مارتيل، ولا لويس السادس عشر من الملك الخامل.

لكن لافاييت هو، في الوقت نفسه، كاشفٌ ورمز: خلفه يزدحم هؤلاء الأولاد الذين تحرّروا من النبالة والذين أوشكوا أن يكملوا، كما فعل إخوتهم في إنكلترا، هذه الولادة بلا ألم للمجتمع البرجوازي الذي كان يحلم فيه البرجوازيون أنفسهم. إن الحسابات الأوّلية بليغة في دقّتها الجافة. فبين أربعة وخمسين رئيساً للجمعية التأسيسية، ثلاثة وثلاثون ينتمون إلى الطبقة النبيلة. وفي نادي اليعاقبة، تتالى على الرئاسة إلى جانب العامة، أشخاصٌ مثل الدوق ديغيون، الكسندردي بوهارنيه، فيكتور دي بروغلي. فكيف بالصالونات التي كان الرأي الوطني العام ترتسم معالمه فيها! وما بالك بجمعيات المقاطعات والمناطق حيث الاحترام الموغل في القدم للطبقة الثانية يتّفق بلا صدام مع التعلّق بالنظام الجديد! كان يبدو أن سنة ١٧٩٠ تثأر للطبقة النبيلة من التدجين الذي فرضته عليها الملكية المطلقة، كان ذلك ثأر بولافيلييه، وسان سيمون، ومونتسكيو، كان يمكن أن يكون ذلك إيذاناً بتوزيع جديد للوظائف، كما حقّقته الجزيرة المجاورة، ولم يتمّ شيء من ذلك. وسيضع مجرى الأحداث ذكرى هذه الكوكبة المضيئة من الأرستقراطيين المجدّدين بين الأوهام الضائعة.

عمل الجمعية التأسيسية: ترتيب المجتمع الجديد

المجتمع الجديد: الحرية والمساواة:

في نهار ١٤ تموز ١٧٩٠، بدا الإجماع إذن متحقّقاً من جديد بين جميع الفرنسيين: إنها الوحدة الروحية الكبرى في الوطنية. لكن الكلمة التي أصبحت مكرّمة جداً وموحية جداً، لا تشير إلى أي «فرنسا» كائناً ما كانت. إنتها تُفصح عن تعلّق مُنحتْه بتعصب فرنسا الجديدة المتحرِّرة والمحرِّرة. إن فاعلي الثورات أكثر حساسية، بطبيعتهم، للانقطاعات منهم للاتصالات.

فما هي فرنسا الجديدة هذه؟ جملة واحدة من إعلان حقوق الإنسان تحتوي كلَّ شيء تقريباً: «يولد الفرنسيون ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق». الحرية والمساواة: هاتان هما الكلمتان العظيمتان اللتان تتفجّر منهما ألوان الكبت الاجتماعية للماضي. وهما بعيدتان عن أن تكونا كلمتين مجرّدتين، بل إنهما تفصحان عن جميع حرمانات المجتمع الأرستقراطي. وهذا شبيه بالقول: إن النبلاء سيدفعون غالياً ثمن النظام الجديد حيث لم يتميّز بوضوح بعد الولعُ بالمساواة عن الانتصار التحرري.

الحرية؟ إنها قبل كل شيء نفي التعسّف، أي أنها أمنُ الأشخاص، عدم التوقيف التعسفي الإنكليزي. وهي على المستوى القضائي رفع يد الملك ومأموريه الإداريين، ونهاية اجراءات التفتيش وقدرة القضاة الكليّة: فمنذ تشرين الأول ٨٩ أفرجت لجنة إصلاح القضاء الجنائي عن المتهم بجرم شبه آلي، بتنظيم قانوني للقبض على المتهم وللمثول أمام قاضي التحقيق، وبالتأكيد الدقيق لحقوق الإنسان. وفي ١٧٩٠ استُكمل النظام بأن استعار شيئين من النظام الإنكليزي: الطابع الشفهي والعام للإجراءات، وهيئة المحلّفين المؤلفة من اثني عشر مواطناً يُختارون بالقرعة من لائحة تحتوي على مائتي اسم ويكلّفون بالفصل في الجرم. وليس على القضاة بعد ذلك سوى تطبيق القانون المدوّن في القانون الجزائي الصادر في أيلول ١٨٩١، وهو يُناسب بين العقاب والجرائم، ويلغي إلى الأبد التعذيب على عمود التشهير، والكيّ بالحديد المحمّى.

والحرية أيضاً حرية الرأي: حرية الصحافة والمكتبة التي ظلت غير محدودة تقريباً في أثناء الجمعية التأسيسية، بالرغم من ملاحقات «شاتليه»- وهي ملاحقات ذهبت سُدى- لهستيريا «مارا» التشهيرية، وبالرغم من قانون صادر في آب ٩١ ولم يُطبّق؛ إن وسائل التعبير السياسية، الصحف والكتب والنوادي ظلت منذ ٨٩ بلا رقابة قمعيّة. لكن الحرية أيضاً هي حرية الضمائر ولاسيّما الضمائر الدينية: وقد مُنح البرتستانت هذه الحرية منذ ١٧٨٧، من باب التسامح، على الأقل. لقد أكّدها الدستور، لكن الجمعية لا تجرؤ على الذهاب إلى أبعد من ذلك وعلى سن القوانين حول الممارسة العامة للعبادات غير الكاثوليكية، مثلاً.

لقد قالت كلمتها، على الأقل، في المساواة بين الحقوق الفردية: إذا أتاح التسامح حريّة الضمائر، فهو لا يكفي لضمان تكافؤ الفرص- وهو المطلب الآخر الكبير للطبقة الثالثة، المطلب الوحيد الذي يخصّه وحده. وفي هذا المجال، كان ٤ آب هو اللحظة الحاسمة الذي ألغى امتيازات الأشخاص، وإعفاءات الجماعات، وعدم تساوي الأراضي نفسها، وأُلغيت ألقاب النبالة بعد ذلك بزمن قليل. في ١٩ حزيران ١٧٩٠ وهكذا تسارع تشكّل مجتمع المساواة الذي لا يتحدّد فيه الناس بمولدهم ولا يحميهم وسطُهم الذي مضت عليه قرون. لكنهم أحرار بمستقبلهم الفردي.

ومعنى ذلك أن الأقليّات يجب أن تُحرَّر أيضاً: يُعتَرف بالحقوق السياسة للبروتستانت منذ آخر ٨٩، ويستغل ذلك تاليران والراهب غريغوار وميرابو ليطرحوا قضية الأقليات اليهودية. وينال يهود الجنوب- يهود الجنوب الغربي والجنوب الروداني- صفة المواطنة الكاملة منذ كانون الثاني ١٧٩٠. أما يهود الألزاس، وهم في الغالب دائنو الفلاحين وهدف لعداءٍ محليّ شديد، فلن ينالوا تلك الصفة إلا في الجلسات الأخيرة للجمعية التأسيسية، في أيلول ١٧٩١.

ها هي ذي إذن مملكة فرنسا وقد غدت مجتمعاً من الأفراد المتساوين في الحقوق. وهذا ما تترجمه كلمة مواطن التي تستخدمها الثورة استخداماً واسعاً، وكأنها تريد أن تمحو نهائياً عالم الألقاب والمراتب، وكأنها تريد أن تدفع عنها مُسبقاً بالمفردات ما في هذه المساواة من هشاشة وتجريد: ذلك أن تاريخ المجتمع البرجوازي هو الذي يبدأ، لا تاريخ الفردوس الأخوي. وهو يبدأ حقاً بالتحرير: تحرير العمل والكفاءات والجدارة والمواهب التي سينفتح المستقبل لها منذ الآن.

المواطنون غير المتساوين:

كان على مجتمع المساواة الجديد أن يصون القوى، وأن يتّخذ الاحتياطات، وأن يزن المخاطر. لقد كان يطلق من العقال ما يفوق التوقع مما لابدّ معه من بعض الضمانات البرجوازية حيال المستقبل: ولا ريب أن المقصود بذلك قبل كل شيء السلطة السياسية، أساس النظام الاجتماعي الجديد.

لقد تعلم رجال الجمعية التأسيسية جميعاً في كتب القرن، أن الأهلية لحكم الناس تولد من التعلم ومن الاستقلال، إذن في الملكية، إذن من الرخاء. وهم يعرفون بالتجربة أن التدخل الشعبي، في السياسة، يمضي إلى العنف بسهولة أكبر مما يمضي إلى التسوية: طغمة النبلاء التقليدية أو جند الغوغاء العمي، الطريقان مكروهتان على حد سواء. ولذلك بدت المساواة في الحقوق السياسية، والتصويت العام، وهما اللذان يحتوي عليهما ضمناً إعلان حقوق الإنسان، وكأن الجمعية التأسيسية ترفضهما تلقائياً. جميع الفرنسيين متساوون أمام القانون، لكن لن يكونوا جميعهم مواطنين. والمواطنون أنفسهم لن يكون لهم الحقوق نفسها. فالمواطنون «الإيجابيون» الذين حدّدهم قانون التصويت ينبغي أن يكونوا فرنسيين أو قد أصبحوا فرنسيين، وأن يكونوا مقيمين منذ سنة في الناحية، وألا يعيشوا في وضع الخدم، وأن يدفعوا أخيراً ضريبة مباشرة مساوية لأجر ثلاثة أيام عمل أو فوقها، أي ليرتين إلى ثلاث سنوياً.

وبالرغم من الاحتجاجات المنفردة فقد كان اتفاق الجمعية عاماً جداً على إقصاء أشد الفرنسيين بؤساً وإقصاء الخدم من بين الذين يحق لهم الانتخاب، أي إقصاء ثلث الهيئة الانتخابية البالغة والمذكّرة. لكن يبقى هنا أكثر من ٤ ملايين مواطن «إيجابي»، وهو رقم متقدّم إذا قسناه، بعد خمسين سنة، بـــ ٢٠٠٠٠٠ ناخب، في فرنسا لويس فيليب: إنه يضمّ، خارج الخدم الزراعيين، كلَّ الفقراء الريفيين، صغار الفلاحين والمزارعين، المياومين، كما يضم في المدينة جمهور الحرفيين والعاملين في المعامل المنزلية.

لكن هؤلاء الناخبين الشعبيين لا يقبلون إلا في الجمعيات الابتدائية: ذلك أن نظاماً انتخابياً على درجتين، صُوِّت عليه في كانون الأول ٨٩ يضيف مفعوله الاصطفائي إلى مفعول العتبة الضريبية. إن الجمعيات الابتدائية تنتخب ناخبين من الدرجة الثانية، وهؤلاء أنفسهم ينتخبون النوّاب.

ومن هنا طبقتان عاليتان من المواطنين: الناخبون والمؤهّلون لأن يُنتخبوا. وعلى الناخبين أن يدفعوا ضريبة تعادل أو تفوق قيمة عشرة أيام من العمل، أي من سبع ليرات إلى عشر سنوياً. وهو مبلغٌ زهيد يسمح للجمعيات الأولية باختيار اجتماعي واسع جداً. والمناقشة حول الشروط الضريبية لأهلية المواطن أن يُنتخب هي التي تكشف للجمعية التأسيسية عن أشدّ الخلافات حدّة: فالملكيون الليبراليون الذين سيطروا حتى أيلول ٨٩ على اللجنة الدستورية، أرادوا أن يجعلوا التفويض النيابي وقفاً على الملكية العقارية الغنية التي هي، في نظرهم، الضامنة الوحيدة للوطنية والاستقلال. بيد أن لجنة «توريه» الجديدة كانت أقل تشدداً: فهي تُخضع حق المواطن في أن يُنتخب نائباً لحيازة أي ملكية عقارية ودفع ضريبة تعادل ماركاً من الفضة، أي نحو خمسين ليرة. وهذا النبذ، نبذ مارك الفضة هو الذي يُؤلب أكبر قدر من الخصوم، في اليسار وحتى في وسط اليسار، من «بيتيون» إلى «ميرابو»: ذلك أن كثيراً من ذوي المواهب الذين لا ثروة لهم أحسّوا منذئذ أنهم مهدّدون بإحلال حاجز المال محل حاجز الطبقة. وقد علّقت الصحافة الباريزية، وهي

التي تُفصح إلى أعلى الحدود عن الكفاءات والمطامح، مع كاميل ديمولان: «يكفي القول، لإبراز سخف هذا القرار، إن جان جاك روسو وكورني ومابلي ما كان يحقّ لهم أن يُنتخبوا».

وهكذا يبدو أن السيادة السياسية الجديدة تتحدّد عبر ديموقراطية واسعة من الناخبين وقلة مهيمنة من المرشحين. لكن الجمعية التأسيسية ستعدّل التوازن بين هذين العنصرين في آخر توكيلها، في صيف ٩١.

أرادت الجمعية التأسيسية بعد «فارين» وبعد قمع «شان دي مارس» ضمانات أكثر لمواجهة الفوضى والمزايدة الثورية، وهي تبحث أيضاً عن دعم أكبر لدى أصحاب الكفاءات المعادين للمارك الفضي. يكفي أن يوضع الكابح السياسي في مستوى متوسط، لا في مستوى أعلى: إن ضريبة الناخبين المكلّفين باختيار نوابهم تنتقل من عشر ليرات إلى رقم يقع بين خمس وخمس وعشرين، بحسب الحالات والأمكنة. لكن الجميع من الآن فصاعداً يحق لهم أن يُنتخبوا.

إن هذا النظام، في حالته هذا، ديموقراطي على نحو واسع: وإذا كان يستبعد من حقّ الانتخاب أشد الناس بؤساً في المدينة والريف، وإذا طرد الفقر الحقيقي من المجالس المتوسطة، فهو يفتح أبواب الحياة العامة للبرجوازية الصغيرة الريفية والمدينية بأسرها، ليس ذلك حكم الأعيان بل ترقية المواهب. إن رجالاً، وفرقاً أشدّ ثورية من نواب ٩١ يمكنهم أن يُحضروا لساعتهم الآتية وأن ينتظروها.

الطبقة الجديدة القائدة:

جرت الثورة باسم الحريات المحليّة وباسم الشعور الوطني في وقت واحد. وبما أنها معادية للاستبداد الوزاري في النظام القديم، أرادت إبطال مركزية المملكة وهي توحّد هذه المملكة، وتعزيز الحريات الجديدة بالهوى الاتحادي الكبير في ٨٩-٩٠. والمواطنون الجدد هم العاملون لهذه المحاولة الهشة، لفرط ما هم مسكونون بالتناقض المتفائل نفسه.

إن إدارة المملكة الجديدة لهم طبعاً. ولهم المقاطعات والمناطق، ولهم البلديات: لأن تلك الفسيفساء الكبيرة المختلطة لفرنسا القديمة تُخلي مكانها

لتسلسل التقسيمات الإدارية. ففي الأسفل، على المستوى الضيّق للحياة المحلية، أسّس قرار ١٤ كانون الأول البلديات: أصغر قرية، كالمدينة، لها بلديتها التي ينتخبها المواطنون الإيجابيون من بين الذين تجاوزا العتبة الضريبية لعشرة أيام من العمل. وكذلك يجري التصويت لانتخاب العمدة كل سنتين، وهو رئيس الهيئة البلدية ووكيل الناحية المكلّف بإدارة أملاكها والذي يعاونه مساعد في المدن الكبرى. وفي هذه المدن، على كل حال، إنما ترسّخ السلطات البلدية جذورها وتنمو، معضَّدة بامتيازاتها الهامة، ولاسيما حفظ النظام.

وفوقها تأتي إدارة المناطق التي يعهد بها إلى مجلس عام في حالة مداولة، إلى مجلس إدارة أضيف يقوم بدور السلطة التنفيذية المحليّة وإلى وكيل عضو في المجلس: وكلُّهم تنتخبهم لمدة أربع سنوات الهيئات البلدية. والهرم الإداري نفسه موجود في المقاطعة: مجلس عام، مجلس إدارة، وكيل عام عضو في المجلس. جميع هذه الهيئات المنتخبة، المزودة بحقوق الشرطة والمصادرة، ترتبط بالسلطة التنفيذية، أي بالملك، بمقدار ما هي مكلّفةٌ تطبيق القانون. إذ ليس بينهما ممثّل للسلطة الملكية، لم يشأ أعضاء الجمعية التأسيسية أن يحلّوا أحداً محل المعتمد المكروه. كانوا أمناء للمطلب الثوري المزدوج، فضمّوا إلى توحد الإجراءات والتقسيمات الإدارية، التجزئة الانتخابية للسلطة.

المبادئ نفسها والأطر نفسها تحكم إعادة التنظيم القضائي. في القضاء المدني قاضي صلح تنتخبه الناحية، ومحكمة منطقة من خمسة قضاة منتخبين أيضاً. وفي القضاء الجزائي، مجرد الشرطة في البلدية، قضاء الجنح لحاكم الصلح، الجرائم لمحكمة جنائية في المقاطعة: هيئة المحلفين الذين يُؤخذون بالقرعة من لائحة المواطنين الإيجابيين هي التي تبتّ في الجريمة.

والاتهام نفسه لم يُترك للسلطة التنفيذية، بما أنها موزّعة بين مندوب الملك الذي يعينه الملك، ومُدّع عام ينتخبه ناخبو المقاطعة. وتأتي على رأس هذا النظام القضائي محكمة للنقض تتألف من قضاة تنتخبهم كلٌ من جمعيات المقاطعة الانتخابية. ولا يمكن للجمعية التأسيسية أن تعبّر بوضوح أكبر عن

حذرها من السلطة التنفيذية، وعن استقلال السلطة القضائية، وهي تفتح في الوقت نفسه أبواب المحاكم الأساسية على مصاريعها لمأموري لويس السادس عشر القضائيين القدماء، وهو وسط اجتماعي ملائم ملائمة خاصة للاختيار الثوري.

يبقى الجيش، وهو هيئة أرستقراطية إلى أعلى الحدود، متحصّنة بمرسوم ١٧٨١. ولا تجرؤ الجمعية التأسيسية على المساس بأسسه، على تأسيس التجنيد الإلزامي: إن برجوازيي المدن يرفضون المساواة في الخدمة العسكرية، بقدر ما يكره الفلاحون الميليشيا. لكنها تقبض على ما هو جوهري أي الرتب. لقد ألغت في ٤ آب امتياز النبالة، إنها تصفّي بسرعة الوظائف العسكرية لتفتح الطريق هنا لذوي المواهب. ومن الآن فصاعداً سيُعيّن الضباط على القدم أو بالمسابقة، ويغدو اختيار الملك محدوداً على نحو ضيّق. وفي أوروبا التي سرعان ما تصبح مُهدَّدة، لم تُلغِ الجمعية ضباط النظام القديم كما فعلت بالمعتمدين أو القضاة. لكنها تلغي نظامهم الاحتكاري خصوصاً أن الجند البائسين أخذوا يرفعون رؤوسهم.

وهي تضع بخاصة جيشاً جديداً يجنب الجيش القديم: إنه الحرس الوطني المنبثق من أحداث صيف ٨٩، والمنظّم في ٩١، والمؤلف من المواطنين الإيجابيين ومن الضباط المنتخبين. هذا هو الجيش البرجوازي الحقيقي، حارس النظام الجديد، جنود بلباسهم الأزرق بجنب الجنود وهم جنود الجيش الملكي القديم. الجيش منذ الآن مفتوح للمواهب: ويمكن لـــ «كارنو» أن يتألم تألماً أقل لأنه لم يولد نبيلاً.

ذلك أن نصيب ما هو مؤقت وما هو دائم ربما كان أقل أهمية، في هذا الجزء من عمل الجمعية التأسيسية، ممّا يمكن أن نسمّيه، على مستوى الحياة اليومية، ثورة الوظائف، وعلى مستوى التاريخ، ترقية مجتمع بأسره. جميع الدروب مفتوحة: السياسة، الإدارة، القضاء، الجيش؛ والشباب من العامة الذين

واتاهم الحظُّ بأن وُلدوا بين ١٧٥٠ و ١٧٧٠ يحارون الآن فيما يختارون. قد ينقسمون- وهم منقسمون- حول المستقبل. لكنهم كتلةٌ واحدة ضد الماضي، لأنهم مُستقرون ضده.

تفاوت السلطات

إن هذا البناء الإداري الجديد، هذا التحرر الاجتماعي قد سبقتهما بادرة رئيسية أحسّ المشرّعون الجدد تلقائياً بأوليتها وثبّتوا هذه الأوّلية: وهي مسألة السلطة- وهي المسألة المسيطرة في صيف ٨٩. ولا ريب أن الحركات الشعبية قد حسمتها بقدر ما حسمتها الإرادة التشريعية الخالصة. لكن أغلبية الجمعية تشاطر باريز رأيها، في هذه النقطة، حتى قبل أن تقتفي أثرها.

لقد أظهرت ذلك في آب وهي تصوّت على مادة الإعلان: «إن مبدأ كل سيادة يكمن جوهرياً في الأمة. وما من هيئة ولا فرد يستطيعان أن يمارسا سلطة لا تصدر عنها صراحة». وأظهرت ذلك في الأيام نفسها وهي تكنُس المشروع الملكي بمجلس للأعيان محافظ. وفي الوقت نفسه التي استبعدت فيه أنصار النظام الإنكليزي من اللجنة الدستورية أصدرت قراراً باستمرارها وبحصانتها إزاء السلطة التنفيذية. وهي تمنح نفسها حق اقتراح القوانين والتصويت علها. السيادة القومية هي الجمعية. ولا يمكن لأحدٍ أن يخطئ في ذلك.

ما العمل تجاه السلطة الشرعية القديمة التي أورثها إياها تاريخ فرنسا؟ لا أحد يُنازع في وجود تلك السلطة وحتى في ضرورتها، ولا أحد طلب حتى الآن إلغاءها. ولكن ها هي ذي وقد زالت عنها قداستُها، وقد تفككت وأصبحت في المرتبة الثانية. ولم يعد لويس سوى «ملك فرنسا بنعمة الله وقانون الدولة الدستوري». وعليه أن يقسم يمين الولاء للأمة والقانون. وبالرغم من احترام الجمعية للماضي، أي لنعمة الله، فقد غدا ملكُ الحقّ الإلهي منذ الآن مخلوقَ السيادة الوطنية. ومن الجليّ أن هذا التحول يمكن أن يكون صعباً لا على ضرب من الكبرياء العفوية فحسب، بل على نسق كامل من الاعتقاد.

إن العلاقات بين السلطتين فجّرت بوضوح عدم التساوي في القسمة. وقد حصل لويس السادس عشر في نهاية الأمر، على حق نقض قرارات الجمعية، لكنه نقضٌ مؤقّت، وهو حقّ تصعب ممارسته من جهة أخرى. إنه يعيّن وزراءه الذين يختارهم إجبارياً من خارج الجمعية. لكن هؤلاء يمكن أن يمثُلوا أمام السلطة التشريعية. ومعظم الموظفين الذين يختارون اختياراً منذ الآن أفلتوا من يد السلطة التنفيذية: ليس للملك من إشراف مباشر إلا على السفراء وكبار القادة العسكريين. وأخيراً، فهو يحتفظ نظرياً بإدارة السياسة الخارجية: لكن الجمعية، هي التي تبتّ، بناء على اقتراحه، بالسلم أو بالحرب، وهي وحدها التي تملك الكلمة الأخيرة حول المعاهدات، بعد أن يوقّعها.

ذلك هو التنظيم السياسي الهش الذي دُعي دستور ١٧٩١، وأول دستور فرنسي في الأزمنة الحديثة، إنه يحاول تنكير الثورة في وارثه، لكنه لا يُحسن إخفاء عدم ثقته بالماضي وبالملك. ليس لويس السادس عشر سوى الموظف العام الأول، المأجور الذي تراقبه الأمة. إن إدارة المملكة، والسلطات التشريعية والقضائية تُفلت من يديه لتنتقل إلى أيدي المجتمع البرجوازي الذي يرفض ضمناً- وهو يعلن العكس- أن يقاسمه الأدوار الأولى. فما يزال كل شيء حديثاً إلى الحدّ الذي لا يسمح للثقة بأن تسود: ليس النظام الجديد صريحاً إلا في ريبته.

التوفيق بين المصالح:

في الميدان الاقتصادي تُتّخذ احتياطات أقل مع الماضي لا لأن الماضي قد كفَّ نهائياً عن أن يُثقل الحاضر بوطأته: إن سياسة كولبير والسياسة التنظيمية في النظام القديم قد أبقت عدداً من قيودها حتى الجمعة التأسيسية. لكن، منذ الخمسينات هدم النماء الاقتصادي والارتقاء البرجوازي أقساماً كاملة من البناء. ولم يكن رجال الجمعية التأسيسية أقوياء فقط بهذا الارتقاء لطبقة بعينها أصبحت سيّدة قطاعات حديثة في الاقتصاد، بل وأيضاً بنظرية اقتصادية تعلّموها من الفيزيوقراطيين وسادت إنكلترا منذ آدم سميث: إنها الليبرالية.

وهي ليست مذهباً للقتال، بل للانسجام والتقدم الشامل: فمن التمجيد الميتافيزيكي- تمجيد النظام الطبيعي- وتمجيد الحرية الفردية، ينتقل الليبراليون إلى تمجيد المشروع الحر والمنافسة الاقتصادية، لكن ليجعلوا منهما، وبجدل سيردّه ماركس إلى نحورهم، شرطَي النماء الاقتصادي والتقدم الشامل. إن الآليات الطبيعية للأسعار والأجور والأرباح وحدها تسمح بنمو الثروات اللامتنهي: وتفاوت الناس الاقتصادي الناجم عن ذلك ليس متعارضاً مع تساويهم الطبيعي بما أن ذلك التفاوت قائم على أكثر العلاقات مساواة، تبادل الخيرات المتعادلة في السوق.

وهكذا فإن المجتمع المثالي والقريب جداً، بالنسبة إلى أعضاء الجمعية التأسيسية، هو ديموقراطية تنافسية بين صغار المنتجين الأحرار ومتوسطيهم، الملاكين المستثمرين والمزارعين وأرباب العمل الصُنّاع، وأصحاب المعامل والتجار، لم يتصوّروا أن مآل التزاحم مكن أن يكون تحكّم قلّة من الأغنياء، وأن آمال الحرية، إفقار العدد الأكبر. الأزمنة الحديثة أزمنة التفاؤل: لن تغدو الليبرالية البرجوازية والديموقراطية متناقضتين إلا بعد ذلك بقليل.

المقصود بادئ ذي بدء إذن تحرير الإنتاج أي تحطيم كل ما هو احتكار وامتياز وتنظيم. وقد قيل الجوهريُّ في ٤ آب، لأن قرار ٥ آب يعلن إلغاء «جميع الامتيازات الخاصة للأفراد والمقاطعات والولايات والمدن والهيئات والجماعات...» وبالفعل فإن الجمعية هدمت في وقت مبكر أوسع الامتيازات: المصالح الكبرى تضايقها أكثر من الصغرى أو المتوسطة لأنها تبدو مبنية إلى أعلى حدّ على الاحتكار، وإذن فهي مخالفةٌ للطبيعة. وفي ربيع ١٨٩٠، انتزعت من شركة الهند الكبيرة ملكيتها التي أحياها «كالون» سنة ١٧٨٥، فاتحةً المحيط الهندي لجميع المطامح. وفي السنة التالية جاء دور السنغال. وفي الوقت نفسه، وفي مجالٍ مختلف كل الاختلاف، حوّلت الجمعية التأسيسية التشريع الملكي حول الاستثمار المنجمي: لقد أكدت مجدّداً حقَّ الأفضلية

للفلاح المالك لسطح الأرض، ضد الشركة الكبيرة التي أرادت احتكار باطن الأرض باسم المنفعة العامة والقرار الملكي لسنة ١٧٤٤. إن فلسفة النزعة الفردية، والإيمان بالملكية الخاصة يغطّيان هنا ديموقراطية المصالح.

لكن مشكلة العمل المديني أكثر تعقيداً. والمرسوم الإجمالي في ١١ آب ١٧٨٩ لا يذكر الاتحادات الحرفية. ففي اليوم التالي للعصيان الباريزي المسلّح وفي أوج الركود الاقتصادي، تراجع النواب أمام التقاليد وديمواقراطية المصالح النقابية. وهم يلغونها فقط في ربيع ١٧٩١ بمرسوم ٢ آذار الذي يلغي الهيئات والاتحادات، وبمرسوم ١٤ حزيران الذي يحرّم الجمعيات المهنية، أو جمعيات أرباب العمل، أو الجمعيات العمالية. ينفي قانون «لي شابليه»، الوفي بدقةٍ للمخطّط الليبرالي، النقابية من الحياة الاجتماعية، باسطاً إمبريالية العقد البرجوازي على عالم العمل. وإنها لعلامة من علامات ذلك الزمن، أن أحداً، من يسار الجمعية التأسيسية، لم يقف ليدافع عن حق العمل المأجور في الاتحاد.

إن لليبيرالية البرجوازية، بالنسبة إلى المستثمر الزراعي الصغير، وجهاً آخر أيضاً: ذلك أن النظام المشاعي في الريف يحمي أصغر الفلاحين. و«ديك القرية»، المزارع الثري، صاحب المشروع الزراعي، هو الذي يطالب - ومنذ زمن بعيد - بانفتاح الأسواق والأسعار، بنهاية القيود القروية، بحرية المناوبة الزراعية، بالحق في تسييج الحقول والمروج، وبنهاية الرعي الجماعي. لقد قال الفزيوقراطيون ذلك من أجله: إنها شروط إنتاجية زراعية أفضل. لكنها أيضاً شروط رأسماليةٍ ريفيّة. إن مراسيم ٤ آب حرّرته من السيّد الإقطاعي: بقي أن يُخلّص من عبء البؤساء.

وتتردد الجمعية إذ وقعت بين مبادئها وبين تحالفها الكبير الحديث العهد، مع مجموع العالم الريفي. وأخيراً توفق بينها: فتقرّر حرية الأسعار، وتعد بحرية الزراعات، لكنها تقبل بالإبقاء على حق الرعي الشائع وعلى الأملاك

المشاعية لمصلحة المعوزين. إن نظام ما قبل الرأسمالية يستمر حيّاً بعد قلب المؤسسات الاقتصادية، عبر الحقوق الجماعية القديمة، يعزّزه في ذلك تكاثر الملكية الفلاحية الصغيرة التي ستولد من الأملاك الوطنية.

ولا يطرح تداول الثروات هذه المشكلات الاجتماعية: فحرية المرور جذريةٌ على نحو أسهل من حرية العمل، على الأقل في المستوى الداخلي. إن الجمعية تلبّي جميع مصالح المملكة إذ تؤسّس حرية تداول السلع، والحركة الحرة للأسعار والأرباح. وذلك في مصلحة المنتج طبعاً. لكن عامة الشعب المستهلك يقبل أيضاً بالتخلي عن الحماية القديمة التي أسّسها «كولبير»، لأن الجمعيّة تلغي مع تأسيس هذه الحرية، ضريبة الاستهلاك التي لعنها في آن واحد الفيزيوقراطيون والطبقات الشعبية: ضريبة الملح والمعونات، ورسوم الدخول الكريهة تغدو ذكريات سيئة من ذكريات النظام القديم.

أما بالنسبة إلى التجارة الخارجية فإن هؤلاء النواب الذين وصفوا كثيراً بأنهم متمذهبون لا يجرؤون على المضيّ إلى نهاية مذهبهم، أي إلى حرية التبادل: ولقد دلّهم النظام القديم، مع ذلك، على الطريق، في ٨٦، بالمعاهدة الفرنسية الإنكليزية، وفي ٨٧، بالسماح بتصدير الحبوب. لكنهم يستسلمون في هذه النقطة للخوف الكبير القديم العهد الذي أجّجته أزمة ٩٠: إنه الخوف القديم من الجوع. فبالرغم من المحصول الجيد لسنة ٩٠، منعت الجمعية تصدير القمح؛ فرنسا الفلاحة تجرُّ هنا فرنسا البرجوازية.

كيف ستحيا الدولة الجديدة؟ لا يكفي أنها استخلصت الموارد غير العادية الناشئة عن بيع الأملاك الكنسية. ينبغي تأمين إطعام الجيش، والمداخيل السنوية ولا سيّما أن التعليم والمعونة العامة اللذين انتزعا من الكنيسة انتقلا إلى عاتق الدولة. لقد أُطيح بالنظام الضريبي القديم. أما الجديد فهو يعتمد المساواة: إنه يرفض التعسّف والتفتيش التعسّفي ويقوم مبدئياً على العلامة الحقيقية للثروة، على المحصول الزراعي الصافي، وعلى الإيجارات

المدينية. وهو يميّز ما خلطه النظام القديم، ويقرّ أنماط المداخيل الثلاثة الكبرى: مدخول الأرض أولاً، وهو الأهم، - وهو الوحيد في اعتقاد الفيزيوقراطيين، - والضريبة العقارية هي التي ستعود بدخلٍ مقداره ٢٤٠ مليوناً. أما ضريبة الأموال المنقولة فلا يطلب منها سوى ربع هذا المبلغ. وأخيراً ضريبة المهنة التي تطال الربح الصناعي والتجاري.

أهذه هي العدالة الضريبيّة المنشودة بحماسة في سنة ٨٩؟ إن لائحة الضرائب الجديدة «تتقاطع، في الوقت الراهن، مع القديمة، وذلك بسبب قوّة الأشياء، نقص المعلومات وغياب الإدارة المركزية. لكن الذي تغيّر أكثر من التوزيع هو كيفية الجباية: لا تجرؤ الهيئات المنتخبة والتي غدت منذ الآن مكلّفة، على إزعاج المواطنين الأحرار أو المسؤولين؛ وهذا يعادل القول إن حريتهم منذ الآن هي حرية الإفلات من الضريبة. وستغطّي الأمة نفقاتها دون أن تقيّدها على الثروة المنتجة: ولا بدّ أن تتحول السندات منذ الآن إلى عملة.

هناك إذن الكثير ممّا هو وقتي في فرنسا الاقتصادية لسنة ١٧٩٠. وكان على الليبيرالية البرجوازية أن تتآلف، هنا وهناك، مع ديموقراطية المصالح الصغيرة الريفية والمدينية: كل واحد يريد أن يجني من التحالف الثوري الكبير قسطاً من الأجر، حياةً أفضل قليلاً. وعلى كل حال، إن التفاؤل الليبيرالي لم يتخيّل حتى الآن عدواً غير الامتياز الأرستقراطي: إنه يظل منفتحاً انفتاحاً عريضاً إلى اليسار، دون أن يرتاب في مزايا الديموقراطية. والخلاصة أنه إذا كان هناك عددٌ من الغالبين فليس هناك سوى مغلوب واحد: في النظام الاقتصادي وفي النظام القانوني والاجتماعي، فرنسا الامتياز هي التي ماتت. وفرنسا المشروع الحر هي التي تولد.

* * *

الفصل الخامس

انزلاق الثورة

تموز ١٧٩٠. زال الخطر، وارتخى النابض. الرضا عن العمل الذي أنجز، والميل الطبيعي إلى النظام، والتغذية الشعبية التي صارت عاديةً من جديد، كلٌّ ذلك يؤمِّل بمناخ من الاستقرار والسلام. وعلى الجمعية أن تعمل في هدوء لجانها. وعليها أن تبني، على أنقاض النظام القديم، بيت الغد الجميل الذي حلمت به الطبقة الثالثة: بيتاً منيراً، كبير الغرف، يجد فيه كلٌّ واحد المكان الذي تهيّئه له موهبته وثروته، وتهيئه له أيضاً، وأكثر مما يظنّ على العموم، هيبة التقاليد. الثورة قد انتهت بالنسبة إلى من يحق لهم التصويت، وبالنسبة إلى ممثّليها.

١٠ آب ١٧٩٢. المأساة التي تجري في «التويليري» تتجاوز كثيراً مصير لويس السادس عشر الشخصي ومصير الجمعية التشريعية التي طغا عليها الشارع. إنه انهيار هائل. ففي البناء الذي أقامته الجمعية الوطنية التأسيسية يتهدّم الجسر الأساسي. ويفتح التدخل الشعبي، هذه المرة، باب الاقتراع للجماهير، ويحلّ محلّ الملكية جمهورية، بقوة الواقع إن لم تكن بقوة القانون.

أكانت هذه المسيرة حتميّةٌ؟ إن الجواب، من الجهتين المتطرّفتين في الرأي، لا لبس فيه، إيجابيٌّ. فبالنسبة إلى اليمين المتشدّد، إلى مهاجري تموز وذرّيتهم الروحية، إن الاستيلاء على التويليري هو النضج الطبيعي لبذور التفكك الاجتماعي وتدمير الدولة التي حبلت بها المبادرات الأولى لمجلس

عموم الطبقات. وقد أخّر الملكيون الليبيراليون، ومن بعدهم «جاك مانفيل» ثلاثة أشهر تحرّك تلك الآلية التي لا رجوع عنها: إن أول استسلام أمام الهياج الشعبي في أثناء أيام تشرين الأول يجرّ جميع الاستسلامات الأخرى. أما في القطب الآخر، فهناك تقليد يساري يرى فيها مع المؤرخ السوفييتي مانفريد «حركة الجماهير التي لا سبيل إلى مقاومتها». إن هذا العمل التأريخي الذي يذهب إلى أنه مادي يسمّي، على نحوٍ مثيرٍ، الفترة ذاتها التي لم تستطع البرجوازية فيها أن تحقّق أمانيها، يسميها: «المرحلة الصاعدة للثورة البرجوازية».

هذه الحتميات مغريةٌ أشدّ إغراء. ولكي نفلت منها، لنطرح المشكلة بعبارات معكوسة بدقة. بأية شروط كان يمكن أن يستمر النظام الذي أرادته الجمعية التأسيسيّة؟ ولنجرؤ على القول: على أثر أية أحداث عارضة فشلت، في الحالة الحاضرة، الثورة الليبيرالية التي ولّدها القرن الثامن عشر والتي ستحقّقها بعد عقود من الزمن البرجوازية الفرنسية؟

الحدث المالي، بادئ ذي بدء. فحين أخذ أعضاء الجمعية التأسيسيّة على عاتقهم ديون الملكية القديمة، وحين زادوا من أعباء الدولة بالتزامات جديدة، وحين تخلّوا عن جباية الضرائب – المكروهة جداً – التي مارستها الحقبة السابقة، فقد حكموا على أنفسهم بأن يبدؤوا من حيث انتهت الملكية المطلقة: العجز المالي واستدانة الدولة. والحلّ الذي اعتمد، في نهاية الأمر، السند – العملة، كان لجوءاً إلى التضخّم. وقد ولّد، مع الزمن، فروقاً جديدة بين فئات المجتمع. فإلى المستائين من الدخل، إلى أولئك البرجوازيين الذين يعيشون عيشة نبيلة والتي سيقرّ بها كل شيء من المعارضة الأرستقراطية، سيضيف التضخم المستائين من الأجر الذين تضرّروا بانخفاض قيمة العملة. بيد أن أعضاء الجمعية التأسيسية لم يكونوا أصحاب بدعة، في الشؤون المالية. لقد كانوا يفكّرون، وهم شهود على المنحنى الصاعد للقرن، أن صعوداً بطيئاً وتدريجياً للأسعار يمكن أن يكون محرّضاً للأنشطة الاقتصادية. وانكشف، أن حسابهم، في حينه، صحيح: كانت سنتا ١٧٩٠ و١٧٩١، بالنسبة إلى القطاعات الرئيسية، سنتين مزدهرتين. وعلى مدى أطول، كانوا يرون المنافع

التي ستجنيها الدولة من الثروة المنقولة والعقارية المدينة بوجودها لها. ومعنى ذلك أن الصعوبات المالية، بدلاً من أن تَحْكم الصعوبات السياسية، كما هي الحال في ١٧٨٧، حُكمت بها.

هل ينبغي تجريم الهجرة ومحاولات الثورة المضادة على الأرض الفرنسية؟ ينبغي أن نقدّر فعاليتها تقديراً صحيحاً. ففي «تورين» حيث التجأ منذ أيلول ١٧٨٩ الكونت «دارتوا» الذي أقام نوعاً من الوزارة، كان ملهمه الحقيقي، كالون، في لندن. وكان يلاحق هدفين اثنين: اختطاف الملك وأسرته، إثارة التمرّد في المقاطعات التي يُعقد أنها موالية. هدفان وإخفاقان. وسيدفع المسكين الماركيز دي فافرا، في شباط ١٧٩٠، حياته ثمناً لمحاولة اختطاف الملك. وباءت بالفشل الخطة الكبيرة لانتفاضة الجنوب الشرقي المنسقة مع غزو القطعات الآتية من البييمون. إن الثورة المضادة، وهي بلا دعمٍ حقيقي، كان يمكنها أن تخلف في فرنسا فكرةً جماعية مستحوذةً عن مؤامرة دائمة، وأن تثير بذلك الاضطرابات. لكنها كانت عاجزة بالفعل.

ذلك الدعم ستقدّمه إليها التدابير الدينية للجمعية التأسيسية. إن إيديولوجيتي القرن التاسع عشر، إيديولوجية المدرسة الثيوقراطية، وإيديولوجية المدرسة المتأخرة عنها المدرسة الراديكالية المعادية للأكليروس أشاعتا فكرة تناقضٍ أصلي بين الكنيسة الكاثوليكية والثورة. ومثل هذا التعرض لم يعه البتّة رجال ١٧٨٩؛ كان النواب، العلمانيون أو رجال الدين على حد سواء، كاثوليكيين أو تربّوا تربية كاثوليكية. وبين الديانة التقليدية والعبادة الجديدة عبادة الأمة، كانت وحدةٌ لا طلاق. لكن الثورة ورثت من الملكية الاستبداد السياسي – الديني. ومن فلسفة الأنوار التسامح. وقد قادتها حرية الضمير إلى الاعتراف للبروتستانت ولليهود بالحقوق نفسها التي للكاثوليك. وأوهمت إزالة القداسة عن السلطة الملكية أعضاء الجمعية التأسيسية أنهم يستطيعون أن يقلدوا بلا مخاطر الإمبراطور جوزيف الثاني.

إن دستور الأكليروس المدني وهو قرارٌ وحيد الطرف من جانب الدولة يُعرَض على مجمع ديني، وقد أدانه البابا، إن هذا الدستور سيمزّق الضمائر.

والانشقاق لم يوجد داخل الكنيسة فقط، بل داخل الدولة أيضاً. لقد أهدت الثورة الجند إلى هيئة أركان الثورة المضادة التي لا جند لها: العصاةَ من رجال الدين وأتباعهم.

بعد أقل من سنة، تنقسم هيئة أركان الثورة ذاتها. أمطامح الأشخاص أم تنافس الجماعات؟ إنه بالأحرى انكسار أشعة تعديل المسرح السياسي إلى حزمٍ متباعدة. المسرح هو باريز. باريز، مناطقها، جمعياتها الأخوية، إنها العامة التي تريد أن تسمع صوتها فيها. العمال والأجراء المنزليون الذين استبعدتهم النظام على اعتبارهم مواطنين سلبيين لم يشتركوا بعد في هذه الجوقة، لكن أهل الفكر من البرجوازية الصغيرة تنمّي في نفسها الحقد على المارك الفضي الذي سدّ عليها أبواب النيابة. ويرى أعيان الثروة والمولد فجأة احتكارهم السياسي مهدّداً. وتكمّل المناقشات الاستعمارية التي يتقابل فيها، في أيار ١٧٩١، أصدقاء الزنوج وأصدقاء المستوطنين، انشقاق الأكثرية الوطنية، وتشكيل حزب ملكي على غرار حزب ثوري، حول برناف ولاميت. لقد كانوا أمناء لروح إعلان حقوق الإنسان، لا لحرفيّة البيان الثوري، فأرادوا تثبيت مجرى الأشياء. ويقربهم المنطق من البلاط. لكن لويس السادس عشر يهرب، في ٢٠ حزيران ١٧٩١. وكانت «فارين».

هربُ الملك: نهاية أسطورة. كان لويس السادس عشر ملكاً دستورياً بالرغم منه، ولم تكن شخصيته لغزاً. فنحن نعرف اليوم اللعبة المزدوجة التي لعبها. ونحن نعرف الرسالة التي أرسلها، غداة أيام تشرين الأول، إلى ابن عمه في أسبانيا ليحتجَّ على الصكوك «المضادة للسلطة الملكية» التي «انتزعت منه بالقوة» فماذا كان رأي المعاصرين؟ إن قلة قليلة، قبل فارين، ومنها مارا الناطق المتنبئ باسمها، كانت تداخلها الريبة. ولقد مزّق هربُه، وتوقيفه وعودته الهائلة والصامتة إلى باريز، مزّق الغشاء الذي كان يغطي تمثاله. يستطيع بارنيف أن يقنع الجمعية القلقة على ملكياتها بفكرة الاختطاف. ويستطيع لويس السادس عشر أن يقسم يمين الولاء للدستور المعدّل. لا أهمية لذلك! فآلية

السياسة المحافظة الكبرى تنقصها قطعةٌ أساسية: ملكٌ محبوبٌ ومحترم. ولا الجمعية التأسيسية ولا الجمعية التشريعية التي تلتها في ١ تشرين الأول، ستظلان قطبي القرار من الآن فصاعداً. وينبغي البحث في غيرهما، في نادي اليعاقبة الذي هجره المعتدلون، في الصحافة الديموقراطية، في شوارع باريز، عن الشعارات المعبِّئة.

ولا تلبث أن تغدو التعبئة حرباً. وهي حربٌ أرادها اليمين، لا ريب في ذلك. لقد كان لويس السادس عشر وماري انطوانيت ينتظران كل شيء من هزيمة تلقي بفرنسا المذعورة بين أيديهما. وفيما عدا حفنة من المعتدلين الذين كانوا يلتفوّن حول بارناف، كان النبلاء الليبيراليون والبرجوازيون المحافظون يفكرون، مع لافاييت، أن حرباً قصيرة ستتيح للجنرالات أن يقهروا النوادي. لكن هذه الحرب كانت حرب الثورة. ومعارضة روببيير كانت موقفَ المنعزل. كانت الحرب، بالنسبة إلى حزب الحركة الذي كان «بريسو» وخطباء الجيروند حاملي نذر الحرب فيه، هرباً إلى الأمام. كانت سحب القلق والشك تثقل مناخ فرنسا الثورية: وكان لا بدّ لتلك السحب أن تتساقط مطراً. وكذلك كان، وتلاشت معها آخر الفرص لثورة موطّدة.

على المدى القصير، ليس الرجل النافذ البصيرة روبسبيير بل بارناف. لقد تنبّأ أن الهرائم الأولى ستجرّ إلى اقتحام الجماهير العنيف للحياة السياسية وإلى نهاية الملكية. إن منعكساً شعبياً دفاعياً يجد اسمه أخيراً في: الوطنية، ينطلق ضدّ الملك المتّهم بالخيانة، وضد الجنرالات الذين يرفضون القتال، وضد أتباع «بريسو» الذين يتردّدون بين السلطة والمعارضة. وطنية ١٧٩٢ هذه، وطنية «الوطن في خطر» وطنية ١٠ آب، وهي مركب من الأهواء والمصالح، يضمّ ضدّ الأغنياء المتهمين باللاوطنية، جميع الذين تعني الثورة بالنسبة إليهم الأمة والمساواة في آن واحد، هذه الوطنية ليست انبثاقاً ولا اتصالاً: إنها ثورة ثانية.

* * *

الصعوبات المالية والدينية

كان على الجمعية التأسيسية، منذ عودتها إلى باريز، أن تحل على المستوى المالي مشكلة ثلاثية: تأمين الخزينة، تسديد ديون النظام القديم، أخذ الأهبة لتسديد الديون التي التزمت بها الدولة بلا تروٍّ.

المشكلة المالية؟ لا يبدو أن النفقات العادية زادت كثيراً: لقد ارتفعت من ٧٣١ مليون إلى ٨٢٢ مليون في ١٧٩١، لكن السلف القصيرة الأجل التي خلّفها نيكر سُدّدت في هذه الأثناء. المشكلة ليست في الموازنة وإنما في الخزينة إذ لم يعد ممكناً اللجوء إلى الوسائل التقليدية: فحين ألغيت قابلية الوظائف للبيع والشراء حُرم الطلبُ إلى محصلي الأموال ضمانة «حق الاكتساب» التي كان يحسمها عادةً أرباب المصارف على أنها مسلفة على تحصيل الضرائب. أتُطلبُ السلف من صندوق الحسم؟ في تشرين الثاني، اضطر نيكر إلى الاعتراف أن المكشوف لديه تجاوز خمسةً وعشرين مليوناً. الاقتراض؟ لقد جُرِّب ذلك مرتين في شهر آب ولم يحصَّل سوى خمس المبالغ المرجوة: لم تكن الظروف مواتيةً كثيراً للثقة. مناشدة مشاعر التضامن البرجوازي؟ إن الضريبة الوطنية بربع العائدات التي صُوِّت عليها في ٢٦ أيلول، سيمضي عليها أكثر من ثلاث سنوات لتدخل صندوق الدولة. وكانت الضرائب القديمة تجبى بصعوبة: ١٤% فقط من الدخل المقدّر لسنة ١٧٨٩. ثم إنها ستلغى في ١٧٩١، ولن يغدو مردود الضرائب الثلاث المباشرة التي أنشئت حينئذ (العقارية وضريبة الأموال غير المنقولة وضريبة المهنة) محسوساً إلا في ١٧٩٣. ولا يمكن لضرائب الدولة القديمة التي قد تقدّر

بخمس مليارات أن تتكرها ثورةٌ برجوازية. وكانت سياستها تتضمّن أيضاً ديوناً جديدة: التعويض عن العشور القديمة المُقطعة، إحلال الدولة إزاء دائني الأكليروس، الدفع عن الوظائف الملغاة، أي نحو مليار إجمالاً. ولقد دهش الناس من رفق النظام الجديد بدائني النظام القديم. لماذا أخذت على عاتقها ديون الأكليروس؟ لماذا لم تَمْحُ قابلية الوظائف للبيع والشراء ملغيةً رأس المال الذي تمثّله؟ هذا السؤال يعني أننا ننسى أن الثورة لا تتخلّى عن كل شيء، وإنما يبقى فيها ترابطاتٌ أساسية. كان لا بدّ إذن من العثور على المال دون نسف الأساس الاجتماعي للنظام الجديد: البرجوازية وأتباعها.

كانت هناك بالطبع الأملاك الملكية التي طالبت عدة عرائض تشكّ نقلها: كان ذلك قليلاً. وكانت ممتلكات الكنيسة تقدَّر بنحو ثلاثة مليارات ليرة. ويعود الفضل في اقتراح تأميمها إلى أسقف – وهو تاليران بعينه – إن الحجج وإن تكن غير وطيدة من الناحية القانونية والتاريخية، إلا أنها كانت تؤثّر في هؤلاء الفقهاء الذين نشؤوا في تقاليد دولة الملكية المطلقة.

يقول أسقف «دوتان»: ليس رجال الدين مالكين على غرار المالكين الآخرين، لأن الأملاك التي يتمتعون بها والتي لا يستطيعون التصرف بها قد وُهِبت لا لمصلحة الأشخاص بل لخدمة الوظائف.

هذا التفسير المتعلق بإدارة الثروة الكهنوتية أثار هياج اليمين. فحقّر الراهب «موري» المرابين واليهود الذين يستعدون للاستيلاء على هبات المؤمنين؛ وسعى إلى إثارة مشاعر الخوف لدى البرجوازيين المالكين: «إن ممتلكاتنا ضمانةٌ لممتلكاتهم نحن نُهاجَم اليوم، لكن لا تنخدعوا. فإذا كنا نُجرَّد من أملاكنا فسوف تجرَّدون بدوركم». ولم يجد ذلك؛ ففي ٢ تشرين الثاني، وضعت الجمعية تحت تصرّف الأمة أملاك رجال الدين. وشكّلت القسم الأكبر من الأملاك التي ستسمّى منذ تلك اللحظة «وطنية».

كيف تستَخدم؟ في ١٩ كانون الأول تقرّر إنشاء صندوق استثنائي يرمي إلى تلبية حاجات الخزينة وفيما بعد إلى الوفاء بالدين، فنقلت ملكية أول قطعة

من الأرض بقيمة ٤٠٠ مليون. وأصدرت، ريثما تباع، سندات على الخزينة، بفائدة ٥% بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة كحدّ أدنى محوّلة على المبالغ التي ستنتج من العملية. فولدت الحوالات الحكومية. لم ينجح هذا النظام. وإذا كان دائنو الدولة المباشرون سيقبلون به طوعاً أو كرهاً، فإن الجمهور أظهر الاستياء. وسوف تصبح الحوالة تدريجياً عملةً ورقية. وفي ١٧ نيسان أنزلت فائدتها إلى ٣% وغدا تداولها إجبارياً. وفي ٢٩ أيلول ألغيت الفائدة. وتم الإصدار عن قطعة ثانية تتجاوز المليار. وهبط الحدُّ الأدنى للقطع النقدية إلى مائتي ليرة (١٦ آب) ثم إلى خمسين (٨ تشرين الأول) وأخيراً إلى خمس (٦ أيار ١٧٩١). إن نتائج الحل المعتمد لا ينبغي أن تقدَّر من وجهة نظر التقنية المالية وحدها. فلا جدال في أن الجمعية التأسيسية حين سمحت بمبادلة الحوالات بالنقود إنما سوّغت قانونياً إقامة سعرين للبضاعة ممّا سرّع خفض قيمة العملة. وهكذا سينضاف إلى انخفاض سعر الصرف الخارجي الذي هو أسبق من القرارات المالية (بلغ نحو ١٠% في تشرين الأول ١٧٨٩). انخفاض رسمي لسعر الصرف الداخلي يبلغ حوالي ١٥% في ربيع ١٧٩١. وإذا نشّط التضخم المالي الصناعة والمبادلات وقتياً فإنه كان يؤدي إلى إفقار ذوي العوائد الثابتة: أصحاب الدخل وأصحاب الأجور.

ومع ذلك فلم تحدث حتى خريف ١٧٩١ أزمة خطيرة. والذي سيحوّل الانخفاض الهادئ وغير المحسوس في الليرة إلى موجة تضخميّة عميقة إنما هي الانعكاسات السياسية، ثم الحرب.

إن الهدف، على الخصوص، لم يكن مالياً فقط، بل كان سياسياً، يهدف إلى خلق جماعة متراصة من المالكين الجدد المشدودين إلى الثورة. وسوف يرسخ تحالفات الطبقة الثالثة عرضُ البلديات الأملاك الوطنية للبيع، والمزاد، بحصص قد تهبط إلى خمسمائة ليرة، مع تسهيلات واسعة للدفع. فالفلاحون، وبخاصة البرجوازيون الذين حصلوا على تلك الأملاك وحّدوا بين مصيرهم

ومصير النظام الجديد. وليس مدهشاً أن رجلاً سياسياً مثل جان جوريس يتحسّس هذا الجانب من السياسية المالية للجمعية: «الحوالة- العملة أنقذت الثورة». لكن ماذا كان رأي الضحية في ذلك؟

إن جمهور رجال الدين والمؤمنين اعتنقوا القضية الوطنية. ولم تُفسِدْ علاقات الكنيسة بالدولة لا قرارات شهر آب. التي تلغي ضريبة العشر، ولا تصويت الثاني من تشرين الثاني الذي أمّم أراضيها. لقد احتج احتجاجاً شديداً «سييس» والراهب «غريغوار»: ظلت الأولوية لتعلقهما بالثورة. ثم إن الدولة خصّصت، منذ ١٣ نيسان ١٧٩٠، للعبادة الكاثوليكية ميزانية نفقة كانت تعني بالنسبة إلى معظم الكهنة حياةً أفضل. لكن الكنيسة لا تخْتزل في الكهنة: إنها تتصوّر نفسها، من حيث هي منظّمة زمنية، كهيئة روحانية لا يمكن أن ينفصل فيها الرأسُ عن الأعضاء.

ولسوف تنفتح الهوةُ شيئاً فشيئاً بين الكنيسة والدولة حول نقطتين: التسامح وتدخل السلطة الزمنية في المجال الروحي.

احترس إعلانُ حقوق الإنسان من الكلام على حرية العبادات: فكلمتا «حرية الضمير» لا توجدان فيه. لكنه حين أكّد أنه لا يجوز أن يزْعَج أحدٌ من أجل آرائه الدينية، فقد خلق حالةً فعلية: التسامح. ولم يعترض أحدٌ على ذلك. بيد أن الجمعية التأسيسية أزعجت الكنيسة عندما منحت البروتستانت (كانون الأول ١٧٨٩) ثم اليهود «البرتغاليين» من الجنوب الغربي (كانون الثاني ١٧٩٠) صفة المواطنين كاملةً: أفلا يوشك أن يؤدي التسامحُ إلى علمانيّة المملكة؟

وأشد خطورةً من ذلك ادّعاء رجال القانون الذين نشؤوا على احترام التقاليد الاستبدادية- البابوية - التي كثيراً ما نخلط بينها وبين الغاليكانية الكنيسة- الحق في البتّ النهائي في قضايا تتّصل في آن واحد بما هو روحي وبما هو زمني. وهو ادعاءٌ أُكِّد أحياناً بتكبّر: «إن لنا بالتأكيد السلطة لتغيير الدين، لكننا لن نفعل ذلك». هكذا هتف كامو الذي كان مع ذلك مدافعاً عن

الكنيسة. ادعاء يتأكّد على الخصوص في الوقائع. فمنذ ٢٨ تشرين الأول أُجِّلت النذورُ الرهبانية؛ وفي ١٣ شباط ١٧٩٠ منعت تلك النذور وحُلَّت الجمعيات ذوات النذور الاحتفالية ما عدا المكرّسة للمعونة والتعليم. وينزعج أسقف كليرمون:

«ما لا أعتقد أنه شرعي في تصرّف هذه السلطة أنها تدمّر وحدها الحواجز التي لم تضعها؛ ذلك أنها تمنح، دون مساعدة الكنيسة، الحريةَ لأناس نذروا أنفسهم بملء حريتهم».

يحتقر «بارناف» هذه الوساوس: «يكفي ألا تتفّق حياة هؤلاء الرهبان مع حاجات المجتمع حتى يُقضى بإلغائهم». مفهومان يتقابلان أحدهما يقوم على المنفعة الاجتماعية، والآخر يقوم على أوّلية الروابط الروحانية الأبدية.

في ١٢ كانون الثاني، تذهب الجمعيةُ إلى أبعد من ذلك. لقد قصدت، بدستور الاكليروس المدني، أن تمنح خدمة العبادة مكانةً منسجمة مع مجموع الوظائف العامة. فقد خُفضت الأبرشيات من ١٥٠ إلى ٨٣ لتتطابق مع عدد المقاطعات. وسوف ينتخب الكهنةُ والأساقفة على أيدي «ناخبين» من رجال الدين الذين مارسوا خدمتهم الدينية مدة خمس سنوات بالنسبة إلى الكهنة وخمس عشرة سنة بالنسبة إلى الأساقفة. وباعتبارهم مأجورين من الدولة فإن عليهم أن يؤدوا يمين الولاء للدستور. ولن ترتبط الرسامة الروحية بالبابا: يرسم الكاهن من أسقفه، أما الأسقف فيرسم من رئيس الأساقفة أو من أسقف آخر. وظلت الكاثوليكية دين الدولة.

كان هذا الإصلاح، في ذاته، مقبولاً من الكنيسة: أفلم تتحمّل الكنيسة إعادة للتنظيم بمثل هذه الفظاظة من جوزيف الثاني في بلاده؟ ومن جهة أخرى، فلو استثنينا معظم الأساقفة الذين عارضوا ذلك بسبب عدائهم الكلي للثورة الاجتماعية، كان جمهور الكهنة مستعداً لقبوله: وبناء على نصائح «شامبيون دي سيسية» و«بواجيلان» إنما صدّق لويس السادس عشر هذا

المرسوم. لكن الكنيسة كانت تشترط شرطاً لابد منه: إن مثل هذا الإصلاح لا يجوز أن يكون قراراً من جانب الدولة وحدها، بل ينبغي أن توافق عليه سلطةٌ روحية. مجمع ديني وطني؟ رفضت الجمعية التأسيسية ذلك. ثم إنها لو قبلت به فمن المشكوك فيه أن يلقى النجاح. ذلك أن كنيسة فرنسا وإن كانت غاليكانية إلى أنها ظلت أشدّ تعلّقاً بالسيادة الروحية لبابوية روما من أن تقبل الموافقة على إصلاح لم يحصل على رضاها حتى لو كان ضمنياً، وكان «بي السادس» لا يستشعر ســوى الكره إزاء أولئك المجدّدين في فرنسا. كان هو نفسه أرستقراطياً، يأخذ بنصيحة سفير فرنسا الكاردينال دي بيرني الذي كان يخدم كنيسة بلاده في روما- وكان مستاء من أحداث «آفينيون»، فأدان، في مجمع ديني سري، مبادئ إعلان حقوق الإنسان ولم يعلن موقفه من دستور الإكليروس المدني إلا في آذار ١٧٩١، وذلك لكي يلقي الحرمَ على القانون الذي «يطوّح بأكثر العقائد قدسية وأشد الأنظمة رسميةً».

لم تنتظر الجمعيةُ التأسيسية. فنوابها المسؤولون عن النظام العام لم يكونوا يرضون أن يسمحوا بتنامي جوّ الضيق والحيرة الذي لا يمكن إلا أن يفيد منه أعداءُ الثورة. كانوا يعون أنهم يبنون عالماً جديداً فأنفوا أن يدعوا العالم القديم يوقفهم. ولذلك أعطوا مهلة شهرين للكهنة الذين يمارسون وظيفة عامة لكي يقسموا يمين الولاء للدستور وإذن الولاء لدستور الاكليروس المدني المُدرج في ذاك. فكان الانشقاق. قبل ثلثُ الأعضاء الكهنوتيين في الجمعية أن يُقسموا اليمين في كانون الثاني ١٧٩١. أما في البلاد فأقسم سبعة أساقفة فقط، ثلاثةٌ منهم بلا أبرشيات ورفض بعضهم لأسباب اجتماعية أكثر منها دينية، مثل رئيس أساقفة «ناربون» «ديلون» الذي قال هذه الكلمة الفكهة: «يا إلهي، لو لم أكن سوى أسقف فلربما سلّمت كالآخرين، لكني كنتُ نبيلاً». وأنف معظم الأساقفة، حتى الذين كسبتهم الثورة، أن يحنثوا بالتزاماتهم. أما عامة الكهنة فالتقديرُ أن حوالي نصف الكهنة كانوا، في البدء، «دستوريين». وفيما بعد، بعد المنشورات البابوية، نقض الكثيرون عهودهم. كما أن شروحاً أخرى

ستظهر مع تتالي الحوادث، وهكذا فإن كهنة محلّفين رفضوا أن يقبلوا في كنائسهم «الدخلاء» أي الكهنة الجدد الذين عيّنهم الأساقفةُ الدستوريون دون أن يحصلوا على الرسامة الكنيسة. إن هذا الانشقاق، بالرغم من محاولات تهدئة الجمعية التأسيسية التي نظمّت، في أيار ١٧٩١، حرية العبادة العاصية للدستور، سيُحدث في العقليات انفساخاً رهيباً. ففي الرأي الثوري يغدو الكاهن العاصي ومن يركن إليه متّهمين «بالأرستقراطية وبالثورة المضادة». ومنذئذ دخلت، ضمن الإستراتيجية المعادية للثورة، كتلة مناورة هائلة على خطّ القتال.

الثورة المضادة:

عندما نفكّر في الثورة المضادة نميل إلى اعتبارها ككتلة واحدة. والواقع أنها متنوعة تنوّع الثورة نفسها. إذ تمتزج بالتقاليد الأرستقراطية الليبرالية التي تعود إلى أيام فينيلون وبولانفيلييه، تقاليدُ الحكم الاستبدادي المستنير والحكم المطلق التام. كان، في البدء، هجرتان. كان الكونت «دارتوا» يدير بإيحاء كالون من «تورين» التي لجأ إليها في ١٥ أيلول ١٧٨٩، الهجرة السياسية والتخريبية. ومعه طبقة النبلاء القديمة المعهودة في البلاط، تنفق بسخاء وتجهر بصوتها وتهاجم فرنسا الثورية، أما في البلاد المنخفضة وفي رينانيا وفي سويسرا فإن المهاجرين الآخرين لم يُبدوا أية نية عدائية نحو مسقط رؤوسهم. في سنة ١٧٩١ فقط حدث تجمّعٌ واضح. فحول أمير «كونديه» المقيم في «وورمس»، شكّل صغارُ نبلاء الأقاليم الذين سافروا بلا مال، بسبب إخلاصهم لملكهم، زمرةً شجاعة جديرة بالاعتبار، وفي «كوبلانس» التي انتقل إليها «دارتوا» انتعشت، كما هي الحال في «تورين»، عادات نبلاء البلاط السطحية والباهظة التكاليف. وقد وجد التعارض التقليدي بين النبلاء المعهودين في البلاط وبين نبلاء الأقاليم، في كوبلانس وورمس أقطاباً جدداً لخصومة قديمة.

أعظم خطراً كانت المحاولات المعادية للثورة في فرنسا. فلجنة «تورين» تابعت، أثناء سنة ١٧٩٠، خطتين: العمل على فرار الملك، وإثارة

العصيان المسلح في بعض الأقاليم. ولم تؤدّ الخطة الأولى إلا إلى الفشل؛ في المرة الأولى خطرت لأحد متعهّدي الضرائب خطةُ فرار الملك فوُشي به. ثم حاول المركيز «دي فافرا» أن يُعيد الكرّة، ولعل الكونت «دي بروفانس» دفعة إلى ذلك، فأوقف في آخر كانون الأول وشُنق في شباط. أما انتفاضة الأقاليم، وإذا ضربنا صفحاً عن بعض عصابات النبلاء التي تشكلت في وقت مبكّر في «بواتو» و«اوفيرني» و«الألزاس»، و«فرانش كونتيه»؛ فإنها لم تكن تنطوي على تهديد جدي إلا في موضعين: الجنوب الشرقي (منطقة «نيم» و«غار» و«ارديش») حيث انضاف النزاعُ الجديد إلى الحرب التقليدية الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت، و«ليون» التي كان عُمدتها «امبرت كولوميس» على صلة «بالصالون الفرنسي». لكن لا معسكر جاليس في «فيفاريه» الخطة الكبرى للمؤامرة الليونية في كانون الأول ١٧٩٠ بلغا غايتهما. كان هذا دليلاً على أن الثورة المضادة، إذا قُصرت على قواها الخاصة، فإنها تظلّ ضعيفة.

ولنحذر مع ذلك من الخلط بين السببية الواقعية والحافز السيكولوجي. إن ظاهرة الذُهان الجماعي الذي هزّ البلاد إبان الرعب العظيم لم ينقطع فجأة في تشرين الأول سنة ١٧٨٩: إن فكرة المؤامرة الأرستقراطية المرتبطة بالتدخل الأجنبي ظلت تثير في فرنسا ١٧٩٠- ولا سيما في أقاليم الجنوب ذعراً مولّداً لمنعكسات دفاعية عنيفة أحياناً. هناك أساطير تصنع التاريخ الحقيقي: كانت المؤامرة الأرستقراطية واحدةً من تلك الأساطير.

المزايدة الثورية:

إن الكلمات التي نستعملها لم تتّخذ دائماً الدلالة ذاتها. فكلمة «جمهوري» نلقاها في كثير من الكتابات في بداية الجمعية التأسيسية: إنها تدل في معظم الأحيان على التعلق بمحتوى الثورة السياسي- السيادة الشعبية بدلاً من السيادة الملكية- ولا تدل على الميل إلى شكل من أشكال الحكومة. ونادرون هم الذين أعلنوا - قبل فرار الملك - أنهم أنصار الجمهورية. مثل

ذلك الصحفي «روبير». وكذلك «الديمقراطيون»: فهكذا كان أعداء التيار الجديد يسمّون في ١٧٨٩ جميع الذين يعارضون التعسف بالدستور. ومع ذلك فإن الكلمة تتحدّد شيئاً فشيئاً وتبرز دلالتها الاجتماعية: إن معارضة مرسوم «المارك الفضي» تظهر أن المقصود بهم جماعات المثقفين من البرجوازية الوسطى الذين حرمتهم الموهبة بلا ثروة من أهليّة الانتخاب. ففي باريز بخاصة، كان الاستياء شديداً عند إلغاء المناطق في أيار ١٧٩٠. وكان يمكن لعادة الإدارة الذاتية أن تتربّى في تلك الأقسام الجديدة الخاضعة لبلدية الأعيان. وسيؤمّن البديلَ النوادي الشعبية والجمعيات الأخوية. وكان أهمها جمعية حقوق الإنسان والمواطن التي تأسست حوالي شهر نيسان في دير «الكورديليين». وسُجّل فيها «مارا»، «دانتون»، «ليجندر»، «سانتير». وكان تركيبها البرجوازي الصغير جوهرياً يجعل منها منظمة أقل استشاريةً وأكثر نضالية من نادي اليعاقبة. وفي موازاتها تكونت عدة جمعيات شعبية بشكل عفوي وائتلفت حول لجنة مركزية في أيار ١٧٩١. وكانت مراكز للتربية السياسية التي حافظت بين الجماهير على جوّ من اليقظة المشككة التي لا توفّر أحداً. بيد أننا لا يجب أن نرى فيها منظمات عمالية ولا حتى محاور لاستقطاب المطالب الشعبية للامتسرولين كما ستغدو فيما بعد. لقد كان تموين باريز، في هذا الوقت، مؤمّناً تقريباً، وإذا كانت التكتلات العمالية قد أُوقفت بقانون «لي شابيلييه»، وإذا كانت المشاغل التي يُشغّل فيها العاطلون قد أُلغيت، فإن الأزمة تظل سياسيةً أكثر منها اجتماعية: أثناء اجتماع الجمعيات الابتدائية التي دُعيت في حزيران لانتخاب الجمعية التشريعية فإن المارك الفضي لا التمييز بين السلبيين والإيجابيين هو الذي كان في مركز مطالب العامة.

أصدقاء السود وأصدقاء المستوطنين:

كان للثورة في المستعمرات، وبالأخص في «سان دومينغ» أصداء يسهل التنبؤ بها. في الواقع، وجد كبارُ المستوطنين أنفسهم في تناقض كبير: كانوا يأملون أن يجدوا في أحداث فرنسا فرصةً للتحرر من الوصاية الاقتصادية والسياسية للبلد الأم، وذلك يستتبع حلاً على نمط الاستقلال

الأمريكي، لكنهم كانوا بحاجة إلى البلد الأم لاحتواء مطالب الناس الأحرار الملونين - المولّدين - ولا سيما العبيد. وكان نادي «ملكسياك» في باريز، يمثّل مصالح المستوطنين. وكان فيه ملكيون معتدلون مثل «مالويه»، ووطنيون مثل لاميت، وأصحاب مصارف مثل «لابورد»: وكانوا يملكون مزارع وعبيداً. وأصبح «بارناف» وهو صديق «لاميت» الناطق باسمهم في الجمعية. لكن المولّدين وجدوا في جمعية أصدقاء السود (التي أسست في ١٧٨٣) دعائم نشيطة: بريسو، روبسبيير، الراهب غريغوار الذين تولّوا الدفاع عنهم. لا لأن محاربة الاسترقاق - وهو الهدف الأولي للجمعية - كانت في مركز نشاطها: إن مشكلة الاسترقاق نُحّيَتْ من الجمعية التأسيسية على نحو مطلق؛ نائبٌ مغمورٌ واحد من «فير ماندوا» هو «فبوفيل دي زيسار» قدّم في أيار ١٧٩١ مشروع إلغاء تدريجي للرقيق، فلم يُناقَش مشروعه واكتفى روبسبيير بأن طلب ألا تُلفظ كلمة «عبد»، مما يعني الإبقاء على نظام الرق، والمعركة الكبرى بين أصدقاء المستوطنين وأصدقاء السود دارت حول الحقوق السياسية للمولّدين الأحرار. وفي تشرين الأول، على أثر القضاء على حركة تمرد للمستوطنين في «سان دومينغ»، طرح بارناف لتصويت الجمعية تسويةً: ففي مقابل إعادة سلطة البلد الأم على الجزر تتعهد الجمعيةُ ألا تقوم بأية مبادرة حول السود والمولّدين إلا بناءً على طلب صريح ومحدّد من الجمعيات الاستعمارية.

لكن المولّدين في «سان دومينغ يضطربون: وينظّم أحدّهم، وهو «فنسان أوجي» حملة عرائض؛ في شباط ١٧٩١ سيُجلد في الساحة العامة ويُعدم. ويثور النقاش في الجمعية في أيار ١٧٩١، وتتبع الأغلبيةُ أنصارَ المساواة السياسية، بالرغم من «بارناف». ويُظهر «لانجونييه» أن التهجين جعل من المولّدين «أولاد أم واحدة، وأخوة، وأبناء أخوة وأعمام» للمستوطنين والتفت إلى اليمين هازئاً بمزاعم النقاء العرقي:

«أنتم لا تريدون أن تدعوهم يقاسمونكم حقوقكم لأن لونهم ليس أبيض كلونكم؟ أستطيع أن أقول لكثيرين ممّن يثيرون هذه المزاعم المضحكة: انظروا إلى أنفسكم في المرآة واحكموا.»

ويبرهن روبسبيير، في مداخلة ذكيّة، أن العرقيّة إزاء المولّدين سيكون من نتائجها أن ترمي بهم بين أيدي العبيد. وفي ١٥ أيار منحت الجمعية الحقوق السياسية للملونين الذين وُلدوا من أم حرة وأب حر. وتمّ انشقاق اليسار.

حزب ثوري:

أثار ربيعُ ١٧٩١ قطاعي الحزب الوطني أحدهما على الأخر، على نحو متزايد. ومنذئذ لم يعد «مارا» الذي أبت حدّتُه أن تهدأ، منعزلاً في تنديده بالثروة المقترنة باللا وطنية. فاضطرابُ العامة، والتدابير المُقيِّدة أكثر فأكثر التي اتّخذتها الأغلبيةُ إزاء التعبير العام، تُقلق رجالاً سياسيين مالت أفكارهم في الاتجاه الديموقراطي. «فتوماس ليندیه» يكتب إلى بلدية «بيرني» قائلاً إن إلغاء مشاغل البرّ والإحسان كان خطأً. ويحتج روبسبيير على مراسيم ١٨ و ٢٢ أيار التي تمنع النوادي والأقسام من اتخاذ القرارات وتقديم العرائض. وتأخذ السيدة «رولان» بالهجوم على «طبقة الأغنياء». وإذا كان «مارا» يحارب قانون «لي شابيلييه». فمحاربته له بسبب محتواه الاجتماعي وهو محتوى سيدهش كثيراً كارل ماركس أقل مما هي بسبب ما يهدف إليه هذا القانون من منع المواطنين «الاهتمام المشترك بشؤون الدولة». إن خلاص الثورة، بالنسبة إلى هؤلاء الديموقراطيين، يرتكز على المحافظة التي لها الأولية، المحافظة على التحالف بين البرجوازية والشعب.

ردّت الأغلبيةُ البرلمانية في اتجاه معاكس. فما تخشاه في هذا التحالف هو الثمن الذي سيُدفع. وهي تتبع ثالوثها الذي قرّبه موت ميرابو (في ٢ نيسان) من البلاط، والذي فصلتْهُ مسألةُ المولّدين عن الديموقراطيين: كان برنامجه تعديل الدستور بتقوية سلطات الملك وبرفع شروط ضريبة الانتخاب. وفي ١٧ أيار عرَضَ «ادريان دي بور» الخطوط المرشدة للجماعة: «انتهت الثورة. يجب تثبيتُها وحمايتها بمحاربة العنف. يجب تقييد المساواة، الحدّ من الحرية وتثبيت الرأي العام. ويجب أن تكون الحكومة قوية، متينةً، مستقرّة»

هذا هو برنامج حزب كبير على نمط حزب «ثوري». لكن هذا الثالوث حين سار على طريق قصر التويليري صادف عقبة اصطدم بها من قبل أنصار الملكية الدستورية: هذه العقبة هي الملك.

فرار الملك:

فهم المعاصرون فهماً سيئاً نيّات لويس السادس عشر. وظُنَّ أن من الممكن فصلها عن نيات ماري أنطوانيت. لكن الصورة التقليدية «لهذه النمساوية» التي تدفع زوجها الضعيف في طريق ملتوية للعودة إلى الحكم المطلق صورةٌ لا تصمد لتحليل الوثائق. إن برنامج لويس السادس عشر وماري أنطوانيت هو برنامج ٢٣ حزيران ١٧٨٩: إنه يقبل بالحدّ من الحكم المطلق، بمبدأ الدستور؛ وهو يرفض إلغاء الامتياز، إلا في الميدان المالي. نعم للحرية، ولا للمساواة.

ومنذ تشرين الأول ١٧٨٩، تنصّل لويس السادس عشر، في رسالة سرية إلى ملك أسبانيا، من الأعمال التي أجبرته الثورة على تصديقها. كتب إلى شارل الرابع:

اخترتُ جلالتكم باعتباركم رأس الفرع الثاني، لأضع بين أيديكم الاحتجاج الرسمي الذي أرفعه ضد جميع الأعمال المناقضة للسلطة الملكية والتي انتُزعت مني بالقوة منذ ١٥ تموز من هذا العام. وأرجو جلالتكم أن تحتفظوا بهذا الاحتجاج سراً حتى الفرصة التي يمكن فيها أن يكون إعلانه ضرورياً».

أية فرصة؟ الفرار. كان الملك والملكة حذرين من مبادرات الكونت دارتوا. وأَملا زمناً طويلاً، مع قصر نظرهما السياسي المزعج، أن تفترس الثورةُ ذاتُها أبناءَها أنفسهم. كتبت ماري أنطوانيت، في كانون الأول ١٧٩٠،: «المقصود انتهاز اللحظة التي تكون فيها الرؤوس قد صحت صحوة كافية

لتجعلها تتمتّع بحرية عادلة خيّرة، كما تمناها الملكُ دائماً، بعيداً عن الإباحة والفوضى.» سيكون دعمُ أوروبا دبلوماسياً.

فلماذا إذن قبلا بفكرة الفرار، منذ شهر تشرين الأول ١٧٩٠، دون أن يعتمدا خطّة محدّدة؟ بسبب الخطأ في تقدير ديمومة الثورة. وبين شباط وأيار تُسرّع الوقائع الجديدة تحقيق المشروع إذ تهاجر في شباط سيّداتُ فرنسا، عمّات الملك، ويثرن بذلك الشكوك الثورية. وفي ١٨ نيسان، عندما أراد لويس السادس عشر أن يغادر «التويليري» ليذهب إلى «سان كلو» كما يفعل كل عام، أجبره الجمهور على العودة على أدراجه. فيقرّر الفرار في ٢٧ أيار، وهو مقتنع بأن الوضع لا يسمح بغير إمكان واحد هو الفرار، وراغب في الضغط على القوى الأجنبية التي آلمه قعودُها، ويخرج في ١٩ حزيران. وقد أجِّل الموعدُ في آخر لحظة، أربعاً وعشرين ساعة.

ثلاثة رجال كانوا مسؤولين عن العملية. البارون «دي بريتي» الذي هاجر منذ ١٤ تموز وأخذ على عاتقه الحصول على موافقة القوى الخارجية. المركيز «دي بوييه» الذي قضى حياته العسكرية في حرب السنوات السبع وحرب الاستقلال الأمريكية والذي أظهر صلابته حين قمع العصيان في الجيش، في آب ١٧٩٠. كان يقود قطعات اللورين والأبرشيات الثلاث. وهو الذي سيهتم بالاستعدادات العسكرية؛ ففي كانون الأول أرسل ابنه ليعرض على الملك خطّة السفر، موصياً بأن يكون موقع «مونميدي» ملجأ. وكانت أصعب مهمة مهمة «الكسي دي فرزان». فهو الذي تكفّل بعدّة السفر، مشترياً من بارونة روسية، هي المدام كروف، عربة سفر أوصت عليها. وهو الذي عمل على خرق الشقق الملكية ليقيم أبواباً بينها. وقدَّر أن يكون الخروج من القصر من شقة أرضية شغلها الدوق «دي فيليكييه» قبل أن يهاجر، وتطل على باحتي «التويليري». لم يكن باب هذه الشقة يحرسه الحراس الوطنيون، وهو ما يثير الشك في مسؤولية لافاييت: أكان ذلك لتسهيل الأحاديث الليلية

الكثيرة بين «فرزان» والملكة؟ أكان ذلك مجرد طيش؟ ربما أراد لافاييت الذي كان يعتبره «غوفرنور موريس» بارع الحيلة، أن يسهّل سفر الملكة. هذه الاستعدادات كانت تتطلب احتياطات لم تتوافر فعلاً. فقبل ٢١ حزيران بكثير جرت وشايات: خادمة الملكة السيدة «دي دوشروي» كانت عشيقة «غوفيون» الذي كان الآمر الثاني للحرس الوطني؛ وقد وشت، بسبب غيرتها من السيدة «كامبان»، بمشروعات الهرب في آخر أيار. وأشارت الصحافةُ الديموقراطية مراتٍ إلى معلومات نقلها إليها مخبرون متطوّعون.

لم يكن الهرب مؤامرةً مدبرةً تدبيراً حسناً. فاختيار الرجال، وبطء السفر، ويقظة الرأي العام الثوري قضت عليها بالفشل. كان «بوييه» قد أرسل الدوق «دي شوازيل» وهو عقيدٌ شاب شجاع، لكن تنقصه التجربة، ليوفّر الأمن للمسافرين. سافر شوازيل في ٢٠ حزيران نحو الثالثة بعد الظهر مع مزيّن الملكة، وكان عليه أن يلحق بمفرزة الخيالة الأولى التي أرسلها «دي بوييه» إلى «بون دي سوم فيل» لكنه أرسل في ٢١، نحو الساعة الخامسة بعد الظهر، بعد أن أقلقه ما أثاره حضورُ الجند من غليان لدى الفلاحين، وحين رأى أن الملك لم يأت، أرسل ليونار إلى المفارز المهيّأة في مواقع الأبدال التالية يخبرها أن بإمكانها أن تُريح خيلها وجنودها. وبدلاً من أن يتراجع هو نفسه على الطريق المباشرة، دلف إلى طرق ثانوية، ناشراً الانفعال لدى الفلاحين.

لماذا لم يكن الملك هنا؟ كان «بوييه» قد طلب عربتين خفيفتين؛ وكانت عربة السيدة «دي كورف» تتطلب ستَ جياد وتؤخر البدل: كان هناك تسعة عشر بدلاً ونحو مائة جواد. ونصح «بوييه» أن يُؤتى برجل قوي، هو المركيز «داغو» ليقود السفر: ففضّلت ماري أنطوانيت عليه مربية الأطفال الملكيين، وعندما عرض «فرزان» نفسه، رفض لويس السادس عشر. وكان «بوييه» قد وقّت السفر بحيث يصل الملك إلى «بون دي سوم فيسل» نحو الثالثة بعد الظهر. لكن الأسرة الملكية لم تحترم التوقيت منذ

السفر (الذي كان في الساعة الثانية بعد منتصف الليل بدلاً من منتصف الليل، واشتدّ التأخرُ في الطريق لأن الملك ما إن سافر من باريز حتى غمره الفرح باستعادة حريته وكان يوقف كثيراً ليريح ساقيه من خدرهما. فكأن دم «البيارنيه» عاد ليحيا فيه: «إذا ما اعتليت السرج فسأكون إنساناً آخر». وعندما وصل إلى «بون دي سوم فيسل» كانت الساعة السادسة والنصف ولم يكن هناك خيّالة.

حينئذ أصبح موقف الأهالي هو العنصر الحاسم. وفي «سانت مينشولد» التي لم يكن فيها خيّالة خُيّل إلى رئيس البريد «دروويه» أنه يرى الملك. لكنه لم يكن واثقاً من نفسه فترك العربية تمر. إن الشكوك الجماعية أمام وجود الجند هي التي حدت بلدية «سانت منشولد» إلى اتخاذ قرار مزدوج: إرسالُ «دروويه» وصاحب له لمطاردة المسافرين، نزع سلاح الجند. هذه المبادرةُ غير القانونية من بلدة صغيرة بليغةُ الدلالة على ريبة فرنسا الثورية. ومنذئذ نُفِّذ الأمر. ففي «سانت مينشولد» جرّد الحراسُ الوطنيون والجمهورُ الجندَ من سلاحهم. وفي «فارين» حيث وصلت العربة في الحادية عشرة مساء، ضاعت نصفُ ساعة في البحث عن جياد. واستطاع «دروويه» أن يسبق ركبَ الملك ويستنفر البلدية، ويعمل على سدّ الجسر. ويُسجن لويس السادس عشر.

الغضب والخوف:

فضّت السيدة «رولان» ليلة أمس، رسالة كانت تستعد لإرسالها وأضافت هذه الأسطر:

«هرب الملك والملكة». أكتب إليك على عجل وعلى قصف المدفع وفي أعظم الغليان. ها هي ذي الحرب المُعلنة. ومن غير الممكن تقريباً ألا يكون لافاييت متواطئاً. الناس يضطربون في كل مكان».

استيقظت باريز وهي بلا ملك. غليان لا فتنة. إن غضب الشعب الذي يهاجم المشبوهين، ويحطم تماثيل الملك النصفية وزهور الزنبق، ويلتهم هجاء

«الخنزير الأكبر» و«توانيت النمساوية»- توجّهه السلطاتُ الثورية. ولا شك أن الفراغ الذي وُجد على هذا النحو يشجّع أنصار حلّ الاستبدال: الديكتاتورية على الطريقة الرومانية، كما كان يقترحها «مارا» منذ زمن بعيد، وصاية دوق «أورليان» على العرش، الذي ينضوي في الوقت المناسب في ٢٣ حزيران، إلى اليعاقبة، الجمهورية على الخصوص، إذ يتكاثر أنصارها؛ وإلى الصحفيين بريسو، غورساس ينضاف رجالٌ سياسيون مثل «كوندورسيه»، وإدارات كاملة مثل مقاطعة «بوي ودوم» ومقاطعة «هيرو». لكن شكل الحكومة، بالنسبة إلى الثوريين النافذي البصيرة. مسألة ثانوية. والشعوران المسيطران هما الغضب والخوف. الغضب على لويس السادس عشر الذي يريدون محاكمته. والخوف من مؤامرة هائلة يدبّرها المهاجرون والأجنبي وتتلو إنذار «فارين». لقد احتفظ روبسبيير، في ساعات الرعب هذه برباطة جأشه. وكانت تعليماته أن لا تطرح مسألة نظام الحكم، وان يُعدَّ الشعب للرد على الهجوم المعادي للثورة، وأن يعاقَب لويس السادس عشر.

لم تكن السلطات تفهم الأمر على هذا النحو. وقد أصدر لافاييت الذي تحدث مع بابي والكسندر دي بوهارنيه وكان رئيساً للجمعية في هذا الشهر، أمره في إعادة الملك «الذي اختطفه أعداء الثورة». من الذي خطرت له فكرة تحويل الفرار إلى اختطاف؟ الفرضية الأكثر احتمالاً هي فرضية «مرسية رينار». إن «دارندريه» وهو نائب خبير بالمناورات البرلمانية هو الذي يكون قد أوحى بذلك إلى لافاييت، بطل العالمين. وكان على الجمعية التي اجتمعت في التاسعة صباحاً أن تتّخذ تدابير مباشرة دون أن تعلم بالبيان المضاد للثورة الذي تركه لويس السادس عشر قبل سفره. فقرّرت أن تستولي على السلطة التنفيذية محوّلة السيطرة الفعلية التي كانت تمارسها إلى دكتاتورية قانونية. وأخذت برأي بارناف عندما طلب تحاشي تدخل الشعب قبل كل شيء.

كان الشعب، مع ذلك متجمعاً، في ٢٥، ليشهد عودة الملك. ويصف لنا المشهدَ «بيتيون» وهو أحد المفوضين الثلاثة الذين أرسلتهم الجمعية لملاقاة الملك: «كان تزاحم الجمهور هائلاً. وبدا أن كل باريز وضواحيها كانت

متجمّعة. كانت سطوح المنازل مغطّاةً بالرجال والنساء والأطفال وكانت الحواجز تنوء بهم، وكانت الأشجار ملأى بهم. كان الجميع يضعون قبّعاتهم على رؤوسهم؛ وكان الصمت الجليل يسود».

«شان دي مارس»:

في اليوم ذاته قررت الجمعية تعليق سلطة الملك وتأليف لجنة للتحقيق في ظروف «الاختطاف». وقدمت هذه اللجنة تقريرها في ١٥ تموز: كان الملك بريئاً. والمذنبون الوحيدون هم «بوبيه» (الذي اتّخذ الحيطة فهاجر) والحرس الخاص. وقد آل الأمرُ، هذه المرة أيضاً، إلى «بارناف» ليستخلص المعنى العميق لهذا القرار:

«هل سننهي الثورة؟ هل سنبدؤها من جديد؟ لقد جعلتم جميع الناس متساوين أمام القانون؛ كرّستم الحرية المدنية والسياسية، أخذتم للدولة كل ما كان منتزعاً من سيادة الشعب. خطوة أخرى ويغدو كل شيء مشؤوماً ورهيباً؛ خطوة أخرى في خط المساواة تعني تدمير المِلْكية».

هذا البيان الموجّه إلى المُلاّك لقي القبول. بيد أن الأغلبية البرلمانية وجدت نفسها واقعة في نزاع مثلّثي. لقد وجد اليمين في توقيف لويس السادس عشر مناسبة للقطيعة المكشوفة، للانفصال العنيف عن النظام الجديد. انسحبت من الأكثرية: ٢٩٣ نائباً رفضوا الاعتراف بصحة قرار تعليق سلطة ملك له حصانته وطلبت صراحة تدخل الأجنبي. جاء في «غوتييه الصغير»: لا يمكن لفرنسا أن تتجدّد إلا بحمام من الدم». وكتب «غوفرنور موريس». في مذكَراته: «إن التزاماً جاداً ومتيناً سيكون نفعه، فيما أعتقد أكثر من ضرره». إن نسيان هذه التهديدات والتغاضي عن رسائل الضباط المهاجرين التي صادرتها السلطات سيحرم الحلول المعتمدة من بعد ضروري لفهمها الكامل.

لم يكن الديموقراطيون بحاجة إلى الإثارة. لقد ضاعفت نادي الكورديليين والجمعيات الأخوية من عرائضها ومن تظاهراتها. كانت تطلب

بأن تستشير الجمعية الشعب. كانت تطالب بأن يعاقب لويس السادس عشر. لكن اليعاقبة، وأولهم روبسبيير، كانوا يحترمون الشرعية: بما أن الجمعية قرّرت فلن يذهبوا إلى شان دي مارس». وفي ١٧ تموز اصطدم أربعة آلاف إلى خمسة آلاف شخص من الحرفيين والأجراء البيتيين والعمال، بالحرس الوطني الذي رفع العلم الأحمر، علم القانون العرفي. كان هذا اليوم، كغيره من «الأيام الباريزية» دامياً على أثر طلقة نارية انطلقت من مكان مجهول. لم تكن مذبحة: كان هناك نحو خمس عشرة ضحية. لكن هذه أول مرة تطلق فيها الميليشيا الثورية النار على الشعب. إن لون القمع سيغدو في التاريخ لون التخريب: العلم الأحمر.

اليعاقبة و«الفويان»:

لم تكن الأغلبية تقصد إلى القطيعة مع الثورة، كانت التعبير ذاته عنها. كان الابتعاد عن الهيئات غير البرلمانية، ومكافحة الصحف والناس الذين قد يشعلون الحرب الأهلية والأجنبية، وترسيخ النظام، تلك كانت أهدافها.

أما الهدف الأول فقد تم بلوغه منذ ١٦ تموز، ذلك أن المعتدلين هجروا اليعاقبة وحلّوا في الشارع نفسه «سانت اونوري»، لكن في دير «الفويان» وتبعهم كلُّ النواب تقريباً؛ وبين ٢٤٠٠ مشترك باريزي سار على الدرب نفسه من ١٨٠٠ إلى ١٩٠٠. وفي الأقاليم كان الرأي السائد رفض الانشقاق والدعوة إلى الوحدة: إذا كان «الفويان» يقودون خمسة وأربعين فرعاً. وإذا كان اليعاقبة يحتفظون منذ البدء بستة وعشرين، فإن أكثر من مائة وخمسين ينحازون إلى الوحدة. وكان يجب انتظار آخر السنة ليضمّ روبسبيير هؤلاء الوحدويين إلى البيت القديم.

نُظِّم القمع على يد لجنة بحوث الجمعية. أهي عدالةٌ طبقية؟ إنها تضرب يميناً كما تضرب شمالاً. وإذا كان النادي الكورديليين سيغلق مؤقتاً، وإذا لم يعد «ديمولان» قادراً على إظهار صحيفته، فإن «سولو» والراهب «رويو»

يلاحَقان. وليس المقصود العقاب بقسوة، لكن محاصرة الحريق. وقد عارضت الأغلبية إنشاء محكمة استثنائية اقترحها نائبٌ من اللورين، وجاء عفو ١٥ أيلول ليكمل إفراغ السجون.

بيد أن النضال على جبهتين يفترض استراتيجية. وكانت استراتيجية «بارناف» أن يقطع، على نحو ما، طرفي عجّة البيض: أن يفصل من أقصى اليمين المتشدّد يميناً وسطاً معتدلاً يدعم تعزيز السلطة الملكية، وأن يعزل بعض النوّاب اليعاقبة – روبسبيير، بيتيون بوزو، غريغوار – عن كتلة النواب الوطنيين. هذه الستراتيجية فشلت. ولم يجرّ «مالويه» معه أصدقاءه الوطنيين الذين لم يشجعهم البلاط على التسوية؛ وفي جميع النقاط الهامة تبع معظم النواب الوطنيين اليسارَ. التعديل الوحيد تعلق بالضريبة الانتخابية التي ألغيت في مقابل إلغاء المارك الفضي. لم يحصل الملك على سلطات جديدة، لكنه جاء إلى الجمعية ليقسم اليمين. وأقيمت احتفالات كبيرة، في دار البلدية، وفي «نوتردام»، وفي الأوبرا احتفاءً بلقيا الملك والبلاد. وعندما انفضّت الجمعية التأسيسيّة أعلنت: «بلغت الثورة نهايتها».

الجمعية التشريعية:

تألّفت الجمعية التشريعية التي اجتمعت في الواحد من تشرين الأول، من رجال جدد. وكان روبسبيير قد طلب تصويت الجمعية التأسيسية على عدم قابلية أعضائها للانتخاب. اختارت الهيئة الانتخابية تمثيلها تبعاً للتجربة وللمسؤوليات التي اضطلعت بها الهيئات الشرعية - المقاطعات والمناطق والبلديات – أكثر مما اختارته بالنسبة إلى انشقاقات الحياة السياسية الباريزية. وحين وصل الوافدون الجدد باريز انقسموا، فانتمى مائة وستة وثلاثون إلى اليعاقبة، ومائتان وستون إلى «الفويان». أما معظم الجماعة – أكثر من ثلاثمائة – فرفضوا أن يختاروا بين الفئات المتحزّبة. وقد أبعدهم تعلّقهم الأساسي بمبادئ الـــ ٨٩ وانتصاراتها عن جماعة كانوا يخشون تلوّثها بالبلاط، وعن مركزٍ للضغط كانوا يخشون طرائقه.

ثم إن الأبطال تعبوا. فلافاييت يترك مركزه وينسحب إلى أراضيه في ٨ تشرين الأول: ولن يعود إلا في كانون الأول. وفي ١٤ يستعيد روبسبيير في «أراس» جوَّ مسقط رأسه. ويُنتحب «بيتون» عمدةً، ويعيّن «رودورر» وكيلاً نقابياً في بلدية باريز فيمثّلان باريز المتعقلة لا باريز المضطربة.

هذه الاستراحة توقف إلى لحظة الحركة الثورية. لنستغلّ هذه الوقفة. هذه الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٧٩١ هي غروب عصر جميل وعظيم. إن من السهولة بمكان، بعد مرور زمن طويل، السخرية من نقائص سياسية أصحاب «الفويان» فالعوائق التي كانت تواجهها سياستهم – لعبة القصر المزدوجة، شكوك البرلمان، عداء الجماهير – كل ذلك وعاه أصحاب «الفويان». ولقد عملوا ما بوسعهم للمحافظة على الهدوء الداخلي، وعلى السلام في الغد.

ثورة في فرنسا أم ثورة في أوروبا:

كيف استقبلت أوروبا الثورة الفرنسية؟ إن التعاطف الذي لقيته، في البدء، الثورة الليبيرالية كان شديداً في الأرستقراطية الأوروبية الراغبة في النضال ضد الحكم المطلق المركزي. لكن الطبقة النبيلة وعت، بعد مراسيم ٤ آب، وبعد وصول المهاجرين الأول، الطابع المساواتي في أحداث فرنسا، فتغلّب التضامن الطبقي على النزاعات الصغيرة مع الحكم المطلق. في تشرين الثاني ١٧٩٠ نشر «بورك» أفكاره حول الثورة الفرنسية، التي ستصبح كتاب صلوات الثورة المضادة. وبقي التعاطف جلياً في الأوساط المثقفة من البرجوازية أو من الفئة الليبيرالية في طبقة النبلاء. وظل أمثال كانت وفختة ورايشتشيف وبرايس يتّجهون بأبصارهم إلى فرنسا. بيد أن إلغاء الحقوق الإقطاعية إنما وجد إشعاعه الكبير في طبقة الفلاحين. ولم يبلغ هذا الإشعاع البلاد المجاورة وحدها – مثل السافوا وسويسرا وبلجيكا وريناانيا - وإنما نرى الفلاحين في مدينة صغيرة من مملكة «نابولي» يجتاحون ساحة السوق

صائحين: «نريد أن نفعل مثلما فعل الفرنسيون». إن الثورة الفرنسية كانت تحمل، بطبيعتها بذرة الثورة الأوروبية.

قلقت الحكومات لأسباب أخرى. ففي لييج والبلاد المنخفضة النمساوية، انفجرت ثورتان في ١٧٨٩، قضت عليهما النمسا، لكن الدرس كان مثمراً: فالخوف من العدوى الثورية لم يختف قط، ولا سيما أن قانوناً عاماً دولياً جديداً أخذ يتأكّد في فرنسا بصدد الأمراء الألمان وأمراء «آفينيون». لقد أثار إلغاء الحقوق الإقطاعية غضب الأمراء الألمان المتملكين في الألزس والذين كانوا يعتدّون بمعاهدات «وستفاليا». فردّت عليهم الجمعية التأسيسية، وهي تعرض عليهم تعويضاً، أن الألزس فرنسية، لا بحق الاحتلال، لكن بانضمامها الطوعي إلى الاتحاد. وثارت «آفينيون» على البابا، وطلبت في حزيران ١٧٩٠ وحدتها من جديد مع فرنسا. وترددت الجمعية التأسيسية فرفضت أولاً، ثم أعلنت في أيلول ١٧٩١ ضمّها، إن هذه الأمور القليلة الخطورة في ذاتها قدّمت إلى المحل الأول مفهوماً جديداً ومعادياً للسلالية الملكية في العلاقات الدولية: فبعد حقوق الإنسان يجيء حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ونحن نفهم كيف أن مدافعاً عن الحكم المطلق مثل «غستاف» الثاني ملك السويد وأن الجبّارة كاترين الثانية في روسيا يتفجران حقداً على الثورة. لكن الملوك، في مجموعهم، احتفظوا برباطة جأشهم. فأبت إنكلترا القيام بأي غزو: إن فرنسا ضعيفةً أقل إعاقةً لتجارتها. أما القوى الصغيرة – إسبانيا، سردينيا، نابولي – فلم تكن تستطيع شيئاً بذاتها. كان كل شيء منوطاً بالإمبراطور. وكان الإمبراطور، حتى شباط ١٧٩٠، جوزيف الثاني، ثم «ليوبولد»، وكلاهما أخو «ماري انتوانيت» ولم يكن شغلهما الشاغل فرنسا، بل تركيا وبولونيا. ذلك أن النمسا ألقت بنفسها سنة ١٧٨٨، بالاتفاق مع روسيا، في حرب ضد السلطان. وقد ترك ليوبولد الصراع منذ تموز ١٧٩٠، وظلّت كاترين وحدهما في معاهدة جاسي (كانون الثاني ١٧٩٢) لتستفيد من انتصارها.

بقيت بولونيا التي بدأت في ٣ أيار ١٧٩١ نهوضاً متأخراً لكنه لامع، والتي كانت تهدّدها المطامع الروسية؛ وضدّها تقاربت بروسيا والنمسا منذ حزيران ١٧٩١. وكانت المسألة الشرقية بالنسبة إلى قوى أوروبا الوسطى، أي قوى أوروبا العسكرية الحقيقية، الرهان الأساسي على الرقعة الدبلوماسية.

نحن نرى أن التهديد بالحرب لم يكن موجوداً جدّياً بالنسبة إلى فرنسا، من الجانب الأوروبي. لكن لويس السادس وماري انتوانيت حين أخطرا «ليوبولد» بسفرهما، وحين حرّضاه على تهديد الثورة، سيسوقانه إلى ارتكاب خطأ بسيكولوجي. ففي ٢٥ آب ١٧٩١، وقّع مع ملك بروسيا إعلان «بيلنيتز»:

«إن جلالة الإمبراطور وجلالة ملك بروسيا، بعد أن استمعا إلى رغبات السيد أخي الملك والسيد الكونت دارتوا وعروضهما يعلنان معاً أنهما ينظران إلى الوضع الذي يوجد فيه حالياً ملك فرنسا على أنه موضوع ذو أهمية مشتركة بالنسبة إلى جميع ملوك أوروبا».

وبالفعل فإن التعبئة كانت خاضعة لاتفاق مفترض مع القوى الأوروبية الأخرى. لكن ذلك كان، في نظر الثوريين تدخّلاً غير مقبول في شؤون فرنسا الداخلية، ومسوّغاً لمخاوفهم. إن مذكّرات المستشار «كونيتز» المهدّدة، والتحالف النمساوي البروسي، الموقّع في شباط، وموت ليوبولد الذي خلفه في أول آذار الشاب فرانسو الثاني، كل ذلك سيُنقص من مقاومة الحرب. لكن المبادرة إنما جاءت من فرنسا.

نواحي الضعف العسكريّ في الثورة:

إن ميزان الوسائل العسكرية التي تملكها فرنسا في بداية ١٧٩٢، ليس مناسباً. ولا شك أن نوع التسلح ممتاز: فمدفع «غريبوفال» وبندقية ١٧٧٧ مشهوران في أوروبا. لكن الكمية ناقصة: إذ يجري صنع مائة وخمسين مدفعاً وخمسة وعشرين ألف بندقية في العام وسطياً. والمشكلة الحقيقة تكمن في القيادة، في معنويات الجند، في ضعف التجنيد.

كان ضباط ١٧٨٩، في معظمهم، أعضاء في تلك الطبقة النبيلة في الأقاليم التي سدّت أرستقراطية البلاط طريقها. وفي بدء الجمعية التأسيسية كانوا يأملون الكثير من النظام الجديد الذي كان يمكن أن يهبهم إمكانات الترقي. لكن عداءهم أخذ يشتدّ منذ أشهر ١٧٩٠ الأولى: كانوا مرتبطين بالملك، بالشرف الإقطاعي، فكان لا بدّ من قسم يمين الولاء للدستور؛ وكانوا نبلاء فكانوا لا بدّ لهم من قبول إلغاء طبقتهم، وتطويع الضباط الكبار بالمسابقة. وكانت الهجرة قليلة العدد، قبل فارين، فتسارعت بعد ذلك: فمن بين تسعة آلاف ضابط، فرّ نحو ستة آلاف. ولسدّ مكانهم نصفياً دعي صفُّ الضباط، أما النصف الباقي فدعي إليه شباب البرجوازية الذين خدموا في الحرس الوطني. وبين الضباط القدامى الذين بقوا والذين شُكَّ في أنهم ينوون السفر وبين الضباط الجدد القليلي الخبرة، كان هناك حذرٌ متبادل.

تأثّرت بذلك معنويات الجند. وكانت الثورة بالنسبة إليهم تحرّراً من انضباط الجيش القاسي: كان الجنود يختلطون بالمواطنين، ويتكلمون في النوادي، ويرسلون العرائض. وكانت سنة ١٧٩٠ سنة تمرّد: فالبحارة في سفنهم، والعمال في مصانع الأسلحة، والجنود في وحداتهم كانوا يرفضون كثيراً طاعة رؤسائهم ويتمردون. وكان العصيان المسلح الأكثر دويّاً عصيان السويسريين في كتيبة «شاتوفيو» في نانسي.

لم يكن هؤلاء الجنود عديدين. ولم تكن الجمعية التأسيسية قد عدّلت تجنيد جند خطّ المقاومة الذي كان يحتوي على نحو مائة وعشرين ألف رجل. وعند فرار الملك تقرّر تجنيد كتائب من المتطوعين في الحرس الوطني، لكن من بين مائة ألف جندي مقدّرين كان ثلاثة وثلاثون ألفاً تحت السلاح في نيسان ١٧٩٢.

مع فقدان الانضباط، والهجرة، ونقص الوحدة: كانت الحرب بالنسبة إلى فرنسا مجازفة باهظة الثمن.

الحرب التي أرادتها الثورة:

أسهم لويس السادس عشر وماري انتوانيت في السير إلى الحرب، وإن لم تكن المبادرة منهما. لقد تمنياها منذ هربهما إلى «فارين». كانا يبغيان الهزيمة. كتب الملك إلى «بريتوي»:

«ستكون هناك حرب سياسية بدلاً من الحرب المدنية، وستكون الأشياء أفضل. إن حالة فرنسا المادية والمعنوية تجعل من المستحيل تحمّلها».

وكان وزير البحرية، «برتران دي يولفيل» يشجّع، من جهته، ضباطه على التقاعس عن واجباتهم، وهذا يعني حثّهم على الفرار. وهكذا فعندما صوتّت الجمعية في تشرين الثاني على المراسيم الثورية، احتار الملك. فرفض أن يصادق على المراسيم التي تهدّد المهاجرين والكهنة العصاة، لكنه قبل بفرح مرسوم ٢٩ الذي كان يدعوه إلى أن يطلب من ناخبي «تريف» و«مانيس» تفريق المهاجرين المتجمعين على أراضيهما. وفي ١٤ كانون الأول، جاء إلى الجمعية ليلقي خطبةً حربية بنوع خاص.

لكن هذه السياسة أثارت القلق مع ذلك، حول الملك، في الوزارة، وفي المجلس السري الذي يحرّكه الثالوث. وقد بذل «بارناف» و«ديليسير»، وزير الخارجية، جهدهما بنصائحهما للملك وكذلك برسائلهما للإمبراطور، في المحافظة على السلام. لكنهما كانا قد ضعفا في حزبهما ذاته. أما الأخوة «لاميت» وهم ضباط فلم يكونوا بعيدين عن تطلّعات «لافاييت»: إن حرباً قصيرةً ومحددة تسمح للجنرالات الذين يملكون القيادة أن يفرضوا تثبيت الثورة. وكان تكتّل كامل يرتاد منزل السيدة «دي ستال» التي أصبح عشيقها «ناربون» وزيراً للدفاع. وكان في هذه الكتلة الشباب المتلهّفون للنبالة العسكرية الليبيرالية: الدوق دي بيرون، بوهارنيه، لاتورموبورغ.

ولسوف يفد أيضاً، بفضل «كوندورسيه»، زعماءُ اليسار أنفسهم. وكان رجل الحرب «جان بيير بريسو» المولود سنة ١٧٥٤ من أسرة من المرمّمين

في «البوس»، والذي سافر كثيراً وقرأ كثيراً. قد نال، منذ بدء الثورة، بعض الشهرة بفضل صحيفته «الوطني الفرنسي». وحين انتخب عن باريز إلى الجمعية التشريعية، اجتذب الخطباء اللامعين، نواب الجيروند: فيرجينو، غاديه، جنسونيه، ولما كان قابلاً للتأثر بكثير من اللاجئين السياسيين الذين كانوا يفدون من بلجيكا ولييج وهولاندا ورينانينا وسويسرا ليدخلوا النوادي، فقد بسط بحرارة، في الجمعية وبين اليعاقبة، حججه. لا بدّ من حرب ثورية: بتدمير «كوبلانس»، يُجبَر الملكُ على أن ينكشف، ويعود الهدوء إلى الاستقرار. ستكون الحرب سهلة، وستنهض الشعوب لتحطّم أغلالها. وأخيراً فإن من الواجب أن تمدَّ يد العون إلى ثوار أوروبا. إنها صليبية الحرية.

أما روبسبيير الذي كان مناصراً في البدء، فقد أصبح متحفظاً، ثم أصبح معادياً بصراحة. وبرأيه أن مركز الشر إنما هو باريز قبل «كوبلانس». من الذي يريد الحرب؟ الملك ولافاييت. ومن سيقودها؟ هما، هما دائماً. إنه يخشى الدكتاتورية العسكرية، ويندّد بمثالية «بريسو»:

«إن أغرب فكرة يمكن أن تولد في رأس سياسي هي الاعتقاد بأنه يكفي الشعب أن يدخل بلد شعب أجنبي وبيده السلاح ليحمله على قبول قوانينه ودستوره. لا أحد يحب المبعوثين المسلّحين».

لكن روبسبيير منعزل؛ وكلما مرّ الوقت تعاظمت الموافقة على الحرب، وأكثرت النوادي والجمعيات من عرائضها.

في ١٠ آذار اتّهمت الجمعيةُ «ديليسير» فيستقيل وزراء «الفويان» ويدعو الملك الديموقراطيين أصدقاء «بريسو» إلى الحكومة: في الخارجية «ديمورييه، في المالية كلافيير، في الداخلية زوج السيدة رولان، في ٢٠ نيسان يصوّت سبعة نواب فقط ضد الحرب المعلنة على «ملك بوهيميا وهنغاريا» وهذه الصيغة تُؤوّل غالباً على أنها الحرص على إبقاء ألمانيا خارج النزاع. وهي من الناحية القانونية مطابقة للأعراف: ذلك أن فرنسوا الثاني لم يتوَّج إمبراطوراً بعد.

إن «بريسو» ومَنْ سوف يُدعون الجيرونديين لا ينبغي أن يحملوا مسؤولية الحرب وحدهم. فالتحدي الذي وُجِّه إلى أوروبا كان تحدّياً جماعياً. وكون الجيروند قد أسبغت على النزاع لوناً خاصاً، هو لون المثالية الفاتحة، أمرٌ مؤكد، وكونها تحتلّ في تاريخ الحساسية الفرنسية مكاناً متفرّداً أمرٌ لا ينكره أحدٌ. لكن إرث الحرب الثورية التي ستتماثل معها لأكثر من قرن القوميةُ الفرنسية يفضي إلى كليمنصو مثلما يفضي إلى لامرتين. «الموت من أجل الوطن» لم يكن، قبل الكسندر دوماس، نشيد الجيرونديين وحدهم. ففي مواجهة الحرب، شكّلت الثورة الديموقراطية كتلة واحدة. وصمتت في الجمعية أصوات الجبليين الآتين. وصمت أيضاً «مارا» منذ ١٥ كانون الأول. وانتهى دانتون وديمولان إلى هجران روبسبيير. ثم إن معارضة روبسبيير للحرب قد بولغ في دلالتها على نحوٍ اعتباطي. وقد كتب روبسبيير ذاته بعد ذلك بقليل: «إني لم أعارض الحرب قط، لكني قلت إنها لا ينبغي أن تقوم إلا بعد تأكدّكم من أعدائكم الداخليين».

في داخل الاستراتيجية المشتركة بين جميع اليساريين، وهي استراتيجية تصبّ في ثورة أخرى، إنما حدث التباين التكتيكي الذي سيضعه في مواجهة الأغلبية العظمى من أصحابه. لقد أثار الإعجاب بصفاء ذهنه. ومع ذلك يحق لنا التساؤل إن كان تكتيكه، بالنسبة إلى منظوره، مجزياً: من الذي بوسعه أن يؤكد أن تطوراً محافظاً لن ينتصر لو ظلّت فرنسا في السلم؟ لعل المثالية الجيروندية هي التي كانت، بالنسبة إلى اليسار، الحلّ الواقعي.

ذلك لأن النزاع سيؤدي إلى نتائج خطيرة توقّعها بارناف وقلّةٌ من المعتدلين. فهم في كفاحهم المستمر للحفاظ على السلم كانوا يقدّرون المخاطر التي كانت تترصد الملكية، ومعها النظام الليبيرالي والبرجوازي على هوى قلوبهم. ولقد انتصرت لعبة البلاط المزدوجة، وتبجّحات جنرالات لافاييت الوهمية، على صفاء أذهانهم.

مطالب اللامتسرولين:

تلاقي وقوع الحرب مع أزمة اقتصادية خطيرة، لا كما كانت الحال في ١٧٨٩، القحط الذي سبّبه سوء الموسم. أزمة ١٧٩١ وكانت عادية. أما هذه المرة فهناك قضية الحوالة الحكومية – التي تحوّلت قيمتها إلى ٥٧% من المبلغ الاسمي في حزيران ١٧٩٢ – وهناك رفضُ الفلاحين أن يسلّموا الحبوب مقابل عملة هابطة، وهناك الارتفاع الشديد في أسعار المحصولات الاستعمارية ومردّه إلى تمرّد عبيد «سان دومنغ». لقد أضافت سنة ١٧٩٢ اضطرابات الأقوات إلى الثورات الفلاحية المستمرة منذ الصيف السابق. ففي ٣ آذار قتل عمدة «ايستامب»، سيمونو على أيدي الجمهور الذي كان يطالب بالتسعير. وأجبر شعبُ الضواحي، في باريز، منذ ٢٠ كانون الثاني، البقّالين على خفض سعر بيع السكر؛ وفي ١٤ شباط نهبت غسّالات «غوبلان» الحوانيت.

ولأول مرة تثبت نفسها حركةٌ شعبية مستقلة تجمع بين المطالب الاقتصادية وضرورة ديموقراطية سياسية حقيقة. أهي حركة بروليتارية؟ كلا. فهي تضمّ إلى العمال، عمال البيوت، والحرفيين وأصحاب الدكاكين الصغيرة. وما يحرّكهم ليس زيادة الأجور، بل تسعير المواد، وكره المحتكرين، والحذر من البرجوازيين المتّهمين بالتواطؤ مع العدو. وهم يسمّون «اللامتسرولين»، لا لأنهم لا يرتدون البنطال، وكان نادراً في ذلك الزمان، لكن لأنهم يحتقرون السراويل ذات الجوارب الحريرية التي يرتديها الأغنياء، النبلاء والبرجوازيون.

إن نزعة «اللاتسرول» تنتشر في الجمعيات الأخوية التي تفتتح من أجل المواطنين السلبيين. وهي تبلغ أوج حماستها في الحفلات الوطنية الكبرى. في ١٥ نيسان، تتظاهر باريز تكريماً لسويسريي «شاتوفيو» الذين عُفي عنهم وخرجوا من السجون، وتكريماً للحرية. ويجد الأخوان المتعاديان: «اندريه شينييه» و«ماري جوزيف شينييه» في ذلك مناسبة للسجال الشعري الذي يشرّف وجدانهما السياسي أكثر مما يشرف موهبتهما الشعرية. ورداً على الثاني الذي ينشد:

«عادت البراءة، وانتصرت بدورها»

يقول اندريه:

«هؤلاء الأبطال الذين أجلسهم على مقعد الأشغال الشاقة قرارٌ مهين، والذين لم يذبحوا سوى القليل جداً من إخواننا، ولم يسرقوا سوى القليل جداً من المال...»

لم تكن أسرة شينييه الوحيدة التي تقسمها حركة اللامتسرولين. على المستوى الاقتصادي، ظلّت البرجوازية موحّدةً في وجه مطالب اللامتسرولين. ومن بارناف إلى روبسبيير ظلت هذه البرجوازيه متعلّقة بعقيدة الليبيرالية، معادية لكل تسعير يذكّر بنظام الأمس الكريه، ويهدّد الملكية الخاصة. لكن المسألة سياسية أيضاً. ألن يحطِّم الاضطراب الشعبي وحدة الطبقة الثالثة؟ وهل ينبغي الإبقاء، مهما كلّف الثمن، على هذه الوحدة، أو التعرّض، عن علم، لخطر القطيعة؟

لم تكفّ الاضطرابات لدى «الفويان» عن شحذ عزمهم على تحطيم الديموقراطية. الشعب، بالنسبة إليهم، هو الأمة المجرّدة في «إعلان حقوق الإنسان». كتب أحد صحفييهم: «الشعب هو اجتماع جميع الأفراد الذين يشكّلون الأمة. إن المشاغبين يسيئون استعمالها ليقنعوا مائتي رجل جاهلين أنهم الشعب، وأنهم، من ثمَّ، السيد الحاكم». لكن شعب السلبيين استيقظ، ويجب إبقاءه بالقوة في مكانه. وعرض «دوبون دي نومور» الهدف بوضوح: «إن إلغاء النوادي سيعيد السلام في الداخل وفي الخارج. يكفي أن تُحطّم آلةُ العصيان المسلّح».

في الجمعية وعند اليعاقبة تميّز الأكثرية البرجوازية ما هو اقتصادي عمّا هو سياسي، وكثيرون يفكّرون مثل «بيتيون» «أن البرجوازية والشعب مجتمعين صنعا الثورة»، وان «اجتماعهما وحده هو الذي يمكنه أن يحافظ عليها». وهل يمنحون الفلاحين في شهر حزيران، إلغاء التعويض عن

الحقوق العارضة التي لا يستطيع الإقطاعي أن يثبت حيازتها. لكنهم يرفضون كلّ طلب للتسعير، ويعاقبون قاتلي «سيمونو» وينظمون على ذكراه احتفالاً وطنياً.

روبسبيير كان، مع «مارا» بلا شك، أبعد نظراً فهو يعارض التصويت على تكريم «سيمونو» الوطني، دون أن يدافع عن أصحاب الفتنة. بل يذهب في جريدته إلى نشر عريضة «دوليفييه»، كاهن خورنة في منطقة «ايتامب»، يسوِّغ فيها طلبات التسعير. لقد كان روبسبيير حسّاساً للموجة الشعبية الصاعدة التي توشك أن تغمر الثورة البرجوازية والشرعية التي يتمسّك بها، فأبدى استعداده للتنازلات تفادياً للمغامرة.

الهزائم الأولى تُثير الشعب على الملك:

ما من حرب كانت سياسية إلى حد كبير وكانت عسكرية إلى حدّ جدّ قليل مثل هذه الحرب. كانت خطة «ديمورييه» تنصّ على هجوم سريع يتيح لأهالي البلاد المنخفضة أن تثور. لكن الجنرالات اقتصروا على الدفاع لأن عيونهم كانت متّجهة إلى باريز. وعشية إعلان الحرب، أرسلوا إلى الحكومة مذكّرة تقضي بقمع الفوضى الداخلية وباحترام الحرية الدينية. الهجوم؟ إن «ديلون» الذي كان ينبغي له أن يستولي على «تورني»، يتراجع لدى مرأى النمساويين، ويرى جُنده أنه قد خانهم فيتشتتون ويقتلونه. ويُعطي «بيرون» الذي ذهب ليستولي على «مون» الأمر بالانسحاب مع تفوّقه العددي. ويستقيل «روشامبو» ويصل عدم الإحساس بلافاييت إلى أن يكتب في ٦ أيار، إلى وزير الحرب: «لا أستطيع أن أتصوّر كيف أُعلنت الحرب دون أن نكون مستعدّين في أي شيء». وفي ١٨، يقرّر جنرالات الجيش الثلاثة أن يعلّقوا العدوان في الواقع.

كيف لم يحتج الديموقراطيون على الخيانة؟ بالنسبة إلى لافاييت الذي لم يكف مارا وروبسبيير عن التنديد به، كان الشك ثابتاً: في ١٧ أيار أرسل لافاييت رسولاً إلى العدو يعرض عليه وقف العمليات والسماح له بالزحف

على باريز بجنده. لكن الشعب تصدّى بخاصة للبيت المالك و«للجنة النمساوية» الذي ربما نصحته. كان «بارناف» وأصحابه مُستهدفين.

بذل «بريسو» والوزارة جهدهم، طوال شهر تقريباً، لحماية الجنرالات، لكن بلا جدوى! لم يتحرك الجيش وتكاثر فرار الضباط. حينئذ حاولوا تخويف البلاط، فندّدوا بدورهم «باللجنة النمساوية»، وطرحوا على التصويت ثلاثة مراسيم: أحدها يتعلق بالكهنة العُصاة (٢٧ أيار)، الثاني يقضي بحلّ حرس الملك الشخصي (٢٩ أيار)، والثالث (٨ حزيران) ينص على تكوين معسكر في باريز من ٢٠٠٠٠ اتحادي. فشل التخويف، إذ رفض الملك المرسوم الأول والمرسوم الثالث، وسرّح الوزارة الجيروندية في ١٢ حزيران واستدعى «الفويان».

كان الغليان شديداً في الشعب. ففي ٢٠ أيار استنفرت ضاحية «سان مارسو» على أصوات التحدّي. وفي ٢٠ حزيران، نُظِّم «يوم» كبير ولم تنطلق المبادرة لا من روبسبيير الذي كان وفيّاً دائماً لتكتيكه على أنه المدافع عن الدستور»، ولا من الجيروندبيين الذين أرادو الاحتفال بمولد يمين «لعبة الراحة» بوليمة مسالمة. وقد حدَّد حركة ذلك اليوم متزعّمون مغمورون برز بينهم «سانتير» صانع جعة غني في ضاحية «سانت انتوان». وقرر «بيتيون»، عمدة باريز، أن يفعل كما فعل لافاييت أثناء أيام تشرين الأول: توجيه الجماهير بواسطة الحرس الوطني، وهو يأمل، دون شك، أن يضغط على البلاط.

انطلق اللامتسرولون المسلحون، نحو الساعة الخامسة صباحاً، من ضاحيتي «سان مارسو» و«سانت انتوان» وبلغوا الجمعية وأجبروها على استقبال حاملي العرائض، واستمر عرضُ الرماح والقبعات الحمراء أكثر من ساعة. ثم حطم الجمهور باباً يفصل بين «المانيج» وحديقة «التويليري»، وبعد أن تكدّس في ساحة «كاروزيل» دخل القصر. صمد الملك ساعتين، وهو محصور في فرجة النافذة، للمتظاهرين الذين كانوا يصيحون: «يسقط حقُّ النقض». لبس القبعة الحمراء، وشرب نخب الأمة، لكنه لم يتنازل. ونحو الساعة الثامنة، أخليت

«التويليري» بعد تدخل متأخر «بيتيون». واستمر الاضطراب في ضاحية «سانت انتوان» حيث ظلت الحوانيت والمشاغل مغلقة أسبوعاً.

أكان ذلك اليوم بلا نتائج؟ لا يُعقل ذلك في فترة ثورية. إن فشل المتظاهرين أعاد، في حينه، إلى الملكيين الخجلين والمترددين شجاعتهم. وقد سلّم «دوبون دي نيمور» أمام كاتب عدل موثّق عريضة عليها، كما قيل، عشرون ألف توقيع. وترك لافاييت جيشه ليُنذر الجمعية، في ٢٨، بتفريق النوادي. وأوقف «بيتيون» عن عمله. لكن لم يتنكّر أيُّ قسم باريزي لـــ ٢٠ حزيران. إن المدّ الثوري سيتدعّم بدلاً من أن يتعطّل.

الوطن في خطر:

صمّمت الأقسام الباريزية والبلديات الإقليمية أن تلتفّ على حقّ النقض الملكي. وتعطي الجمعية مبادرتها صفة الشرعية في ٢ تموز: بحجة الاحتفال بالاستيلاء على الباستيل، سوف يتّجه الاتحاديون نحو باريز. ويلتقي الجيروندیون الذين أُلقوا في المعارضة مع روبسبيير، وفي ٣ تموز ألقى «فيرنيو» في الجمعية اتهاماً حقيقياً للملك. وفي ٦ عُلم بدخول البروسيين الحرب. في ١١ تُعلن الجمعية أن الوطن في خطر. وينبغي لجميع الهيئات الإدارية وجميع البلديات المناوبة المستمرة، ويُدعى جميع أفراد الحرس الوطني إلى السلاح، وتُجنّد كتائب جديدة من المتطوعين؛ في الأيام التالية، يُشرع، على منصّات عظيمة، بتجنيد الوطنيين. لكن الدلالة السياسية أهم من عدد المتطوعين الذين جُنِّدوا على هذا النحو. إنها مُصادرة السيادة.

هذه الحركة وطنية، وهي بذلك ثورية. إن التعبئة المدنية تجري ضد العدو الداخلي كما تجري ضد البروسيين. هذا الطابع ازداد حدة بوصول الاتحاديين الذين حملوا، منذ ٨ تموز، من أقاليمهم عقلية أشد عنفاً مما هي في باريز إزاء السلطة التنفيذية. ومنذ ٢٧ حزيران أعلن مجلس مرسيليا العام أن يكون الشعب هو الذي يعيّن هذه السلطة ويعزلها. وعندما دخلت الكتائب

المرسيلية العاصمة، في ٣٠ تموز رافقهم صبتٌ ذائع على أنهم ثوريون متطرّفون. والنشيد الذي كان على شفاههم والذي سيحمل اسمهم، في التاريخ، لم يكن منهم. ما أهمية ذلك! إن نقيب الهندسة الذي ألّفه في ستراسبورغ لجيش الرين عبّر فيه عن الانفعال الوطني لسنة ١٧٩٢. إن كره الطغاة، والغدّارين، وشركاء «بوبيه»، وحب الوطن الغالي، إن ذلك يُسبغ على مقاطع نشيد «روجيه دي ليل» لوناً تاريخياً خاصاً: لون ١٠ آب.

العاشر من آب:

في أول آب عُرف في باريز البيان الذي وقّعه، قبل خمسة أيام، دوق برونشويك، قائد جند العدو، فأجابت العاصمة بالعصيان المسلح، وكانت المدينة قد حرّضها الاتحاديون الذين قدّموا، منذ ١٧ تموز، عريضة تدعو إلى تعليق سلطات الملك، ثم طالبوا بجمعية تأسيسية تُنتخب بالتصويت العام. لكن الأقسام الباريزية هي التي تلعب الدور الحاسم. وحينئذ تجري ثورة حقيقة في الأقسام: إذ يقتحمها المواطنون السلبيون ويستولون على إدارة الأقسام، ولا يغادرونها، ويشكّلون في قصر البلدية مكتباً مركزياً على اتصال بلجنة الاتحاديين المركزية.

أمام العصيان المسلح الذي يُحضَّر في وضح النهار، تتعارض من جديد خطتان لدى البرجوازيين الديموقراطيين. فيحاول «بريسو وأصحابه التقرّب من البلاط وتفادي الانفجار بتغيير وزاري. ويدرك روبسبيير الذي ظلّ حتى الآن مدافعاً عن الشرعية لا يلين، أن الحركة لا سبيل إلى الرجوع عنها. ولما كان راغباً قبل كل شيء ألا يفسخ الوحدة مع الشعب، وكان حريصاً على أن يمهّد لشرعية جديدة نشرَ في الشعب، في خطبة عظيمة ألقاها في ٢٩ تموز، الشعارات العفوية الصادرة عن الاتحاديين والأقسام: سقوط الملك، انتخاب جمعية تأسيسية وطنية تنتخب بالتصويت العام. ولن يشارك شخصياً في اليوم الشعبي، شأنه شأن بقية الزعماء الديموقراطيين.

في ليلة ٩ إلى ١٠ يُعلَن النفير، ويصل إلى قصر البلدية بين ساعة وأخرى المفوضون الذين انتدبتهم الأقسام، وفي الصباح الباكر يشكلون كومونة ثورية ويطردون البلدية القديمة، ويُقتل «ماندا» القائد العام للحرس الوطني، ويحلُّ الشعبيُّ «سانتير» محله. ويضغط طرفا كمّاشة ضخمة على التويليري. ويتّجه نحو القصر رتلان، أحدهما من ضاحية «سانت انتوان»، والآخر من الضفة اليسرى يعضده المارسيليون والبريستيون. ووصلت الأولى متأخرة جداً. وكان لويس السادس عشر قد جرّ أسرته إلى صالة «المانيج»، نصحه بذلك «رودر»، وأقنعه به الاستقبال الباهت الذي خصّه به الحراس الوطنيون. وبعد ذهابه بدأ التراشق بين السويسريين الأوفياء والمتظاهرين، ووصل اللامتسرولون من «سانت مارغريت» في الوقت المناسب ليحطّموا مقاومة السويسريين والنبلاء.

ولا تكفي «المانيج» لحماية الملك. فتحت ضغط الرماح قررت الجمعية تعليق سلطات لويس السادس عشر، وإحلال مجلس تنفيذي موقت محله ريثما يُنتخب المؤتمر الوطني بالتصويت العام.

لم يكن متظاهرو ١٠ آب حثالة الشعب. فبين ثلاثمائة وست وسبعين قتيلاً أو جريحاً، نحو الربع ينتمون إلى الاتحاديين وكلهم من برجوازية الأقاليم. وبين الباريزيين، دفع صغار التجار والصناع والأجراء ضريبة الدم. وتميّزت الضواحي، مرة أخرى. إن مشاهد التمرد هذه أكثر كشفاً للسلوك البسيكولوجي القديم منه للشرخ الاجتماعي.

أتم ١٠ آب ما كان قد بدأه الفرار إلى «فارين». ورُفض نهائياً برنامج «الفويان» الذي كان يهدف إلى ترسيخ نتائج ٨٩، وإقامة نظام ثابت حول الحرية والملكية البرجوازية، وعدم قبول المساواة إلا على اعتبار أنها مساواة في الحظوظ لا في الحقوق، وألغي من الحياة السياسية بارناف، دوبور،

لاميت، دوبون دي نيمور، إلغاء موقتاً أو نهائياً. ويحاول لافاييت عبثاً أن يزحف بجنده على باريز، وسوف يهرب إلى خصوم النظام الذي باركه.

إن فشل «الفويان» يعود، في قسم كبير منه، إلى شخص الملك. لقد تربّى الملك في تقاليد الحكم المطلق، ونشأ على الاعتقاد بأن مشيئته هي الشرعية الوحيدة، وعضد الأرستقراطيين بخاصة، فلم يقبل بأي جديد منذ برنامجه في ٢٣ حزيران ١٧٨٩. ومنذ هذه اللحظة، انتهى دوره، هو أسير وسيكون ضحية غداً. وحكم البرجوازيون الليبراليون على أنفسهم بالانتحار لأنهم لم يجرؤوا، في ١٧٨٩، أن يغيّروا الأسرة المالكة، كما فعل الإنكليز في ١٦٨٨.

الساعة ساعة البرجوازيين الديموقراطيين. لقد وفد الديموقراطيون من أكثر فئات البرجوازية تواضعاً فلم يكن لديهم هذا الاحترام الفطري للنخبة، وهو احترام قاد «الفويان» إلى أن يتوجوا أنفسهم بشارة النبلاء الليبراليين. لكنهم يشاركونهم احترام المِلْكية. وإذا كان عليهم أن يقبلوا المساعدة الشعبية للكفاح ضد الأرستقراطية وأوروبا، فإنهم لم يكونوا ليقبلوا أن تطغى عليهم تلك المساعدة، ولا أن يتخلّوا عن زمام الأمور. كانوا قد انقسموا أول مرة حول مدى التنازلات التي يجب أن يقدّموها للشعب. وستظهر من جديد هذه الانقسامات. وعندما تُقدَّم هذه الانقسامات إلى المقام الأول، وعندما يتواجه روبسبيير وبريسو في إعداد ١٠ آب فسوف تتعرض للتحطم تحطّماً مصطنعاً الوحدةُ الأساسية للفترة التي تبدأ: فترة الديموقراطية السياسية.

الديموقراطية الاجتماعية: ذلك ما ترغب فيه بشعور جليّ جلاء يكبر أو يصغر، عامة الشعب في المدن والأرياف. أما الفلاحون فيهمّهم أن يتحرّروا كلياً من القيود الإقطاعية الباقية وأن ينالوا حظاً أوفر من الغنيمة التي وضعتها البرجوازية في الساحة العامة: الأملاك الوطنية. وفي باريز عاد أصحاب الحوانيت والصُنّاع وعمال المعامل البيتية إلى المناداة بحلم المساواة الذي

حلمت به «الليغ» و«الفروند». وأصبح اللامتسرولون قوة مستقلة ومخيفة. وفي نظرهم أن يوم ١٠ آب نصر غير كامل. وسوف ينيخ منذ الآن بثقله الآخذ بالاشتداد. وكأن التاريخ يمكن أن يُكره إكراهاً، وكأن قوى رأس المال الحيّة يمكن أن تُقسر، وهي لم تكد تتحرر، على الرجوع إلى أغلال الجماعات الفاضلة والفقيرة في العصور الوسطى. ولولا الرباط الايديولوجي القومي الذي قدّمته الحرب، لتبدّد بسرعة مثل هذا التيار المعاكس. لقد غدت الوطنية الثورية ديناً له شهداؤه. وسيكون لها غداً، مع الهزائم، تفتيشها ومحارقها.

* * *

الفصل السادس

الرومانسيّة الثوريّة

إن الثورة الديموقراطية، ثورة ١٠ آب، تُغلق مؤقّتاً في وجه البرجوازية الفرنسية الطريق الكبرى التي ستقودها إلى ليبرالية القرن التاسع عشر السلمية. لنلجْ معها إلى الطريق المنحرفة التي سلكتها والتي رمتها فيه الحربُ. لقد اختفت من المسرح السياسي مع «الفويان» النخب التي كونها القرن. ومنذ الآن، يبقى في الساحة رجال يدينون بكل شيء للظروف، وسترفعهم ظروفٌ استثنائية إلى مسؤوليات لم يُؤهلهم للاضطلاع بها تكوينهم ولا مجرى حاتهم. وطوال سنة تقريباً سيتواجه فريقان. فعلى الديموقراطيين الباريزيين الذين حركوا الكومونة الثورية في ١٠ آب ثم جلسوا على المدرجات العليا للمؤتمر الوطني، على هؤلاء «الجبليين» الذين ظلوا أقلية دائماً، ستُؤْثر البورجوازية الثورية طويلاً أولئك الذين سمّاهم معاصروهم «البريسوتيين»، لكن التاريخ جعل منهم، بعد لامارتين «الجيرونديين».

كان القرن العشرون أشدّ قسوة إزاءهم من القرن التاسع عشر. فحماسة لامارتين، ومحاباة «ميشيليه» وفهم «جوريس» المنصف والمتّزن، كل ذلك يلقى القليل من الأصداء في العمل التاريخي المعاصر. ذلك أن الجيروند التي ارتبطت بالحرب الثورية، كانت تجد في وطنية القرن الماضي -التي كانت وطنية يسارية- تعاطفاً يأباه عليها اليوم اليمين الوطني واليسار السلمي. وذلك أيضاً لأن التجارب المعاصرة للديكتاتورية تميل إلى أن تؤثر إيثاراً تراجعياً

الحلقة الجبلية، وأن تُلقي في الظلمة ما سبقها. بيد أن التعارض، في بادئ الأمر، بين الجيرونديين والجبليين كان طفيفاً. فمن الوجهة الاجتماعية كان هؤلاء وأولئك ينتمون، في أغلبيتهم، إلى البرجوازية الوسطى، ومن الوجهة السياسية هم ديموقراطيون، ومن الوجهة الثقافية- وروبسبير، بهذا الصدد أبعد من أن يُجسّد الجبل – كان يحدوهم نفس الاحتقار للدين والكهنة. وستمنح الظروف، وروح التكتّل، وتضامن الفرق الوزارية، هذا النزاع، أبعاد صراع حقيقي، في هذا الجانب وذاك دون تكبير.

إن تاريخ الجيرونديين مرتبط اتباطاً وثيقاً بتقلّبات الحرب. وقد رأينا أنهم هيّؤوا هذه الحرب، وشنّوها. هل بوسعهم أن يفرضوا التدابير الضرورية ليربحوها؟ بهذا الثمن يُرجى لهم أن يحافظوا على السلطة. لكن الكره الذي يحسّونه إزاء الفريق الباريزي الذي ينازعهم السلطة سيقودهم إلى رفض الوسائل الاستثنائية التي نادى بها. لقد أرادوا الحرب لا وسائلها، وأرادوا الثورة لا قيودها، فأثاروا في الجمهور الوطني والبرجوازي ردود فعل متناوبة: في فترة الاستراحة، عندما يبدو أن الخطر المعادي للثورة تلاشى، يستفيدون من الدعم العظيم للنواب الذين تثير حنقهم اليقظة المتشككة والتحقيقية لدى الزعماء الباريزيين، لكن عندما ينعكس مصير الجيوش، وعندما تصبح الثورة نفسها مع الوطن في خطر، عند ذاك يكفّ أولئك المساندون عن السير وراءهم.

كان هناك موازاةٌ دقيقة بين جمهور الجيروند في البلاد وبين نجاح العلم المثلث الألوان.

لم يُزل ١٠ آب التهديد الأجنبي. ففي آخر الشهر اجتازت الحدود الجيوش النمساوية البروسية. فتستسلم «لونغوي» ثم «فردان». وتُحبك، في الداخل، مؤامرة أرستقراطية، في «بريتانيي» و«فانديه». وبالرغم من دانتون الذي يحاول أن يُؤلّب على العدو طاقات الجمعية التشريعية والكومونة، فإن

التحفظات الجيروندية تركت للجمعية الباريزية مبادرة تدابير السلامة العامة. وترتسم الخطوط الأولى لما سيكون، بعد سنة، حكومةً ثورية: التدابير القمعية، مطاردة المشبوهين، المراسيم ضد الكهنة العُصاة، الحث على الدفاع الوطني، البحث عن الحبوب لدى الفلاحين وإحصاؤها. ويتخاذل الجيرونديون فيتركون غيرهم يعمل ويشاركون على كرهٍ منهم. لكن بطء المحكمة غير العادية التي أُنشئت في ١٧ آب تولّد انفجاراً من الهياج القمعي في باريز: من ٢ إلى ٤ أيلول يندفع اللامتسرولون إلى السجون ليذبحوا دون تمييز العصاة ومحكومي الحق العام. ويغفر الجيرونديون المذابح، في حينها، دون أن يوافقوا عليها. لكنهم سرعان ما يسعون إلى الاستفادة من ردّ الفعل المعادي للارهاب الذي نما في البلاد ليجعلوا منها سلاحاً لمحاربة الكومونة. وسوف يوصف خصومُهم أو منافسوهم بأنهم قتلةُ أيلول.

ينعقد المؤتمر الوطني في ٢١ أيلول. ويُفيد الجيرونديون من شهرتهم في الجمعية السابقة، إلا في باريز. وهم يفرضون أنفسهم دفعة واحدة كزعماء لأكثرية –المستنقع أو السهل- متعلّقة بالثورة قبل كل شيء. ثم إن انتصار «فالمي» الذي ما لبث أن تبعه الجلاء عن الأراضي المحتلة، وغزو بلجيكا وضفة الرين اليسرى ونيس وسافوا، يعطي ردّ الفعل المعادي للارهاب قوةً جديدة. ويستطيع الجيرونديون، وهم سادة المؤتمر الوطني، أن يمسكوا باليد التي مدّها إليهم دانتون، وأن يتناسوا الماضي ليعيدوا تكوين وحدة الديموقراطيين. لكن أحقاد منزل السيدة «رولان» والتشبّث الفئوي بالرأي، والمبالغات اللفظية تتغلّب، عند أشدهم حماسة، على الشعور بمصالحهم الخاصة. وهم إذ يحتكرون مناصب اللجان يضايقون الكثير من نواب «السهل» ويقتربون شيئاً فشيئاً من الجبل. وحين يهاجمون بلا انقطاع باريز وأبطالها يعرضون أنفسهم لتهمة النزعة الاتّحادية. ولا تبلغ زعامتهم أية سياسة بنّاءة. إنهم لا يريدون أن يشتركوا بلا تحفظ في الحكم على الملك، لكنهم لا يستطيعون أن يحولوا دون إعدامه. ولقد كتب أنهم كانوا عاجزين عن

خوض الحرب: كانوا، على الخصوص، عاجزين عن إقامة سلام. وكان كثيرون منهم يشعرون مع ذلك بضرورته. والنتيجة هي التحالف الذي ظلّت إنكلترا العنصر الأساسي فيه لمدة عشرين سنة.

سيكون ربيع ١٧٩٣ شؤماً على الجيروند. فمن جميع الجهات كان البناء يتصدّع. ومرة أخرى، تُعرّض الهزائم والخيانات الوطنَ للخطر. إذ يجلو «كوستين»عن ضفة الرين اليسرى، ويخسر «ديموربيه» بلجيكا ثم ينحاز إلى العدو مصطحباً معه من سيكون «لويس فيليب». ويثير تجنيد ثلاثمائة ألف جندي في «الفانديه» عصياناً مسلحاً بدا أنه يكنس كلّ مقاومة. وفي باريز، يزداد تهديد اللامتسرولين بعد أن أثار سخطهم غلاءُ السلع الغذائية. لكن الجيرونديين يأبون التنازل الذي قبلوا به بعد ١٠ آب. فيصوّت «السهل» ضدهم، في آذار ونيسان على جملة من التدابير الثورية التي قدّمها الجبليون. وكلما أحسوا بأنهم مهدّدون، حبسوا أنفسهم في خط من السلوك يجمع خلفهم، وعلى غير علم منهم، جميع ما تعدّه فرنسا ملكياً ومعادياً للثورة. وتغدو مرسيليا وليون، بتحريض منهم، في حال تمرّد مكشوف. ويجدد «اسنار» تهديدات بيان «برونشويك» ضد باريز.

عصيان اللامتسرولين المسلّح يُحضَّر في وضح النهار، ويبذل روبسبيير ومارا وسعهما للحدّ منه، ثم يتركان الأمور تسير في مجاريها. لم يحصل اللامتسرولون إلا على تدابير جزئية في ٣١ أيار. في ٢ حزيران، يُصوّت المؤتمر الوطني الذي أحاط به ثمانون ألف رجل مسلح، على توقيف تسعة وعشرين نائباً من أبرز الجيرونديين. فينتهي دورُ الجيرونديين السياسي.

لكن التاريخ يمنح هؤلاء الرجال المتنوعين الذين اعتبرهم معاصروهم كتلة واحدة، مكانة متميّزة في مجرى الثورة. إن أصولهم الاجتماعية لا تكاد تسمح بتمييزهم عن الجبليين: الصحفيون والمحامون. معظمهم خرجوا من البوتقة التي ذاب فيها الملاك السياسي الديموقراطي. لقد أكّد «ماتييز» أنهم

كانوا يستشعرون إزاء الشعب نفوراً فيزيائياً، كان الشعب يلومهم على أنهم استسلموا لمفاتن الحياة المدنية. لكن لا شيء يسمح بالتفكير في أن ما في حياتهم من جد ومن تواضع يستحق الثلب، ولم يكن روبسبيير، شأنه شأن «فيرجينو»، يطيق الرعاع وتبذّل المظهر، ولم يكن دانتون وديمولان يحتقران الصالونات الكبيرة والصغيرة. ولنحترس من اعتبار الكره الغريزي الذي يحمله اللامتسرولون الباريزيون لليسر ولرفاهية العيش مرآةً أمينة.

الأصالة السياسية؟ على مستوى المبادئ لا شيء يفصل أساساً الجيرونديين عن سائر الديموقراطيين. ولا شك أنهم انتهوا بالاعتماد، وبالرغم منهم، على جميع أعداء الثورة، حين قبلوا القطيعة بين البرجوازية والشعب. لكن ضراوة خصومتهم مع «الجبل» هي التي دفعتهم شيئاً فشيئاً على هذا المنحدر، أكثر من أن تكون المحاكمة السياسية المترويّة.

إن فردية الجيروند تبدو بخاصة على مستوى العقليات والبسيكولوجيات. ومع الجيروند، ينبعث من الثورة نموذج إنساني. إن الجيرونديين الذين طبعهم القرن الثامن عشر بطابع قوي ليشعرون بشوق عارم إلى الحرية، وإلى المتعة، وإلى التفاؤل والحياة. ومن الهزة الثورية احتفظوا، على الخصوص، بازالة سدود المراتب الاجتماعية، والإمكان العظيم الذي حظيت به الموهبةُ ونفوذ الكلام. هذا ما يُسبغ على ذكراهم لوناً من الشباب الدائم، غير المسؤول، والأخّاذ.

* * *

جمهورية المواهب

إن الزمرة الجيروندية بعيدة عن التجانس، وعندما بدأ صيتُها يذيع، أي قبل إعلان الحرب فإن «بريسو» هو الذي كان يهيمن على المناقشات، كما رأينا. لكن تبرز، منذ ذلك الوقت، إلى جانب نائب باريز، جماعةٌ لها نفوذها، مؤلّفة من أربعة شباب أصدقاء جمعتهم المهنة والأصل وتشابه الآراء السياسية. كانوا نواباً من الجيروند، وكانوا مدينين بكل شيء- أو معظمه- للظروف الثورية. كان ثلاثة منهم محامين، «دوكو» وحده كان تاجراً، لكنه مرتبط برجال القانون منذ زمن بعيد. كان عمر أكبرهم «فيرنيو» ستة وثلاثين عاماً عند الاستيلاء على الباستيل. كان جيرونديا بالتبنّي. كانت أسرته من «الليموسان»، واستفاد من رعاية «تورغو» الذي عرف أهله أثناء معتمديّته في «ليموج» وبفضله حصل «بيير فيرنيو» على منحة دراسية لإنهاء دراسته في باريز، في معهد «بليسلي». وبعد ثلاث سنوات في المدرسة الإكليريكية، تردّد على الصالونات الباريزية، واطّلع على الأدب. لكن أسرته أرسلته إلى بوردو ليدرس الحقوق. وبواسطة «دوباتي» الذي غدا أمين سره، اتصل بالأوساط المستنيرة في العاصمة الجيروندية. وفي ١٧٨٩، كان مثل روبسبيير، في «آراس»، محامياً معروفاً محليّاً، عضواً في أكاديمية المدينة، محاولاً قرض الشعر عندما تسنح الفرصة، لكنه كان دون ثروة. وتفتح له الثورة الدرب لكون إدارياً ورجلاً سياسياً. فيُنتخب وهو نقيبٌ في الحرس الوطني، وعضو اليعاقبة في بوردو، في إقليم الجيروند، ثم يُنتخب إلى الجمعية التشريعية. لقد كان أعظم خطيب في الجيروند، وفي الجمعية التشريعية من غير شك. لكن مزاجه الرخو، واستقلاليته الفكرية الكبيرة،

جعلاه غير أهلٍ لدور الزعيم البرلماني. وكان، في الجمعية التأسيسية بخاصة شديد التحفظ، مرات عديدة، إزاء الهجمات التي حمل بها أصدقاؤه على اليسار. ذلك أنه كان أشد حساسية من الجيرونديين الآخرين لضرورة المحافظة على وحدة الديموقراطيين. ومع ذلك، فسوف يتصدّى فما بعد، بكل بلاغته، «لكوتون» ولروبسبيير.

«إننا نُتّهم، ويُندَّد بنا، كما اتُهم القتلة في ٢ أيول! لكننا نعلم أن «تبيريوس غراكوس» هلك على أيدي شعب ضالٍ طالما دافع عنه. وليس في مصيره ما يرعبنا: إن دمنا للشعب، ولسنا نأسف إلا على شيء واحد هو أننا لا نملك المزيد من الدم لنهبَه إياه».

وكذلك فروابط الرعاية والأتباع التي تميز النظام القديم الاجتماعي هي التي تفسّر البدايات في حياة «غاديه». وُلد «غاديه» في «سانت ايمليون» في ١٧٥٥، وكان ابناً لموظف صغير. ويعود الفضل إلى برجوازيين محليين أغنياء في تمكينه من متابعة دراسة الحقوق. وقد جعلت الثورة من هذا المحامي الصغير عضواً في الإقليم ثم رئيساً للمحكمة الجنائية. وتميّز عن «فيرنيو» إذ انتُخب معه، بمزيّة العمل وبرصانة الفكر. كان خطيباً رديئاً وسرعان ما استسلم لإغواء الجدل الشخصي.

ويطفو «جنسونيه»، بأصوله، من الخمول. وموقعه كحمام، في ١٧٨٩، راسخ. وبسبب من عيبٍ في نطقه لُقّب «بطة الجيروند». لكن متانة الملفّات التي يرافع فيها، ورصانة معلوماته، ووضوح استنتاجاته تفرضه بسرعة. وسينضمّ، فيما بعد، في المؤتمر الوطني إلى عنف أصدقائه اللفظي.

أصغر الجماعة لم يكن محامياً. كان عمر «دوكو»، وهو تاجر من بوردو، أربعة وعشرين عاماً إبّان الأزمة الثورية. ولقد كان أصفى ذهنياً من النواب الجيرونديين الآخرين الذين تربطه بهم الصداقة والذكريات المشتركة، في قراراته السياسية. فهو يسعى طويلاً إلى تفادي القطيعة مع «الجبل»،

وسيطلب «مارا» عشية ٣١ أيار أن يُحذف اسمه من لائحة الإبعاد. لكن الروابط العاطفية، وتأثير صهره «بوبيه فرونفيد» ستكون عوامل أقوى من الشعور الثوري.

هؤلاء الجيرونديون الشباب، وهم شخصيات لامعة لكنها غير متماسكة، ينادون بجمهورية تكون فيها الموهبة هي المعيار الأساسي في الاصطفاء الاجتماعي. وهم بسحرهم، وبواسطة الصالونات- مثل صالون السيدة دودان، ساحة الفندوم- حيث يُحتفى بهم، يجتذبون إليهم جمهوراً مختلطاً من الطامحين والساخطين ولكنهم يجتذبون أيضاً رجالاً من أهل الذوق الذين لا تعني الديموقراطية عندهم انعدام الثقافة.

وأكثر الناس استقلالاً بين المتعاطفين مع الجيرونديين «كوندورسيه». كان سلوكه السياسي مترجرجاً. كان عضواً في جمعية ٨٩ وصديقاً للافاييت وسييس، فساعد على تقاربهما مع «بريسو» عندما طُرحت مسألة الحرب. وقاده فرار لويس السادس عشر إلى قبول الجمهورية، على أن تكون جمهورية الأنوار التي يُعارض بها الفوضى. وكان صديقاً لبريسو إلا أنه عارض هجوم الجيرونديين على «روبسبيير» في بداية المؤتمر الوطني. وخطة الدستور التي قدمها تنطوي على جرأة ديموقراطية قصوى، لكن «الجبل» يصدّه فيظل صديقاً للجيرونديين.

ومنذ انعقاد الجمعية التشريعية تجمّع بشكلٍ عفوي حول بريسو أو حول خطباء الجيروند عددٌ من السياسيين. وفيما بعد، في المؤتمر الوطني سينضم إليهم آخرون. بين الأول وهو صاحبُ معمل في الجنوب «إيسنار» الذي كانت بلاغته الصاخبة والواسعة الخيال تنتقل من أكثر النبرات ديموقراطية إلى التنديد الحاقد بباريز. وبين الآخرين نجد «بيتيون»، كان صديقاً لروبسبير ففقد شعبيته بسبب دوره المتردّد في ١٠ آب. وهو يتقرّب من الجيرونديين لأنه يشاركهم أحقادهم.

تلعب الصداقاتُ الأجنبية دوراً كبيراً. فباريز تعجّ باللاجئين السياسيين الذي يريدون أن يبثّوا في فرنسا الثورية أهواءهم ورغبتهم في الانتقام. وبهذا المعنى تغدو باريز الجيرونديين مركزاً للثورة الأوربية. ويغدو المصرفي «كلافيير» الذي طُرد من جينيف في ١٧٨٢ بسبب أفكاره الديموقراطية، وزيراً للمالية.

وتحت اسم «الرولانديين» ينتهي خصوم الجيرونديين بإدانة الجيرونديين. والحقّ أن أصدقاء منزل «رولان» شكلّوا، داخل حزبهم، نواةً أَضيق كان تأثيرها شؤماً على الجماعة بأسرها.

ومع ذلك فلا شيء كان يؤهِّل «جان ماري رولان دي لا بلاتيير» لدور زعيم زمرة. فقد كان رجلاً كبير السن- وُلد في سنة ١٧٣٤- عندما اندلعت الثورة. كان ينحدر من أسرة نبيلة بنبالة الرداء، فعمل، في ظل النظام السابق، في سلك الوظائف العامة العليا، مفتشاً للمعامل، وارتبط بالاقتصاديين، وسمح له اختصاصه أن يكتب عدّة مؤلّفات.

تزوج رولان، في سن متأخّرة- في ١٧٨٠- بفتاة من بيئة أكثر تواضعاً وهي «جان- مانون فليبون». وهناك عدة مؤثرات تركت أثرها في نفس هذه الفتاة الرقيقة المشبوبة. تأثير جان جاك روسو الذي طبعت قراءته بالتأليهية مزاجها الميّال بطبيعته إلى التصوف؛ تأثير بلوتارك وكورني اللذين أسهما في أن ينميّا في نفسها الميل إلى مصير ماجدٍ. مصيرٌ ماجد، أو بشكل أبسط، مصيرٌ فردي؟ ذلك أن مجتمع القرن الثامن عشر يضيف إلى العوائق الكلية الموضوعة أمام الموهبة، أشد الموانع والمحرّمات تقييداً للمرأة. فما الذي يُدهش إن كان سحرُ الفردية العام قد صُعِّد عندها إلى حلم «بمصير» يتجاوز المتداول العام؟ ومن المستبعد أن يكون زواجُها برولان، وهو أكبر منها بعشرين عاماً، قد استطاع أن يُرضي متطلّباتها العميقة. والثورة بالنسبة إليها أيضاً، هي الفرصة التي تحلم بها للإفلات من حياة الريف المملّة المكررة. ففي صالونها، في شارع «فينيغو»، تجمع أبرز شخصيات اليسار.

وفي ربيع ١٧٩٢ يُعيّن «رولان» وزيراً للداخلية وتترك مانون شارع «غينيغو» لتحل في الدار الفخمة التي كانت تقوم في المكان الذي يقوم عليه مصرف فرنسا حالياً.. لكن عزل الوزير الجيروندي في حزيران سيُذيقها مرارة السلطة المفقودة. ولذلك فعندما استعاد «رولان»، في ١٠ آب، منصبه، تُقرّر أن تمارس نفوذاً سياسياً. في أيّ اتجاه سيُمارس هذا التأثير؟ حتى ١٠ آب، يبدو أنها رأت بوضوح كاف الفائدة من اتحاد الديموقراطيين: فتبذل كل ما في وسعها لاجتذاب روبسبيير؛ وهي تلوم «بريسو» والجيرونديين على مساوماتهم مع البلاط وعلى ترددهم في قيادة الحركة. لكن حسدها لدانتون الذي تحجب شخصيتُه القوية جميع أعضاء المجلس التنفيذي يُوحي إليها بكره متزايد الشدة للجبليين. ولو ظلّ هذا الكره في نفسها لما كان له كبيرُ خطر، لكنها حاولت أن تدفع الأصدقاء الشباب والمعجبين الذين يزدحمون في صالونها إلى التعصّب معها: الروائي «لوفيه»، والمندفع «باربارو»، والعاشق «بوزو». إن أصدقاء منزل رولان سوف يُفقدون مجموع الحزب الجيروندي الثقة به من جرّاء عنفهم واستمرار هجماتهم.

كومونة باريز:

إن العصيان المسلح في ١٠ آب حدث بالرغم من الجمعية التشريعية التي غدت مشبوهة في نظر الأقسام الباريزية والاتحاديين. وكانت سياسة الديموقراطيين- وبخاصة روبسبيير- تسهيل التسوية الموقتة بين سلطة الأمر الواقع الجديدة، الكومونة، وبين السلطة الشرعية القديمة. وهكذا تظل الصورةُ البرلمانية محترمةً.

تكمّل الانتخابات لجنة العصيان المسلح. ويبلغ عددُ أعضاء مجلس الكومونة العام الجديد الذي يجتمع بلا انقطاع باعتباره جمعية وطنية، مائتين وثمانية وثمانين عضواً. وهو يعكس، اجتماعياً، أوساط النزعة النضالية الباريزية. عاملان فقط، نحو مائة من الحرفيين وأصحاب الحوانيت، خمسة

وأربعون عضواً من المهن الحرّة، عشرون موظفاً، ثلاثة وعشرون من رجال القانون وخمسة كهنة: بالاختصار، إنها جمعية من اللامتسرولين يقودها البرجوازيون الديموقراطيون الذين سيشكلون غداً الحزب الجبلي، وفيها يبدأ الممثلُ القديم «كولو ديربوا»، وعضو الجمعية الدينية القديم «تاليان»، تدرّبهما السياسي. ويبرز في ذلك الوقت رجلان سيكونان الناطقين باسمها: روبسبير و«هوغينان». في ١٠ آب يبلغ هوغينان الجمعية بوضوح أن الكومونة إن أوْلته الثقة مرةً أخرى فلن تعترف بالجمعية «حكَماً على التدابير غير العادية التي حملتها عليها الضرورة ومقاومة الظلم». ويُفهم من هذا حقد البرلمان الذي أهين على هذا النحو.

لم يبق في الجمعية، على كل حال، غير قلّةٍ داومت على الجلسات. إن إزالة اليمين والوسط وفرارهما يتركان للجيروند الإشراف على نحو مائتي نائب باق. وهي تستفيد منهم لتُنشئ نوعاً من منظّمة الدفاع، لجنة الاثني عشر. لكن اللجنة البرلمانية ليست حكومةً. وتُوكل السلطة التنفيذية إلى مجلس من ستة وزراء وما على الجيرونديين إلا أن يدعوا «رولان»، و«كلافيير»، و«سيرفان»؛ ويندبون صديقهم «ليبران» إلى الخارجية، وإلى البحرية «مونج» أما اختيار «دانتون» للعدل فيمكن أن يُدهش: لقد ظُنَّ، حسبما قال كوندورسيه أن وجود زعيم شعبي من قسم المسرح الفرنسي يحمل الكومونة على احترام المجلس التنفيذي. وقد اتَضح أن هذا الحساب مخطئٌ مرتين، لأن المجلس لم يكن أكثر شعبية من الجمعية، ثم إن دانتون أسخط زملاءَه بقوة شخصية.

الإرهاب الأول:

يستولي الخوف على وجدان الجماهير، كما كان في صيف ١٧٨٩، وكما كان في وقت «فارين». فأسطورة المؤامرة الأرستقراطية الواسعة التي لم يضع حدّاً لها ١٠ آب تهيج الرأي العام غير المطّلع. وتنتشر في شوارع باريز أشد الشائعات شؤماً.

ومع ذلك فالتفاوت بين مثل هذا الذعر والواقع واضح. لاشك أن هناك مخاطر تترصّد الثورة. وظلّ «الفويان» الذين طردوا من الجمعية، يسيطرون على معظم الإدارات الإقليمية. وكثير منها يحتجّ على ١٠ آب. بل إن إدارة «الكروز» تذهب إلى رسم خطّة لاتحادات إقليمية ضد باريز. وفي «الآردين» تتبع السلطاتُ لافاييت الذي يحاول أن يجر جنده ضدّ باريز؛ وفي جيش الرين يرفض كثير من الجنرالات الاعتراف بالأمر الواقع. لكن التهديد ليس ذا خطر: إذ ليس «للفويان» قوة حقيقية منذ خروجهم من التيار الثوري، لأن البرجوازية المعتدلة تعرف المصير الذي ينتظرها إذا ما قُدِّر للثورة المضادة أن تنتصر. ومثالُ لافاييت يُنوِّر: لقد لجأ إلى النمساويين. فظل لسنين أسيراً في قلعة. بين الثورة الديموقراطية والثورة المضادة لا يمكن أن يوجد حزبٌ ليبيرالي مهما يكن مطابقاً لمقتضيات القرن العميقة.

أكانت الثورةُ المضادة تعرّض البلادَ للخطر؟ إن مجموع محاولاتها يفضي في كل مكان إلى الفشل. في كل مكان دلّلت الأرستقراطية على ضعفها، في «فنديه» حيث تغلّبت انتفاضةُ النبلاء على «شاتيون سورسيفر» لكنها فشلت أمام «بريسوير»، في «بريتانيي» حيث وُشي بالمؤامرة إلى السلطات، في الجنوب الشرقي حيث شُتِّت معسكرُ «جاليس» بسهولة. هذا الخوف الذي عظّم من مخاطر المؤامرة الأرستقراطية تعظيماً لا حدّ له أين يجب أن نبحث عن أصوله؟ الإهانات الاجتماعية التي كدّسها القرنُ والتي تجعل أدنى خطر للرجوع إلى الماضي أمراً لا يُطاق؟ أم، على نحو أعمق، انبعاث الرعب القديم الذي يستبدّ دورياً بالمُذَلّين؟

الخوف يُفضي إلى القمع. والكومونة التي تبعتها مع شيء من التأخر جمعيةٌ كالحةٌ، تبادر إلى سياسة إرهابية تُؤذن بإرهاب ١٧٩٣.

فمنذ ١٤ آب، فُرض قَسَمٌ جديد «للحرية والمساواة» على الموظفين وعلى جميع الذين يريدون أن يستخدموا حقوقهم المدنية. وعدم حَلْف القسم

يعني التعرّض للشبهة. وقد خوّل مرسوم ١ آب البلديات إجراءَ تحقيقات بوليسية وخوّل المقاطعات أن تُصدر أوامر بالقبض. وفي باريز يُفلت الأمنُ العام نفسه من المقاطعة والكومونة: الأقسامُ هي التي تشكّل لجان الإشراف وتُراقَب باريز بدقة ويعيث فيها التفتيش وكبسُ المنازل والتوقيف. وفي الأيام الخمسة عشر التي تلت١٠ آب يُحبس نحو خمس مائة شخص. أصحاب ذلك على الخصوص، الصحفيين وسياسيّي «الفويان» والخدم الملكي.

كانت معاقبة «المذنبين» هي مركز الاهتمام. ومنذ ١٠ آب مُورسَ الانتقامُ الشعبي بشكل عفوي ضد سويسريي «التويليري» البائسين؛ وجرى الحديثُ منذئذ عن تطهير السجون. وفهم الزعماءُ الجبليون أن عليهم أن ينظموا القمع قانونياً إذا شاؤوا أن يتفادوا المذابح. «حيث يبدأ عملُ وكلاء الأمة يجب أن ينتهي الانتقام الشعبي»: أخذت الكومونة برأي دانتون هذا وفرضت على الجمعية المتمردة إنشاء محكمة استثنائية ينتخب أعضاؤها من الأقسام. فيستقيل روبسبيير الذي يريد أن يُحافظ على مستقبله السياسي والذي يخشى أن يخسر نفوذه. وكانت نظرته صحيحة، ذلك أن محكمة ١٧ آب لن تشبع الأهواءَ التأديبية، وستبدو رحمتها، هي أيضاً، مشبوهة.

لم يعد الوفاق ممكناً بين الدين والثورة. فالجمعية والكومونة يتفقان، في أغلبيتهما، على احتقار الشؤون الدينية.

أصابت الضربة أول ما أصابت العُصاةَ. إذ جدّد مرسومٌ صادرٌ في ٢٦ آب العقوبات التي يتعرضون لها وزاد عليها؛ أُمهلوا ثمانية أيام ليطلبوا جوازات سفرهم وليخرجوا من المملكة؛ فإذا انتهت هذه المهلة نُفوا إلى «الفويان». وحتى الذين ليسوا موظفين عامين، وليس عليهم أن يقسموا يمين ٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٠، نالهم هذا المرسوم إذا لم يقبلوا بيمين ١٤ آب. وإذا كان بعض رجال الدين، مثل مدير «سان سولبيس» قد قبلوا بهذا الإجراء الذي لا يُلزم عقيدتهم في شيء، فإن كثيرين خشوا من المجازفة بوجدانهم. في

باريز يُرفَضُ منحُ جوازات السفر، ولا تحرّك الجمعيةُ ساكناً: ويُصبح العاصي رهينةً.

إن هذه التدابير التي تؤذن بمحو حقيقي للمسيحية لم تُصب العصاة وحدهم. فمنذ ١١ آب تأمر الجمعيةُ بإغلاق الأديرة الباقية، وفي ١٨ ألغيت الهيئات التعليمية والاستثنائية. وبدَفْعٍ من «مانويل» تحظر الكومونةُ التطواف الديني العام وتنزع الأجراس من الكنائس. فتشتد المقاومةُ الشعبية، حتى في الأقسام التي يسيطر عليها اللامتسرولون. ونوادر هم الرجال السياسيون الذين ينتابهم القلقُ على قطيعة ممكنة مع الجماهير؛ يمكن أن نذكر مع روبسيير «ديمولان»، الذي يخاطب «مانويل» بسخرية «يا مانويل العزيز: الملوك نضجوا أما الرب الرحيم فلا».

إن أغلبية الجمعية، وإن لم تؤيد معاداة الكومونة الضيّقة للإكليريكية، إلا أنها غير مبالية، أو معادية لرجال الدين، حتى للذين أقسموا اليمين. وهي لا تجهل أنهم أبوا، في جملتهم، خلع لويس السادس عشر. وهي تسجّل، على نحو أعمق، شيئاً من نفور البرجوازية الديموقراطية إزاء العبادات. وقبل أن تنفضّ الجمعية صوتّت، في ٢٠ أيلول، على إنشاء الأحوال المدنية وإباحة الطلاق. إن هذه العَلْمنة للمجتمع والدولة تُصيب الديانة التقليدية بجرح أعمق كثيراً من دستور الإكليروس المدني.

طالبت الأرياف والمدن بثمن المساندة التي قدّمتها للثورة. كان الفلاحون ما يزالون يرزحون، من حيث المبدأ على الأقل، تحت عبء الحقوق الإقطاعية التي تُثقل الأرض، والتي لم تُلغها مراسيم ٤ آب إلا مقابل تعويض باهظ الثمن. ومن جهة أخرى فإن المشكلة المثيرة؛ مشكلة الأملاك القروية المشاعة التي كان الإقطاعيون ينازعون الجماعات القروية عليها لم تُصفَّ. وأخيراً فإن الأملاك الإكليريكية التي عُرضت للبيع لا يمكن أن تنفع صغار الفلاحين إلا إذا كان اتساع الحصص ضئيلاً. في جميع هذه النقاط،

قدّمت الجمعيةُ الحريصة على الإفلات من العزلة، تنازلات هامة. فمنذ ١٤ آب تبنّت مبدأ القسمة إلى حصص صغيرة سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الأملاك الوطنية الباقية للبيع أم بالنسبة للأملاك القروية التي ستُقسّم. وأَلغت، في ٢٦ آب الحقوق الإقطاعية الواقعية بدون تعويض، ما عدا تلك التي يستطيع الإقطاعي أن يقدّم مستنداتها. وفي ٢٨ منحت الجماعات القروية ملكية أراضي القرى. لقد كانت الثورةُ الثانية مُجزية للفلاحين كالثورة الأولى.

كانت متطلبات سكان المدن أعظم خطورة إن شهري آب وأيلول ١٧٩٢، وهما الفترة الواقعة بين حصادين، يرزخان، فوق ذلك، تحت ثقلين: التضخم المالي وسوء موسم ١٧٩١. وفي باريز نفسها ظل الخبزُ رخيصاً - فلسين- لكن بصورة مصطنعة: إن السلطات تبيع بالخسارة الحبوب التي تشتريها: وفي الأقاليم تعود إلى الظهور اضطرابات الأقوات، مع المطالب التقليدية: المصادرة والتسعير. هذه التدابير تأنف منها البرجوازية الجيروندية والجبلية على حد سواء. لكن الضرورات تفتح ثغرات في جدار الليبرالية. فبالرغم من «رولان» سمح قانون ٩ أيلول بمصادرة الحنطة؛ وفي ١٦ يتم إحصاء الحبوب. لكن التسعير مرفوض، إلا من أجل تموين الجيش. إن الوضع العسكري يفسّر هذه التشويهات للمذهب.

الغزو:

في آخر شهر آب، اجتاز العدوُّ الحدود. النمساويون أولاً الذين انطلقوا من بلجيكا ودخلوا شمالي البلاد؛ لكنهم لم يهاجموا أيّ موقع حصين بسبب قلتهم وتردّدهم. أما الضربة الرئيسية فجاءت من الجيش البروسي بقيادة الدوق «دي برنسويك». أية مقاومة يمكن أن تواجه بها الجيوش الفرنسية ثمانين ألف نمساوي وبروسي؟ في سيدان، كان تحت إمرة «ديموربيه» الذي خلف لافاييت عشرون ألف جندي. وفي اللورين، كان «لوكنر» يقود خمسة عشر ألف رجل. ولا يمكن سحبُ جيش الشمال ولا جيش الرين.

في ١٩، دخل البروسيون فرنسا. وفي ١٠ أصبحوا أمام «لونجوي». أمكن للحامية أن تدافع عن نفسها، لكن السكان الذين تعرضوا للقصف، أجبروها على الاستسلام. في ٢٣ يراوح الألمان بضعة أيام في وحل اللورين، ثم يستأنفون تقدّمهم باتجاه «فردان» المعزولة. يُصمّم قائدُها «لوربير» على الدفاع عن المدينة، لكنه وُجد ميتاً في ليلة ١ إلى ٢ أيلول، والأرجح أنه قُتل في مكتبه. وفي اليوم التالي تستسلم «فردان» ويدخل إليها المهاجرون والعصاة مع متاع الجيش البروسي. ويُعلَنُ في باريز أن أهالي لونجوي «حقراء وغير مستحقين إلى الأبد أن يمارسوا حقوق المواطنين الفرنسيين». المخاطرُ الخيالية يتلوها تهديد واقعي: أصبحت طريق العاصمة مفتوحةً.

وصل نبأُ الاستيلاء على «لونجوي» في ٢٦ آب حين كانت الخصومة بين السلطتين على أشدّها. ذلك أن الجيرونديين الذين ساءهم التوقيفُ التعسفي والمصادرات التي لا أساس لها والتي أكثرت منها الكومونة، قد أرادوا التخلّص منها. وحاولوا ذلك في ٣٠، عندما أمرت الجمعيةُ، بناءً على طلب «رولان» بإلغاء الكومونة وبانتخاب كومونة شرعية. كان الأوان قد فات! فالنكبات العسكرية تفرض الوحدة، وبعد ثلاثة أيام أُلغي المرسوم.

كان لا بدّ من تدابير مباشرة للدفاع الوطني. منذ ٢٦، وبينما كانت الكومونة تُغلق الحواجز قبل أن تأمر بتجريد المشبوهين من سلاحهم، قرّرت الجمعيةُ تجنيد ثلاثين ألف رجل في باريز والمقاطعات المجاورة. ومن أجل تنظيمهم يرسل المجلسُ التنفيذي مفوّضين يختارهم دانتون من أعضاء الكومونة. في هذه الأيام الصعبة، يجسّد دانتون هوى الوحدة الثورية. وتظل الكومونة وروبسبيير يستبدّ بهم كرههم للجيروند. ويخطر لرولان وأصحابه أن ينسحبوا إلى ما وراء اللوار بل إلى كورسيكا. ويعارض دانتون تشيّع البعض ومخاوف الآخرين. ويهز الجمعية بكلامه القوي مرتين: «كل شيء ملك الوطن عندما يكون الوطن في خطر» هذا ما قاله في ٢٨. وفي ٢ أيلول،

عندما تعلم باريز أن «فردان» محاصرة، ألقى خطبته الشهيرة: «كل شيء يضطرب، كل شيء يتزلزل، كل شيء يتحرّق للقتال... وإذا سمعتم ناقوس الحرب يدق فهو ليس نذير الخطر وإنما هو خَطْوُ الحملة على أعداء الوطن. ولكي ننتصر عليهم، يا سادة، لا بد لنا من الجسارة، ثم من الجسارة، وستُنْقَذ فرنسا».

بفضل دانتون، بفضل المراسيم التي حمل الجمعية على التصويت عليها، سيكون هناك دفعٌ جديد لمتابعة الحرب. في التوقيت الثوري، ساعةُ الخطر هي دائماً ساعة دانتون: إنه رجل الوطن في الخطر.

مذابح أيلول:

بعد ساعتين من خطبة دانتون دعا مدفع الإنذار وناقوسُ الحرب والطبولُ، الباريزيين إلى التطوع في «شان دي مارس» حيث قررت الكومونة تجنيد جيش من ستين ألف رجل. في هذا الجو المحموم ستبدأ مذبحة السجناء. والضحايا الأولى كانت جزءاً من قافلة تُساق من دار البلدية إلى سجن «الآبي» قرب «سان جرمان دي بري». وعند المساء، حكمت «محاكم شعبية» مرتجلة على السجناء الذين انتُزعوا من جميع السجون الباريزية: «شارم وفورس» و «شاتليه». ويستمرّ الإعدام في الأيام التالية، ولا ينتهي في سجن «فورس» إلا في ٦.

لسنا نعرف القاتلين والمقتولين إلا معرفةً ناقصة. وبحسب أصح التقديرات، يتراوح عددُ الضحايا بين ألف ومائة وبين ألف وأربعمائة، أي نحو نصف سجناء العاصمة. وكان نحو ثلاثة أرباعهم من سجناء الحق العام المكروهين أشد الكره لأنهم كانوا يصنعون في سجونهم حوالات رسمية مزوّرة. وبين الضحايا السياسيين، يبدو أن «العصاة» كانوا هدفاً مقصوداً بنوع خاص. أما صانعو المذبحة الذين نعرفهم فهم ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية التي صنعت ٢٠ حزيران و١٠ آب، من أصحاب الحوانيت والحرفيين والحرس الوطنيين والاتحاديين. ليس في مقدورنا إذن تفسير

المذابح بانبعاث مفاجئ لحَمْأة الفساد في العاصمة: إن الذين أجروا الدماءَ في السجون هم البرجوازيون الصغار لا المجرمون ولا السوقة الأنذال.

أكان ذلك من تحريض الصحفيين؟ الحق أن صحافة اليسار المتطرف كانت تجذبُ الانتباه الشعبي، منذ ١٠ آب، إلى المتآمرين المسجونين. والذي أجّج النيران أكثر من «مارا» - وقد كفّت صحيفتُه عن الظهور في ١٩ آب - إنما هو «فريرون، في «خطيب الشعب». لكن اللامتسرولين لا حاجة بهم إلى التحريض. إن وسواس الخيانة وفكرةَ أن المتطوّعين سيغادرون باريز تاركين نساءهم وأولادهم تحت رحمة المتآمرين في السجون، إن ذلك يُلقي ظلمته على الضمائر. وينبعث مرةً أخرى من ظلمات اللاشعور ذلك الخوف القديم المزمن، خوف بؤساء هذا العالم، الخوف الذي يتفتّح هذياناً هو هذيان العنف الجماعي. كتب «جوريس بمناسبة هذه المذابح: «إن الخوف ليس قوةً ثورية». ولا شك أنه محق لأنه يفكر في الثورة على أنها ظاهرةٌ طويلة الأجل، على أنها الانتقال الضروري إلى مرحلة عليا من التقدّم البشري. لكن ثورة الضروري والعقل هذه لم تستطع على وجه الدقة، وقبل ١٠ آب بكثير، أن تفرض نفسها إلا بإيقاظ قوى تخضع ديناميكيتها لقوانين أخرى؛ على المدى القصير كانت ثورة الشقاء والأهواء والعنف القصاصي هي التي تحتل المقام الأول؛ ولا تستطيع الأولى شيئاً دون الثانية. وحينئذ بماذا يُرَدُّ على روبسبيير عندما يسوّغ المذابح: «أتريدون ثورة بلا ثورة؟ وعلى هذا الأساس أي شعب يستطيع أن يخلع نير الطغيان؟».

كان موقف السلطات، في حينها، مرتبكاً: أحسّت جميعها أن الأمور تجاوزتها وأحست بالخوف. فلا الكومونة ولا لجنة الإشراف حضرتا لهذه المذابح. وإنما تركتاها تجري وهما تسعيان إلى الحدّ من مداها. فدانتون، وزير العدل امتنع عن كل تدخل. و«رولان» ذاته كتب في ٣ أيلول. «كان أمس يوماً ربما وجب أن يُسدل الستارُ على أحداثه».

لم يوافق الرأيُ العام الثوري، في مجمله، على الحدث لكنه سوّغه. فالقوى الداخلة ضد فرنسا في حربها، والشائعات المستحوذة عن مؤامرة ربما حُبكت في السجون، كل ذلك، كان يشجع الشهود أن يتبنّوا هذا الخيار الصعب

الذي عبّر عنه «فورساس» المسالم: «إما أن نهلك بأيديهم، وإما أن يهلكوا بأيدينا، ذلك هو الخيار القاسي». بعد أن هدأت النفوس أُعلن علنياً عن كثير من الارتدادات أما في أتون الأحداث فالشعور السائد هو العزاء النذل.

وبالمقابل فإن الاستخدام السياسي لانفجار العنف هذا قد بدأ مباشرة. ذلك أن الجبليين، ولا سيما روبسبيير، هم الذين سيبادرون، تدفعهم أهواؤهم الحزبية، إلى توجيه الغضب الشعبي ضد الجيروند. لقد اتخذ روبسبيير مقالة «لكارا» ظهرت في تموز ذريعة له ليندّد، في الكومونة، في ٢ أيلول، بالجيرونديين على اعتبار أنهم مذنبون بعرضهم العرش على دوق «يورك» ودوق بروتسويك. وهي تهمة تخلو من الجدية لكنها خطيرة. في الليلة نفسها أمرت لجنةُ الإشراف بتفتيش منزل «بريسو». وتصدر أوامر بإيقاف «رولان» وبعض النواب الجيرونديين، فيقف حينئذ دانتون حائلاً دون ذلك ويمنع الملاحقة. وهكذا يغدو مفهوماً الكرهُ الذي سيحمله منذ الآن الجيرونديون للذين جعلوا من الإرهاب الشعبي محوراً لمناورة سياسية.

وسرعان ما يقع الثأرُ. فبعد بضعة أيام سار الرأيُ العام في اتجاه متزايد العداء للإرهاب. فالكثير من الأقسام الباريزية تدين المذابح وتحمي موقّعي العرائض «اللا وطنية» الذين كانوا يعتبرون مشبوهين. وحينئذ يُدير الجيرونديون ضدّ خصومهم السلاح الذي استخدموه في بداية الشهر. استندوا إلى الإعياء العام، فاتّهموا الجبليين بتنظيم المذابح تمهيداً لدكتاتوريتهم. واتّهم رولان مفوّضي الكومونة الذين أرسلهم دانتون إلى المقاطعات؛ فيُستدعَون في ٢١ أيلول. ويحمل «فيرنيو» على الكومونة التي تُلغى في ١٩. وهكذا فإن خصومات فئوية تافهة تنضاف إلى العنف الشعبي. لكن إيقاف الغزو سيسمح للجيروند بالمزايدة في الحاجة إلى الاستراحة، التي عمّت البلاد.

فالمي:

بعد الاستيلاء على لونجوي، تعرّض سيرُ العمليات لضربٍ من التأرجح. إن «ديمورييه» الذي أصبح قائداً عاماً لجيش الشمال، يتمسّك

بالخطة التي أعدّها وهو وزير: غزو بلجيكا. ففي ٢٩ آب، جمع مجلساً حربياً وقرّر دخول بلجيكا ليمنع برونسويك من متابعة زحفه على باريز. لكن أوامر المجلس التنفيذي والاستيلاء على فردان حملته على التخلّي عن خطته. وسوف يتمركز وراء «أبواب فرنسا الساخنة»، الآرغون، بينما يتلقى «كيليرمان» أمراً بالانضمام إليه مع جيش الوسط. ويُناشد «ديمورييه» وطنية الأهالي ويرتّب جيشه بعناية. ولم يكن قائد التحالف من جهته، مستعجلاً لبدء المعركة. كان جنده مقسّمين إلى قطعات متميّزة، وكانت تتقدّم ببطء، محاولةً مراقبة الممرات. ويظهر «برونسويك» أمام «الآرغون» في ٧ أيلول. وفي ١٤ يحتّل أحدُ قادته ممرَّ «كروا أوبوا» مما اضطرَّ ديمورييه إلى الانسحاب إلى «سانت مينهولد». وفي ١٩ ينضم جندُ «كيليرمان» إلى جنده. وأما ملك بروسيا الذي أصابه ما أصاب المهاجرين الفرنسيين من نفاذ الصبر، فيأمر «برونسويك» أن يحتكّ بالفرنسيين. لقد أدار البروسيون ظهرهم لطريق باريز، وسيشرعون في المعركة على جبهة معكوسة.

في ٢٠ أيلول صباحاً، عندما وصلت طليعة الجيش البروسية إلى علوّ فالمي، استُقبلت برمي المدفعية. وفي حوالي الواحدة بعد الظهر، تلقّى المشاةُ أمراً بالهجوم على المواقع الفرنسية. ولم تستطع المدافع الفرنسية أن تحول دون تقدّمها. حينئذ صاح «كيليرمان» صيحته المشهورة: «تحيا الأمّةُ!». وعلى أصوات الحماسة فوجئ القادةُ البروسيون وترددوا. فيأمر برونسويك» بالتوقف، وفي المساء، تسكت المدفعيةُ. لم تكن معركة «فالمي» بلا أهمية، من الناحية العسكرية. كانت من أوائل الاشتباكات التي شاركت فيها المدفعية مشاركة كبيرة. ودُمّرت أسطورة «معركة الأوبريت». بيد أن القيمة البسيكولوجية والأخلاقية كانت، في الحقيقة، أعظم. وإذا كانت جملة «غوته» التي تجعل من تاريخ فالمي «عهداً جديداً في تاريخ العالم»، متأخرة عن الحدث، فهي تعبّر مع ذلك عن الشعور بأن قوانين الحرب ستتغير مع النداء إلى الأمة المسلّحة.

في نفس يوم «فالمي» أخلت الجمعيةُ التشريعية مكانها للمؤتمر الوطني.

بدايات المؤتمر الوطني:

اجتمعت الجمعية الثالثة للثورة في ٢٠ أيلول، في صالة «المانيج». لماذا المؤتمر الوطني؟ إن هذا المصطلح الذي هو من أصل إنكليزي والذي شهره الاستقلال الأمريكي دخل الأدبيات السياسية ليشير إلى سلطة تضطلع على نحو استثنائي، بمهمتين: إقامة دستور جديد، والممارسة المؤقتة لجميع خواص السيادة. كان ينبغي أن تجري الانتخابات، من الناحية النظرية، بالتصويت العام على درجتين. أما في الواقع، فإن خصوم ١٠ آب، من الأرستقراطيين إلى الفويان، نُحّواً جانباً أو تنحّوا بأنفسهم. ففي باريز حيث كان التصويت علنياً وبصوت عالٍ، مُنع موقّعو العرائض الملكية القديمة من التصويت. أما جمهور السلبيين فقد خشي من استعمال حقوقه المدنية أو جهل استعمالها. وإذن فإن أقلية ملتزمة سياسياً هي التي عيّنت أعضاء البرلمان الأشدّ جرأةً في تاريخنا.

ينتمي أعضاءُ المؤتمر الوطني إلى البرجوازية، ما عدا استثناءين اثنين تقريباً. وكثير منهم – نحو مائتين وخمسين من سبعمائة وتسعة وأربعين – قانونيون. وتجمع الجمعية الجديدة، على وجه الخصوص، نخبة الملاك السياسي الذي كوّنته ثلاث سنوات من الثورة: أكثر من أربعمائة نائب كانوا أعضاء في الإدارات الإقليمية والمحلية، وستة وتسعون نائباً كانوا أعضاء في الجمعية التأسيسية، ومائة وتسعون في الجمعية التشريعية. تستطيع البرجوازية الفرنسية أن تلتهم بعضاً من أبنائها، إلا أنها تستمر في تقديم السياسيين الذين تتطلّبهم قساوة الزمن بخصبٍ لا ينفذ.

لا تبدو الشروخ السياسية، في هذه الأيام الأخيرة من أيلول، بالوضوح نفسه. إذ نجد لدى اليعاقبة حيث انتسب نحو مائة من النواب فقط، الزعماءَ الجيرونديين وزعماء الجبل أيضاً؛ واستبعاد الجيرونديين والسيطرة الخالصة للجبليين لا يجري إلا تدريجياً، ولا بدّ من القول إن الناخبين – فيما عدا باريز

– أعلنوا رأيهم لا مع الأحزاب المتنافسة أو ضدّها، بل مع الثورة والديمقراطية أو ضدّها، الثورة التي ولّدها ١٠ آب. ففي «أور» حيث انتُخب «الجيروندي» «بوزو» والأخوان «لنديه» مجتمعين، وفي مرسيليا حيث لا تمنع سلطةُ «باربارو» من سيطرة الجبليين المستقلين، وفي كل مكان أو قريباً من ذلك، تفرض نفسها وحدةُ الديمقراطيين. ويُنتخب زعماءُ الجيرونديين في كثير من المقاطعات لكون الجيرونديين قد هيمنوا على الجمعية التشريعية وقادوا المجلس التنفيذي فأضحوا معروفين أكثر من غيرهم: انتُخب «كارا» سبع مرات، و«بريسو» ثلاث مرات، و«كوندورسيه» مرتين. أما في باريز فتُرفَض أيةُ تسوية، ويضمُّ النوابُ إلى جانب روبسبيير ودانتون أركان الكومونة: الشاعر «فابر ديغلانتين»، والممثل «كولو ديربوا»، والأستاذ «بيوفارين»، والصحفي «ديمولان» ويعيّن «مارا» بالرغم من تحفّظ الكثير من الجبليين، ودوق أورليان الذي أصبح «فيليب المساواة»، بالرغم من روبسبيير. في البداية بدا الجيرونديون كأنهم يسيطرون، وربما كان عددهم مائتين مقابل نحو مائة من الجبليين. وكانت تساندُهم الشهرةُ والموهبة. ولم تعد الحرب التي كانوا نذرها عائقاً في وجههم. منذ أن أَبعدت «فالمي» لفترة، خطرَ الهزيمة. وأمام طبقة سياسية أُلغيت، منذ ١٠ آب، نخبُتها الراسخة القدم منذ زمن بعيد يَعْرضون، بترف الحديثي النعمة الجارح قليلاً، موارد للكلام لا تنفد. لكن لا شيء أسوأ، في النظام البرلماني، من أن يسحر المتكلّمون الجمعية دون أن يكونوا على رأس حزب له الأغلبية. ولقد كانوا بعيدين عن كونهم أغلبيّة. والذين يكوّنونها يشكلون «السهل» أو كما يقول المشنعّون عليهم «المستنقع». إنهم يجسّدون الثورة البرجوازية في اتّصالها. وكان وجوهُها السياسيون: «بارير»، كامبون، سييس، يحسون بأنفسهم قريبين من الجيروند إذا كان المقصود الدفاع عن المِلْكية والحرية ضدّ غلوّ اليسار. لكن العدو الرئيسي يظل الأرستقراطية، الثورة المضادة؛ فإذا حانت ساعةُ الخطر

ساندوا الجهود الاستثنائية التي يطلبها الجبل. وكثيرون يرون، مع «كوتون» النائب المشلول عن «بوي دي دوم»، أن هناك حزبين متطرفين، حزب أصحاب المبادئ المبالغ فيها، وحزب الدهاة، الحاذقين، المتآمرين، والطامحين بخاصة إلى أقصى الحدود. إن الجيروند إذ تؤكد سيطرتها، وإذ تحتكر المواقع في اللجان البرلمانية، ستجرّح كبرياء الكثيرين، وستبُعد عنها رجالاً مثل «سييس» المتعاطف مع أفكارها وإن كان يأبى قبول وصاية محامين من أبناء الخامسة والعشرين.

هل الوفاق ممكن بين هذه الفئات؟ إن الجلسات الأولى للمؤتمر الوطني تسمح بهذا الأمل؟ ويقف دانتون مدافعاً متحمساً عن الوحدة؛ ويجري مع زعماء الجيروند أحاديث عدداً من المرات؛ وهو يحمل الجميعة، منذ ٢١ أيلول، على الإدانة الإجمالية للديكتاتورية وللقانون الزراعي، ذلك التهديد المزدوج للحرية والملكية البرجوازية اللتين ما فتئ الجيرونديون يثيرونهما. وعند المساء، يقع الإجماعُ نفسه لإلغاء المَلَكية. ويهتف «غريغوار»: «الملوك في المجال الأخلاقي مثل الوحوش في العالم الفيزيائي. وتاريخ الملوك هو تاريخ شهداء الأمم». لم تُعلن الجمهوريةُ: إنها تتسلّ في اليوم التالي بطريق مداورة. عندما يُقرّر أن تُؤَرّخ جميعُ الصكوك الرسمية بدءاً من العام الأول للجمهورية.

لن تُمد الأبدي إلى غصن الزيتون الذي مدّه «دانتون». فمنذ ٢٣، يعمد «رولان» وأصحابه إلى استغلال موقعهم البرلماني لدَحْر باريز وكومونتها وثلاثيّها: مارا، روبسبيير، ودانتون. وتستمر المعركةُ طوال شهر تشرين الأول. مالنتيجة التي حصل عليها الجيرونديون؟ لقد طالبوا بتشكيل حرس في المقاطعات غايته حماية المؤتمر الوطني، وقَصْر باريز على «واحد من ثلاثة وتسعين من تأثيرها» حسبما يقول «لاسورس»؛ لم يُتابعهم المؤتمر الوطني وإذا أرسلت بعضُ المقاطعات اتحاديين فإنهم لا يلعبون الدور الذي كانت تنتظره الجيروند منهم. لقد حصلوا على تجديد الكومونة؛ لكن إذا كان العمدةُ الجديد «شامبو» معتدلاً، فإن المجلس العام يظل من اللامتسرولين أو من

اليعاقبة؛ ويُعيّن «شوميت» نائب الكومونة العام، و«هيبير» وكيلاً له. لقد أُولع الجيرونديون بمهاجمة ذلك الثلاثي؛ لكن إذا كان دانتون قد ضعف لأنه لم يستطع أن يقدّم بياناً باستخدام الأموال السرية التي تصرّف بها وهو وزير، فإن روبسبيير ومارا لم يُصابا بسوء. كانت ردة الفعل الجيروندية، على المستوى السياسي، نصف الفشل.

وبالمقابل، كانت تلك الردّة فعّالةً في نقطتين. استنكار الرأي العام للتجاوزات الإرهابية في أيلول يغدو أقوى بعد «فالمي». يتابع الجيرونديون هذا الانقلاب في الأفكار، ويوسّعونه. تحرير السجناء، إعادة جوازات السفر، الحرية النسبية في الصحافة، كل ذلك يسبق إلغاءَ المحكمة الثورية في ٢٩ تشرين الثاني، وهي المحكمة التي أُنشئت في ١٧ آب. والنجاح نفسه في ردة الفعل المعادية للتسعير. ذلك أن قانون ٨ كانون الأول يلغي تدابير التفتيش والإحصاء التي اتُّخذت في أيلول ويعيد الحرية الاقتصادية. لقد استطاعت الجيروند أن تقف في وجه الحركة الإرهابية والتسعيرية فتستغل مخاوف البرجوازية الثورية المُجمعة.

محاكمة الملك:

ماذا سيفعلون بالملك؟

حُبس لويس السادس عشر منذ ١٠ أب، مع أخته السيدة اليزابيت وزوجتُه وولداه في برج من العصور الوسطى في سور «التامبل». وتولت الكومونة حراسة الملك، بالرغم من جهود رولان، وعزلتْه عن ذويه تدريجياً بمن فيهم ولي العهد، منذ ١١ كانون الأول. تدابيرُ أخذت قيودها تتزايد شيئاً فشيئاً.

هل ينبغي أن يُحاكم؟ إن الأوراق التي قُبض عليها في «التويليري» والتي سلّمتها الكومونة، فيما بعد، إلى لجنة برلمانية من أربعة وعشرين نائباً تسمح بالمحاكمة. ثم إن اكتشاف خزانة حديدية سرية، في ٢٠ تشرين الثاني، تحوي عدة وثائق تكشف عن صلات الملك بالثورة المضادة، يجعل المحاكمة

أمراً لا مفرّ منه. وتصدر عن المؤتمر الوطني ثلاثة مواقف. ففي اليسار يعارض المحاكمة «سان جوست» وروبسبيير. وكانا معزولين تقريباً حتى عن «الجبل». وقد ذهب الأول، في خطبة كبيرة له في ١٣ تشرين الثاني، أن لويس السادس عشر مجرم لمجرد كونه ملكاً؛ وتجب معاقبته لا محاكمته. «أنا أقول إن الملك ينبغي أن يُحاكم كعدو؛ وإن علينا محاربته لا محاكمته... أية صلة من العدالة إذن بين الإنسانية والملك؟». أما روبسبيير فتوصل إلى النتيجة نفسها مستنداً إلى حججٍ أشدّ إحكاماً. فمحاكمة الملك، في نظره، محاكمة للذين خلعوه، أي إخضاع الثورة لمحكمة الاستئناف. «إذا لم يكن الملك مذنباً فالذين خلعوه مذنبون. ومحاكمته هي دعوة المحكمة للتحقيق». ويَخْلُص إلى العقاب دون محاكمة.

رفضت أغلبية النواب هذه النتيجة، مع تأثرهم بهذه الحجج. كان لويس مذنباً، في أعينهم؛ لكن يجب أن تجري محاكمة نظامية، لكي لا يشك الرأيُ العام في فرنسا وفي الخارج بشرعية الحكم. وينفصل «مارا» عن روبسبيير وسان جوست. كتبَ: «لويس يجب أن يُساق إلى المحاكمة. وهذه الخطوة ضرورية لتثقيف الشعب: لأن من المهم أن نوصل جميع أعضاء الجمهورية إلى القناعة، بطرق مختلفة ومشابهة لطبيعة العقول». وفي ٥ كانون الأول يُقرّر المؤتمر الوطني أن المحاكمة ستتمّ وأنه هو نفسه سيُحاكم الملك. وفي ١٠، قُدِّمت «ورقة الاتهام بجرائم لويس». ولا شك أن على يمين المؤتمر مَنْ كانوا معادين للمحاكمة، لكنهم سكتوا.

في ٢١ كانون الأول١٧٩٢، مَثُلَ لويس السادس عشر لأول مرة، أمام المؤتمر. ومُنح مدافعين، فاختار «ترونشيه»، وقبل خدمات الوفيّ «ماليرب»؛ هذا المستشاران كلّفا محامياً شاباً «دي سيز»، بالمرافعة. في ٢٦ بسط «دي سيز»، بحضور الملك، أدلته، وكانت أدلةً لا غبار عليها من الناحية القانونية، لكنها كانت ضعيفة جداً من الناحية السياسية. أظهر أولاً أن حصانة الملك منصوصٌ عليها في دستور ١٧٩١؛ فإذا ما عُمِدَ، مع ذلك، إلى محاكمته فهو

لا يُحاكم كملك بل كمجرّد مواطن، وحيئنذ يجب أن يستفيد من الضمانات نفسها: هيئة محلّفة مزدوجة (اتهام ومحاكمة)، سماع الشهود، خبرة الخطوط. «وأنا أبحث بينكم عن القضاة فلا أجد سوى المتهِمين». ثم أشاد بالبدايات «الليبيرالية» للملك. وأنكر اتّفاقَ لويس السادس عشر مع الأجنبي. ويشعر المؤتمر أن المرافعة تُخفي تحتها الجوهر السياسي الحقيقي للمحاكمة. فيهتف «سان جوست»: «ليس للعدالة من الناحية المادية، وسيلة لايقاف التستّر على الجرائم الكبرى. إننا لا نرى الجريمة، لكننا نُصاب بها».

بذل الجيروندیون وسعهم لتأخير المحاكمة، دون أن يُعارضوها. وحاولوا أن يُغرقوها في إدانة عامة لآل «بوربون»، وذلك لكي يعرّضوا للخطر الجبليين مع «فيليب المساواة»؛ في ١٦ أيلول، يُطرد جميع آل بوربون. وعندما شُرِع في المحاكمة طالبوا بالرجوع إلى الشعب ليؤيّد حكم المؤتمر الوطني أو ينقضه. ويُعلن «فيرنيو»: «الشعبُ هو الذي منح الملكَ الحصانةَ، بدستور ١٧٩١، والشعب هو الذي يستطيع أن يسحب منه هذه الحصانة». لكنهم يصطدمون برفض مزدوج: الرفض المبدئي، لأن الرجوع إلى الشعب يشكّك في النظام التمثيلي والنيابي الذي كان الجيروندیون أنفسهم المدافعين اليقظين عنه في وجه الأقسام الباريزية؛ والرفض السياسي، لأن إخضاع محاكمة لويس السادس عشر للجمعيات الأوّلية يعني نشوب الحرب الأهلية. وقد ردّ «بارير» على «فيرنيو» في خطبة كبيرة ألقاها في ٤ كانون الثاني. كانت مداخلة «بارير» هذه حاسمةً، ككل مداخلاته. وبارير أكثر من صوت، إنه صدى. «فالسهل» هو الذي يرفض معه المشاركة في المناورة الجيروندية.

تبدأ المناقشاتُ الحقيقية في ١٤ كانون الثاني. كان على النواب أن يعلنوا عن موقفهم، من على المنصة عند دعوتهم باسمهم، إزاء ثلاث مسائل: الإجرامية، الرجوع إلى الشعب، العقوبة. وأجاب الحاضرون بما يُشبه الإجماع عن المسألة الأولى بالإيجاب. أما الرجوع إلى الشعب فرُفض بأربعمائة وثلاثة وعشرين صوتاً مقابل مائتين وستة وثمانين، وحول العقوبة إنما خاض الجيروندیون آخر معاركهم. فيُطالب «لانجونيه» أن يُتّخذ القرار

أولاً بناءً على أغلبية الثلثين. ويعمل دانتون على رفض هذا الاقتراح. ثم يُعلن «ميله»، أول نائب يُدعى، موقفه، فيصوت على الموت، لكنه يطالب بوقف التنفيذ. ويتابعه الكثير من الجيروندديون. وكانت نتيجة التصويت ثلاثمائة وستة وستين صوتاً مع الموت من سبعمائة وواحد وعشرين صوتاً، أي بأكثرية خمسة أصوات. لكن المناداة التأكيدية أظهرت أن الأغلبية كانت حاصلة بالضبط، دون أنصار وقف التنفيذ. وفي ١٩، جرى التصويتُ على وقف التنفيذ فرُفض بثلاثمائة وثلاثة وثمانين صوتاً مقابل ثلاثمائة وعشرة أصوات.

إن النيات العميقة هي التي تستحق أن تُفحص، أكثر من جزئيات التصويت. إذ لم يكن ثمّة أيُّ حقدٍ شخصي يحرّك النواب ضد لويس السادس عشر. وقد اعترف روبسبيير نفسه بذلك. «أحسستُ بالفضيلة الجمهورية تتداعى في قلبي بحضرة المذنب المهان أمام السلطة المطلقة». وكان الحكم قراراً أساسياً. كان لا بدّ بالنسبة إلى الأغلبية – إلى قاتلي الملك – من قطع الجسور مع كل أمل بالتسوية، ومن جعل الثورة المضادة مستحيلة، وهي تعني التخلّي عن المكاسب السياسية والاجتماعية لسنة ١٧٨٩، ومن طمأنة الحاصلين على الأملاك الوطنية وجميع المصالح المرتبطة بالنظام الجديد. وعندما يُقطع رأس الملك تحدّياً للثورة المضادة تتمّ الحيلولةُ عن قصدٍ دون العودة إلى الوراء.

إن البواعث العميقة التي حدت «المستأنفين» أصعب تمييزاً. لم يكن أيٌّ منهم ملكياً. لا شك أنه كان لديهم، كما كان لدى دانتون، على كل حال، الأمل بأن تدابير الرحمة تمكّن من بعض التهدئة لأوروبا: لكن هذا الحساب كان على تناقض مع سياسة الجيروند الخارجية. ويبدو بخاصة أنهم كانوا حبيسي منطق المواقع المتّخذة منذ أيلول ١٧٩٢، لقد سجّلوا ووسعّوا ونظّموا انقلاب الرأي البرجوازي من أجل الاسترخاء وتبعهم المؤتمر الوطني في هذا الطريق. وكانوا يعتقدون أنهم ما يزالون يستندون إلى تلك القوى العميقة

نفسها وهم يسعون إلى إنقاذ الملك. لكنهم كانوا عُمياً هذه المرة، لأن الثورة البرجوازية آثرت أن تنقذ نفسها.

موت الملك المسيحي:

في ٢٠ كانون الثاني، نحو الساعة الثانية، توجّه «غارا» و«ليبران» إلى «التامبل» ليبلّغا لويس السادس عشر بقرارات المؤتمر الوطني. فيتقدم لويس بثلاثة مطالب: مهلة ثلاثة أيام استعداداً للموت، السماح له بمشاهدة أسرته دون شهود، السماح له باستقدام كاهن لم يحلف يمين الولاء للدستور المدني، الراهب: «ايدغيوورت دي فيرمون» الذي كان مُعرِّف السيدة اليزابيت – ويقبل المؤتمرُ الوطني بالطلبين الأخيرين، وفي نحو السادسة عاد «غارا» إلى «التامبل» يصحبه الكاهن.

في تلك الأمسية، تحدّث لويس السادس عشر طويلاً مع مُعرِّفه وودّع ذويه. ونحو العاشرة قدّم له خادمُه العشاء. وروى أن «الملك أكل بشهية جناحي دجاجة، وقليلاً من الخضر، وشرب كأسين من الماء والخمر، وتحلّى بقطعة صغيرة من البسكويت بالملعقة وشيئاً من خمر «مالاقا». ولم يكد يستلقي حتى نام نوماً عميقاً.

استيقظ في الساعة الخامسة، في ٢١، تابع قدّاس الكاهن، وعَدَل عن الحديث الأخير الذي وعد به الملكة. وطالب دون جدوى بالحق في أن يقصّ شعره بيده. وفي الثامنة والنصف فُتح الباب: كان الآتي «سانتير» القائد العام للحرس الوطني الذي جاء لإحضاره. وفي الفناء الثاني «للتامبل» انتظرته عربةٌ، لا شك أنها عربة الوزير كلافيين.

استغرق الطريق من شارع «التامبل» حتى ساحة الثورة ساعة ونصف. كان الجو ماطراً، والضباب ينتشر في الشوارع حيث كانت أبواب الحوانيت ونوافد البيوت مغلقة بأمرٍ من السلطات. وتبع الموكب في مروره سياجٌ صامت من ثمانين ألف رجل مسلّحين بالبنادق والرماح.

وفي الساحة التي ستكون ساحة «الكونكورد» نُصبت مقصلةٌ، مقابل «التويليري»، بين قاعدة تمثال لويس الخامس عشر (في مكان المسلّة الحالية) و«الشانزيلزيه» واتّخذ عشرون ألف رجل أماكنهم: أفواج الحرس الوطني، الاتحاديون الإقليميون، مسلحون من الأقسام.

توقّفت العربة نحو الساعة العاشرة. بقي الملك فيها بضع دقائق ثم نزل وتطلّع إلى المقصلة. وخلع ثيابه بنفسه، لكن كان عليه أن تُربَطَ يداه، صعد درجات السلم، مستنداً إلى «ايدغيوورت»، بينما كانت الطبول تقرع. وعندما وصل المنصة، حاول أن يقاوم وأراد أن يخاطب الشعب. وتنسب إليه الأسطورةُ الملكية هذه الكلمات: «أيها الشعب، إني أموت بريئاً! وأنا أغفر لمسببّي موتي: وأرجو الله ألا يقع عبء دمي على فرنسا». لكن اشتداد قرع الطبول غطى صوته. وفي الساعة ١٠,٢٠ سقط رأسه. وانطلقت من الجمهور صرخات الحماسة: «تحيا الأمة!» «تحيا الجمهورية!» «تحيا الحرية!» «تحيا المساواة!» وبينما حُمل الجسد إلى مقبرة المادلين تشكّلت الرقصاتُ الريفية حول المقصلة.

ما صدى موت الملك في البلاد! هناك حقاً، في الجانب الملكي انتفاضاتٌ، من الأسى. في عشية موته قَتَل أحدُ حراسه الشخصيين القدماء، «بيير دي باريز» النائب «ليبيليتييه دي سان فارجو» الذي صوت مع موت الملك. وفي الأقاليم، ظهرت هنا وهناك علاماتُ الاستياء، وفي أورليان وليون لبس الناس ثوب الحداد؛ وفي «مونريسون» تظاهر الناس. لكن الرأي العام الملكي متخدّرٌ، في مجمله، والإعياءُ يتغلب فيه على السخط. والفتورُ نفسه في الجانب الثوري، إذ لم تستثر محاكمة لويس السادس عشر أية حماسة، فيما عدا باريز والجمعيات. إن هذا الصمت لشعب كامل أمام موت ملكه يشير إلى انقطاع عميق في تاريخ الحساسيات الشعبية. الممسوح من الرب، الشافي الغُذْبَ، الملك صانع المعجزات يُعفّر في التراب مع رأس لويس السادس

عشر. ويمكن بعد عشرين عاماً إعادة الملكية: لن يُبعث ذلك الإيمان الروحي بالملكية المقدّسة. إن العلاقات بين أوروبا والثورة هي التي تتعدَّل أكثر من النزاعات الداخلية.

انتصارات الجمهورية:

كانت «فالمي» مُنطلقاً لنهوض قوي. فالبروسيون الذين غدا تموينُهم صعباً والذين جذبت بولونيا من جديد انتباههم حيث تناور كاترين الثانية، جَلَوْا عن الأرض الفرنسية، دون عجلة، في خمسة عشر يوماً. بيد أنه لا «ديمورييه» ولا «كيلير مان» فعلا شيئاً لمهاجمتهم. لكن الشعور السائد، في حينه، هو الحماسة أمام تحرير الأرض.

ولا سيّما أن الجيوش الأخرى انتقلت إلى الهجوم، في الوقت نفسه. ففي الآلب، انصاع أخيراً «مونتسكيو»، في ٢٣ أيلول للأمر بدخول السافوا؛ وهو لا يصادف فيه أدنى مقاومة. ويحتل «نيس»، وهي ملك آخر لملك سردينيا، جُند «آنسيلم» في ٢٩ أيلول. وفي الرين، يستولي «كوستين» على «سبير» في ١تشرين الأول، ثم على «وورمس» و«فيليبسبورغ»؛ وبعد انسحاب قصير، يستأنف الهجوم، ويستولي على «ماينس»، ثم على «فرانكفورت» (٢٢ تشرين الأول)، والعملية الحاسمة هي احتلال جند ديمورييه لبلجيكا. فبعد اشتباكات جزئية لكن شديدة، بدأت المعركة في ٦ تشرين الثاني صباحاً، حول قرية «جيماب» قرب «مونس». وفيها أقام البلجيكيون معاقل حصينة على المرتفعات التس تسدّ مدخل «مونس». فيهاجم الفرنسيون على مجموع الجبهة؛ لكن شيئاً من الانثناء يقع في الوسط وعلى اليمين، وكان لا بد من طاقات ديمورييه و«ايغاليته الابن» (لويس فيليب في المستقبل) ليُستأنَف الهجومُ؛ وفي المساء ينسحب البلجيكيون.

إن أهمية «جيماب» في تاريخ الثورة العسكرية يتجاوز أهمية «فالمي». وإذا ظلت تقنية الهجوم – الهجوم الجبهي بدلاً من تركيز الضربات الموجهّة

– تقليدية، فإن تكوين الجند – حيث يشكّل المتطوّعون الأكثرية – والحماسةَ والعدد، إن كل ذلك يجعل من هذه المعركة أول معركة ثورية.

كلن يمكن أن تلي «جيماب» حملةٌ على «الرين» لولا أن «ديمورييه» الراغب في مهاجمة هولاندا لم يصمّ أذنيه عن أوامر المجلس التنفيذي: فالنمساويون يمكنهم أن يتحصّنوا «بالموزيل»، والبروسيون يمكنهم أن يستولوا مرة أخرى على فرانكفورت وضفة الرين اليمنى. عندما أوى الجند إلى ثكنات الشتاء كانت بلجيكا محتلةً، لكن الجيوش العدوّة لم تكن قد دُمِّرت بعد.

طرحت الانتصاراتُ الجمهورية على الجمعية التأسيسية مشكلات رهيبة: هل بالإمكان عقدُ الصلح الآن؟ وما مصير البلاد المحتلة بما أن الحرب لم تعد تقتصر على الدفاع عن أرض الوطن؟ جميع الأحزاب منقسمة، لكنها جميعاً حبيسة الدوّامة التي تحرّكت في نيسان ١٧٩٢: الكلام على الصلح، منذ الآن، يعني شبهة معاداة الثورة. ولذلك فلا الجيرونديون ولا دانتون، الذي كان الصلح، مع ذلك، رغبته الكامنة، يجرؤون على الدفاع علناً عن سياسة المفاوضات. كتب الجيروندي «بريسو» إلى «سيرفان» في تشرين الثاني: «لا يمكننا أن نطمئن إلا إذا اشتعلت أوروبا، كل أوروبا». والحق أن بعضهم، مثل «بريسو» نفسه، يبدون محبّذين لإنشاء «جمهوريات أخوات»، بينما سُمعت في اليسار أصواتٌ تحبّذ الضمّ. و«شوميت» الجبلي اليساري، هو الذي يعبّر أروع تعبير عن ريح الإمبريالية المحمومة التي تنتهي بجرَف أشد الرؤوس برودة: «إن الأرض التي تفصل باريز عن بطرسبرج وعن موسكو ستُضفى عليها عما قريب الصفة الفرنسية والصفة البلدية وصفة اليعاقبة».

إن صليبية الحرية تصطدم، في الواقع، بصعوبات عملية. ففي البلدان المحتلة، يتعلق الوضع بموقف السكان تجاه فرنسا، وبسياسة الجنرالات الذين تُركوا بلا تعليمات فتصرفوا كلٌّ على هواه. في السافوا التي يرتبط سكانها بفرنسا برابطة اللغة والعلاقات الاقتصادية، يتّخذ «مونتسكيو» موقف الحياد

ويسمح بتشكّل «مؤتمر وطني للسكان المتحدرين من أصل غولي» يطالب، منذ آخر تشرين الأول بالوحدة مع فرنسا. وفي «نيس»، وهي قرية إيطالية لغةً وقلباً، يَسند «انسليم» بعزم المستوطنين المارسيليين الذين يطلبون بطبيعة الحال، الانضمام إلى فرنسا. وفي الرين، يساعد «كوستين» بوضوح الثوريين اللاجئين حتى تلك اللحظة في فرنسا أو الأوفياء للثورة. أما في بلجيكا فالمشكلاتُ تطرح نفسها على نحوٍ آخر. أولا لأن «ديمورييه» الذي كان يعلّل نفسه بأمل قيادة دولة بلجيكية مستقلة يعد البلجيكيين باحترام حرياتهم وحقهم في تقرير مصيرهم. ولا سيما أنْ ليس بين الأحزاب البلجيكية حزب يرغب في الانضمام: لا «الستاتين» أنصار العودة إلى مجلس الطبقات الأرستقراطي، ولا «الفونكيون» الراغبون في نظام ليبرالي لكن مستقل عن فرنسا. الضم هنا سيُفرَض بلا قيد ولا شرط.

إلى هذه الصعوبات المحليّة التي تمنع المؤتمر الوطني من اتخاذ قرار مبدئي حتى أواسط تشرين الثاني، تنضاف الضرورات المالية التي أشار «كامبون» إلى أهميتها منذ البداية: إذا أردنا تحرير جميع الشعوب فهل يقع على الفرنسيين وحدهم تحمّل أعباء الحرب؟ ينبغي فرض الحوالات الرسمية. ومنذئذ يصبح التناقض كامناً بين إرادة التحرير والظلم الضريبي؛ أسطورة الوحدة الإرادية وحدها تستطيع حلّ هذا التناقض، على مستوى المبادئ، على الأقل. إن انتصار «جيماب» يثير حماسة تقضي على المقاومات الأخيرة.

ويجري التصويت على مرسومين. ففي ١٩ تشرين الثاني، وبناء على اقتراح الجيروندي «لاريفيليير ليبو» يُقرّر الوطني: «إن الأمة الفرنسية تمنح الأخوة والمساعدة لجميع الشعوب التي تود أن تتمتّع بحريتها»؛ وتعتبر الحكوماتُ الأجنبية هذا المرسوم تحريضاً على الحرب الأهلية الأوروبية. لكن «كامبون» يطرح على التصويت، في ١٥ كانون الأول مرسوماً جديداً يعيّن الشروط الفرنسية لتحرير أوروبا: إلغاء الامتيازات، إلغاء ضريبة العشر، إلغاء أملاك الإكليروس، إدخال الحوالة الرسمية، حرب إبادة ضد الشعوب التي ترفض الحرية والمساواة.

ويُغيّر الضمُّ شيئاً فشيئاً تسويغه. ففي ٢١ تشرين الثاني تُضَمُّ «السافوا» بتصويت المؤتمر الوطني الإجمالي، تلبيةً لأمنية أُعرب عنها بحرية. لكن عندما يتعلّق الأمرُ ببلجيكا، حيث احتج «ديمورييه» عبثاً على مرسوم ١٥ كانون الأول، فإن فكرة حدود فرنسا الطبيعية التي ظهرت منذ شهر تشرين الثاني، تنتقل إلى المقام الأول. وفي ٣١ كانون الثاني يُصوت المؤتمر الوطني على ضمّ «نيس». فيقترح دانتون حينئذ ضم بلجيكا: «أقول: عبثاً نعمد إلى التخويف من بسط مساحة الجمهورية. إن حدودها قد عيّنتها الطبيعةُ» وبعد بضعة أيام أوضح «كارنو» وهو يسند هذه النظرية الجديدة بالحج التاريخية: «إن حدود فرنسا القديمة والطبيعية هي الرين والآلب والبيرينيه؛ والأجزاء التي اقتُطعت إنما اقتُطعت اغتصاباً». إن المثل الأعلى «لجمهورية شاملة» يتجسّد، على هذا النحو، في واقع يُراد تفسيرُه بالجغرافية والتاريخ؛ ونزعة فرنسا التوسعية العاطفية تنضاف إلى الصليبية التحريرية.

«بيت» والتحالف:

إن سياسة المؤتمر الوطني في الضمّ وإعدام لويس السادس عشر أسهما في تشكيل تحالف ضد فرنسا سيدوم أكثر من عشرين سنة، بالرغم من توقّفاته العابرة والجزئية.

وستكون إنكلترا هي العنصر المحرك لهذا التحالف. لا شيء، مع ذلك، حتى تشرين الثاني ١٧٩٢ يحمل «وليام بيت» على الخروج من سياسة الحياد أو على الانسياق وراء الصليبية المعادية للثورة التي دعا إليها «بيرك». لكن المصالح الاقتصادية والمخاوف السياسيّة ورفض قبول التعديلات التي أدخلتها الثورةُ على القانون الدولي تفسّر القطيعة، في الجانب الإنكليزي. فحين أعلنت الحكومةُ الفرنسية في ١٦ تشرين الثاني أن «الإيسكو» مفتوحة للملاحة، وحين أرسلت أسطولاً فرنسياً إلى «آنفير»، طالت بذلك هولاندا، وألغت بنداً من بنود معاهدة» «ويستفالي» وهدّدت أمن التاميز. ثم إن استقبال

الديموقراطيين الآتين من وراء المانش أخذ يقلق بيت: فبعد أن استقبل المؤتمر الوطني «توماس بين» المحكوم في بلاده بسبب كتابه عن «حقوق الإنسان» رحّب بمندوبي الجمعيات الراديكالية الإنكليزية، وقد رحب «غريغوار» بأحدها» معلناً أمله بأن الجمهورية ستقوم قريباً على صفاف التاميز.

ومنذ شهر كانون الأول، أخذ «بيت» يعدّ الأسلحة العسكرية والبحرية. واستصدر قانوناً يخضع الفرنسيين المقيمين في إنكلترا لرقابة السلطات؛ وفي ٢٦ كانون الأول حجزت حمولات القمح المتّجهة إلى فرنسا. وكرّس إعدام الملك القطيعة، إذ طُرد القائم بالأعمال الفرنسي ولبس البلاط الحداد.

إن مسؤوليات هذه القطيعة تبدو أقل وضوحاً، في الجانب الفرنسي. ومرة أخرى تنقسم الأحزاب. ويبذل أعضاء المجلس التنفيذي وسعهم، سواء دانتون بعد ١٠ آب أم ليبيران حتى إعلان الحرب، ليكبحوا هذه الحركة. ولم يتردد الكثير من الزعماء الجيرونديين، مثل «بريسو» و«فيرنيو» في إظهار مخاطر الحرب ضد الأمة الإنكليزية، يدفعهم إلى ذلك الحب الصادق للإنكليز أو الحرص على مداراة مصالح تجار بوردو. ويكتب «مارا» من اليسار، في ٢٧ كانون الأول: «الحرب التي يبدو أن إنكلترا تهدّدنا بها تأتي فقط من فتح الإيسكو الذي سيضر ضرراً كبيراً بتجارة سكان الجزر هؤلاء». ومع ذلك فإن المؤتمر الوطني بأغلبيته العظمى، يمضي في طريقه، ولم يُبد روبسبيير في محاربة هذا النزاع الجديد من الحماسة ما أبداه قبل سنة، وهو ما أخذه عليه «جوريس». لم هذا التباين بين نفاذ بصيرة الكثيرين والموافقة الصامتة لدى الجميع؟ لا شك أن الأوساط الصناعية، خلافاً للتجار، رغبت في محو نتائج «المعاهدة المخزية» لعام ١٧٨٦؛ وسوف نرى ذلك غداً عندما تُظهر الحربُ الاقتصادية ومذهب الحماية والحصار إرادتها في إلغاء المزاحمة الإنكليزية. لكن أن يُنسب إلى مقاولي ١٧٩٣ التأثير في قرارات المؤتمر الوطني أمرٌ أدخَل في باب الرأي القبلي المنهجي والمفارقة التاريخية. المصالح هنا أقل أهمية من الأهواء والعادات الذهنية، إذ تبدو إنكلترا للشعب

وكأنها بلد الأنانية والثروة التجارية والفساد؛ وبالنسبة إلى جمهور البرجوازيين من مدرسة الفيزيوقراطيين الذين يرون أن القوة الاقتصادية لبلدٍ ما تأتي من موارده الخاصة، كانت إنكلترا التي يستند تفوّقها إلى الثقة والتجارة الخارجية، خصماً واهياً سريع العطب؛ وبالنسبة إلى السياسيين المنخرطين في المسيرة الثورية، كانت معارضة الحرب تعني الشبهة بميول انهزامية، وتعني القطيعة مع الأهواء السائدة. في أول شباط ١٧٩٣ أعلن المؤتمر الوطني الحرب على ملك إنكلترا وعلى الحاكم الإقليمي لهولاندا.

سبقت البلدان الأوروبية الأخرى إنكلترا أو تبعتها. وكان البابا ودوق «بارم» ودوق «مودين» وملك «نابولي» قد أخطروا بقطيعتهم. وجرّ مجلسُ الإمبراطورية التشريعي جميعَ الدول الألمانية. وفي آذار، أعلن المؤتمر الوطني الحرب على إسبانيا. وسمح التقاسم الثاني لبولونيا الموقّع بين بروسيا وروسيا بعد يومين من إعدام لويس السادس عشر، لبروسيا باستئناف قسط فعال من نشاطها على الجبهة الفرنسية، وسمح لروسيا بالتقرّب من إنكلترا. وفيما عدا الدول الشمالية وسويسرا وجمهورية فينيسيا ودوق توسكانا الأكبر –وهو مع ذلك، من آل هابسبورغ – فإن أوروبا بأسرها تحالفت ضد فرنسا.

أحس الجيرونديون بمخاطر هذا التحالف، ولم يستطيعوا مقاومة الانجراف الذهني أكثر مما استطاع الجبليون. سيكونون أول من يُصاب لأن الوضع الجديد يتطلب نصراً كلياً يأنفون من وسائله.

الربيع المأساوي:

في بضعة أسابيع، في ربيع ١٧٩٣، ضاعت «الحدود الطبيعية». وفي آخر شهر آذار أخليت بلجيكا كلها، وفي بداية نيسان أخليت ضفة الرين اليسرى. في هذه اللحظة، لم تكن فرنسا تحتل، خارج حدودها القديمة، سوى قلعة «مانيس» التي يحاصرها العدو.

لمَ هذه الهزائم؟ الأسباب الستراتيجية تسمح بتفسيرها جزئياً. فديمورييه الذي تمسّك بخطة غزوه لهولاندا، تأخّر، بعد «جيماب» في الالتحاق بجيش

الشمال الشرقي الذي يقوده «كوستين»، رغم أوامر المجلس التنفيذي؟ هذه المهلة أتاحت للنمساويين والبروسيين بتعزيز قوّاتهم بحيث أن المنطقة التي يحتلّونها شكّلت في شباط، نوعاً من زاوية على طول «الموزيل»، من كوبلانس إلى اللوكسمبرج، تفصل بين الجيشين الفرنسيين. وهذا الموقع حصين جداً. لكن نواحي الضعف الأساسية في الجانب الفرنسي ذات طابع معنوي، وسياسي بخاصة. فليست مساندة الأهالي هي التي تنقص وحسب، بل إن عداءً عنيفاً لبلد النّهابين والحوالات هي التي تتلو ذلك. وقد ظهر هذا العداء في «فرانكفورت» حيث هبّ الأهالي في كانون الأول، عند وصول البروسيين، وذبّحوا الفرنسيين؛ وسنرى ذلك في آذار، في بلجيكا، حيث أثار الضمّ استنكاراً عاماً. وأخطر من ذاك أيضاً وضع الجيوش المعنوي والمادي. فالجنود سيّئو المأكل والملبس. وقد أحاط «ديمورييه» نفسه بطغمة من المتعهّدين الذين يضاربون على السوق. ومنعاً لهذه التصرّفات، شكّل وزير الحرب «باش» إدارة للمشتريات مهمتها أن تحل محل المتعهدين؛ لكن هذه الإدارة التي هاجمها ديمورييه والجيروندبون بضراوة يلغيها المؤتمر الوطني في كانون الثاني. والكثير من المتطوعين استندوا إلى مرسوم كانون الأول ١٧٩١ الذي يسمح لهم بترك الجيش بعد حملة ١٧٩٢، وعادوا إلى بيوتهم. وتكثر حالات الفرار. ويمكن أن يقدَّر عدد الذين ظلّوا تحت السلاح في أول شباط ١٧٩٣ بمائتين وثلاثين ألفاً من مجموع قدره في أول كانون الأول ١٧٩٢ أربعمائة ألف. وبحسب التقرير الذي قدّمه «دوبوا كرانسي» في ٢٥ كانون الثاني، فإن ملاكاً من خمسمائة ألف هو الحد الأدنى الضروري. ثم إن هذا الجيش الذي تقلّص عدده، منقسمٌ انقساماً عميقاً: الأفواج النظامية وكتائب المتطوعين تحتفظ بنظام متميّز؛ فكتائب المتطوّعين تنتخب ضباطها، وتحظى براتب أعلى، وتخضع لنظام أقل قسوة. وعبثاً اقترح «دوبوا كرانسيه» في ٧ شباط، المزج بين البيض والزرق أي المزج في

نصف لواء (الفوج سابقاً) بين كتيبة نظامية وكتيبتي متطوعين. عارض الجنرالات ذلك وساندهم الجيرونديون.

وراء جميع أسباب الضعف هذه، نجد الثغرة الرئيسية ذاتها: غياب قيادة متجانسة وفعّالة. لقد راهن الجيرونديون بكل شيء، منذ فالمي للحد من الإرهاب وتدابير القمع؛ أبوا قبول حكومة وحدة وطنية اقترحها دانتون و«السهل»، بلسان «بارير»، عدة مرات، وبدوا عاجزين عن القيادة بأنفسهم. في أول كانون الثاني انتخب المؤتمر الوطني لجنةً للدفاع العام من أربعة وعشرين عضواً، أغلبيتها جيروندية: لكن هذه الجمعية أجرت مداولاتها علناً، وبما أن جميع النواب استطاعوا الحضور فإن صراع الفئات أطال مناقشات المؤتمر الوطني. في المجلس التنفيذي «باش» هو الذي يهتم بشؤون الحرب. لكن باش ملأ مكاتبه باللامتسرولين فكرهه الجيرونديون، وأكثر منهم ديمورييه الذي حصل في ٤ شباط على إحلال «بيرنونفيل» محله. وأخيراً فإن الجنرالات هم الذين حصلوا على القدر الأكبر من المسؤوليات، ولكن لهؤلاء أيضاً نياتهم السياسية، وبخاصة «ديمورييه» الذي أحاطت الأسرار بإقامته في باريز أثناء محاكمة الملك. هذا العجز الجيروندي عن تقديم قيادة سياسية للحرب، هو، في آخر المطاف، السبب الرئيسي للهزائم.

لنتابع مراحل هذه الحرب. كانت خطة ديمورييه تهدف إلى احتلال هولاندا، وبموجبها ينقسم جيشه إلى ثلاث مجموعات؛ إلى اليمين «ميراندا» الذي يحاصر «متسريك» ويحافظ على ممرات «الرور»؛ ويستقر «فالانس» على «الموز» الأوسط؛ وعلى «ديمورييه» ومعه المجموعة الرئيسية أن يذهب من «آنفير» ليحتل هولاندا. هذه الخطة المجازفة من الناحية العسكرية، تفسرها نيات القائد العام السياسية. لقد كان ينوي – إذا صدقنا مذكّراته – دولةً بلجيكيةً هولاندية مستقلة، فإذا رفض المؤتمر الوطني القبول زحف على باريز وأعاد الملكية لمصلحة دوق «شارتر»، «المساواة الابن» الذي كان جنرالاً قائداً في جيشه.

بدت الخطة، أول الأمر، في سبيلها إلى التنفيذ، ففي ١٦ شباط، انطلق مع عشرين ألف رجل، ودخل هولاندا واستولى بسهولة على بعض الأماكن المحصنة. لكن الجيش النمساوي الذي يقوده أمير «كوبور» ينقضّ على جيش بلجيكا في أول آذار، فينسحب «ميراندا» و«فالانس» إلى ما وراء «الديل». وفي ٨، يكشف دانتون وديلاكروا العائدان من بلجيكا عن فداحة الخطر؛ ويعجّلان بتجنيد ثلاثمائة ألف رجل بمرسوم كان قد صدر في ٢٣ شباط؛ ويأمر المجلس التنفيذي «ديموربيه» بالعودة إلى بلجيكا ليتولّى قيادة جنده. لكنه يترك في هولاندا حملته ويعود وحده إلى بلجيكا، بالرغم من الأوامر المرسلة. وفي ١٢ آذار، يكتب إلى المؤتمر الوطني رسالةً يحمّل فيها مسؤولية الهزيمة الوزارةَ، والممثّلين المرسلين، وسياسة المؤتمر الوطني إزاء البلجيكيين. وتثير هذه الرسالة التي تذكّر برسالة لافاييت في أيار ١٧٩٢ غضبَ بعض الجبليين الذين يطالبون بتوجيه الاتهام إليه. وفي ١٦ آذار يسحق «ديموربيه» على أيدي الإمبراطوريين الألمان في «نيروندن» ويتقهقر جنده إلى «لوفان»؛ ويكسر مرةً أخرى، فيرسل، منذ ٢٣، مساعده العسكري إلى «كوبور»، لتبدأ مفاوضاتٌ سريّة: يَعِد «ديموربيه» بالجلاء عن بلجيكا دون قتال؛ في ٢٩ آذار مساءً تقرَّر عزلُه وأُرسل «بيرنونفيل» وأربعة مفوّضين من المؤتمر الوطني لتنفيذ هذا الأمر. فيوقفهم «ديموربيه» في أول نيسان، ويبعث بهم إلى العدو. ويحاول ان يجرّ جيشه على باريز، لكنه يصطدم بجنده الخاص؛ وفي ٥ نيسان يلجأ إلى النمساويين يصحبه بعض الجنرالات منهم فالانس و«الابن المساواة». وقد كلفت خيانةُ «ديموربيه» فرنسا خسارةَ بلجيكا، لكن وطنية الجيش أنقذت الثورة.

على الرين كان الوضع قد ضاع. ذلك أن «كوستين»، وهو سيّاف ممتاز، لكنه ستراتيجي هزيل، مركزَ معظم قواته – خمسة وعشرين ألف رجل من خمسة وأربعين – في مايانس» ذاتها؛ وهو لا يستطيع ولا يجرؤ، بما بقي له من الجند، أن يمنع البروسيين من أن يلتفّوا على الموقع، ويقطع ملك بروسيا الرين في «بشاراش» نحو أسفل «نبجن»، ويتابع حركةً تلتفُّ

حول مانيس. فيجاو «كوستين» عن ضفة الرين اليسرى وينسحب في ٤ نيسان إلى لاندو. ومن فتوح الخريف لم يبق سوى «مايانس»المحاصرة.

في الـــ «فانديه»: الأرياف ضدّ المدن:

إن تجنيد ثلاثمائة ألف رجل المقرّر في ٢٣ شباط كان، بتعسّفه، سبيلاً إلى الاستياء. ولما كان المؤتمر الوطني ينفر من الخدمة العسكرية الإلزامية، قرّر أن يعمد، كما في تجنيد الفرق السابقة، إلى تحديد سَوقةٍ لكل مقاطعة بين العزّاب أو الأرامل من عشرين إلى أربعين عاماً. يُستدعى المتطوّعون أولاً، لكن المادة الثانية تنصّ على أن المتطوعين إذا لم يكفوا «يُلزَم المواطنون بإكمالهم في الحال، ويعتمدون، لهذه الغاية الطريقة التي يجدونها أنسب بأكثرية الأصوات»: ذلك يعني إدخال الصراعات السياسية في تعيين الجنود والتذكير بالقرعة البغيضة جداً، لميليشيات النظام القديم. وأكثر من ذلك فقد أُعفي الموظفون وأعضاء الإدارات، مما يُحابي قسماً هاماً من البرجوازية الثورية. وليس مدهشاً، في هذه الظروف، أن تقع الاضطرابات هنا وهناك. ففي منطقة «هازبروك» وفي الألزاس، وفي «بوي دي دوم» انفجرت الانتفاضات؛ وفي أورليان هوجم عضو المؤتمر الوطني «ليونار بوردون» وجُرح جرحاً خطيراً. ومع ذلك، فإن هذه الانتفاضات كانت تُقمع بسهولة، إلا في الـــ «فانديه». لا بدّ من البحث وراء الظروف المباشرة عن الأصول العميقة للعصيان الفاندي المسلح.

وكلمة «فاندي» غير دقيقة على كل حال. ذلك أن المنطقة المتمردة لا تشمل إدارياً مجموعَ مقاطعة الـــ «فانديه»، وهي بالمقابل تتجاوز حدود الفانديه إلى المقاطعات المجاورة: «دي سفر»، «المين واللوار»، اللوار الأسفل. وهي، من الناحية الجغرافية، تغطي مجموع البلاد ذات التربة الأولية، الكتومة، الغرانيتية، والحريجات النضيدية، في حين أن «السهول» الكلسية تظل وطنية. إن «آندريه سيغفريد»، في «اللوحة السياسية لفرنسا

الشرقية»، تلك اللوحة الباهرة، جعل من التعارض بين الأراضي الأولية والثانوية ثابتاً من ثوابت تاريخنا السياسي، فالأولى تُيسّر السلوك المناصر للتقاليد والسلوك الديني والثانية تيسّر الموقف التطوري والمعادي للأكليروس. ومهما تكن فاتنةً هذه الأطروحة، فإنها قد لُفّقت حديثاً، وإن كان من أجل منطقة أخرى في الشرق هي «السارت». ولا شك أن بلاد الحريجات ذات المساكن المشتّتة، حيث تخلو المدن والأرياف من الروابط العضوية، وحيث المواصلات مع باقي البلاد نادرةٌ وصعبة، تيسر علاقاتٍ اجتماعية عمودية أكثر منها أفقية. الطبيعة تساعد على نشوء هذه الكتل المحلية التي يتراصُّ فيها الفلاحون حول كاهنهم أو سيّدهم. لكن وهماً في المنظور قد يجعلنا ننقل حقائق اليوم التي حدّدتها في جزئها الأكبر حروب الفانديه نفسها، إلى مكان حقائق الأمس. إن الفلاحين الفانديين تلقّوا برضا التدابير الأولى للثورة. وإذن فلا بد من رفض الحتمية الجغرافية.

والأمر كذلك بالنسبة إلى الحتمية الدينية. وأنا أخشى، هنا أيضاً، ألا تحلَّ صورةُ الفانديه الحالية حيث بلروت الأحداثُ الثورية بالذات حول الدين نوعاً من الوطنية المحلية، ألا تحلّ محل فانديه القرن الثامن عشر. فمن المؤكد أن هذه المناطق التي ترسّخ فيها الإصلاح في القرن السادس عشر غدت في القرن السابع عشر الأرض المفضّلة للنشاط المعادي للإصلاح. ذلك أن البلاد التي وضعت البعثاتُ عليها يدها من جديد، أفرزت كهنوتاً قريباً من الفلاحين وجواً من الكاثوليكية ثلاثي الشُعب يشهد به تعدّدُ الصلبان وتماثيل الصلب. وقد اصطدم دستور الأكليروس المدني فيها بمقاومات قوية، واعتُقل أو طُرد الكهنةُ العصاة الذين كانوا كثيري العدد. لكن لا شيء يدل على أن التعلّق بالعبادة كان أشد من المناطق الأخرى التي ظلت مع ذلك وطنية. ولم ينتفض الفانديون للدفاع عن كهنتهم العصاة.

يلزمنا إذن أن نعترف بأن العلل العميقة للانتفاضة الفاندية، خارج المصادر المباشرة أو التعليل المُعلَن (التعلق بالله وبالملكية)، تغيب عنا في

جزء كبير منها. وما يظهر بوضوح هو التباين بين تحالفات المجموعات الاجتماعية التي تُعقَد هنا وبين التحالفات التي توطّد الثورة في كل مكان آخر. وبدلاً من كتلة برجوازية فلاحية ضد الإقطاع، كانت البرجوازية هنا مقطوعةً عن الأرياف التي تشكّلت فيها كتلة فلاحية إقطاعية. وهذا الكره الفلاحي ضد «سيّد» المدن ربما وجد تفسيره في أن بيع الأملاك الوطنية قد يكون هنا مربحاً للبرجوازية على الخصوص. ولما كان الفلاحون الفانديون مُستبعدين من الغنيمة، وأنهم سيخسرون كل شيء بدءاً من حياتهم وروحهم، في المغامرة الثورية، فإنهم عادوا إلى الحماية القديمة العهد، حماية الإقطاعية والكنيسة.

بدأت الاضطرابات في ٣ آذار منذ أن عُلِمَ بأمر التجنيد. ومن ٣ إلى ٩ انفجرت الأحداث في «شوليه»، في «شيميبه»، في «كليسون» في مجموع «الموج». ولم تكن هذه الحركات سوى حركات عفوية تُقمع بسهولة، ولا تبعث على القلق. وبالمقابل ففي ١١ آذار، وفي أكثر من مائة قرية موزعة على ثلاث مقاطعات، تشكلت تجمّعات مسلّحة متواقتةٌ تواقتاً يَستبعد كلَّ عفوية. ولم يكن ذلك مبادرةً من النبلاء: كان هناك حقاً مؤامرة أرستقراطية تُعدّ انتفاضةً عامة لغربي فرنسا بأسره، لكن زعماء هذه المؤامرة فوجئوا بحركة لم يُطلقوها من عقالها. ويبدو أن الدور الرئيسي يعود لمن كان «ماتييز» يسمّيهم باحتقار «خدم النبلاء»؛ وهم في الواقع «العملاء» التقليديون للنظام القديم الأرستقراطي الذين أسقطتهم الثورة عن أماكنهم. والزعماء الأُول هم في «الموج» الحوذي «كاتيلينو»، وحارس الصيد «ستوفيه»، وفي المستنقع البريتاني، المزيّن «غاستون». ومن حولهم كانت شبكةٌ مُغفلة من المزارعين، ومديري الأعمال والضباط القدماء للقضاء الإقطاعي. وسرعان ما اتّجه هؤلاء إلى النبلاء لإدارة العمليات العسكرية: في «الماريه»: «شاريت»، في «الموج»: «بونشان» و«ديلبيه» وفي «البواتو»، ولم يدخل «ليسكور» و«لاروس جاكلين» مسرح العمليات إلا في بداية نيسان. ومع النبلاء، خرج الكهنة العصاة من مخابئهم وعبّؤوا التُقى الشعبي ضدّ ملحدي المدن.

لم يكن هؤلاء الكهنة جنوداً مغمورين كما صوّرهم أعداؤهم. فسوف تبرز فيهم صورٌ رفيعة مثل صورة كاهن «سان لون دانجيه» الراهب «بيرنييه». دخل بيرنييه هيئة أركان العصيان المسلح. وسيهجر فيما بعد قضية الملكية ويفاوض، عن القنصل الأول، من أجل الاتفاقية البابوية التي تصلح بين الكنيسة وفرنسا الحديثة. وسوف يُكافأ عن ذلك بأسقفية أورليان.

بدأت الحركة في وقت واحد في ثلاث مناطق ففي المستنقع تَبعت الاستيلاءَ على «ماشكول» في ١١ آذار، مذبحةُ الأعضاء البلديين، والكهنة الدستوريين، والحراس الوطنيين: أكثر من خمسمائة ضحية في أقل من شهر، في آخر شهر آذار استطاع المتمرّدون الإشراف على المنطقة كلها، ما عدا الساحل الذي ظلّت مرافئه الرئيسية مع الوطنيين. وفي البوكاج، حيث كان عمل النبلاء سريعاً جداً وفعّالاً جداً احتُلّت «كليسون» و«مورناني» منذ ١٠ آذار، ثم «سان فولغان» وأقيم مقرٌّ عام «لجيش الوسط» في «كاترشيمان دي الوا» التي تُشرف على المواصلات. وسُحق الجندُ الجمهوريون بقيادة الجنرال «ماسيه»، المنطلقون من «لاروشيل»، في ١٩ آذار، في «بون شارو». وفي الموج تتمُّ وحدةُ القيادة بسرعة أقل: في ١٢ آذار وفي ١٣، احتُلّت سان فلوران ونُهبت قبل أن يترأس بونشان الفلاحين؛ وفي اليوم نفسه كان «ديلبيه» في «بويريو»، و«ستوفليه» في «فيزان»؛ وزحف كاتيلينو على «جاليه» واستولى على «شيمييه» مع تعزيزات جند «ستوفليه». وحينئذ تكوّن ما يشبه الوحدة، «الجيش الكاثوليكي والملكي الأكبر» الذي يُغطّي «الموج» والذي رئيسُه الاسمي هو «كاتولينو». والواقع أن هذا الجيش ليس سوى تجمّع لقطعات محلية، ماهرة في الهجمات المفاجئة المنعزلة، متعوّدة على الحُريجات التي تصلح للعصابات، لكنها غير أهل لتنسيق جهودها. أما الدور الذي قام به «كاتيلينو» فيبدو أنه رمزي أكثر مما هو واقعي..

عبثاً ردَّ المؤتمر الوطني. فقد ذهب سُدى تصويتُه بالإجماع، في ١٩ آذار، على مرسوم يعاقب بالموت وبمصادرة الممتلكات جميعَ المتمردين الذين يُلقى القبضُ عليهم وهم مسلّحون، وفشل الهجوم الجمهوري كله. ففي ١١

نيسان، في «شيمييه» انتصر: «ديلبيه» على «يبروبيه»؛ وفي ١٣ دحر «لاروش جاكلين» «كيبتينو» في «أوبييه». وتقع الكارثة في ٥ أيار: إذا استسلم «كيبتينو» مع جنده في «توار».

الانطباعُ رهيبٌ في باريز. ففي الوقت الذي يخون فيه «ديمورييه». والذي تُهدَّد فيه أرضُ الوطن، تطعن «الفانديه» الثورة في ظهرها.

في باريز: الفقراء ضد الأغنياء:

الأخطار الخارجية والثورة المضادة «الفانديه» تتوافق مع استئناف الاضطراب الشعبي الذي كان ارتفاعُ الأسعار العنصر المحرّك له. لم يكن محصول ١٧٩٢ سيئاً. ومرة أخرى يَحْكم النقدُ. فالإصداراتُ الجديدة – ثمانمائة مليون في ١ شباط – والأحداثُ السياسيةُ، وسعر السلع المزدوج والقانوني بالعملة وبالورق تخفض قيمة الحوالة التي تبلغ رسمياً ٥٥% من قيمتها الاسمية في آخر كانون الثاني، و٤٣% في أول نيسان، والانخفاض الواقعي في سعر السوق أشدّ وهناك عوامل أخرى ترفع الأسعار: إن الفلاحين الذين أمّلوا ارتفاع الأسعار أخّروا مبيعاتهم ممّا أفرغ السوق وسرَّع الحركة. وهو ارتفاعٌ متفاوتٌ، على كل حال، بحسب المناطق بدا كأنه يصل أوجه في الجنوب الشرقي حيث تجاوزت الأسعار ٢٠٠% من مستواها في ١٧٨٩. فهل تبعت الأجورُ؟ إن ذهاب الجيش يقلّل حتى الندرة من اليد العاملة ويُفضي بمساعدة الضغط الشعبي إلى حركة صاعدة لسعر هذه اليد. لكن التفاوت يتعاظم. ففي الأقاليم حيث بلغ متوسطُ الأجرة اليومية عشرين فلساً بلغ سعرُ الخبز بين ستة فلوس وثمانية. وفي باريز التي كانت ذات امتياز لأن الخبز بيع فيها بالخسارة، الليبرة بثلاثة فلوس؛ فإن الأجور تجاوزت أربعين فلساً.

لم تتغيّر المطالب الشعبية: الإحصاء والمصادرة والتسعير (ما سُمِّي «الحدّ الأقصى»)، والسعر الإلزامي للحوالة الرسمية، أي إلغاء النقد – السلعة. هذه الشعارات ردّدها زعماءُ مغمورون «المسعورون»: في ليون «كيلليرك»، في

باريز «فارليه» و«جاك رو». وكان الراهب «جاك رو» ابناً لضابط من «بيريغور»، وأستاذاً قديماً في معهد ديني، ونائباً لأسقف «سان نيكولادي شان»، وغدا معبود قسم «غرافيلييه»؛ وفي الكومونة التي كان عضواً فيها، وفي بيوت حيّه التي يصعد سلالمها المخلخلة، جعل «رو» من نفسه ناطقاً باسم الفقراء ومرشداً لهم. إنه من نسل هؤلاء الكهنة الأتقياء الزاهدين الذين يوشّون التاريخ «بالانفعالات الشعبية» في العصر الوسيط والنظام القديم. لم يكن «المسعورون» في ذواتهم مصدراً للتهديد. لكن الاضطرابات التي انفجرت في شباط منحت عنفهم الكلامي صدىً جديداً. وفي ٢٥ صباحاً، انفجر الهياج في حي «الهال» وانتشر: انخرطت النساء في نهب البقاليات. في ٢٦، قمع الحرسُ الوطني الحركةَ. دافع «جاك رو» في الكومونة عن الذين تظاهروا بعدما دافع عنهم «فارليه»: «أعتقد أن البقّالين لم يفعلوا شيئاً سوى أنهم أعادوا إلى الشعب ما كانوا يدفّعونهم به ثمناً باهظاً منذ زمن طويل».

في البداية، قابلت البرجوازيةُ وهي مجمعةٌ المطالبَ الشعبية بالرفض القاطع. ففي هذا الميدان – ميدان الحرية الاقتصادية – ليس بين الجبليين والجيرونديين انقسامٌ في المبادئ. وكان «سان جوست» قد دافع، في تشرين الثاني، وبنفس حماسة «رولان»، عن التقاليد المالية المتّبعة وعن الليبيرالية؛ فيندّد به هذا الإعلان: «الشعبُ يعلم أن الخطباء الذين يخطبون في الجمعيات الشعبية ويلقون أجمل الخطب يتعشّون عشاء حسناً كل يوم». ومن هؤلاء المواطن «سان جوست». وينسب هذا الهياج إلى الدسائس. ولا شك أن الجيرونديين راوا فيها يدَ الجبليين أما هؤلاء فندّدوا بالأرستقراطيين والمتواطئين المعتدلين. كثيرون يفكّرون فيما عبّر عنه روبسبيير في ٢٥ شباط: «لا أقول إن الشعب مذنبٌ، ولا أقول إن أعماله اعتداء؛ لكن عندما يهبّ الشعب أفلا ينبغي أن يكون له هدفٌ جديرٌ به، أم أن سلعاً تافهة ستشغله؟» لا شيء يظهر أفضل مما تظهر هذه الخطبة من شرخٍ بين الشعب

الواقعي والشعب الذي يحلم به البرجوازيون الثوريون. بالنسبة إليهم السياسةُ أولاً؛ وبالنسبة إليه، ينصهر الاقتصادُ والسياسةُ في شعلة واحدة تهدّد المؤتمر الوطني بقدر ما يهدّدها الحريقُ الفاندي. ولا تهم أحقادُ الجماهير الأوليةُ التي تبلورت، هنا وهناك، حول أقطاب متعارضة، في «الفانديه» حول أسطورة ريفية عن عهد ذهبي كاثوليكي وإقطاعي، وفي باريز حول مساواة مشتركة هي أيضاً أشد أسطوريّةً. الخطر، بالنسبة إلى الثورة البرجوازية، هو نفسُه: العزلة.

الخطوات الأولى نحو الإرهاب:

من بداية آذار إلى آخر شهر أيار ١٧٩٣، يبرز من تشابك الأحداث خطّان موجِّهان: تصويت الجمعية التأسيسية على التدابير الاستثنائية التي تُؤْذن بالحكومة الثورية، والصراع المرير الذي يضع حزب الجبليين في مواجهة حزب الجيرونديين.

لمَ هذه التدابير التي ينفر منها الجيرونديون، وينفر منها الجبليون أنفسهم، على المستوى الاقتصادي؟ إن الظروف تُملي تطوراً ثلاثياً يزيد في بُعد الثورة عن مجراها.

إن تأثير اللامتسرولين يغدو أكثر إلحاحاً. فالضيق الاقتصادي، والجلاء عن بلجيكا، ورخاوة الحكومة، كل ذلك يُغذّي في باريز جواً من الهياج المستمر الذي تُضجر متابعةُ حلقاته. كانت أياماً مشوَّشة، بقادةٍ مغمورين، وبمطالب مكرّرة: عقاب الخونة والمعتدلين، مراقبة المشبوهين، الاقتطاع من الأغنياء. وإذا كان هذا الضغط من الجماهير جليّاً فمن الخطأ أن نجعل منه، مع الجيرونديين، السببَ العميق لتصويت المؤتمر. فلا الإرهاب الجسدي ولا الإرهاب المعنوي هو الذي أثّر في النواب. فالجماهير لم تَعْد أن تكون كاشفةً عن وضعٍ موضوعي جديد يجعل الممارسةَ النظامية للسلطة الليبيرالية البرجوازية والضرورات الاستثنائية للسلامة العامة متعارضتين مؤقتاً. وينبغي للمؤتمر الوطني، طوعاً أم كرهاً أن يرضخ لحكم الواقع وأن يتحمل آلام الولادة.

في مواجهة هذا الوضع، ورضوخاً لخطر تجاوز الثورة البرجوازية لحدودها، يتطور الجبليون نحو اليسار، وتقسرهم الأحداث على أن يدمجوا تدريجياً في برنامجهم جزءاً من مطالب اللامتسرولين. كتب «جان بون سانت آندريه» في رسالة إلى «باربر»: «يجب حتماً إعاشةُ الفقير إذا شئتم أن يساعدكم على إنجاز الثورة». وعلى المستوى السياسي، إذا كان دانتون يبذل وسعه ليسهّل إنشاء «كتلة اليساريين» التي توحّد الأحزاب في الدفاع الجمهوري، فإن روبسبيير يبدي استعداده لقبول البرنامج الشعبي الذي يُرضي حذره: إقصاء الجيرونديين، المحكمة الاستثنائية، إخضاع الجنرالات للقيادة السياسية الحكومية لكنه يَقْصد، بسبب تعلّقه بالبرلمانيّة، أن يَقْصر التدخل الشعبي على مجرّد الضغط ويترك للمؤتمر الوطني أمرَ بتر نفسه بنفسه. وعلى المستوى الاقتصادي، جاءت موافقةُ الجبليين متأخرةً: ففي أواخر أيام نيسان فقط أقدموا على النظر الصريح في الحدّ الموقت من حق الملكية.

النفخةُ ذاتها التي قرّبت «الجبل» من اللامتسرولين قرّبت «السهلَ» من «الجبل» فأمام عصيان «الفانديه» المسلح، وأمام نذير الغزو، ينفصل كثيرٌ من نواب الوسط عن الوسط ليصوتوا مع الجبل على التدابير الثوريّة، وإن ساروا على أثر الجيرونديين في كرههم لروبسبيير و«مارا». وفي ١٨ آذار، ألقى «باربر» باسمهم خطبةً هي بيانٌ حقيقي. وفيها أنحى باللوم على اليمين كما أنحى باللوم على اليسار، ورفض الضغط الآتي من خارج البرلمان، كما رفض المقاومة الجيروندية للتدابير الثورية. لقد أبرز «باربر» بوضوح ثلاث معطيات أساسية للخطة – لا يُحْكَم بالطرق العادية في الأوقات الاستثنائية: يجب إذن القبول بالوسائل الثورية - لا يمكن للبرجوازية أن تنعزل عن الشعب: يجب إذن تلبية مطالبه - لكن ينبغي للبرجوازية أن تظل العنصر القائد في هذا التحالف: على المؤتمر الوطني إذن أن يُبادر إلى التدابير الثورية.

صُوِّت على هذه التدابير بين ١٠ آذار و٢٠ أيار. وهي ترمي إلى ثلاثة أهداف، كما كانت الحال بعد ١٠ آب: مراقبة المشبوهين ومعاقبتهم، تلبية

مطالب اللامتسرولين الاقتصادية، تعزيز الفعالية الحكومية. ومنذ ١١ آذار، أنشئت محكمة ثورية لمحاكمة المشبوهين. ولكي يتحاشى «دانتون» تجدّد مذابح أيلول، يسوّغ شرعياً القمعَ المنظّم: «لنكن مرعبين كي نُعفي الشعب من أن يكون مرعباً». وفي ٢١ آذار أُنشئت لجان المراقبة: وهي مكلّفة أن تراقب الأجانب والمشبوهين في كل ناحية، وستكون غداً هي التي تمد المحاكم بهم. وفي ٢٨، دُوِّنت مع التشديد القوانينُ ضد المهاجرين الذين طُردوا وحكم عليهم بالموت وصودرت أملاكُهم. اما التنازلات الاقتصادية فتأخرت عن ذلك: أُعطيت الحوالات الرسمية سعراً إلزامياً في ١ نيسان، وحُدّد في ٤ أيار حدٌّ أعلى للحبوب والدقيق، وصدر مرسوم في ٢٠ بقرض مليار من الأغنياء.

الصراع من أجل السلطة:

المشكلة الحقيقية، بالنسبة إلى المؤتمر الوطني، هي مشكلة السلطة. وهي تبدو، من الناحية التقنية، محلولة في ثلاث مراحل. في ١١ آذار، أُرسل ممثلون في مهمة إلى المقاطعات، ليعجّلوا رسمياً بتجنيد ثلاثمائة ألف رجل، وكانوا، في الواقع، مخوّلين سلطات واسعة: وسيُكمّلون، في ٩ نيسان، بممثلين إلى الجيوش مخوّلين سلطات غير محدودة. وفي ٦ نيسان بخاصة حلّت محل لجنة السلامة العامة لجنة الدفاع العام التي تتداول سراً، والتي كُلِّفت مراقبة عمل المجلس التنفيذي وتسريعه، والتي خُوّلت سلطة العمل على تنفيذ قراراته. ورداً على الجيرونديين الذين يندّدون بالدكتاتورية يقول «مارا»: «بالعنف إنما ينبغي أن تستقرّ الحريةُ، وقد آن الأوان لتنظيم طغيان الحرية وقتياً حتى يُسحق طغيانُ الملوك».

لكن مسألة السلطة ليست تقنية أساساً. بل هي سياسية. مَن يتولى مركز القيادة؟ الجيرونديون؟ إنهم في وضع حكومة تلقى عطف المؤتمر لكن لا تتبعها الأكثريةُ إذا تعلّق الأمر بقضية حاسمة. تبقى صيغتان: إحداهما لروبسبيير: إخلاء المكان للجبليين وحدهم وهم لم يتردّدوا قط أمام العنف

الثوري، هذه الصيغة واضحة لكنها تفترض، في غياب الأكثرية البرلمانية المتجانسة، مساومة مستمرة من الشارع لفرض فريق قائد على جمعية لا تُريده. الصيغةُ الأخرى لدانتون ولهؤلاء السياسيين الكبار الذين قدّمهم «السهلُ» للمؤتمر الوطني من أمثال «باريز»، و«كامبون» و«كامباسيريس»: وهي نوعٌ من الجبهة الجمهورية تستبعد المتطرفين، وتقوم على الأكثرية الحقيقية، بادئة من الجيرونديين المتعاطفين وممتدّة إلى الجبليين الذي لا يشاركون جماعة روبسبيير حذرهم. بدا هذا الحلُّ في لحظتها، هو الفائز، فمن تسعة الأعضاء في لجنة السلامة العامة المعينين في ١١ نيسان، سبعة منهم، وعلى رأسهم «باريز» «وسطيّون»، ولم يمثل «الجبلَ» في البداية سوى دانتون وصديقه «ديلاكروا». لكن دوام مثل هذه الحكومة يفترض هدأةً في الأهواء الحزبية. ولم يكن الجيرونديون ولا المنتخبون عن باريز مستعدين لمثل هذه الهدأة، بل الأمر عكس ذلك.

منذ أول نيسان يهاجم الجيرونديون دانتون بعنف بسبب علاقاته مع «ديمورييه». فينحاز بعزم إلى الجبل ويشن معركة لا هوادة فيها على الجيروند: «لا هُدنة بين «الجبل»، بين الوطنيين الذين أرادوا موت الطاغية وبين الجبناء الذين افتروا علينا في كل فرنسا، إذ أرادوا إنقاذه». وفي ٣ يطلب روبسبيير اتّهام جميع المتواطئين مع «ديمورييه» ويسمّي «بريسو» بالذات. وفي ٥، وفي نادي اليعاقبة، وقّع «مارا» الذي كان رئيساً له نشرةً لجمعيات الإقليم يدعوها إلى أن تطالب باستدعاء النواب الذين حاولوا إنقاذ لويس السادس عشر وبالرجوع إلى الشعب. وكان هذا المطلب مطلب اللامتسرولين منذ شهر.

يقوم الجيرونديون بهجوم معاكس. ففي ١٣ نيسان، وبناء على اقتراح «غاديه» تُصوّت الجمعية التأسيسية على توجيه الاتهام إلى «مارا» بسبب النشرة التي وقّعها. لكن «مارا» يُبرَّأ في المحكمة الثورية، ويعود به الجمهور

إلى المؤتمر الوطني عودةً مظفّرة. وفي ١٥، قدّم خمسةٌ وثلاثون قسماً باريزياً إلى المؤتمر الوطني عريضة تهديدية ضد اثنين وعشرين زعيماً جيرونديا.

حينئذٍ تحاول الجيروند أن تضمّ حولها جميع القوى المحافظة في البلاد. وينشر «بيتيون» الذي دافع بوضوحٍ، قبل سنة، عن التحالف بين البرجوازية والشعب، في آخر نيسان، «رسالة إلى الباريزيين»، هي برنامجٌ وشعار سياسي في الوقت نفسه: «ملكياتكم في خطر، وأنتم تُغمضون أعينكم عن الخطر. إنهم يثيرون الحرب بين مَنْ يملكون ومَن لا يملكون وأنتم لا تحرّكون ساكناً لتفاديها.. أنتم لا تجرؤون على الظهور في أقسامكم».

وينصاع المعتدلون لهذه التعليمات فيبذلون جهداً عظيماً ليستولوا على أكثرية الأقسام، ويُفلحون أحياناً، وبخاصة في «الشانزيليزيه».

في الأقاليم إنما لاقت نجاحها الردّة المعتدلة التي يسندها الملكيون. ففي مرسيليا، يستولي المعتدلون على الأقسام، ويطردون الممثّلين بمهمة، ويعدمون اليعاقبة. وفي ليون يتّحد المعتدلون والأرستقراطيون ضدّ بلدية اليعاقبة، وفي ٢٩ أيار، وبعد هياج دام يستولون على السلطة. وهكذا فإن الجيرونديين يثيرون، دون أن يعلموا، الحرب الأهلية. وكان حزبُهم، كما يقول «ميشيليه» يتحول إلى حزب ملكي.

لكن اللامتسرولين الباريزيين أرادوا، وهم يناضلون في أقسامهم ضد المعتدلين، أن ينتهوا من الجيرونديين. وقد حصلوا هذه المرة على دعم «الجبل». وفي ٢٤ نيسان، قدّم روبسبيير إلى المؤتمر الوطني مشروعاً لإعلان حقوق الإنسان تخضع فيه المِلكيةُ للمنفعة الاجتماعية. لكنه يريد أن يتفادى العصيان المسلح، مفضّلاً الضغط على المؤتمر الوطني لكي تصفّي نفسها بنفسها.

ينتقل المؤتمر الوطني في ١٠ أيار فيغادر «المانيج» إلى «التويليري» حيث هُيّئت له قاعةٌ في المسرح القديم. وهنا سيخوض الجيرونديون آخر

معاركهم البرلمانية. وتقوم خطّتهم على إسقاط السلطات الباريزية، واستدعاء قوّة مسلّحة من المقاطعات، والانسحاب إلى «بورج» في حالة الفشل. وهم يؤمّلون أكثرية عريضة ولا سيما أن الممثلين المُرسَلين في مهمة كلهم جبليون تقريباً. لكن مذكّرات الذين ظلّوا أحياء تُظهر أن أركان الجيرونديين ظلّوا منقسمين.

في ١٨ أيار، ندّد «غاديه» بسلطات باريز «وهي سلطاتٌ فوضوية شرهةٌ إلى المال والسيطرة معاً»، وهو يقترح إسقاطهم الفوري. ويكتفي المؤتمر الوطني بانتخاب لجنة من اثني عشر عضواً للتحقيق في تصرفات الكومونة وكلهم جيرونديون. وفي ٢٤ أيار أوقفوا «هيبير» و«فارليه». وفي ٢٥، رد «أيسنار» بعنف على وفد من الكومونة جاء يطالب بتحريرهما: «إذا ما حُقِّر المؤتمرُ الوطني وإذا ما وقع اعتداء على التمثيل الوطني، بعصيان مسلح من تلك العصيانات التي لا تني تتجدّد منذ ١٠ آذار.. فأنا أُعلن لكم باسم فرنسا قاطبة أن باريز سوف تُباد، ولن يلبث الناس أن يبحثوا على ضفاف السين إن كانت باريز قد وُجدت».

٣١ أيار:

كان يوم ٣١ أيار، ككل الأيام الثورية، من فِعْل قادة مغمورين، «هؤلاء الأشباح بلا اسم، ولا طبعٍ، ولا سوابق، ولا لواحق» كما قول ميشيليه. وتنطلق المبادرةُ من قسم المدينة الذي يدعو، في ٢٨، سائر الأقسام لكي تتوجه إلى الأسقفية حيث تنعقد فيها منذ أسابيع ما يشبه اللجنة الانتخابية الرسمية. وفي ٢٩، تلتقي في الأسقفية منظمتان متوازيتان: جميعة مفوّضي الأقسام من جهة- ثلاثة وثلاثون قسماً مُثِّلت فقط من أصل ثمانية وأربعين- ومن جهة أخرى، لجنة غامضة مؤلّفة من ستة أعضاء (بينهم المهندس دي فورني) وهي الجهاز الحاسم في الحركة. وفي ٣٠ مساءً، يتمّ اجتماعٌ جديد في الأسقفية: فتوسّع اللجنة الأولية إلى ثمانية أعضاء ثم إلى أحد عشر، وجميعهم مستخدمون وحرفيون وأصحاب حوانيت.

لا الجبليون ولا سلطات باريز تمنّوا أن ينطلق هذاالهياجُ دون مراقبة. ويحاول دانتون، في المؤتمر الوطني أن يتفادى الانفجار بالتصويت في ٢٧ مساءً، وعندما كان المؤتمر قليل العدد على إسقاط الاثني عشر، وذهب التصويت سدىً، لأن اللجنة أعيدت في اليوم التالي، ثم إن السجناء «هيبير» و«فارليه» وأصحابهما، أُفرج عنهم. ويُؤْثَر عن «روبسبيير» هذا المقطع من خطبة له في ٢٦: «عندما تُنتهكُ جميعُ القوانين، وعندما يبلغ الاضطهادُ أقصاه، وعندما تُداس النيةُ الحسنة والحياءُ بالأقدام، عند ذاك ينبغي للشعب أن يثور. ولقد حانت هذه اللحظة».

لكن الخاتمة أكثر حذراً بكثير: «إنني أدعو جميع النواب الجبليين إلى التحالف ومحاربة الأرستقراطية وأقول إنهم ليس لهم سوى أحد خيارين: إمّا أن يقاوموا بكل قواهم جهود الدسائس وإما أن يقدّموا استقالتهم».

ظلّ الشيءُ الأساسي عنده العمل البرلماني. إن ما يطلبه هو «العصيان المعنوي»، ضغط الجماهير على البرلمان لكي يصفّي نفسه بنفسه. الشعور نفسه في الكومونة حيث يفعل «هيبير» و«شوميت» كل مافي وسعهما ليهدّئوا الحركة، وحيث اعتبر المتطرفون العمدة «باش» مشبوهاً. أما في الدائرة فيدعو نائبها البلدي «لويلييه» صديق روبسبيير مفوّضي الأقسام إلى نادي اليعاقبة في ٣٠: والمقصود سدّ الطريق أمام لجنة الأسقفية.

لكن هذه اللجنة تمضي في سبيلها الذي اختطته. ففي ليلة ٣٠ أو ٣١ تتّخذ تدابير إنها تأمر بعزل الكومونة ثم إعادة تأليفها مباشرة: المقصود تدشينها من جديد تحت شعار السيادة الشعبية. وتُعيّن اللجنةُ «هنريو» قائداً للحرس الوطني، وكان مندوباً للجباية يقود كتيبة قسم اللامتسرولين (حي حديقة النباتات). وعند مطلع النهار دق ناقوس الحرب، وقرعت الطبول. لكن اللجنة الثورية تلقى مصاعب. فلا الكومونة، ولا الجمعية النظامية التي دعتها الدائرة إلى نادي اليعاقبة دعمتا عملها دعماً فعّالاً. وكثير من الأقسام ولاسيّما «البوت دي مولان» و«الماريه»، استنكرت العصيان المسلح. ورفضت أقسامٌ

أخرى الاشتراك فقط في ذلك العصيان. وكان لابد من طاقة قادةٍ لا يكلّون مثل «رو» و«فارليه» لتجرّ بعضاً منها.

بيد أن المؤتمر الوطني طُوِّق حوالي الخامسة مساء. وقُدِّمت عدةُ عرائض. وآخرها أعدتها اللجنة الثورية، لكنها قُدِّمت باسم الكومونة، وهي أشدّها عنفاً: إنها تطالب بتوقيف انين وعشرين «راجعاً»- وهم الذين صوتوا على الرجوع إلى الشعب ليُنقذوا الملك- ولجنة الاثني عشر والوزيرين «كلافيير» و«ليبران»، وهي تُطالب بإنشاء جيش من اللامتسرولين يُعوَّض لمعاقبة المشبوهين، بضريبة على الأغنياء: وهي تقترح أن يُقصر حقُّ التصويت موقتاً على اللامتسرولين وحدهم. لكن الأكثرية تكتفي بعزل لجنة الاثني عشر. وكان ذلك فشلاً للمتمردين وللجبل.

٢ حزيران:

لم تُلق اللجنةُ الثورية سلاحها. ففي ليلة ٣١ أيار وحتى ١ حزيران تأمر بايقاف المشبوهين: يُلقى القبضُ على السيدة «رولان» مكان زوجها الذي أفلح في الهرب.

كان اليوم الحاسم يوم ٢. كان يوم أحد وحضر كثيرٌ من العمال. وقد حُضّر العصيان المسلّح بمنهج، ويُشَكّ هذه المرة في تدخّل سياسيّي الجبل، دون أن تتوافر الأدلةُ على ذلك. ويُحاصر المؤتمر الوطني في مطلع ما بعد الظهر، جمهورٌ من ثمانين ألف رجل مسلّحين بأكثر من مائة وخمسين مدفعاً. ولتفادي أي تماس بين الأقسام المعتدلة وممثّلي الشعب، تُوضع في الصفوف الأولى الكتائبُ الأكثر ثوريةً. وفي نحو الساعة الخامسة، حاول بعضُ النواب الخروج: فيُسَدُّ طريقُهم. ويخرج «بارير» شاحباً، متحدّياً الموت. فبما أن الجمعية محاصرة، ينبغي عليها أن تخرج بكامل هيئتها أمام الجند! ويمرّ النوابُ إلى المخرج، خلف رئيسهم «هيرودي سيشيل» الذي غطّى رأسه كإشارةٍ للحداد، وبقي حوالي ثلاثين من الجبليين فقط مع روبسبيير و«مارا».

في الفناء كان «هنريو» مستلاً سيفه، وجنود المدفعية وراء مدافعهم والفتائل مُشعلة. ويسألُ «هنريو» رئيس الجمعية إن كانت الجمعية مستعدّة لتسليم المذنبين. ولمّا لم يجب رئيسُ الجمعية، استدار «هنريو» وخاطب جنده: «أيها المدفعيون، هيّا إلى مدافعكم!» ويحاول النواب عبثاً أن يخرجوا من حديقة التويليري. فيعودون إلى أماكنهم في قاعة الجلسات. ويصف «ليفاسور» في مذكّراته، جوَّ القاعة: «ساد الجمعية نوعٌ من الذهول. ونحن أنفسنا، أعضاء «الجبل» لم نكن نستطيع أن نرى دون ألم جهود العصيان الشعبي المسلح ضد الهيئة الشرعية الوحيدة التي يمكنها إنقاذ الوطن. لم يطلب أحدٌ الكلام، ولم يُشرَع في أية مداولة».

كان يجب الانتهاء من ذلك. وتكفّل «كوتون» بذلك حين صعد المنبر. فاقترح توقيف تسعة وعشرين نائباً جيرونديّاً ووزيرين هما «كلافيير» و«ليبران» في منازلهم. لم يُصوَّت على القرار لكنه قوبل بالهتاف. ولم تكن نهاية الجيروند مأساةً فخمة. كانت مشهداً تنازعت فيه المهزلة المضحكة مع المذلّة والخوف.

إن ٢ حزيران ١٧٩٣ بعيدٌ عن أن يكون له، في تاريخ الثورة، الأهمية نفسها التي كانت ليوم ١٠ آب ١٧٩٢، فلم يُزعزع أيّ مُعطى من المعطيات العميقة التي ولّدتها الحرب. وظلت الثورةُ تدور خارج الحلقة التي سيّرها القرنُ، وظلت الجماهير تستفيد من الظروف الاستثنائية لتفرض على البرجوازية المتحفظة صيغاً اقتصادية وسياسية تنفر منها تلك البرجوازية.

بيد أن الثاني من حزيران يُسجّل القطيعة في نقطتين. فمع الجيروند تختفي من الحلبة الرومانسية الثورية. فطوال أكثر من سنة أحاط الجيرونديون الثورة بهالةٍ من السحر والفتوة والحماسة، هالة بدت كأنها تمدّ حلاوة العيش في المرفأ الكبير الذي جاؤوا منه. لكن زمن الأوهام قد انقضى، فالبلاد تُجتاح، والفانديه تنتفض، واللامتسرولون الباريزيون مستعدون للتدابير المتطرّفة. وقد

فارق المؤتمر الوطني بأسفٍ هؤلاء الرجال الذين كان يُعجب ببلاغتهم وموهبتهم، حتى عندما كانت تحسدهم على نفوذهم. وأقبلت فرقٌ أخرى لتحلّ محلهم. إن المؤتمر الوطني، ذلك الرحم الذي لا ينفد، قدّم في جميع الظروف الربابين الذين يلائمونها. في أزمنة الأمل السعيد قدّم الجيرونديين، وفي أزمنة الألم والموت قدّم الجبليين، وغداً عندما تعود الأيامُ الجميلة فسوف يُقدم خيرةَ رجال «السهل» الصامتين، الحذرين، والحاذقين. وإنه لمن الوهم أو من الرأي القبلي أن نرى في هذه الفرق المتتالية تنضيداً لشرائح اجتماعية. إن ما يميّزها ليس المصدر الاجتماعي بل الظروف السياسية.

لكن ٢ حزيران أكثر من تبديل وزاري. كل الثورة البرجوازية، حتى في إرهاصاتها الديموقراطية، ترتكز على الاعتقاد بفضيلة النظام التمثيلي، والوفاقُ بين هذه النظرية المجدّدة وبين ذلك الشغف الشعبي القديم بالحكومة المباشرة غيرُ ممكن. ولقد وجّه ٢ حزيران ضربةً شديدة للنظام البرلماني. وبالرغم من دانتون ومعظم الجبليين، فإن المؤتمر الوطني لم يكابد «التمرّد المعنوي» الذي تحدّث عنه روبسبيير فحسب، بل إنه وجد نفسه سجيناً من الناحية المادية، فلأول مرة انقلبت القوةُ المسلحة على التمثيل الشعبي، وليس مهماً أن تكون هذه القوة قوة الدهماء قبل أن تكون قوة الحكام! إن الآلية التي انطلقت في ٢ حزيران تحوي في ذاتها، كما أدرك ذلك ميشيليه، «فروكتيدور وبرومير معاً». وبهذا المعنى فهو لم يكن هزيمةً للجيروند فحسب، لكنه كان هزيمةً للثورة.

* * *

الفصل السابع

زمنُ الشدّة

لم تُبلور أيةُ فترة في الثورة من الأهواء المتناقضة ما بلورته الفترة الممتدة من ٢ حزيران ١٧٩٣ إلى ربيع ١٧٩٤. ومع ذلك، ففي كثير من النواحي، كانت هذه الأشهر أقل شأناً في تكوين فرنسا المعاصرة من حلقات أقصر زمنياً مثل صيف ١٧٨٩ أو شهور القنصلية الأولى. مثل هذا السحر يُفلت من العقل: إنه يدخل في إطار الكره والإعجاب.

إن ثورات القرن التاسع عشر الفرنسي وثورات القرن العشرين الروسي أسهمت في أن ترفع فترة الإرهاب المعترضة القصيرة إلى مصافّ الأسطورة. ولا شك أن هذه الفترة تتقبّل، بتمزّقاتها ذاتها، التطعيمات العاطفية: الانتصار ذاته لدانتون أو عليه، لروبسبيير أو عليه، لهيبير، اليوم، أو عليه. لكن هذه التشيّعات الجزئية لم تعدّل الرسم العام، لقد ثبّتت الرسم حول خطّين مُهيمنين: الدكتاتورية الثورية والديموقراطية الشعبية. وهكذا ففي إنجازات الناس وفي أحلامهم، في العام الثاني، تميّز ما كان يبدو إرهاصاً. إن ١٧٩٣ وهي «طليعة متقدمة» للثورة البرجوازية فتنتْ أو نفّرت بسبب الاعتقاد أنها تخفي في طياتها العلامات المؤذنة بـــ ١٨٧١ و١٩١٧. ومثل هذا المنظور مشوِّهٌ إلى حد رهيب.

أمّا أن الإرهاب لم يكن عملاً واعياً قام به سياسيو «الجبل»، فإن موقفهم في صيف ١٧٩٣ يكفي للتدليل على ذلك. كانت الثورة المضادة تهدّد

على الحدود كما تهدّد في «الفانديه»، والعصيان الفيدرالي المسلح يُنذر بشقّ معسكر الثورة إلى كتلتين عدوتين. ومع ذلك، فغداة ٢ حزيران هبّت ريحُ التسامح: عشرون نائباً جيرونديا قُرِّر إيقافهم أمكنهم الهروب من منازلهم. ويمرّ الصيف دون أن تُنظّم الديكتاتورية الثورية. إن البرجوازية، الأمينة لمهمتها التحريرية تأبى اللجوء إلى القيود التي ناضلت ضدها. والتدابير الإرهابية فرضها عليها الشارع. وأيام أيلول هي التي أجبرت المؤتمر الوطني على تنظيم جيش ثوري، وعلى قانون المشبوهين، وعلى الحد الأعلى للأسعار والأجور. وضغط اللامتسرولين هو الذي عجّل بتنسيق التدابير الثورية بين تشرين الأول وكانون الأول. ولذلك فلم يعمد أحدث المؤرخين- ولاسيّما البير سوبول- عبثاً إلى تقديم التأثير المستمر للجماهير الباريزية في ولادة الإرهاب، تقديمه إلى المقام الأول. لكن هل يكفي هذا الثقل الشعبي في ذاته؟ وهل هو عنصر مجدّدٌ في تاريخنا. إن من أشد السمات استمراراً في ذلك السجل الطويل لاستشهاد الطبقات الدنيا الاعتقاد بمزية القَسْر وسيلة للعدل وكحلٍّ شبه سحري للتناقضات الاجتماعية. إن هذا الشوق القديم المدفون في أعماق الضمائر عندما لا يكون استقرار المجتمع والدولة موضعاً للنزاع، يعود إلى الظهور في ظلّ الأزمات. وما هو خاص في ١٧٩٣ ليس ضرورة الإرهاب بقدر ما هو شدة الأزمة التي تزيد في شدة الضرورة وتجعلها مقبولةً لدى البرجوازية المهدّدة. ليست الجمهورية- كما كتب «بارير» في النص الشهير عند هبّة الجماهير الذي صوت عليه في ٢٣ آب- سوى مدينة كبيرة محاصرة. إن «ليون» في أيدي الملكيين، و«تولون» سُلِّمت إلى الإنكليز (٢٧ آب)، «كونديه»، فالنسيين ومايانسي تحتلها الجيوشُ البروسية، الفانديون المنتصرون في «سومور»، «نانت»، «شانيون سور سيفر»، «فيهييه» الجماهير التي أحنقتها أزمةُ المواد الغذائية: البرجوازية الثورية معزولةٌ، محيّرة. لقد فرضت الظروفُ اللجوءَ إلى ممارسات العهد الروماني القديم:

دكتاتورية السلامة العامة. لكن بما أن البرجوازية لم تتخلَّ عن ظفرها السياسي الجوهري الذي هو جدة القرن: البرلمانيّة. فسوف تكون اذن دكتاتورية يُشرف عليها المؤتمر الوطني. وسيكون اللامتسرولون ضحاياها. كما كان الأرستقراطيون. فمنذ ٩ أيلول ألغيت المناوبة الدائمة في أقسامهم، وفي ٢٩ صُوِّت على الحدّ الأعلى للأجور والأسعار، ممّا أسهم في شقّ الجبهة الشعبية، وأثناء الخريف والشتاء، ضاعفت الحكومةُ العوائق في وجه العمل النضالي، ثم تأتي «مأساة جيرمينال»؛ ومع «هيبير» يختفي الاستقلال السياسي لحركة اللامتسرولين. إن الدكتاتورية التي ولّدتها الظروف الخطرة تضعف عندما تغدو الأزمنةُ أرحمَ؛ وغداة «جيرمينال»؛ تتراخى القيود على الربح الرأسمالي، وفي ٩ «تيرميدور» يُرفع القيد عن الأمن البرجوازي. إن دكتاتورية السنة الثانية بعيدةٌ عن أن تكون مثالاً لكل ثورة لا تحيد عنه، بل إنها تحمل سمةَ الاحتمال والاستثناء، سمة الشدّة.

«الروبسبييرية هي الديموقراطية». إن جملة «بابيف» هذه التي كتبها في شباط ١٧٩٦ ظلت الخيط الموجه لنتاج مؤرخي اليعاقبة حتى اليوم الذي بدا فيه التمييز بين الديموقراطية «البرجوازية» والديموقراطية «الشعبية»، بين الحكومة المباشرة والحكومة التمثيلية، بين اليعاقبة واللامتسرولين. ولا شك أن الرجال الذين تولّوا مراقبة الثورة، منذ الاستيلاء على التويليري، قد وسّعوا الأفق السياسي الذي شُقّ قبل سنتين. إن ثورة ١٠ آب هي التي تفتتح عصر الديموقراطية السياسية. وعلى الصعيد الثلاثي؛ صعيد التصويت العام، وصعيد التعليم العام، وصعيد المساعدة، يُرهص المؤتمر الوطني حقاً بإنجازات القرن التاسع عشر. ويشكّل إعلانُ حقوق الإنسان، والدستور الذي تلاه- والذي لم يُطبّق قط- ومراسيم شهر «فنتوز» (الشهر السادس)، مجموعة مدهشة. لكن يجب أن نحسب حساباً للتكتيك والظروف؛ إذا كان «الإعلان» يُعلن حق العمل والمساعدة والتعليم، فهو لايضع لحق الملكية أي قيد من القيود التي

نصّ عليها روبسبيير في مشروعه لـــ ٢٤ نيسان: كان المقصود آنذاك تيسير التحالف مع اللامتسرولين، والمقصود اليوم تعطيل الدعاية الجيروندية مع طمأنة البرجوازية المالكة. لم يكن رجال ١٧٩٣ مخطّطين؛ لقد قال «سان جوست» ذلك بلسانهم: «إن قوة الأشياء ربما قادتنا إلى نتائج لم نفكّر فيها قط». وقبل سقوط الجيروند إنما يجب أن نضع، مع جوريس، المرحلة المبدعة في الثورة من الناحية الفكرية، فكوندورسيه هو الذي أعدّ في نيسان ١٧٩٢ خطة التعليم العام الأوسع ديموقراطية، والدستور الذي طلب الجبليون التصويت عليه في ٢٣ حزيران ١٧٩٣ يسجّل، بالقياس إلى الدستور الذي أعدّه كوندورسيه نفسه، تراجعاً وانحناء واضحين. جميعُ الأفكار العظيمة أُعدّت قبل ٢ حزيران. وقوةُ الجبليين لا تكمن في الخيال المبدع ولا في التصوّر الواضح للديموقراطية الآتية، إنها كلها في فعالية العمل وفي المهارة التكتيكية.

هل يجب إذن أن نبحث عن الإرهاصات في الميدان الذي يحتلّه اللامتسرولون الباريزيون؟ ها قد مضت عشر سنوات حين ظن «دانييل غيران» أنه كشف في النزاعات التي وضعتهم في مواجهة الحكومة الثورية عن جنين ثورة بروليتارية في قلب الثورة البرجوازية. ولم يكن هناك من مشقة لإظهار أن مثل هذا التصوّر لا يتوافق مع التكوين الاجتماعي والمهني للامتسرولين (كان أجراء المعامل قلةً بالنسبة إلى العاملين في البيوت، وإلى أصحاب الحوانيت وإلى المعلمين الحرفيين الصغار)، ولا مع مطالبها الاقتصادية والاجتماعية. إن ما يوحّد اللامتسرولين في العمل النضالي، هو الصراع لتسعير المواد الغذائية، وما يبعث الحياة في أحلامهم هو مثل أعلى لمجتمعٍ تُعمّم فيه الملكيةُ لكن تُقصر على الحاجات الشخصية، وهو رفض التمركز الرأسمالي. وذلك المثل الأعلى وهذا الرفض رجعيان معاً، فهما يعيدان الصلة بالطوباويات القديمة المبنية على «عصر ذهبي» مضى. ونستطيع، على كل حال، أن نتساءل إن كان السكان غير المستقرين أو المهاجرين حديثاً من الأرياف والذين طالما أُهملتْ أهميّتهم بين السكان

الباريزيين في آخر القرن الثامن عشر، لم ينقلوا إلى العقلية الثورية التعلّق القديم للفلاح الفرنسي بملكية قطعة الأرض الصغيرة.

كان يمكن أن يكون لرجال الأقسام، وهم رجعيون في مثلهم الأعلى الاجتماعي، حسبما يرى أحدث مؤرخيهم، البير سوبول، أكثر الجماعات تقدّماً من الناحية السياسية: «وإذ استخلصوا من السيادة الشعبية، المتصوّرة بالمعنى الكلي للكلمة، استقلال الأقسام ودوام استمرارها مثل الحق في إقرار القوانين ومراقبة المنتخبين وقابلية عزلهم، اتجهوا نحو ممارسة حكومة مباشرة وإقامة ديموقراطية شعبية». ومع ذلك، إذا ضربنا صفحاً عن كل قبليّة سياسية وحاولنا أن نجد ما الذي يُبشّر، في الممارسات العملية، بديموقراطيات القرن العشرين، لشعرنا ببعض الخيبة. فالمناضلون ظلوا دائماً أقليّة والطرق التي فرضوا بها أنفسهم على الأقسام تشبه على نحو غريب الطرق التي استخدمها قبل قرنين «المؤتمرون» الباريزيون، فإعلان الجلسات الإدارية، والتصويت بصوت عالٍ، والإبلاغ المُعتبر واجباً وطنياً، والرعبُ مما يحطّم الإجماع، واللجوء الدائم إلى العنف، تنمّ على أعماق من بسيكولوجية الجماعة، وكلما أحست الجماعة بأنها أقليّة ازداد تمسّكها بتأكيد «الإجماع» ويقع أخيراً الانتقالُ من الإقناع غير الممكن إلى القمع الممكن. وفي المستوى الخلفي للعقليّة الثورية تنبعث من جديد شهوتان اشتعلت بهما «الانفعالات» الشعبية: شهوة المساواة وشهوة العقاب. وأوهمتْ المقصلة وهي منجل المساواة، أنها ترضي كلا الشهوتين. بيد أنها بقيت مع ذلك حلاً طوباوياً لتناقضات الواقع.

ينبغي أن نبحث عن إرث الحكومة الثورية في نواح أخرى: إنه ليس في تنظيم الدولة بقدر ما هو في عدد من السمات الأصيلة للبنى الاجتماعية والسياسية والبسيكولوجية لفرنسا المعاصرة.

هناك أسطورة راسخة أشد الرسوخ- ولاسيما لدى أعداء التقاليد الثورية- تجعل من اليعاقبة الصانعين لمركزية الدولة. ولا شك أنهم سيقوا، وقد ضغطت عليهم الظروف، إلى أن يَحيدوا موقتاً عن المثل الأعلى اللامركزي والانتخابي

الذي رسمته البرجوازية في دستور ١٧٩١. إن مرسوم ١٤ فريمير، السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) يخضع جميع الإدارات المنتخبة للجان الحكومة، ويضع في المناطق والبلديات «مندوبين وطنيين» مرتبطين بباريز ارتباطاً وثيقاً. لكن هذه المركزية الاستثنائية لم تدم طويلاً، وحتى في السنة الثانية، لم تفرض نفسها إلا سطحياً، فإلى جنب النزعة الاتحادية الجيروندية نزعةٌ اتحادية لدى اليعاقبة، وبصورة عفوية، استأثرت الجمعياتُ الشعبية والنوادي والممثّلون المرسلون بمهمة، استأثرت بالسلطة متجاوزةً أو مضيقةً التعليمات الحكومية. إن هيكل الدولة الحديثة لم يكن من عمل أعضاء لجنة السلامة العامة، بل من عمل ولاة نابليون. كان لا بدّ من انتظار «برومير».

بيد أن واقع ١٧٩٣ ليس النظام القيصري بل النظام البرلماني. ينبغي ألا تبهر عيوننا المقصلةُ ولا التصفيات المتتالية. لننتقل إلى المؤتمر الوطني أو إلى نادي اليعاقبة. ولنُتابع روبسبيير يوماً فيوماً وهو يُقنع ويفتن ويناور. إن هذا «التكتيكي» العظيم»، كما يسميه ميشيليه، زعيمٌ برلماني قبل كل شيء. فمنذ شهر حزيران يعيّن أين ستقع القطيعة: «منذ أربع سنوات كنا سننتصر لو لم نهمل الدهاء والحيلة». كان الجيروندیون مناورين هزيلين، ويبرهن روبسبيير، وهو في الحكومة، على مهارة خارقة أعظم من مهارته وهو في المعارضة. لكن أغلبيته هشّةٌ: كان عليه أن يتلطّف مع خصوم الغد، حلفاء اليوم الضروريين. وكان عليه أن يتفادى الضربات السياسية الواقعية بصَرْف الأنظار إلى المضاربة أو التهديد الأجنبي؟ كان عليه أن ينتظر حتى ينكشف الخصم على يمينه أو على يساره ليعزله وليقضي عليه في اللحظة المناسبة. لقد نجح روبسبيير، أثناء ما يقرب من سنة، في الدفاع عن سياسة حكومة منقسمة غالباً، أمام جمعية لا تحبه. وما يولَدُ معه ومع المؤتمر الوطني الجبلي هو فن قيادة المجالس.

وفي الوقت نفسه، استكملت تَحدّدَها سماتُ المجتمع الفلاحي. ذلك أن قانون ١٧ تموز ١٧٩٣. حرّر الملكية الريفية من آخر قيودها، بإلغائه ما تبقّى

من الحقوق الإقطاعية دون تعويض. وطرح قانون ٣ حزيران أملاك المهاجرين للبيع، بحصص صغيرة، وبمهل للدفع طويلة. ونصّ قانون ١٠ حزيران تقسيم الأملاك المشاعة على الرأس؛ ولم يطبّق قط لأنه كان سيؤدي إلى تفتيت الأراضي في قطع صغيرة. لكن الإبقاء على هذه الأملاك مع تمتين الملكية الفلاحة ستسمحان للقرن التاسع عشر الفرنسي أن يعرف استقرارَ الأرياف واستمرار التقاليد القديمة في الزراعة. وحول هذه النقطة، انكشف أن التحالفات التي ارتضتها البرجوازية في السنة الثانية هي كوابح دائمة للتوسع الرأسمالي ولتقدم الزراعة.

لكن الغنى الحقيقي لإرث العاقبة موجودٌ في تاريخ العقليات أكثر مما هو في تاريخ الحساسيات. إن ١٧٩٣ ماتزال توقظ اليوم، الأهواءَ. فبعضهم لا يرى سوى الدم المُراق، والكهنة المختبئين، وموت «أندريه شينبيه»، ورفضُهم كلّي لا ظلال فيه ولا صدع؛ وهو يمدّ جذوره إلى ما وراء مستوى العقل والذكاء. وآخرون - وهؤلاء أكثر عدداً - قد يعترضون على دانتون وروبسبيير، ويأسفون على عبادة الكائن الأسمى أو قانون الشهر التاسع: بيد أن انتماءهم يظل كلياً، عميقاً، ملامساً أعمق محركات الانفعالية حميمية. بالنسبة إلى هؤلاء، كانت ٩٣ الأمة العظيمة وهي تصدّ التحالف المعادي، وعيدَ المساواة العظيم، والثأر العظيم لجميع المُذَلّين.

«ينبغي تقصيرُ العمالقة

وجعل الصغار أكبر

ليغدو الجميع في علوٍّ واحد

وتلك هي السعادة الحق».

اللامتسرولون:

ما اللامتسرول؟ يعطينا مدحٌ لصيف ١٧٩٣ هذه الصورة عنه: «هو كائن يسير دائماً على قدميه، ولا يملك الملايين كما تحبون جميعاً أن تملكوا، ولا يملك القصور، ولا الخدم ليخدموه، ويسكن بكل بساطة مع امرأته

وأولاده، إن كان له امرأة وأولاد، في الطابق الرابع أو الخامس. وهو نافع لأنه يحسن حراسة الحقل، والحدادة، والنشر، والبرادة، والتسقيف، وصنع الأحذية، وإراقة آخر نقطة من دمه من أجل سلامة الجمهورية».

وهو يتميّز، منذ الوهلة الأولى بلباسه وبالتصنع في بعض تصرّفاته. وهو لا يرتدي لا سروالاً مذهباً ولا جورباً حريرياً، لكن نوعاً من السراويل؛ وفوق الزنار سترة قصيرة هي الكرمنيولة الشهيرة. وتلاقي القبعةُ الحمراء التي لا شك أن البرجوازيين المثقفين أدخلوها إلى الأوساط الشعبية، نجاحاً عظيماً؛ وهي تغدو، بالرغم من عداء ربسبيير، وبالرغم من سخرية البرجوازيين، رمز النضالية الثورية، ويشيع لبسُها أثناء صيف ٩٣. ويعبّر الرمحُ عن قدرة الشعب المسلّح ويذكّر بالأيام العظيمة المظفّرة.

لا يقول اللامتسرول «سيدي» بل «أيها المواطن». وهو يقصد إلى فرض المخاطبة بضمير المفرد. «أوَليست المخاطبة بضمير الجمع من بقايا الإقطاع»؟ وعندما يقدّم عريضةً إلى نائب يوقّع: «ندّك في الحقوق». وهو لا يحب الكتفيات التي يضعها الضباط ويود لو أجبرهم على الأكل بالقصعة مع الجنود البسطاء. إنه من أنصار المساواة، وفاضلٌ أيضاً. تطالب عريضة: «أن تُحجز البغايا في بيوت وطنية بكون فيها الهواء صحياً، ويكنّ منهمكات بأعمال جنسهن»؛ وتطالب عريضة أخرى بقانون ضد بيوت القمار والدعارة. من هذه الإشارات، نكتشف جوهر عقلية اللامتسرولين: الشغف بالمساواة وبالفعل القمعي. وكل ما يجرح هذا الشغف هو علامة «الأرستقراطية»، أي الثورة المضادة، أهو الموقف المتعالي أم الساخر؟ أرستقراطية! امتلاك بعض الثروة؟ «الأرستقراطيون هم جميع الأغنياء، جميع التجار الكبار، جميع المحتكرين، الكتاب، أصحاب المصارف، والمبكّرين إلى الحوانيت، وجميع رجال القضاء، وكل من يملكون شيئاً». وكون المرء مثقفاً، «مستنيراً» يعني أنه متهم باللا وطنية ومهدّد بالتوقيف. إن كره الأجانب يمتزج بإرادة التسوية؛ ومَنْ يتزوج أجنبية فهو «عدوّ الفرنسيين ومهاجرٌ بقلبه حقاً»؛ ومن يرتدي لباساً من نسيج أجنبي، فهو «يزدان بخلع أعدائنا ليدَعَ صنّاعنا الأعزاء في الفاقة».

وتغدو الوشاية التي كانت مشينةً في النظام القديم، فضيلةً وواجباً لأن الناس في جمهورية. المقصلةُ بخاصة تستثير الخيال. وكثيرٌ من هؤلاء البرجوازيين الصغار الذين يَبْدون رفيقين وهادئين، في حياتهم الخاصة، يحسّون بالارتعاش أمام المشنقة. ولا شك أن الإرهاب يبدو لهم وسيلة مشروعة وضرورية للدفاع الثوري. لكن ألا ينبغي أن نبحث عمّا وراء الحوافز الواعية؟ إن المقصلة. «الشفرة القومية»، «الفأس الشعبية»، «منجل المساواة»، هي الملجأ السحري لشعبٍ تألم من جوع قديم العهد. لقد هتف أحدُ المناضلين: «المقصلة جائعة، وهي صائمةٌ منذ زمن طويل»؛ وأعلنت امرأةٌ في حيّ آخر: «إن الذين يعارضون اللامتسرولين، تود لو تحصل على قلوبهم لتأكلها». وإبّان قحط شهر «فنتوز»، ارتأى اسكافيٌ الاتجاه إلى السجون لذبح المعتقلين وشيّهم وأكلهم، وأنهم إن كانوا يفضّلون أن يطعموا المواطنين هررةً فسوف يُؤكلون كالكلاب. هذه الصورة العفوية أليست تغطّي مركّباً من المذلات والوساوس التي تغيب عنا أصولُها؟

إن طرائق عمل اللامتسرولين تُذكر بممارسات الحركات الثورية الريفية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بأشكال جديدة. والجديد هو المفردات التي تحمل سمةَ الزمن ومثقّفيه. لكن أحلام المتواضعين الذين ضغطهم هيكلُ التقدم الرهيب، تبلورت دائماً حول الموضوعات نفسها: لكل واحد النتائج نفسها لا الحظوظ نفسها، للجميع السلطاتُ نفسها، لا الحقوق نفسها. وليس العنفُ سوى التتمّة المنطقيّة لعدم التطابق بين ما هو طوباوي وما هو واقعي.

إن المناضلين الذين ظلّوا دائماً أقلّيةً صغيرة، استغلّوا الإطار الذي قدّمته الثمانية والأربعون قسماً في العاصمة. وفرضوا أنفسهم بالتخويف. فأثناء صيف ١٧٩٣ اقتحم أعضاء أقسام الأحياء «المتقدمة» الأقسام المعتدلةَ ليجبروا خصومهم فيها على الاختفاء، وأسقطوا السلطات، وعملوا على انتخاب أنصارهم؛ وهذا ما سُمِّي «تجديد القسم» وقد فرضوا التصويت

بصوتٍ عالٍ أولاً، ثم بالهتاف. وفي الخريف، ما لبث عدم الاشتراك في الجمعيات، ورفض ممارسة الوظيفة العامة، أن اعتُبرا سببين للتوقيف: إنهما «عدم المبالاة» أو «الفتور». وتعتبر الموافقة الفردية على عريضة عملاً غير أخلاقي: العرائضُ الجماعية وحدها تعبّر عن سيادة الشعب.

قدم برنامجهم مزيجاً غريباً من تذكّر «روسو» - نحسّ فيه بطابع الملاكات الفكرية للحركة - ومن المطالبِ العفوية التي تُحيي نزعةَ المساواة. وتعني سيادةُ الشعب، بالنسبة إليهم، حقَ الجمعيات الأولية في إقرار القوانين، وفي مراقبة المنتخبين وعزلهم عند الحاجة، وفي الإشراف على الموظفين، وفي إطلاق العصيان المسلح، عند الضرورة. وهم يعارضون مبدأ المِلْكية المطلقة التي لا حدود لها بمبدأ «المساواة في المتع». لا لأنهم يذهبون إلى إلغاء الملكية؛ إن ما يريدونه هو قصرها «على مقدار الحاجات الفيزيائية». بماذا يطالب قسم اللامتسرولين (حديقة النباتات)؟ «أن يُحدَّد الحدُّ الأعلى للثروات، ألا يتمكّن الفرد الواحد من امتلاك ما يزيد على الحد الأقصى. ألا يتمكّن أحدٌ من إيجار مقدار من الأرض أكثر مما يلزم لعدد محدود من المحاريث، ألا يتمكن الفرد الواحد من امتلاك أكثر من مَشْغل، ومن حانوت». والعنصر المشخّص الوحيد في هذا البرنامج الطوباوية، هو مطلب التسعير: الخبز الرخيص ومحاربة المحتكرين استنفرا دائماً الشعب الباريزي.

إن ذلك مفهوم ولاسيّما أن هذا الشعب ليس فيه شيء مشترك سوى همّ المستهلكين، ذلك أننا نعثر في تنظيم الإنتاج الأوضاعَ المتنوعة أشد تنوّع. فمن المجموع الذي يتجاوز ستمائة ألف إنسان، يبلغ عددُ الأجراء العاملين مائة وثلاثين ألفاً، أي بين ثلاثمائة ألف نفس وأربعمائة ألف إذا حسبنا الأشخاص الذين يعولونهم. لكن هؤلاء الأجراء لا يتجمعون في مشروعات حقيقية إلا استثناءً؛ والسائدُ هو الحِرَفية، وبخاصة العمل في المنزل لحساب التجار. أما الأربعون ألف «معلم» فإن الكلمة يجب ألا تخدعنا: العشرُ على الأكثر كانوا

يُديرون مشروعاً متوسطاً أو كبيراً، أما معظمهم فكان مؤلّفاً من معلمين حرفيين. إن المعلمين والعاملين في البيوت، والحانوتيين والحرفيين، والمعوزين والأجراء؛ كل هؤلاء ليس بينهم من تجانس إلا في مواجهة مشكلة الخبز. بيد أن من اللازم أن يُحسب حسابُ المهاجرين الكثُر الآتين من الأرياف ليتكدّسوا في حجرات العاصمة، بغيةَ توضيح أصول عقلية اللامتسرولين. ألم يوضّح «شيفالييه» جانباً هاماً من الثورة الباريزية عندما عرضها على أنها «تصفية حساب بين فئتين من السكان: البرجوازية الباريزية القديمة والآخرين... المتوحشين، البرابرة، البدو»؟

لكن إذا كانت السنة الثانية تحتلّ مكاناً خاصاً في التاريخ الطويل للطبقات الدنيا، فإنها مدينة بذلك لملاكها أكثر مما هي مدينةٌ به لجماهير اللامتسرولين. إن هذه الملاكات سواء أكانت لجاناً مدينة أم لجاناً ثورية تشكّل جماعة ثانوية من أهل الفكر منبثقة من الدكان والحانوت: إنها نخبة مصغّرة على مستوى الحي. هذه البرجوازية الصغيرة ترى في بلوغ الأزمة ذروتها فرصةً ليلمع نجمُها. ومعاداة النظام البرلماني تعبّر، على نحوٍ ما، عن الحسد الذي تشعر به نحو تلك «الكفاءات» التي وضعتها أربع سنوات من الثورة في الجمعيات وعلى رأس الدولة. الأمرُ هنا منافسات بين الفئات أكثر مما هو صراع طبقي، إن شريحةً جديدة تريد أن تصبح قائدة. كان لابد لها أن تنتظر قرناً لتصل إلى ذلك.

دانتون:

لم يكن الجبليون يكونون كتلةً متجانسة، أمام مطالب اللامتسرولين. ففي اليوم التالي لـــ ٢ حزيران كان المركز القائد للبلاد ما يزال لجنة السلامة العامة التي عيّنها المؤتمر الوطني في ٧ نيسان وأكملت في آخر أيار. لكن سبعةً من أعضاء اللجنة القدماء التسعة يمثلون «السهل» واثنين يمثّلان الجبل، دانتون وديلاكروا. وكان دانتون هو المسيطر على اللجنة بالفعل.

أكان أشد سياسي المؤتمر الوطني واقعية؟ أم أكثر المغامرين قبولاً لأن يُباع ويُشرى؟ إن «مشكلة دانتون» التي طالما حُبست بين هذين الحدّين، قد طُرحتْ من جراء ذلك، طرحاً سيئاً. إن قابلية البيع والشراء ثابتة اليوم، بفضل الوثائق لدى كتاب العدل، لكن علام تُدلّل؟ إننا لا نتبيّن الخدمات التي أمكن أن يقدّمها دانتون للثورة المضادة، في حين أن الخدمات التي أفاد بها القضية الثورية باهرة. وليس التاريخ، في نهاية المطاف، مدرسةً للأخلاق. إنه يذكر بميرابو، في أكثر من سمة. إن لهما قوة المزاج ذاتها، وهي التي جعلته يقول بشيء من المحاباة لذاته: «وهبتني الطبيعةُ أشكالاً جبّارة، وسيماء فظة هي سيماء الحرية». وهما يشتركان أيضاً في حب المتعة والحياة، وفي عبقرية ارتجال الصيغ، وفي موهبتهما الفطرية القادرة على سحر الجماهير.

الأزماتُ الخطيرة هي التي كشفت عن «دانتون» التاريخ. إن صوته الجهوري يوجّه التيار الثوري لا نحو الصراعات الداخلية والانشقاقات التي يراها روبسبيير مُنقذةً، لكن نحو الوحدة ضد العدو. وها هنا إستراتيجية تناقضاته الظاهرة ومفتاحها. مواجهة العدو بأعرض جبهة، تفادي البتر في الجسد الثوري. لكنه عندما لا يتمكّن من معارضة التيار يتبعه. كان منادياً بالدفاع الثوري، فسعى إلى المفاوضة، عند الحاجة، عارضاً حريّة الملكة. وقد مُدح كثيراً على ذلك كما انتُقد كثيراً. لكن ألم يكن. في نهاية المطاف، كما سيكون روبسبيير من بعده، ضحية دوّامة تُفلت من إرادته: البحث عن الصلح يعني إظهار صحة النظر، والكلام عليه يعني فقدان الرأي العام الثوري.

في هذه البداية من صيف ٩٣ عندما توالت الانهزاميات العسكرية، أحسّ دانتون أنه منهوك. ومنذ ٤ تموز، ينطلق «مارا» للهجوم على «لجنة الخسارة العامة». ثم إن اكتشاف مؤامرة موهومة يشارك فيها «ديلون»، صديق «ديمولان». يصيبه عن طريق أشخاص مسخّرين. وكان هو نفسه متعباً، راغب في تكريس قواه ووقته للمرأة الشابة التي تزوجها منذ وقت قريب. ولعله دبّر، على الخصوص، تدبيراً سياسياً سينكشف أنه رهيب: بما

أن السلطة شوّهت سمعته فلتتشوّه سمعةُ الآخرين أيضاً وليتركوه يستعيد براءته! وفي ١٠ تموز، نحّاه المؤتمر الوطني، بناء على طلبه، عن اللجنة التي جدّدها. ولما انتُخب بالرغم منه في ٥ أيلول، رفض أيضاً الاشتراك في السلطة. وقد تبيّن «جوريس» بحق مقدار الخطر الذي ألقاه هذا الموقف على الأكثرية وعليه نفسه: إن مستوزراً قوياً يرفض السلطة يعرض نفسه بأن يصبح غداً القطب الذي تتبلور حوله المعارضة.

مارا:

بعد ثلاثة أيام من انسحاب «دانتون» طعن «مارا» على يد «شارلوت كورداي». إن هذه الفتاة التي من «كان» والتي بلغت الخامسة والعشرين أسرفت في قراءة «بلوتارك»: ظنت أنها تطعن طاغيةً فإذا بها تخلق عبادةً. كان «جان بول مارا» يمكن أن يبدو في ١٧٨٩ رجلاً منتهياً. كان عمره آنذاك خمسةً وأربعين عاماً، ولم يحصل من تجاربه الماضية على غير الخيبة. وُلد في إمارة «نوشاتيل» من أب إيطالي، وخلع ثوب الكهنوت وتحوّل إلى الكالفينية، وأكثر من الأسفار، من بوردو إلى باريز، ومن باريز إلى لندن حيث بقي عشر سنوات وبلغ مستوى اجتماعياً مقبولاً كطبيب وككاتب. لكن عودته إلى باريز، في ١٧٧٦ لم تجلب له سوى نجاح عابر. وإذ أبعد، في ١٧٨٤، من مركزه كطبيب للحرس الشخصي للكونت دارتوا، اختلف مع أوساط العلماء بسبب آرائه -المتخلفة جداً- في موضوع الحرارة والكهرباء. لم يستطع، وهو مريض مدين، أن يستفيد لا من رحلاته ولا من قراءاته ولا من كتابته لينجح في مهمته. لكن تلك الثروة الفكرية المقدّسة تجد في الثورة ميداناً لا حدَّ له لتوظيفها.

غدا في أربع سنوات: «صديق الشعب» ولم الدهشة؟ لقد تنبّأ بقرار الملك وردّة لافاييت قبل أن يقعا بزمن طويل، إن يقظته، وقدره كمطارَدٍ دائم، جعلا له شهرة المراقب المُغالي لكن الذي لا بدّ منه، وهو يوقظ الأهواء

الشعبية بكلامه وبقلمه في نادي الكورديليين وفي الأقسام. هذه الشعبيّة جعلته يُنتخَب نائباً في المؤتمر الوطني بالرغم من تحفّظات روبسبيير. ويظهر «ليفاسير» في مذكراته، جيداً، الدور الذي عينه له «الجبل»: «لم يمارس «مارا» قط أيّ تأثير في المؤتمر الوطني... كان جنونُه بلا خطر، وإن كان في الوقت نفسه نوعاً من «الحد الأقصى» الديمقراطي الذي لا يمكن تجاوزه... كان «مارا» ضَرْباً من الوقاية ضد الشعبيات الغوغائية المنتفعة التي هي في خدمة الأجنبي».

وهذا شبيه بالقول: إنه أقل خطراً داخل الجمعية منه خارجها. كان ضمانةً للنقاء الثوري فغطّى الحزب الجبلي على يساره.

ومع ذلك فعندما وافاه الموت كان في حالة يعاني فيها شيئاً من الإنهاك. كان هذا الديمقراطي يحتقر ما هو اقتصادي. وفي تلك الاندفاعة الكبرى التي ساقت الجماهير إلى نهب الحوانيت وطلب التسعير، لم يشأ أن يرى في ذلك سوى مناورة معادية للثورة، وفي ٤ تموز، ندّد تنديداً عنيفاً بـــــ «رو» و«ليكلير»، و«المسعورين». أهي الرغبة في النضال ضد فريق منافس؟ بل هو على نحو أعظم عمقاً، عدم فهمٍ للحوافز الشعبية. إن «مارا، بفضل «شارلوت كورداي»، لقي في الموت، نقاءً أسطورياً، وتتشكّل عفوياً عبادةٌ حول قلب صديق الشعب يحافظ عليها الكورديليون. ومنذ آخر تموز، يُقام احتفال وطني «لإقامة مذبح في قلب «مارا» غير القابل للفساد».

لكن موت مارا، بالنسبة إلى المؤتمر الوطني، هو الباب المتنوع لجميع ضروب الغوغائية والتطرّف.

المجموعة الكورديلية:

رأينا من قبل، في ربيع ١٧٩٣، هؤلاء الوارثين لتقليدٍ احتجاجي طويل، هؤلاء المتجرّدين من المنفعة والصادقين، هؤلاء «المسعورين» وهم يباشرون العمل. وسوف نراهم أيضاً، من حزيران إلى أيلول، يوجّهون المطالب

الشعبية ويدعمونها. لكنهم لم يكونوا يشكّلون، في أنفسهم، خطراً حقيقياً: إذا كانوا قد حظوا بدعم الشعب فهم لم يحظوا بأي دعم برلماني، بأية قوّة مسلحة، ولا بأي سلّم يرتقونه إلى المستوى الذي يجري فيه النزاعُ على السلطة. في ٥ أيلول اعتقل «جاك رو» فانتحر في وسط المحكمة الثورية. وفي ١٦، هاجمت جمعيةُ النساء الثوريات «كلير لاكومب». قبل أن تختفي في تشرين الثاني. في ١٨ يُسجن «فارليه»، ويختبئ «ليكلير». انتهى أمرُ المسعورين.

أما المجموعة الكورديلية فتبدو أشد خطراً، وإذا كانت تجد من جهة، سنداً في الاستياء الشعبي، فإنها، من جهة أخرى، تحاذي سُبُلَ السلطة. التطرف عند هؤلاء الناس تكتيكٌ قبل كل شيء. وموتا «مارا» هو الذي دفعهم إلى المزايدة. أصغوا إلى «هيبيير»: «إن كان لا بد من وارث، لمارا، إن كان لا بد من ضحيّة جديدة للأرستقراطية فهي جاهزة، إنها أنا». وأجبرهم توطّدُ الحكومة الثورية أن يزيدوا من مزودتهم هذه، لأنهم أصبحوا الآن مرشحين لوراثة السلطة.

من أين جاءت قوّتهم؟ قبل كل شيء من مكاتب وزارة الحرب التي كان أمين سرها العام «فنسان» زعيماً كورديلياً. كان ابن بواب أحد السجون، فظلَ قريباً من الأوساط الشعبية؛ الثورة، بالنسبة إليه، ثورة الوظائف قبل كل شيء: في تشرين الثاني، أتاحت له تصفيةٌ واسعة أن يملأ باللامتسرولين مكاتب وزارته. وإلى جانب «فنسان»، هناك «رونسان» الذي استمد شعبيته من صعوده السريع الخارق للعادة. وقد دخل الجيش في سن السابعة عشرة - في ١٧٦٨- ثم ترك الجيش إلى المسرح بعد أربع سنوات. لم يظهر «رونسان»، في الثورة، إلا بعد ١٠ آب، مفوّضاً عن المجلس التنفيذي، وآمراً للصرف في جيش بلجيكا، ومديراً لأحد مكاتب وزارة الحرب. ثم ينطلق إلى «جيش الفانديه» في أيار ١٧٩٣. ويعيّن نفسه بنفسه جنرالاً، ويُستدعى إلى باريز ليقود الجيش الثوري الذي يسير إلى ليون لاحتلالها من جديد. وكان له أنصاره الحقيقيون. السند الآخر - وسينكشف أنه سند هش - جاء من كومونة

باريز. كان العمدة «باش» يُعَدُّ حامياً للمجموعة الكورديلية. والنائب العام «شوميت»، الذي أظهره أيضاً ١٠ آب والذي كان محبوباً من الشعب بسبب لغته الإنسانية وبساطة لباسه دعم في أيلول مناورة هذه المجموعة. ويبدو «هنريو» نفسه، هذا الوكيل للجباية الذي أمّن له اللامتسرولون - بصعوبة - انتخابه قائداً عاماً للحرس الوطني، يبدو مناصراً للمجموعة.

هناك أخيراً الصحافة. بعد اختفاء مارا أي صحفي يمكنه أن ينافس محرّر «الأب دوشين»؟ مثيرٌ مصيرُ «الأب دوشين». ففي المسرح الشعبي لآخر القرن الثامن عشر، فإن «الأب دوشين» مثل مهرج مسرح العرائس، شخصية أليفة ومحبوبة؛ فليس مدهشاً أن تفكّر الثورة في ضمّه إليها. لكن بين جميع الصحف التي استعادت العنوان نفسه وتسمّت بهذا الاسم، فإن صحيفة «هيبيير» وحدها هي التي فرضت نفسها. وكان تأثيرها عظيماً ولاسيّما أنها كانت تُوزّع في الجيش بفضل «فنسان». وإذا كنا لا نذهب مع جوريس إلى حدّ القول: «إن «للهيبيرتية» سيفاً تجره وشارباً تستفزّ به»، وإنها: «أول ظهور للنزعة العسكرية بشكل غوغائي في الثورة الفرنسية»، إلا أننا يمكن أن نكشف فيها عن أحد التيارات التي سوف تصبّ فيما بعد في الوطنية السوقية المتزمتة لمتذمري الإمبراطورية الأوفياء.

إن هيبير مختلفٌ جداً عن «الأب دوشين». ذلك أنه إنسانٌ أُبعد عن طبقته. فهو ابن أسرة كريمة من برجوازية «الانسون» تحاذي الطبقة النبيلة، وقد اضطُرّ، على أثر قضية مزعجة. أن يتوجه إلى باريز في ١٧٨٠. وعاش فيها إحدى عشرة سنة من الضيق والشقاء والذل. ولم يشارك في اندفاعة ٨٩، ويوم ١٠ آب هو الذي جعل منه عضواً لمجلس الكومونة العام ثم وكيل النائب العام شوميت. ولم يُؤخذ كمرشح للنيابة، كما رفض المؤتمر الوطني في ٢٠ آب ٩٣ أن يعيّنه في وزارة الداخلية.

هكذا تُفسّر طبيعةُ المجموعة الكورديلية ووحدتها. إن هدفها هو استخدام الاستياء الشعبي لإزاحة الفئة الفائدة التي تُهيمن على الجمعية واللجان للحلول

محلها. ويكاد يكون ذلك صراعاً بين الأجيال: إن هؤلاء الرجال يجسّدون جيل ١٠ آب. الذي تأخّر مجيئُه إلى الحركة الثورية والذي تحمّل بفارغ الصبر زعامة جبل ٨٩. وكان موقفهم بالنسبة إلى الجبليين المتنبّهين، علامة إنذار.

اللجنة العظمى:

قبضت على مقاليد السلطة، أثناء رحيل دانتون، أيدٍ ثابتة. فمن الأربعة عشر عضواً للسلامة العامة الموجودين في مراكزهم قبل ١٠ تموز، أعاد المؤتمر الوطني انتخاب سبعة: ثلاثة منهم اتجاههم وسطي (بارير، لنديه، غاسباران) وأربعة من الجبليين البارزين الذين كانوا في اللجنة منذ آخر أيار (سان جوست، غرتون، بون سانت أندريه، هيرودي سيشيل). وأضافت إليهم نائبين آخرين من الجبل: «توريو» صديق دانتون، و «بريور دي لامارن». ومنذ ٢٤ تموز، ينسحب غاسباران، ويحل محله روبسبيير بعد ثلاثة أيام. وفي ١٤ آب يدخل «كارنو» و«بريور» من ساحل الذهب. وفي ١٦ أيلول يفرض اللامتسرولون «كولو ديربوا» و«بيلوفارين». ويستقبل «توريو» في ٢٠. ويُنحّى «هيرودي سيشيل» ويُوقف في آذار ويُعدم في نيسان ١٧٩٤. هذا الفريق هو الذي سيقود فرنسا خلال عام.

يجمع بينهم الشبابُ والتجربة. عمر أكبرهم سبع وأربعون سنة، وكان عمر أصغرهم ستاً وعشرين. ومتوسط السن يقع فوق الثلاثين بقليل. وقد تكوّنوا في الجمعيات السابقة أو في مراكز الدولة الكبرى. وكلّهم سيقومون بعملٍ منهك. وهم منكوبون على إضباراتهم من ست عشرة ساعة إلى ثماني عشرة ساعة في اليوم. وإذ استقروا في جناح «فلور» كان عليهم أن يجيبوا عن العرائض والتقارير، وأن يوقّعوا القرارات، وأن يراقبوا الوزراء، وأن يقودوا الجيوش، وأن يدافعوا عن سياستهم أمام المؤتمر الوطني الذي يستطيع تنحينهم في كل لحظة. كانت إدارتهم جماعية، وإن كان ذلك لا ينفي التخصص في العمل المقسّم إلى سبعة فروع. كان «بيلو» و«كولوا» يهتمّان

بالمراسلات مع الممثلين المبعوثين في مهمة. و«لنديه» بالتموين والنقل، و«بريور» ساحل الذهب بالسلاح والبارود. وكان «سان جوست» و«كارتو» يديران مكتب الحرب، و«جان بون سانت آندريه» و«بريور المارن» البحرية، وكان «بارير» حاضراً في كل مكان، وكان روبسبيير يعنى على الخصوص بالجوانب السياسية للمشكلات.

كُتب الكثير عن الخلافات بين هؤلاء الرجال وعن مقدار المسؤولية التي يجب أن تُنسب إلى كل واحد منهم. للقد حُمِّل مغلوبو «تيرميدور» بصورة طبيعية، بعد موتهم. جميع ضحايا الإرهاب، بينما طالب «كارنو» والأحياءُ الآخرون بثمن الانتصار لأنفسهم. إن التوقيعات التي مُهرت بها مسوداتُ اللجنة - التوقيع الأول على الأقل - تناقض هذا التبرير المسرف البساطة. كما بُحث كثيراً في مراسلة عملاء تجسّس لمصلحة إنكلترا وإسبانيا على يد الكونت «دانتريغ»؛ هذه الأوراق تحتوي على كشوف مدهشة سمحت لبعض المؤرخين أن يروا في «سييس» الملهمَ السرّي لسياسة روبسبيير، وفي «سان جوست» خصماً لروبسبيير. ويُكْشَف لنا حديثاً أن «كارنو» هو الذي كان يزوّد العدو بالمعلومات: وفي ذلك ملامسةٌ لحدود ما يُستبعد وقوعُه. من الواضح أنْ قد كانت هناك توجّهات مختلفةٌ بالعمق ذلك أن «كولو ديربوا» و«بيلو فارين» دفعتهما المجموعةُ الكورديلية فاحتفظا بعلاقات مع وسط اللامتسرولين والأشخاص المتورّطين في القمع الإرهابي، وعلى عكس ذلك، قام كارنو، لنديه، بريور ساحل الذهب بتنازلات للشعب أرادوها أن تكون عابرة. ويحتفظ «بارير» بالمركز الذي يحبه والذي هو أصلح ما يكون لذكائه السياسي العظيم: مركز الحكَم. ولا يمكن تحديد مكان روبسبيير و«سان جوست»، و«كوتّون»، لا في الوسط، ولا على اليمين، ولا على اليسار. أما أفكارهم التي لواها مجرى الأحداث ذاته، فلن تُطبّق على المستقبل إلا لتسقط في الطوباوية.

ما كان يجمعهم، في هذه اللحظة. إنما هو الحاضر. وبما أن الزمن زمن الشدّة فلتُنْشَرْ القلوع وليتجهّزوا للإعصار، وهذا يعني: تعليق النظام

الدستوري وتطبيق القوانين. وهذا يعني: التخلّي عن الضمانات العادية التي تحمي المواطن. وهذا يعني: اللجوء إلى الدكتاتورية الاستثنائية. وهذا يحمل اسماً: الحكومة الثورية.

ثم إن بين هؤلاء السياسيين شيئاً من التجانس الاجتماعي. إنهم بورجوازيون، بالطبع، لكنهم بورجوازيون من نوع خاص: من هذه البرجوازية التي تدين بالقليل للثروة وبالكثير للتعلّم، للموهبة، وللتكوين التقني والعلمي. «برتران بارير دي فيوزاك» هو بينهم هامشي قليلاً. لقد كان ابنُ «تارب» هذا، المحامي في برلمان تولوز، رجلاً مرموقاً من قبل، وكان عشير الصالونات والأكاديميات عندما انتخب نائباً إلى مجلس الطبقات. ولما كان مرتبطاً بأسرة «اورليان» فقد كان صوتُه مسموعاً في الجمعية التأسيسية. هامشياً كان أيضاً، لكن في أقصى الطرف الآخر، الممثل «كولو ديربوا» الذي انتقل من بين المتشرّدين إلى اليعاقبة قبل أن يتسلق إلى اللجنة على أكتاف اللامتسرولين. الآخرون؟ خمسة منهم محامون أو كانوا محامين: «جان بون سانت آندريه» أصبح قسّاً في قريته بعد سنوات من السفر ربّاناً في رحلة بحرية طويلة، وكان «مونتوبان» و«بريور» «ساحل الذهب» نقيبين في الهندسة العسكرية تخرّجا من مدرسة «ميزيين».

لعل مصير «لازار كارنو» أفضل ما يكون مثالاً. لقد وُلد في «نولي»، في ساحل الذهب، من وسط برجوازي تقوم فيه الوظائفُ الصغيرة وكثرةُ الأولاد مقام الثروة، ونجح في مسابقة «ميزيين، وتخرّج، في ١٧٧٣، مهندساً وملازماً ثانياً. وفي ١٧٨٣ أصبح نقيباً وكاد ينهي حياته في الوظيفة عند هذه المرتبة. أحب فتاةً من «ديجون» هي الآنسة «بوبيه»، فلم يستطع الزواج منها بسبب نقصٍ في المال، وتواضعٍ في المولد بخاصة؛ وعبثاً سعى إلى أن يُقنع بنبالة أسرته! المرارةُ التي ألّمت به ليست مرارةً فردية، إنها تعبّر عن حرمان الهيئات الكبرى «العالمة» في الدولة (الهندسة العسكرية، المدفعية، الجسور والطرقات) الواعية لقيمتها ودورها، التي لا يقدّم لها النظامُ القديم سوى منافذ

محدودة. لم يكن في «كارنو» شيء من المخترع أو من ذوي الذكاء القوي؛ وظلت نظراته في ميدان الإستراتيجية أو التسلح تقليدية في الغالب، وبالاختصار محافظةً. ومن جراء ذلك يتخذ صعوده معنىً أكبر. لم يعد الأمرُ هنا كما كان في زمن الجمعية التأسيسية، تفتحاً للمواهب الفردية، بل إنه ثأرُ التقنيّين، إنه عصر المنظمين.

ويُوجد في أوراق روبسبيير رسمٌ إجمالي يُظهر جيداً هذا التنظيم:

«لا بدّ من أمين سر عامٍ عظيم الكفاءة، ومكتب لأمناء السر الخاصّين الأذكياء والوطنيين، ومن معتمدين أيضاً مستعدّين لنقل قرارات اللجنة إلى من ينبغي أن ينفّذوها؛ ولا بد من أن يُقدّم المكلّفون بالتنفيذ بياناً إلى اللجنة؛ ولا بد من تحديد الذين سيُعهد إليهم بأوامر القرارات، والذين سينقلون تلك الأوامر؛ ولا بدّ من ناقلين للبريد موثوقين ومرتبطين باللجنة؛ ولا بد أن يكون لكل عضو في اللجنة مهمة خاصة وأن يكون محاطاً بأمناء للسر ومعتمدين جديرين بثقته؛ وينبغي أن يكون لكل عضو مكان منفصل يمكنه العمل فيه مع جميع وسائل الراحة الفيزيائية الضرورية للعمل...».

وهذا ما كان. فخارج الاجتماعات المشتركة لأعضاء اللجنة- ولا سيما في الصباح- والساعات التي يقضونها في المؤتمر الوطني، كانوا يعملون- حتى ثماني عشرة ساعةً في اليوم- في مجالهم الخاص.

من فريقهم يبرز، للتاريخ وللأسطورة، ثلاثيٌّ ضحايا تيرميدور. و«كوتون» أكثرهم امّحاءً. لقد أنجبته أرضُ الهضبة الوسطى القاسية الخشنة، وكان محامياً متواضعاً في «كليرمون فيران» حرمة المرضُ الرهيب وهو شاب من استخدام ساقيه (ولد في ١٧٥٥). وعندما وصل باريز في بداية الجمعية التشريعية انحاز إلى النواب اليعاقبة، لكنه رفض أن يختار بين الفرق المتنافسة، بين الجيرونديين الذين أدرك مطامحهم والديموقراطيين الباريزيين

الذين يخشى تعصّبهم. إن الأزمة الناشئة من الحرب ومن الخيانة هي التي دفعته إلى الانحياز إلى الجبليين. والشغف المتأجج بالثورة وبالوحدة القومية تغمر هذا المزاجَ الميّال بطبيعته إلى المصالحة وكرم النفس. كان أقلّ ميلاً من غيره إلى الخصومات الشخصية لكنه كان لا يلين إذا بدت له سلامةُ الوطن معرّضة للخطر؛ وهو نائب عام رهيب ضد الملك، والجيرونديين، ومتمردي ليون.

قد نظن أننا نعرف «سان جوست» معرفة أفضل. ومع ذلك فصورتاه، سواء التي «دافيد» أم التي رسمها «كروز»، لا تعطي عنه سوى صورة شديدة الاهتزاز، لا يروعُ فيها غير صدقها وغير الجبهة العريضة والمنخفضة. ولا شك أن أندريه مالرو محقٌّ: «الأسطورة لا تُولد من جمال «سانت جوست»، بل إن جماله يُولد من الأسطورة». وهو ينعم على الخصوص بهالة الشباب، إذ كان عمره أربعة وعشرين عاماً عندما انتُخب إلى الجمعية التشريعية عن مقاطعة «الايسن». وقد طعن خصومُه على صحة هذا الانتخاب بسبب سنّه. لا أهمية لذلك! ففي السنة التالية سيُنتخب إلى المؤتمر الوطني. إن الشاب الحسن الهيئة، الذي يختلط بنواب «الجبل» ويقطع غابة «بولونيا» جرياً على جواده قبل جلسات المؤتمر الوطني ليس أرستقراطياً. لقد كان أبوه ربيب أسرة من المزارعين، جندياً متقاعداً عادت عليه خدماتُه الطويلة برتبة نقيب وبصليب «سان لويس». وهو نفسه يتردّد، بعد دراسة ناجحة لدى «وعّاظ سواسون»، على الملاك الإداري الجديد الذي كشف عنه الدستور، في «بليرانكور». كان ممثّلاً للشعب. قليل الكلام بين اليعاقبة، منصرفاً إلى الجمعية، مقدّماً نفسه، حتى ٢ حزيران على أنه فوق الصراعات الحزبية والخصومات الشخصية، وإن صوّت مع الجبل، على التدابير الثورية الكبرى. بيد أن محاكمة الملك كشفت عن مواهبه الخطابية وقوة فكره. وخصَّه الإرهابُ بدورٍ ثلاثي: إنعاش الحرب الثورية (مهمته في

جيش الرين، في شتاء ٩٣ أكسبته تصفيق المؤتمر الوطني الإجماعي) وإعداد قرارات الاتهام ضد خصوم الحكومة، وبخاصة، إعطاء النظام الاستثنائي مسوّغة النظري. على هذا المستوى- مستوى المبادئ، ومستوى الحساسية أيضاً- إنما ربطه كلُّ شيء بروبسبيير.

غير القابل للفساد:

من النادر أن يشوّه الكرهُ رجلاً كما شوّه «ماكسيميليان روبسبيير». هذا الكره حوّل رجلَ المكتب هذا إلى غوغائي؛ حوّل هذا المعتدلَ إلى دموي، وهذا الداهية البرلماني إلى دكتاتور، هذا التأليهي المتصلّب إلى محقّر للدين. حتى أصدقاء الثورة تردّدوا في إنصافه؛ «ميشليه» على الخصوص، فهم فهماً سيئاً شخصيته. اشتمّ فيه رائحة «المنافق» و «الكاهن»، ولا يُقرُّ له بأية مزية سوى كرهه التنبّئي للنزعة العسكرية والسيف. ولعل الذين مجدّوه، مع ماتييز على عكس أولئك، لم يسهموا أقل منهم في جعله غير إنساني. عندما وصل فرساي في أيار ١٧٨٩، هذا الرجل القصير ذو الوجه النحيف والأناقة الدقيقة لم يكن سوى محام في الأقاليم بلا ثروة وبلا شهرة كبيرة. وقد استطاع هذا اليتيم الذي تيتّم في السادسة من عمره؛ وحُرم أباه بعد أن اختفى هذا الأبُ، أن يتابع دراسته، بفضل المنح الدراسية في معهد «لويس الكبير» وأن يصبح قاضياً، كما كان ذلك جزءاً من تقاليد أسرته. ومن سنوات الدراسة هذه، وهي دراسةٌ متألقة كدّرها الفقرُ، احتفظ بنوع من مركّب صاحب المنحة الدراسية: الحذر من اليُسر ومن السهولة. وهو لا يدين بنجاحه الانتخابي إلا للشرائح الدنيا من الطبقة الثالثة التي فضّلته على زميل له دعمه أعيانُ «آراس». وكانت مداخلاتُه الأولى في الجمعية التأسيسية قليلة التأثيرات البرلمانية، لكن صداها كان كبيراً في الصحافة وفي النوادي التي استطاع فيها أن يتغلّب على ميرابو، في نهاية سنة ٩٠. ولقد صوّت وحده ضدّ القانون العرفي، ووحده حارب استبعاد المواطنين السلبيين واستبعاد ملوّني «الآنتيل»، ووحده، أو يكاد

يكون وحده مَنْ أبى الحدَّ من حقّ الشعب في تقديم العرائض إلى الجمعية. ذلك أنه كان أحد النادرين الذين أدركوا، منذ البداية، أن قوة الثورة تكمن في التحالف بين البرجوازية والشعب. ورسّخت عزلتُه في الجمعية، والكره والسخرية اللذان أثارهما ضدّه، نفوذَه في باريز. لقد أصبح نائبُ «آراس» زعيمَ باريز الثورية.

بعد هرب الملك، لم يخض سوى معارك في المؤخّرة، لكنه يحصل على عدم تجديد انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية إلى الجمعية الجديدة. ومنذئذ سيخوض معاركه الكبرى، بين اليعاقبة الذين أفلح في المحافظة على أنصارهم بالرغم من انشقاق «الفويان». معركته ضد الحرب: ومن المعلوم أنه أوشك أن يفقد فيها شعبيته. معاركه ضد الخيانة والهزيمة وضد البلاط ثم ضد الجيرونديين. وفي ٢ حزيران، أجبره انسحاب دانتون إلى الاضطلاع بمسؤولياته. فأصبح رجل حكومة.

لقد حظي بسلطة معنوية هيّأه لها ماضيه كمُعارض، وعدم تلوّثه، وذلك دون أن يمارس على زملائه أي استعلاء في الحق. كما خدمته عبقريتُه وصغائرُه على حدّ سواء. كان بعيداً عن التمسك بمذهب، بل كان تكتيكياً مرموقاً، وسياسياً خبيراً باختيار اللحظة المناسبة، ماهراً في التمييز بين الممكن والمغامرة، قادراً على متابعة الرأي الشعبي أو البرلماني دون أن يدعه يطغى عليه. وقد رأيناه، بعد فرار الملك إلى «فارين»، يُحذّر من التظاهرات الجمهورية ويقصر همّه على الدفاع العنيد عن دستور حارب هو نفسه حدوده. ورأيناه قبل ١٠ آب وقبل ٢ حزيران، عندما لم ينضمّ في آخر لحظة إلى التيار الثوري الذي انطلق بالرغم منه إلا لكي يُقنّي هذا التيار تَقْنيّة أفضل. وسنراه غداً، في صراعه ضد الزمر المعادية، عندما يحافظ على الأغلبية عازلاً خصومه عن مؤيّديهم. بل إن مزاجاً ميالاً بصورة طبيعية إلى بعض الدناءة، إلى الحملات التي تُفحم الخصم بردّ أقواله عليه، إلى الشك

الحاسد، لا يمكن إلا أن يكون مفيداً له في وقت الأزمة. إذ ليس كل شيء نقياً لدى هذا الرجل غير القابل للفساد. فبعد مذابح أيلول يحاول أن يوجّه الغضب الشعبي ضدّ خصومه الجيرونديين، في اللحظة التي كان دانتون يبغي أن يوجّهه ضدّ العدو الخارجي؛ وفي آذار ١٧٩٣ يلوم الجيرونديين بكثير من الغدر «على معارضتهم الدائمة لانضمام الشعوب إلى جمهوريتنا»: إن خصم الحرب الدعائية يتحوّل إلى مدّاح للفتوحات من أجل مجرد مناورة سياسية داخلية. لكن هذه اليقظة القلقة، هذه التنديدات التي لا تنتهي لا يمكن إلا أن تُرضي الشعب الثوري الذي يجد فيها صدى قلقه الخاص.

هذا المُرشد الواقعي والفعّال سوف يُساق، شأنه شأن «سان جوست»، إلى الطوباوية. فالممارسة الصعبة للسلطة، وتحفظات البرجوازية، وعدم الفهم الشعبي الذي لا مناص منه، تُثبّت مشاعر طفولتهما. لقد ذهب سُدىً جهدُها لابتداع المؤسّسات الثورية، والحلمُ، مع سان جوست، بعالم من الأخوة يُفرض فيه الإعلان الرسمي عن الصداقات الخاصة، ويُفرض فيه نظام التغذية النباتي على الأطفال؛ وأمكنهما في أوقات الحلم أن يتخيّلا المستقبل مثل أنشودة حب ريفية قروية، إلا أنهما يصطدمان بالواقع الرأسمالي والتجاري. كتب روبسبيير عشية ٢ حزيران: «من أين يأتي الشرُّ؟ من البرجوازيين» وكثيراً ما أشير إلى الأهمية السياسية لهذه الكلمات. بيد أن دلالتها الميتافيزيكية أهم: ذلك أن الثورة البرجوازية، بالنسبة إلى روبسبيير وسان جوست وهما مولّداها، تحمل في ذاتها الشر المطلق، ذلك الترف، ذلك اليُسر، ذلك الإلحاد، وفردية المصلحة تلك التي يكرهانها. «إني أنظر إلى الرخاء لا على أنه ثمن الجريمة فحسب، بل وأيضاً على أنه العقاب على الجريمة، وأنا أريد أن أكون فقيراً لكيلا أكون شقياً»: روبسيير هو الذي يتكلم. «كل الناس يريدون الجمهورية، ولا أحد يريد الفقر والفضيلة»: الذي يتكلم، هذه المرة، هو سان جوست. إنهما يعلمان أن «جميع الفضائل الثانية لا تُغني أبداً عن الفضيلة الأصلية».

حينئذ تصبُّ عبادةُ الفضيلة في التشاؤم. «كانت الفضيلة دائماً مهزومةً على الأرض». فكرة السقوط المسيحية تنضاف، بعد أن تُعلْمن، إلى الشعور بالقطيعة مع وحدة الجماعة والإخوة في العصور الوسطى، من جرّاء الأخلاق الجديدة، أخلاق المصلحة والمنفعة.

العصيان الاتحادي المسلح:

امتشق المعتدلون السلاح في ليون ومرسيليا وبوردو، حتى قبلَ ٢ حزيران. ويمدُّ الحركةَ استبعادُ الجيرونديين. وقد دعاها بعضُهم «العصيان الاتحادي المسلّح». وبالفعل، رغبَ معظمُ أنصارها لا أن يحوّلوا فرنسا إلى مجموعة من الجمهوريات الصغيرة المستقلة، بل أن يعارضوا العنف الباريزي للاستيلاء على السلطة وتغيير الفريق الحكومي.

وتظلّ مخلصة للمؤتمر الوطني المقاطعاتُ التي تحيط بباريز (سين أي واز، سين أي مارن، أور أي لورا)، والمقاطعاتُ القريبة من الحدود أو من «الفانديه»، والتي تخشى الثورة المضادة قبل كل شيء.

تغطي خريطةُ العصيان المسلح أربع مناطق في الغرب والجنوب تقطعها فيما بينها مناطقُ موالية. في النور ماندي، وفي بريتانيا، تبدأ الحركةُ بانتفاضة «الأور» حيث يعزم «بوزو» الهارب من باريز، في ٧ حزيران، تجنيد أربعة آلاف رجل. وتتبعها «كالفادوس» في ١٠. وتتّحد حول «كان» التي غدت عاصمة الغرب الجيروندي المقاطعاتُ النورماندية والبريتونية، باستثناء «السين الأسفل»، ثم «اللوار الأسفل» بعد ذلك بقليل، الذي كان يهدّده الفانديون. وفي الجنوب الغربي، تطرد بوردو الممثلين في ٧ وتقرّر في ٩ تجنيد ألف ومائتي رجل من المقاطعة. وفي البروفانس تبلغ الانتفاضة التي هيّأت لها أزمةٌ نضجت زمناً طويلاً، مرسيليا، آفينيون، نيم، تولون (١٢ تموز). وأخيراً يغدو الصراع في «ليون» التي بدأت فيها الانتفاضة فعلاً منذ ١٢ أيار، صراعاً لا يُغتفر؛ ويُعدم بالمقصلة أحدُ اليعاقبة وهو «شالبيه»، في ١٧ حزيران.

ومع ذلك، ففيما عدا «تولون» التي يسلّمها أمراء البحر إلى الإنكليز، و«ليون» التي يُمسك فيها الملكي «بريسي» بقيادة العمليات ويطلب نجدة ملك «سردينيا»، تنتهي الحركةُ في كل مكان في آخر تموز. ما علّةُ فشل هذا العصيان المسلح؟ يجب أن نحسب حساباً لسياسة الجبليين الذين بدو متسامحين لكن مؤثّرين. ففي ٨ تموز، كُلِّف «سان جوست» أن يُقدّم تقريراً عن النواب الجيرونديين الهاربين المسؤولين عن الانتفاضة؛ فلم يُدن سوى خونة، بعد أن ميّزهم بعناية عن المتواطئين والمضلّلين. وشكت الانتفاضةُ، على نحو أعمق، من عيبين اثنين. إنها امتدت على السطح أكثر مما امتدت في العمق؛ وعندما أراد الجيرونديون أن يجندوا الرجال، اكتشفوا عزلتهم. ومن جهة أخرى انكشف أن خلق قوة ثالثة، والصراع بين الثورة والثورة المضادة على أشدّه، محاولةٌ مستحيلة، مع مرور الزمن. وقد لجأ بعضُهم إلى الفانديين وانتقلوا هكذا إلى صفوف الثورة المضادة، مثل «بويزي» رئيس أركان جيش «كان». أما الأكثرية فلم تشأ أن تتنكّر لثورة ٨٩ ورضخت.

من الخطأ أن يُستنتَج من ذلك أن التمرد كان مجرد معترضةٍ في تاريخ الثورة. إنه يُؤذن، على المدى الطويل، بذلك الطلاق بين الغرب والجنوب وبين التيار الثوري، وهو طلاق سيتجلى بقوة في عهد حكم الإدارة وفي ١٨١٤: لقد ربحت بورجوازيات المرافئ قليلاً وخسرت كثيراً في تلك الصليبية المسلّحة.

الفانديه الملعونة:

حاول الزعماء الفانديون، بعد الاستيلاء على «توار» (في ٥ أيار) وعلى «فونتني» (في ٢٦) أن يخلقوا ما يشبه المركزية السياسية والعسكرية فنظمّوا مجلساً أعلى، يجلس فيه. إلى جانب الضباط «بيرنييه»، الكاهن القديم لــ «سان لو دانجيه»، ومغامر غريب الأطوار، ويوهم أنه أسقف بلا أسقفية هو «غييودي فولفيل». وبالفعل، تظل الوحدة مجرّد واجهة؛ فالفلاحون

الفانديون لا يقاتلون قتالاً فعّالاً إلا في حريجاتهم، وإلا عند نهب المدن التي على أطرافها لينسحبوا بعد ذلك. وبين الجيوش الملكية الثلاثة، جيش «البوكاج» بإمرة «سبابينو» و«بودري داسون، وجيش «الماريه» بإمرة المستقل شاريت، وجيش «الموج»، بين هذه الجيوش الثلاثة الجيش الأخير هو الرهيب. كان يقوده ثلاثة قادة مختصين، «ديلبيه» «ستوفليه» «ليسكور»، وكان يضمّ في أحسن أوقاته أكثر من أربعين ألف رجل، وقد أثقل كاهلَ الجمهورية بالتهديد المستمر.

في الجانب الجمهوري، لم يكن الجندُ ولا القيادة بمستوى الرد على هذا التهديد. وفي آخر نيسان أُنشئت الجيوشُ الثلاثة الجديدة للسواحل من عناصر متباينة: قطعات متطوّعة، كتائب مشكلة من تجنيد ثلاثمائة ألف رجل في آذار، جنود مأخوذين دون تنسيق من وحدات جيش الشمال وجيش الرين. أما سلطة القرار فكانت موزّعة بين مركزين. ففي «نيور» كان «بيرون» يقود أركان الجيش العامة. لكن في «سومور»، كانت شرذمة حقيقية من الممثلين المندوبين لمهمة، ومن المفوّضين المختارين بين أعضاء كومونة باريز يلعبون لعبة الحرب. وتشل النزاعاتُ السياسية في باريز كلّ مبادرة، بينما يستفيد المضاربون من ذلك ليغتنوا. ولم تواجه الثورةُ «قُطّاع الطرق» بأية جبهة متماسكة. وهكذا تغدو النجاحاتُ الفانديةُ مفهومةً. ففي ٩ حزيران يستولي «الجيش الكاثوليكي والملكي الكبير» (جيش الموج) على سومور، ناشراً الذعر في وادي اللوار. ويقترح «ستوفليه» الزحف على باريز، لكن القادة الآخرين الذين يعرفون جندهم معرفة أفضل يقررون أن يَتجهوا إلى نانت. ثم إن «شاريت» الذي يستولي على «ماشيكول، في ١٨، سينضم إليهم في «نانت». لكن «نانت» التي يدافع عنها «كانكلو» تقاوم مقاومة مظفّرة (٢٠ حزيران). وعبثاً يستولي «ويسترمان» على «شايتون سورسيفر» العاصمة السياسية للعصيان المسلح: إذ يسترد الفانديون، في ٥ تموز، المدينة ويبيدون الجيش الجمهوري. وإذ انتصروا في «فييه» في ١٨ يحاولون أن يفتحوا الطريق من «آنجيه» إلى «بون دي سيه»، في ٢٧.

الإحساسُ فظيع في باريز. ففي أول آب، وبناءً على تقرير «بارير»، يُقرر المؤتمر الوطني التدمير المطلق للفاندية. «سوف تقطع الأشجار. وتُهدّم أوكار قطّاع الطرق، وتُجنى المحاصيل لتُنقل إلى مؤخرة الجيش، وستصادر الحيوانات، وسيُنقل إلى الداخل النساءُ والأولادُ والشيوخ»

وتظل المعضلة هي نفسها: الحرية أو الموت.

الجمهورية المكتَسحة:

تبعتْ خيانة «ديمورييه»، بالنسبة إلى جيوش الجمهورية، مرحلةٌ من الإخفاقات والتفكك. وسيكتب «سولت» فيما بعد: «لم يمرّ الجيشُ قط بمثل هذه الحالة المزعجة من التفكك».

لا لأنه كانت هناك أزمة تجنيد: فحتى قبل هبّة الجماهير وتجنيد ثلاثمائة ألف رجل، وهو تجنيد قُرّر في شباط، وأُكمل في حزيران بتجنيد خاص لثلاثين ألف جندي مخصصين للخيّالة، يرفع الملاكات إلى ستمائة وخمسين ألف رجل. ويملك التحالف على الحدود، من الملاكات ما هو أقل أهميةً بمرتين. لكن كل شيء، على مستوى القيادة السياسية والقيادة العسكرية نَهْبُ البلبلة والشقاق. فوزير الحرب بوشوت، لم يكن جنرالاته راضين عنه، ولا سيما «دي كوستين»، لأن رتبته كانت رتبة عقيد فقط. وهو يتعرّض لهجمات أعضاء المؤتمر الوطني لأنه يتغاضى عن نشاط أمين سره العام الكورديلي «فنسان» الذي ملأ مكاتب الوزارة بجمهور اللامتسرولين، وهم ثوريون صالحون لكنهم إداريون سيئون. وفوق ذلك، فهو يقرر بدعمٍ من لجنة السلامة العامة، أن يطرد جميع النبلاء من قياداتهم. يقول «بارير: «من غير المعقول أن يقود النبلاءُ الذين نحاربهم هذه الحرب في حين أنهم سيخسرون بنجاحها كل شيء». وقد كان هذا التدبير الإجمالي مُحنقاً بالنسبة إلى كثير من الضباط المتعلقين بالثورة: إذ يستقيل «دافو» في آخر شهر آب ولن يستأنف الخدمة إلا في عهد القنصلية. وفضلاً عن ذلك، فإن كثيراً من الضباط العامين

لا يتصرفون إلا على هواهم؛ وتلك حال «كوستين» الذي يرى، بعد تعيينه في ٢٧ أيار على رأس جيش الشمال، أن خطته للهجوم في حزيران تُلغى، فيظل في العطالة؛ وهو يُستدعى في ١٢ تموز، ويُعدم في آخر آب.. وهناك آخرون ليسوا سوى مسايفين بُسلاء وليسوا أهلاً لإستراتيجية جماعية، من أمثال «كيلامين» و«هوشار» خليفتي «كوستين».

على جميع الجبهات يضعفُ الدفاع. فعلى جبهة الشمال حيث يأمر «كوبور» خمسين ألف نمساوي و«يورك» خمسة وثلاثين ألفاً من الهانوفريين والهولنديين، تستسلم «كونديه» في ١٠ تموز وفالنسيين في ٢٨. وتنجو «كامبريه» بسبب الاختلافات بين المتحالفين: إذ يسترد «يورك» حريته ويحاصر «دنكرك» ويظل «كوبور» الذي عُرِّي جندُه بذهاب البروسيين (الذي استُدعوا إلى الألزاس) معطّلاً عن العمل منذ ذلك الوقت. وكانت قلعةُ «فانيس» محاصرة منذ نيسان. ثم يحاصر البروسيون «لاندو»، ويحتل النمساويون الألزاس السفلى بين «كيش» و«لوتر». وفي «السافوا» يجتاح جندُ ملك سردينيا وادي «موريين»، ووادي «تارانتين»، ووادي «فوسينيي». وتُحتَلّ «كلوز» في ٢٠ آب. وفي ٢٧ تُسلّم مرسيليا إلى الإنكليز. وفي كورسيكا التي غدا «باولي» سيّدها منذ شهر أيار، ما لبث أن تبع استدعاءَ الانكليز احتلالُ الجزيرة أيضاً. وأخيراً يحاول الإسبان أن يُغيروا على وادي «تيش».

لم تعد الجمهوريةُ سوى مُعسكر مُخندق.

أيام أيلول:

كانت الثورة مهدّدة أيضاً في مركزها بخطر التفافٍ متطرّف. وكانت الأوساط الشعبية متحسّسة من جرّاء أزمة المواد الغذائية العائدة إلى تضخّم النقد (فقدت الحوالةُ سبعين بالمائة من قيمتها الاسمية). ولم يُطبّق الحدُّ الأعلى من الحبوب الذي صوُّت عليه في ٤ أيار. ومع ذلك فلم تكن باريز تدفع غالباً

ثمن الخبز: فبفضل دعم المؤتمر الوطني باعت الكومونة الطحين بالخسارة وأبقت سعر ليبرة الخبز بثلاثة فلوس. المواد الغذائية الأخرى غير الخاضعة للحد الأعلى هي التي ترتفع أسعارها. وهذا يصْدق على اللحم الذي غدا نادراً بسبب اضطرابات مقاطعات الغرب. وهذا يصدق على الصابون وبعض المواد الغذائية الضرورية الأخرى. وفي ١٥ حزيران، طلب قسمُ حقوق الإنسان- قسم «فارليه»- التسعير العام وسنّ قانون ضد المحتكرين. وفي ٢٠، اقترح «جاك رو» على اللورديكيين أن تنصّ في الدستور على عقوبة الموت ضد المضاربة بالأسهم المالية وضد الربا، وفي ٢٥، مَثُل أمام المؤتمر الوطني على رأس وفدٍ، فأثارت لهجتُه المهدِّدة سخط نواب الجبل. ومن ٢٦ إلى ٢٨ تنفجر الاضطرابات في مرافئ في باريز، في «غوينوبيير»، وفي مرفأ «سان نيكولا».

في تموز وفي آب يُستأنف الاضطراب. ولم يقتصر استغلالُ الاستياء، هذه المرة، على «المسعورين» وحدهم. و«هيبير» ينازع «رو» و«لكيرك» خلافة مارا، وتجعل جماعةُ «الكورديليين» من مطالب اللامتسرولين مطالب لها. وتمتزج المتطلّبات التسعيرية بالمتطلّبات الإرهابية والسياسية التي أجّجتها الهزائم: طرد النبلاء من جميع الوظائف المدينة والعسكرية، إيقاف المشبوهين، تطويع الجماهير. و١٠ آب، عيد الثورة العظيم، هل يغدو يوماً شعبياً؟ إن الحكومة تتفادى ذلك بتموين باريز، وبشجب أرملة «مارا» «للمسعورين». لكن الجفاف يجعل مشكلة المواد التموينية، في آخر الشهر، أشدّ حدّةً؛ يتباطأ نشاط المطاحن وتعود إلى الظهور صفوف الناس على أبواب المخابز؛ وتُلقى مسؤولية التضخم النقدي على عاتق شركات الأسهم والمتعهدين. ويهيّج «هيبير» بعد أن استُبعد من وزارة الداخلية التي أمل بالحصول عليها، الغضبَ الشعبي؛ وتشن «الأب دوشين» هجوماً على الأغنياء: «الوطن، ليس للتجار وطن. لقد ساندوا الثورة طالما ظنوها نافعةً لهم؛ ومدّوا يد العون إلى اللامتسرولين ليدّمروا النبلاء والبرلمانات لكنهم فعلوا ذلك ليحلّوا محل الأرستقراطيين. ولذلك فمنذ أن لم يبق مواطنون

إيجابيون، ومنذ أن أصبح أتعسُ لامتسرول يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أغنى مستغل،... جميع هؤلاء الناس أداروا ظهورهم لنا، وهم يستخدمون الأخضر واليابس لهدم الجمهورية».

في ٢ أيلول عُلِمَ أن تولون سُلِّمت إلى الإنكليز. وتُنذر بالانفجار أيامٌ جديدة. فبينما يقرر اليعاقبة دعمَ الحركة ليوجّهوها، تستمر الأقسامُ في مناوبتها الدائمة. ويبدأ العصيانُ المسلح في ٤ صباحاً؛ تتشكل في الشوارع تجمعاتٌ من العمال ومن مستخدمي وزارة الحرب؛ يجتاحون ساحة «الغريف» وهم يصرخون من كل جانب: الخبز! ويدرك «شوميت، أن الحركة لا يمكن أن تُوقف، فيقرّر أن يتزعّمها: «ها هنا الحرب التي يعلنها الأغنياء على الفقراء؛ إنهم يريدون سحقنا: حسناً ينبغي أن نتقي شرّهم؛ يجب أن نسحقهم نحن أنفسنا». ويطلق «هيبير» شعار اليوم: «الجميع غداً إلى المؤتمر الوطني»!

في ٥، كما في ١٠ آب، وكما في ٢ حزيران، أحاطت الأقسامُ المسلّحة بالمؤتمر الوطني، دافعة أمامها «باش» و «شوميت». وكانت المطالب هي: إنشاء جيش ثوري، توقيف المشبوهين، تطهير اللجان الثورية. ويُسلّم المؤتمر بجميع هذه النقاط، لكنه يحتفظ بالإشراف على السلطة. وبهذا المعنى، كانت أيام أيلول، نصف فشل، بالنسبة إلى القادة الكورديليين. وإذا كان ضغط اللامتسرولين قد استمر طوال الشهر، دافعاً الحكومة في طريق الإرهاب والاقتصاد الموجّه، فإنه لم يفلح في زعزعة الاستقرار الحكومي.

الحكومة الثورية:

في هذا السياق من الأزمة العامة التي تُهاجم فيها الثورةُ البرجوازية من جميع الجهات، من الفلاحين الفانديين إلى اللامتسرولين الباريزيين، يُقاد الحزب الجبلي إلى أن يتّخذ تدريجياً تدابير ثوريّة كبيرة.

لم يكن القصدُ، في حزيران، سوى تهدئة المخاوف البرجوازية، وشدّ مصالح الفلاحين والطبقات الوسطى في المؤتمر الوطني، والردّ على تهمة

الدكتاتورية. ويبدو التساهل غالباً؛ فمن بين تسعة وعشرين نائباً جيرونديا، استطاع عشرون الهرب؛ ويوقع ثلاثة وسبعون نائباً آخر احتجاجاً على ٢ حزيران. وتلبّي ثلاثة قوانين المطالبَ الفلاحية؛ قانون ٣ حزيران ويأمر ببيع أملاك المهاجرين بحصصٍ صغيرة؛ وقانون ١٠ منه، وهو يوزّع الأملاك العامة المشاعة لا بنسبة اتساع الملكية ولكن بالرأس؛ وقانون ١٧ تموز، وفيه يُلغى دون تعويض كلُّ ما بقي من الحقوق الإقطاعية. وهكذا يُنجَز انعقادُ التحالف بين ديموقراطية المدينة والديموقراطية الريفية. وفي الوقت نفسه تُرفع مرتبات الموظفين (٩ حزيران) وتعفى من الضريبة العوائد المتواضعة. لكن هذا التوسيع لقاعدة النظام الاجتماعية يظل محدداً: ذلك أن مطالب اللامتسرولين تُقابَل بالرفض الصريح.

إن دستور ١٧٩٣ الذي حرّره «هيرودي سيشيل» والذي جرى التصويتُ عليه في ٢٤ حزيران، عملٌ سريع وناقص أملته الظروف: وكان القصد أن يُظهر للبلاد أن الجبليين ليس فيهم شيء من هؤلاء الدكتاتوريين الذين يُندّد بهم التمرّد الجيروندي. وإذا ما قورنت هذه الوثيقة الدستورية بمشروع «كوندورسيه»، نمّت على تراجعٍ في الفكر الديموقراطي. وإذا ما قورنت بالوعود التي بذلها روبسبيير في ٢٤ نيسان دلّت على خطوة إلى الوراء؛ والمقارنة تفرض نفسها ولا سيّما أن أياً من هذين النصين- الدستور ومشروع روبسبيير- لم يُطبّق.

يُعلن «إعلانُ الحقوق» بقوة أن: «هدف المجتمع هو السعادة العامة»؛ وهو يؤكد الحقّ في العمل، والمعونة، والتعليم، والعصيان المسلح؛ لكن حق الملكية محدّد فيه دون أيّ من الحدود التي نصَّ عليها روبسبيير في نيسان، ممّا ينير، على نحو تراجعي، طابع مقترحاته التكتيكي والمُناور. وفي حين أن مشروع كوندورسيه يستند على ممارسة دائمة للسيادة الوطنية والتصويت العام المباشر، يحدّ الدستور الجبلي من تطبيق ذلك: النواب وحدهم سيُنتخبون بالتصويت الفردي، من قبل الجمعيات الأوّلية. ويخضع الموظفون والقضاة

والإداريون لنظام بدرجتين: الجمعيات الانتخابية التي تنتخبها الجمعياتُ الأولية هي التي تعيّنهم. أما بالنسبة إلى المجلس التنفيذي فالاقتراع على ثلاث درجات؛ إن الجمعية التشريعية هي التي تختاره بناءً على اللوائح المُقترَحة من قبل الجمعيات الانتخابية. والنيّة الحزبية واضحةٌ هنا: فالجيروندييون «تلك النخبة من المشهورين» التي سيتكلم عنها «سان جوست» كانت حَريّةً أن تفوز بالتعيين المباشر من قبل الأمة. وأخيراً فإن ممارسة الاستفتاء، التي أراد لها «كوندرسيه» أن تكون عريضة (كان يكفي تصويت جمعيتين أوليتين لجعله إجبارياً من أجل أي مرسوم) محدودةٌ هنا؛ إنها تصحّ فقط بالنسبة إلى القوانين (لا بالنسبة إلى المراسيم) وهي ليست إجباريةً إلا بالنسبة إلى تصديق الدستور أو تعديله؛ وهي لا يمكن أن تتم، بالنسبة إلى القوانين العادية، إلا في الأربعين يوماً التي تلي نشرها، وإلا إذا طالبت بذلك نصفُ المقاطعات. هذا الدستور في حالته هذه يستجيب لمقتضيات اللحظة: إنه يطمئن الرأي البرجوازي. وقد عرض هذا الدستور على استفتاء الجمعيات الأولية فقبل بـــ ١٨٠٠٠٠٠ نعم في مقابل ١٧٠٠٠ لا. وتؤكّد خريطةُ الاستفتاء تمرّد المقاطعات: إن النظام يعتمد قبل كل شيء على النصف الشمالي من فرنسا، في مواجهة الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وبريتانيا المعادية. وسيُعلن الدستور على صوت «نشيد الانطلاق». وسط احتفال عظيم أعدّه دافيد.

في تموز وفي آب، ظلّت لجنة السلامة العامة التي تجدّدت في ١٠ تموز تقاوم ضغطَ اللامتسرولين الذين انتزعوا منها مع ذلك تنازلات على المستوى السياسي والإرهابي والعسكري. وفي ٢٦ تموز، وبناءً على اقتراح «بيلو - فارين» و«كولو ديربوا»، صوّت المؤتمر الوطني على مرسوم يعاقب بالموت المحتكرين ويضع المواد التموينية الضرورية تحت سلطة البلديات. وتلت موتَ مارا عدةُ مراسيم توقيف لنوّابٍ جيروندييين، وفي ١ آب، وبعد تقريرٍ من «بارير»، يصدر مرسومٌ بإحالة ماري انتوانيت إلى المحكمة الثورية، ويهدم القبور والأضرحة الملكية في «سان ديني»، وبتوقيف جميع

الأجانب غير الساكنين في فرنسا قبل ١٤ تموز ١٧٨٩، وبحجز أملاك الجيروندييين الخارجين على القانون. وفي ٢٣ آب أخيراً، جرى التصويتُ على تطويع الجماهير الذي كان اللامتسرولون يطالبون به منذ نحو شهر. ومرة أخرى يعثر «باربر» أيضاً على عبقرية الصيغ:

«منذ هذه اللحظة وحتى اللحظة التي سيطرد فيها العدوُّ من أراضي الجمهورية، يُدعى جميعُ الفرنسيين دعوة دائمة لخدمة الجيوش. يذهب الشبابُ إلى القتال؛ ويضع المتزوجون الأسلحة وينقلون المؤن؛ وتحضّر النساء الخيم والملابس ويخدمن في المشافي، ويمزق الأطفال البياض، ويُحمَل الشيوخ إلى الساحات العامة ليستثيروا شجاعة المحاربين، ويبشّرون بكره الملوك وبوحدة الجمهورية».

إن اضطراب أيلول هو الذي يُسرِّع التدابير الثورية، دون أن يمنع الحكومة من أن تمسك بيدها زمام الموقف. وفي ٥ يصبح الإرهاب شعار الساعة. وفي ٦، يُنْتَخب «كولو ديوبوا» و«بيلو فارين» اللذان ساندا بالأمس اللامتسرولين، إلى لجنة السلامة العامة. وفي ٩ يصدر مرسوم الجيش الثوري الرامي إلى تأمين تموين العاصمة وإلى معاقبة الخونة. وفي ١١، ثُبِّت الحدُّ الأعلى من الحبوب ومن العلف. وفي ١٧، جرى التصويت على قانون المشبوهين. أما تعريف المشبوهين الذي يعطيه «ميرلان دي دويه» فهو جدّ فضفاض بحيث يشمل جميع خصوم النظام؛ ويتمّم تنظيم الإرهاب مرسومُ ٢٠ الذي يقرّر أن اللجان الثورية تؤشّر منذ الآن على شهادات الوطنية وتضع لائحة المشبوهين. وأخيراً يجري التصويتُ في ٢٩ على الحد الأعلى للأسعار والأجور. ويضاف إلى الإرهاب الاقتصادُ المُراقب.

لكن لا المؤتمر الوطني ولا لجنة السلامة العامة كانا يقبلان بالتجاوز عليهما، فمنذ ٥ أيلول قدّم دانتون اقتراحاً ماهراً أنقص فيه اجتماعات الأقسام إلى اثنين في الأسبوع، تحت ستار دفع تعويض من أربعين فلساً للمواطنين الفقراء ليُتاح لهم حضور هذه الاجتماعات؛ وقد أُقرّ هذا الاقتراحُ نهائياً في ٩،

بعد أن تبنّته لجنةُ السلامة العامة. ولا شك أن هؤلاء المناضلين يدورون على القانون ليخلقوا جمعيات فرعية؛ لكنهم لا يستطيعون أن يمنعوا الكومونة من أن تُخضع اللجان الثورية لإشرافها، ولا أن يمنعوا الحكومة من توقيف الزعماء «المسعورين» ثم من حلّ نوادي النساء الثوريات. اللجنةُ منذ الآن محميةٌ على يسارها فهل ستغدو ضحيّةَ هجومٍ على يمينها؟ فمنذ ١١ آب ارتسمت الخطوطُ الأولى لالتقاء المعارضة على صعيد تطبيق الدستور أي تجديد المؤتمر الوطني؛ وكان روبسبيير قد عمل على استبعاد هذا الاقتراح ووضع الدستور في «سفينة مقدّسة» أي أُجِّل. وأخطر من ذلك هجوم الدانتوني «توريو» على السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجنة، في ٢٥ أيلول؛ فيُهلّل المؤتمر الوطني وينتخب للجنة «بريير» الذي كان بمهمة في «نالنسيين» أثناء الاستسلام. وكان على روبسبيير أن يستخدم وجود الحكومة لرفض هذا التعيين: «الذي كان في فالنسيين عندما دخلها العدوُّ ليس مؤهّلاً ليكون عضواً في لجنة السلامة العامة. فهذا العضو لن يجيب أبداً عن هذا السؤال: لمَ لم تمت؟».

النتيجة العملية هي تنظيم حكومة استثنائية، وتعليق الدستور. وفي ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣، اقترح سان جوست في المؤتمر الوطني مرسوماً بهذا المعنى: «القوانين ثوريةٌ، والذين ينفّذونها ليسوا ثوريين.. في الظروف التي توجد فيها الجمهورية، لا يمكن أن يُوطَّد الدستور... سيصبح الضمانة لمحاولات اغتيال الحرية، لأنه يخلو من العنف الضروري لقمع تلك المحاولات... ومن المستحيل أن تُنفّذ القوانين الثورية إذا لم تكن الحكومة نفسها مكوّنة على نحو ثوري».

ومنذ هذه اللحظة تصبح جميع الهيئات المكوّنة، ويصبح جميعُ الموظفين والجنرالات والوزراء تحت إشراف لجنة السلامة العامة.

وتنصّ المادة الأولى من المرسوم: «إن حكومة فرنسا المؤقتة ثورية حتى السلم».

الإرهاب:

أدّت أيام أيلول إلى تنظيم مؤسسات قمعيّة، أما المحكمة الثورية التي أنشئت في آذار فلم تتصرّف حتى هذا الوقت إلا بشيء من الاعتدال: ستة وستون حكماً بالموت من مائتين وستين متّهماً. فيعاد تنظيمها حينئذ تحت الضغط الكورديلي، وتُقسم إلى أربعة أقسام، قسمان منها تعملان في الوقت نفسه (١٤ أيلول). وتقترح لجنةُ السلامة العامة، ولجنة الأمن العام لائحة المحلّفين على المؤتمر الوطني فيُعيّنهم المؤتمر (٢٤ أيلول) ويُساعد المدّعي العام «فوكييه - تانفيل» نوابٌ له، من بينهم «فليريو - ليسكو» الذي سيصبح عمدةَ باريز بعد جيرمينال. واللجان الثورية هي التي تقدّم المتهمين للمحكمة.

في تشرين الأول تعاظم عملُ المحكمة: مائة وسبعة وسبعون حكماً بالموت في الأشهر الثلاثة الأخيرة من ١٧٩٣، أي خمسة وأربعون بالمائة من المتهمين، ومائة وأربع وثمانون براءة. ولإيواء السجناء الذين كان عددهم لا يني يتزايد (٤٥٢٥ في ٢١ كانون الأول) كان لا بدّ من فتح سجون جديدة: في معهد «بليسي»، في «بور رويال»، وفي «اللكسمبورج».

مثُلتْ «ماري انتوانيت» في ١٤ تشرين الأول. ومحاكمتها تخلط عناصر الاتهام الحقيقية باتهامات مخزية. ورداً على «هيبير» الذي زعم أنها حاولت خصاء ولي العهد تجيب بوقار: «تأبى الطبيعةُ ان تجيب عن هذه التهمة الموجهة إلى أم: وأنا أحتكمُ إلى جميع اللواتي يمكن أن يكنّ هنا» وقد حُكمت بالإعدام، وصعدت المقصلة في ١٦، وكان ذلك «أعظم أفراح» «الأب دوشين». وتبعها في تشرين الثاني «فيليب المساواة»، وفي كانون الأول «دي باري» التي كفّرت عن جريمة كونها محبوبةً من الملك.

لكن الثورة تفترس أبناءها الخلّص. فبعد «غورساس» الذي أعدم في ٧ تشرين الأول، مثُلَ اثنان وعشرون جيرونديا في آخر الشهر. وقد دافعوا جميعاً عن أنفسهم ببسالة، ولا سيما «بريسو» و«فيرنيو». ويغتاظ الكورديليون من

بطء المحاكمة. ويتساءل «شوميت» إن كانت المحكمةُ الثورية قد أصبحت محكمةً عادية لتحاكم المتآمرين كما يُحاكم سارقُ محفظة». وينحني المؤتمر الوطني ويقرر بعد ثلاثة أيام من المناقشة أن الرئيس يستطيع أن يسأل هيئة المحلّفين إن كانت قد تنوّرت على نحوٍ كافٍ. ويُعدَم جميعُ الجيرونديين بالمقصلة في أول تشرين الثاني، ما عدا «فالازيه» الذي ينتحر بطعنة خنجر، وهم يغنون «المارسييز» عن درج المقصلة. وبعد أيام، اقتيدت السيدة «رولان» إلى العذاب: «أيتها الحرية! كم من الجرائم ترتكب باسمك؟» وينتحر في النورماندي زوجُها الذي تاه على وجهه مثل كلب فقد سيّده؛ وفي حزيران ٩٤ يُعثَر، قرب «سانت ايميلون، على جثتي «بوزو» و«بيتيون» منتحرين هما أيضاً».

لا يروي الجيرونديون عطش «هيبير» إلى الدم؛ إذ تطلب «الأب دوشين» إلى المحكمة: «أن تضرب الحديد وهو حامٍ وأن تُمرّر على الموسى الوطنية الخائنَ «بابي» والحقير بارناف» ويُفسح المكان «للفويان»! فيسقطون، بابي أولاً، ثم «بارناف». ومعهم الجنرالان المنكودان «هوشار» في تشرين الثاني، و«بيرون» في كانون الأول.

لكن الإرهاب، في فكر الحاكمين، هو قبل كل شيء وسيلةٌ لتفادي مذابح أيلول؛ وفي أوساط اللامتسرولين كثيراً ما أُعلن عن الرغبة في «سان برتيليمي» جديدة، وتحتوي إضباراتُ الشرطة، على تنبيهات عديدة، حول هذه النقطة. ويستعير روبسبيير من دانتون فكرته التي قالها في الربيع: إن إرهاباً منظّماً ومحدوداً يبدو له كأنه الوسيلة لتفادي المذابح. وعلى كل حال، إن روبسبيير هو الذي يفلح في إنقاذ الثلاثة والسبعين نائباً الذين وقعوا العريضة ضد ٢ حزيران؛ أوقفوا في تشرين الأول، لكن اللجنة ترفض توجيه التهمة إليهم كما يطالب اللامتسرولون. هناك، على كل حال، تحليل بسيكولوجي كامل للإرهاب ينبغي القيام به. فأعضاء اللجنة الكبرى لم يكونوا أولئك الشاربين للدماء الذين تحكي عنهم الأساطير الملكية. ولم يكونوا أيضاً هؤلاء

المضحّين الباردين المتوترين من جرّاء الخطر، كما عرّفتنا إليهم ثوراتٌ أخرى. من هؤلاء الرجال الذين لا يترددون في حصاد الرؤوس مَنْ تبدو عليهم الرقةُ القصوى. وتبدو عليهم أحياناً حساسيةٌ مدهشة، عندما يتعلّق الأمرُ بمصير السجناء. إذ تُحدّد صرُرّتُهم تحديداً واسعاً: ستة قمصان، ستة أزواج من الجوارب، دون أن تُنسى الأجرة. وعندما ينوي «سان جوست» استخدام الموقوفين في السخرة وفي الأعمال الشاقة يواجه «السخط الصامت»، من جميع زملائه في اللجنة، إذا شئنا أن نصدّق «بارير». إن نزعة القرن الإنسانية لا تختفي مع الطنابر.

التحريض على المحتكرين:

انكشف العمل الحكومي عن أنه سلبي، على وجه الخصوص، في الميدان الاقتصادي: كان القصد تحاشي انفجار ائتلاف المصالح الذي يدعم، بطريقة ما، النظامَ الثوري، وذلك بتحاشي التدابير المسرفة الحدّة.

كان التموين بالخبز، في باريز مؤمناً على نحو جيد بفضل وحدات الجيش الثوري التي كانت، حول العاصمة، تجبر الفلاحين على تسليم حبوبهم: هذا التموينُ، هل كان يكفي؟ ذلك مشكوك فيه، لأن الكومونة في ٢٩ تشرين الأول تُقرر أن تنشئ بطاقات للخبز. ومن جهة أخرى، فهي حين تستمر في دعمها للخبازين، تُفلح في تثبيت سعره. والمواد التموينية الأخرى؟ إن الحدّ الأعلى العام الذي صُوِّت عليه في ٢٩ أيلول يكشف عن أنه صعب التطبيق. فهو من جهة يقود إلى ندرة السلع: منذ ١٤ تشرين الأول يغلق الكثير من التجار حوانيتهم أو يعلنون أنْ لم يبق عندهم ما يبيعونه. وبالطبع، فإن اللامتسرولين يهاجمون الاحتكار ويطالبون بالحق في كبس المنازل وإنشاء محكمة خاصة ضد المحتكرين مؤلفة فقط من اللامتسرولين. ويندّدون بغش المواد الغذائية، ولا سيما غش المشروبات، ويطالبون بمنع العملة المعدنية. لكن بينهم الكثير من أصحاب الحوانيت: فهل سيحتفظون بهامش من الربح لو

حُدِّدت جميع الأسعار دون إضرار بالمستهلكين؟ ويظن الكورديليون أنهم عثروا على المخرج حين طالبوا بأن يُجبَر تجارُ الجملة أن يبيعوا ١٠ بالمائة أقل من التسعيرة، مما يترك لتجار التجزئة ربحاً كافياً. أما أصحاب الأجور فهم وإن نظروا بعين الرضا إلى الحد العلى للأسعار إلا أنهم لا يقبلون بالحد الأعلى للأجور. وهكذا تصبح المواجهة بين مختلف المصالح وشيكةً: الفلاحون والتجار ضد المستهلكين، تجار الجملة ضد أصحاب الحوانيت، الحرفيون الصغار المستقلون ضد أصحاب الأجور، الموظفون ضد المنتجين.

تأبى الحكومة أن تخطو أية خطوة إضافية نحو الاقتصاد الموجّه، لا بسبب التعلق المذهبي بالحرية الاقتصادية فحسب، بل بسبب ضرورات وجودها السياسي ذاتها. فلكي لا تفقد البرجوازية والفلاحين تُبقي النقود العينية قيد التداول، وترفض تسعير اللحم في الإنتاج لأنه مسعّر في الملحمة. في بداية تشرين الثاني منحت ٥ بالمائة زيادة على التسعيرة لتجار الجملة و١٠ بالمائة لتجار التجزئة. وهي ترفض المحكمة الخاصة ضد الاحتكار كما ترفض محاولة الأقسام الاهتمام بالمواد الغذائية. وتركت للكرمونة حرية العمل في نقطتين: تستطيع أن تنظم كَبْسَ المنازل وأن تغضّ النظر عن مخالفات الحد الأعلى للأجور، وهي مخالفات أتاحت للعمال (ما عدا عمال الصناعة الحربية الذين هم تحت إشراف الدولة) أن يحافظوا على مستوى حياتهم.

إن الإرهاب الاقتصادي لم يكن فعّالاً إلا في ميدان محدّد تحديداً ضيّقاً.

مَحْوُ المسيحية:

كان محوُ المسيحية، في محتواه إن لم يكن في كيفياته، حركةً متّصلة. ومسوّغاته السياسية شديدة الوضوح: فبعد رجال الدين العصاة الذين تورطوا في ثورة النبلاء المضادة، هجر رجال الدين الدستوريّون جماعياً المعسكر الثوري، إما بعد ١٠ آب، وغما بعد إعدام لويس السادس عشر. أما العوامل

المالية فلم تَعْدُ أن انضافت إلى تلك المسوغات في صيف ٩٣: ذلك أن البحث عن الذهب أدى إلى نزع يد الكنائس من أجراسها وتُحفها الثمينة. لكن الحركة أعمق: خلافاً «للفويان» تلك النُخبةِ القديمة المرتبطة بالدين التقليدي، لم تكن فرقُ البورجوازية الديموقراطية، الجيروندية أو الجبلية، تكنُّ غير الاحتقار «للخرافة». وقبل أن تنفضّ الجمعيةُ التشريعية، علمنتْ الأحوال المدنية وسمحت بالطلاق. وكان ١٠ آب أول عيد علماني للثورة، دون «تسبيحة الشكر» والمباركة. وفي ٦ تشرين الأول، وبناءً على اقتراح «روم» استبدل المؤتمر الوطني العهد الثوري بالعهد المسيحي: السنة الأولى للحرية تبدأ مع الجمهورية، في ٢٢ أيلول ١٧٩٢. وفي ٢٤، عمل «فابر ديغلانتين» على تنظيم جديد كامل للتقويم: ستُقسم السنةُ إلى اثني عشر شهراً متساوية، في كل شهر ثلاث عشرات، وسوف تُكمّل في آخرها بخمسة أيام أو ستة (لا مسرولة). إن المصطلح الريفي الذي اختاره الشاعر يُقنّع نيةً تؤكد معاداتها للمسيحية: «لقد عيّن الكهنة لكل يوم من السنة ذكرى قدّيس مزعوم؛ وهذه اللائحة لم تكن تنطوي على فائدة أو منهج؛ كانت فهرساً للكذب والخداع والشعوذة». إن ما عُدِّل إنما هو كامل الإطار القديم العهد للحياة اليومية.

إن هذا المحو المعتدل للمسيحية الذي يقوم على رؤية تأليهية لا يكفي البعض. ويحث بعضُ الممثلين المبعوثين في مهمة، هنا وهناك، على سياسة أشدّ عنفاً. ففي «السوم» يصعد «آندريه دومون» المنبر ويعلن أن سَعْدنات الكهنة تخدع الشعب: ومنذ ذلك الوقت يُمنع قُداس الأحد. وفي «الشير» يُشجّع «لابلانش» الكهنة على الزواج. وفي «النييفر» بخاصة، يتميز «فوشيه»: فعند وصوله إلى «نيفير» حثّ الكهنة على الزواج؛ وفي ١٠ تشرين الأول اتخذ قراراً يمنع من الاحتفال بالعبادة خارج الكنائس، ويأمر بتدمير جميع رموزها الخارجية (الصلبان والأماكن التي نُصب عليها الصليب)؛ وعند أبواب المقابر تحل محل الشعارات الدينية لافتةٌ يكتب عليها: «الموتُ نومٌ أبدي».

وتبلغ الحركةُ باريز في تشرين الثاني، بالرغم من الموقف الفاتر جداً في البداية من جانب سلطات الكومونة وجماعة الكورديليين؛ وبالرغم من أسطورة معروفة، فلا «هيبير» (الذي يرجع أول هجوم له على رجال الدين إلى آخر تشرين)، ولا «شوميت» الذي رجع من «النييفر» منذ أكثر من شهر، يستعجلان للسير على آثار «فوشيه». أما اللامتسرولون فبالرغم من بعض البوادر المنعزلة، إلا أن «ألبير سوبول» لم يجد في مداولاتهم، في الأشهر الأول من السنة الثانية، أي أثرٍ للعداء إزاء ممارسة العبادة. فالمبادرة تأتي من مكان آخر، أولاً من كومانات ضواحي «كوربي» التي تحصل في ١٦ بروميز (٦ تشرين الثاني) على مرسومٍ من المؤتمر الوطني يسمح لها بإلغاء خَوْرناتها. ثم من بعض الثوريين الأجانب المتنفّذين في الأوساط الموالية «لهيبير»: آنا كارنين كلوتس، البارون السابق «رنيان»، و«بيرسيرا» يسحبون إلى حرم المؤتمر الوطني أسقف باريز الدستوري، غوبيل، المرتد، في ١٧. وتنطلق الحركةُ، وتتبناها الكومونة هذه المرة، وفي ٢٠ بروميز (١٠ تشرين الثاني)، وفي «نوتردام» التي تحوّلت إلى معبدٍ لعقل، تتشخّص الحريةَ فنانةٌ شابةٌ من الأوبرا.

إلى أي حد أصبح محوُ المسيحية شعبياً؟ ينبغي ألا نخلط معاداة الأكليروس واللادين. إن عبادة الشهداء للثلاثي المكوّن من «مارا»، و«لييبليتييه»، و«شالييه»، يستعير من العبادة الكاثوليكية تطوافها وأبهتها ومواكبها؛ وفي الكنائس المحوَّلة إلى معابد للعقل، تحلّ صور الشهداء محل صور القديسين وهي تناشد القوى اللاعقلانية نفسها. كل شيء يجري وكأن الأعماق الدينية القديمة للجماهير التي أنكرها البرجوازيون الماديون قد وجدت إمكان الانتقال. من جهة أخرى، وإذا استثنينا الأطر البرجوازية الصغيرة التي تظل على قديم كرهها، هل مُحيت من الشعب، في مجموعه، مسيحيتُه؟ إن الثورات الدينية تتم بإيقاع أشد طولاً في الثورات السياسية؛ وقد شهد عيدُ

ميلاد ١٧٩٢ تشكّل مجموعات من المؤمنين حول الكنائس؛ وبعد ثمانية أيام في «سانت جينيفييف»، لم يستطع عشرة آلاف شخص، أن يجدوا مكاناً في الكنيسة. وتجد الآن عبادة الشهداء مقاومةً لها.

أراد روبسبيير ولجنةُ السلامة العامة كبح هذه الحركة. وإذ كانوا معادين للإلحاد بعمق، رأوا بشيء من الاشمئزاز أولئك «الرجال اللاأخلاقيين»، «عملاء الأجنبي» يؤجّجون الخلافات. وإذ كانوا رجال حكمٍ فقد كانوا يعلمون أن الجماهير تظل متعلّقة بعبادتها، وأن محو المسيحية يوشك أن يثير على فرنسا رأي البلدان المحايدة؛ وإذ كانوا محافظين ومتشائمين فإنهم كانوا يخشون أن تهيج عبادةُ الشهداء، شانها شأن بدع العصور الوسطى، أشواق الشعب إلى المسيح المنتظر. ومنذ أول فريمير، ندّد روبسبيير، في خطبة عظيمة له في نادي اليعاقبة، بالغوغائيين كمعادين للثورة متنكّرين. لكن كان لا بدّ له من دعم دانتون للتغلب على هذا التيار القوي في الجمعية ذاتها. فعندما عاد دانتون إلى باريز تخلّى عن أصحابه الذين ساندوا الحركة في البداية، وفي ٦ فريمير دعم بقوة النضال ضد هذه المساخر. ويقود التحالف بين أنصار روبسبيير وانصار دانتون إلى الحصول على الأكثرية التي تجدّد في ١٦ فريمير (٦ كانون الأول) تأكيدها لحرية العبادات. لكن تطبيق المرسوم رهنٌ بالوضع المحلي. وحول هذه المنطقة كان لا بد للحكومة من عمل مجهد.

دكتاتورية الحرب:

إن تصوّر حكومة فرنسا، في خريف ١٧٩٣، وكأنها آلية زُيتّتْ جيداً دواليبها، تجاهلٌ للواقع. فإلى جانب الاتحادية الجيروندية، يوجد ما سمّاه «جورج لوفيفر» «الاتحادية الثورية». وقد سبق العملُ العفوي للجمعيات الشعبية وليعاقبه المقاطعات التعليمات الحكومية، وفَرَضَ ذلك بطءُ المواصلات (لا بدّ من ثلاثة أسابيع ليتم تبادل المذكّرات بين باريز ومرسيليا) كما أن الحرب الأهلية التي اندلعت في ٢ حزيران جعلت ذلك العمل أشدّ

إلحاحاً. وتحلّ محلَّ الإدارات المحلية المنتخبة في تشرين الثاني ١٧٩٢ والتي غدت مشبوهة بتعاطفاتها الجيروندية، حلولاً غير شرعي لجانُ «السلامة العامة» أو «لجان الأمن العام». وكانت هذه اللجان تعدّل وجهة عملها تبعاً لتركيبها السياسي؛ فبعضها في الخط الحكومي، وبعضها الآخر يُغريه التطرّف، مع أن الاختلافات، في الجملة، أقل حدّة مما هي في باريز.

كان، في هذه الوفرة ذاتها، تهديدٌ بالفوضى. وللتلطيف من هذا التهديد، هل تستطيع اللجنةُ أن تعتمد على الممثّلين المبعوثين في مهمة؟ إن هؤلاء زادوا، على العكس، من الالتواءات، إذ تصرَّف كلٌّ واحد تبعاً لحدة المشكلات، وتبعاً لميوله الخاصة أيضاً. ففي «النييفر»، تبنّى «فوشيه» سياسةً اجتماعية جريئة جداً؛ وكذلك «سان جوست» و«ليباس» اللذان فرضا على أغنياء ستراسبورج، وعلى رأسهم «دييتريش» ضريبة استثنائية من تسعة ملايين، ووزّعا معونات على «المواطنين المعوزين». واستغلّ آخرون مهمتهم ليبتزّوا مالاً احتفظوا به لأنفسهم: هكذا تصرّف «تاليان» في بوردو، و«بارا» و«فريرون» في البروفانس. التباين ذاته كان في آثار الإرهاب. كان الإرهاب معتدلاً، بفضل «لنديه» في الغرب الجيروندي (لم يصدر أيُّ حكم بالإعدام)، وكان وحشياً في «فانت»، حيث أغرق «كاربيه» نحو ثلاثة آلاف فاندي، وفي ليون حيث نفذ «كولو ديربوا» و«فوشا» الإعدام بالجملة: نحو ألفي مشبوه أعدموا بالرصاص أو رشّوا رشاً.

وفي باريز ذاتها، أوشكت المراقبة أن تفلت من الحكومة. ففي «فريمير»، حاول «شوميت» أن ينتزع من لجنة الأمن العام قيادة اللجان الثورية ليسندها إلى الكومونة. وكانت الحكومة أكثر حساسية لهذا التهديد الباريزي منها لفوضى الأقاليم، فردت رداً صارماً. وحدّد قانون ١٤ فريمير (٤ كانون الأول) تنظيم الحكومة الثورية. إن المؤتمر الوطني «وهو المركز الوحيد لدفع الحكومة» يفوّض إلى لجنة الأمن العام إدارة اللجان الثورية

والشرطة السياسية؛ ويفوّض إلى لجنة السلامة العامة مجموع الإدارة السياسية والعسكرية. وعُيّن في المناطق والبلديات مفوّضون وطنيون، عينهم المؤتمرُ الوطني. ولا تستطيع أية هيئة شرعية أن تعدّل أو تعلّق تطبيق القوانين. إن قانون ١٤ فريمير، الذي كمّلته تدابير متتالية أقرّ دكتاتورية الحرب.

جنود السنة الثانية:

إن لجنة السلامة العامة التي أُنشِئت لتنتصر «أَبرمت، كما يقول «بارير» ميثاقاً مع الموت» وريثما تظهر نتائج جهود التسلح العظيمة التي لا تغدو محسوسةً إلا في الربيع التالي، تكب هذه اللجنة على مهمة مباشرة: إيقاف الغزو وإخضاع بُؤر الثورة المعادية الداخلية. لم يتغيّر شيء في الظاهر. فالأعداد التي سُحبت من هبّة الجماهير للتطوّع لم يكن لديها ما يكفي من الوقت لتُجهز. أما في الواقع فتغيّر كل شيء: جاء الدفعُ من الأعلى وقد نُبّه الجنرالات المتشبّثون برأيهم أن السلطة ملكُ المدنيين: «تذكّروا أن أبطال الجمهوريات القديمة من أمثال «سيبيون»، و«بول اميل» كانوا يتلقّون أوامرهم من مجلس الشيوخ، وأن روما كانت تعذّب أبناءها – وإن انتصروا – لأنهم لم ينتظروا أوامر ليتغلبوا على أعدائها». وتُجدّد التصفية الصارمة القيادة من الجنرالات القادة إلى أبسط العرفاء. ورُفِّع قادة بين الثلاثين عاماً والأربعين لإمرة الجيوش: لإمرة جيش الشمال جوردان (ولد في ١٧٦٢)، لجيش الموزيل هوش (وُلد في ١٧٦٨). ويتعهّد الممثلون المبعوثون بمهمة، في أماكن تواجدهم، أن يثيروا الحماسة ويبتعثوا البسالة. ومع ذلك فإن اللجنة بدت قليلة التجديد في نقطة واحدة: إن الستراتيجية التي لها فضلها – وهي ستراتيجية جماعية لا ينبغي أن يحمل «كارنو» وحدة مسؤوليتها – تظل ستراتيجية النظام القديم، حربَ الحصار لا الخرق المباغت، الأشرطة لا كتل المناورة.

ولذلك فإن انتصارات الخريف ليست حاسمة. في جيش الشمال نجح هوشار، في «هوندشوت» في تخليص دنكرك، في ٧ أيلول. لكنه اتجه إلى

«مينان»، رضوخاً منه للخطة التي وافقت عليها اللجنة، وكانت «بنيان» في أيدي الهولانديين. فاستولى على المدينة في ١٣، لكنه أُخرج منها على يد «يورك» بعد يومين؛ أثناء هذا الوقت، احتلّ العدو «كيسنوي»، قبل أن يحاصر «موبيج». فيغدو «هوشار» كبش الفداء أمام اللجنة، وتضع جوردان مكانه وتعدمه. حينئذٍ يُرْسَل «كارنو» إلى جوردان، ويكثر من العقوبات ومن البلاغات الحماسية. وفي ١٥ تشرين الأول تنشب معركة «واتينييك». في اليوم الأول فشل الهجوم الفرنسي؛ وفي اليوم التالي، وبناء على التعليمات التي حمل «كارنو» قادته على تبنّيها في الليل، دحر الجناحُ الأيمن المعزّزُ الصفوفَ العدوّة. وبفضل هذا النصر، رُفع الحصارُ عن «موبيج» لكن العدو احتفظ بجيشه سليماً. ولم تبد أية محاولة، حتى الربيع، لطرده من مكانه.

وفي الألزاس، وعلى جبهة الشرق، حيث كانت «لاندو» محاصرةً استأنف النمساويون الذين يقودهم «ورمر» هجومهم منذ ١٣ تشرين الأول؛ ووصلوا إلى أربعة فراسخ من ستراسبورج حيث كان شطرٌ من السكان مستعداً لاستقبالهم. في هذه اللحظة، كان وضع الجيوش الفرنسية ميؤوساً منه تقريباً. فهي، من جهة، قد أخلت مواقعها لمصلحة جيش الشمال الذي كان يسند إليه «كارنو» الدور الحاسم. ومن جهة أخرى، لم يكن الجنرالان الجديدان، «هوش» قائد جيش الموزيل و«بيشيجرو» قائد جيش الرين، متّفقين. فأرسلت اللجنةُ «سانت جوست» و«ليباس» في مهمة فوق العادة، وهو أمر ساءَ الممثلين المبعوثين بمهمة هناك «بورو» و«لاكوست» اللذين يحيطان بـــ «هوش». وسيكون «سان جوست» في ستراسبورج محرّك التصحيح. إذ يعيد النظام إلى الجيش آمراً بإعدام عدد من الضباط والجنرالات؛ وهو يموّنه بفرض تضحيات ضرورية على الأهالي؛ وهو يثير حماسته بحركاته وأقواله. فهو يرد على مفوض نمساوي مطلق الصلاحية قائلاً: «الجمهورية الفرنسية لا تتلقى من أعدائها ولا ترسل إليهم سوى

الرصاص» ويكتب لهوش: «نحن ننتظرك، في لاندو، أيها الجنرال». وهو يحمل الجميع على ترديد شعاره: «لاندو أو الموت». ويحاول هوش أن يفك الحصار عن لاندو من جهة الشمال. وحين يوقفه «برنسويك» في «كيزرلوسترن» (٢٨ تشرين الثاني) ينسحب ويندفع خلال «الفوج». وفي ٢٤ كانون الأول يدخل «بيشيجرو» «هاغونو»، لكن «بودو» و«لاكوست» في اليوم نفسه يعينان هوش قائداً أعلى للجيشين، دون انتظار سان جوست. وفي ٢٧ تُخلّص لاندو ويحتل هوش «سبير» وجزءاً من البلا تينا. وبعد رفع الحصار، تتوقف العمليات، كما جرى في الشمال.

صُفِّيت، في الداخل، البؤر المعادية للثورة أو رَضَخت. وكان احتلال ليون التي دافع عنها «بريسي» طويلاً وشاقاً. ودخلتها الوحدات الجمهورية في ٩ تشرين الأول. وبعد ثلاثة أيام، استصدر «باريز» مرسوماً من المؤتمر الوطني بهدم بيوت الأغنياء؛ وما بقي قائماً سيسمى «المدينة المحرّرة» بعد ليون تولون. بدأ الهجوم الذي قاده «ديغومييه»، لكن بحسب خطط النقيب بونابارت، في ١٥ كانون الأول؛ وفي ١٦ تم الاستيلاء على الحصن الأول وقُصفت المدينة؛ وفي ١٨ أبحر الإنكليز والأسبان عائدين؛ وفي ١٩ دخلت الوحدات الجمهورية المدينة التي سُمّيت منذئذ «المرفأ - الجبل».

ظل الصراع شاقاً في الفانديه، وأتاحت بنود استسلام «مايانس»، في أول أيلول، تعزيز وحدات الغرب بفضل نقل المدافعين عن المدينة، لكن الخلافات بين القادة ظلت تشلّ كلَّ عمل بين «كانلكو» الذي يريد أن يشنّ الهجوم انطلاقاً من نانت، و«روسينيول» الذي يبغي أن يجمّع أقصى ما يمكن من القوات في «سومور» تحت إمرته، تبتّ اللجنةُ أولاً لمصلحة الأول. لكن الفانديين يوقفون المانسيين في «تورفو» ويجبرون «كانكلو» على الانسحاب إلى «نانت». وبينما استدعت اللجنةُ كانكلو وروسينيول ووحّدت القيادة تحت إمرة «ليشيل» الرخو، سحق «كليبير» الذي حلّ محل «كانلكو»، الفانديين في

«شوليه»، في ١٧ تشرين الأول. وهذا هو المنعطف الأكبر في حروب الغرب. وعُيِّن «لاروش جاكلان» المدعوّ في الأسطورة «السيد هنري»، قائداً عاماً للجيش الملكي. فماذا سيفعل بثلاثين ألف رجل يقودهم؟ البقاء في مكانه يعني المراوحة في الأرياف، ومداهمة المدن دون القدرة على الدفاع عنها، إذ انتهى النهب، أمام جند الجمهورية. فيقرر عبور اللوار ليفتح لنفسه ممراً إلى الشمال. وتبلغ كتائبه «غرانفيل» مشعلةً خلفها ما سيُدعى ثورة الملكيين، لكن تلك الكتائب تعجز عن احتلال المدينة (١٣ تشرين الثاني). ولم يستطع الجمهوريون الذين كانت قيادتهم سيئة أن يحولوا دون تقدّمها.

لكن الوضع تحوّل في كانون الأول . فالفانديون الذين انسحبوا إلى الجنوب هاجموا «آنجيه» في ٣و في ٤ فشلوا. فيعودون إلى الشمال، لكن «مارسو» (الذي أصبح قائداً عاماً) و«كليبير» يمزّقانهم إرباً إرباً وسط مدينة «مان» في ١٣ وفي ١٤. وينتهي أمرُ «الجيش الكاثوليكي والملكي العظيم» الذي تُدحر آخر أرتاله في «سافناي» في ٢٦. ولم يبق سوى جماعات مشتتة في «البوكاج» و«الماريه» حيث يثبت «شاريت»، لكن «ديلبيه» سيُؤخذ ويُعدم في ٣ كانون الثاني. حينئذ يُنظم «تورو» الذي عُهد إليه «إخماد الفتن» «الأرتال الجهنمية» المشهورة.

اختُتم خريفُ ١٧٩٣ إذن باستراحة للثورة. لكن لعل الاستراحة أشد تخويفاً للحكومة. إنها تسمح بجميع الحسابات، وتوقظ الاستياء المخبّأ، وتجعل الفضيلة والإرهاب يُحتملان احتمالاً أقل.

الصراع على جبهتين:

إن تمزّقات الجماعة الجبلية أثناء شتاء ١٧٩٣- ١٧٩٤ سبقها تبليغ مزدوج قُدِّم في تشرين الأول وتشرين الثاني إلى لجنة السلامة العامة. يثير الشك في قضيتين معاً. قضية فساد حقيقي ومؤامرة مفترضة.

في ١٢ تشرين الأول، قابل «فابر ديغلانتين» وهو مرتبط سياسياً بدانتون، اللجنتين (لجنة السلام ولجنة الأمن العام) ليكشف لهما عن وجود

مؤامرة يثيرها الأجنبي، وترمي إلى قلب الحكومة الثورية بتأجيج الاستياء الشعبي من جراء تدابير غوغائية. وبعد شهر (في ١٤ تشرين الثاني) عمدَ «شابو» و«بازير» بدورهما، وهما نائبان سيرتُهما مشبوهة، إلى مقابلة روبسبيير واللجنتين ليبلّغا عن فضيحة شركة الهند، لقد رويا أن البارون «دي باتز» (وهو ملكي معروف) يقود مؤامرة ذات فرعين: فرع للإفساد، مع «يلوني» و«جوليان دي تولوز». ومهمته تزوير مرسوم تصفية الشركة، وفرع للوشاية مع أنصار «هيبير»، غايته إضعاف الحكومة بمهاجمة النواب. ما الأمرُ في الحقيقة؟ لا شك أنه كان في باريز أجانب كثيرون رحّبت بهم الثورة ترحيباً واسعاً، في مرحلتها الجيروندية. وكان بعضهم مثل «آنا شارسيس كلوتس» نائباً في المؤتمر الوطني. وكان كثير منهم أصحاب مصارف ورجال أعمال، مثل «بيريغو» (من نيو شاتيل) و«برولي» و«والتر بويد». واليهود الموراڤيين آل «فري». والاسباني «غوزمان».

ومع أنهم كانوا مرتبطين بنواب دانتونيين (تزوّج شابو في تشرين الأول أخت فري) إلا أنهم تجلّوا بدعمهم لحملتين هيبيرتيتين: متابعة الحرب الثورية حتى النهاية (مما يؤمن لهم أرباحاً عالية بفضل تموين الجيوش) ومحو المسيحية. ولم تنزعج لجنة السلامة العامة من إضعاف المعارضة الهيبيرتية العنيفة فأشاعت رسمياً فكرة «مؤامرة الأجنبي». بيد أنه ليس في الوضع الوثائقي الراهن ما يبيح الاعتقاد بمؤامرة منظّمة تسعى إلى هدف سياسي محدّد.

أما قضية شركة الهند فهي أوضح؛ وفي تموز –آب عندما كان الوضع الاقتصادي مقلقاً. أخذ عددٌ من النواب يشهّرون بالشركات المالية ومن بينها شركة الهند التي كانت أسهمها مرتفعة في السوق المالية. وقد حصلوا في ٢٤ آب من المؤتمر الوطني على مرسوم يلغي الشركات المالية، لكنهم تعيّنوا في لجنة المالية التي كُلِّفت أن تُحضِّر مرسوم التصفية. من كان هؤلاء النواب؟ ديلوني، شابو، بازير، جوليان دي تولوز. ما هدفهم؟ المضاربة سراً من أجل إنزال أسهم الشركة ليدبّروا شراءها لأنفسهم بغية إنقاذها. وعندما قدّم

«ديلوني»، في ٨ تشرين الأول، مرسوم التصفية، وهو في مصلحة الشركة، احتّج «فابر ديغلانتين» وطلب التصويت على تعديل للمرسوم يعهد بالتصفية إلى مفوّضين من الحكومة. أكان صادقاً أم قصد إلى أن يرتشي بدوره؟ على كل حال، عندما سلّم «ديلوني» نصَ المرسوم النهائي للطباعة دون أن يخضعه لقراءة جديدة، فإن النص الأولي هو الذي ثُبِّت (الشركة تصفي نفسها) مع توقيع «فابر» هذه المرة.

والواقع أن «النّواب العفنين» كانوا مرتبطين بجناح دانتون في الحزب الجبلي. وبعد أن ائتلفوا فترة مع الهيبيرتيين، قاطعوهم وغدوا غرضاً لهجمات عنيفة. وإذ أُبعدوا في أيلول من لجنة السلامة العامة، تزايدت الشبهات حولهم، ففي أول تشرين هاجم اليعاقبة «شابو» من أجل زواجه، وهاجموا «جوليان دي تولوز» لعلاقاته مع مُضارب، هو الراهب «ديسباني». وهدفت الوشايات الناقصة لفابر وشابو إلى هدفين اثنين: اتهام مُتّهميهم الهيبرتيين بالتواطؤ مع الأجنبي للإضرار، وتبرئة أنفسهم من أي تواطؤ في قضية الفساد.

أوقفت لجنةُ السلامة العامة هؤلاء وأولئك، أُوقف «شابو»، بازير، ديلوني، جوليان، في ٢٤ برومير (١٧ تشرين الثاني)، وأوقف بيريرا، دوبويسون، ديفيو، في مطلع فريمير، ولم يُلقَ القبضُ على برولي الهارب إلا في شباط. «فابر ديغلانتين» وحده ظلّ حرّاً، مع أن اللجنة على علمٍ بتوقيعه المُجامل.

ذلك أن الخلفية السياسية لا تسمح بحفظ التوازن بين المتساهلين والهيبيرتيين. ولم ينزعج روبسبيير في إبقاء أصحاب دانتون في السجن كرهائن، لكنه لا يريد، في هذه الساعة، أن يشرع في القتال على هذه الجبهة، على العكس، كلُّ شيء يدفعه إلى تحالف تكتيكي مع المعتدلين.

طوال أكثر من شهر، من آخر تشرين الثاني إلى وسط كانون الثاني، يتشكّل ما يُشبه محور روبسبيير- دانتون على أساس الهجوم العنيف على

اللامتسرولين و«الثوريين المتطرّفين» الذين يدعمون مطالبهم. وكانت اللجنةُ، في الظاهر، مستقرّة فوق الأحزاب، ضد نزعة الاعتدال وضد «الغلوّ». وكانت، في الواقع، بحاجة إلى معتدلين جدد لكي تتفادى طغياناً من اليسار.

هبّ دانتون إلى نجدة اللجنة، عند عودته في ٢٠ تشرين الثاني، وانخرط كلياً في محاربة محو المسيحية، ووافق على قانون ١٤ فريمير الذي ينظم المركزية الحكومية. ما خططُه؟ كان يفكر، من غير شك، أن الأوان قد آن للانتهاء من الحكومة الثورية، لا لأن أصدقاءه قد أوقفوا أو هم مهدّدون بأن يُوقَفوا فحسب، بل لأن التوقف الذي طرأ على الصعيد العسكري بدا له مناسباً للبحث عن السلام. وفي الوقت الراهن، كان القصدُ طلبُ الرحمة («أطلب أن يُوفّر دمُ الرجال»، والهجوم على مجموع الأشخاص الذين يحيطون بحركة اللامتسرولين، وإنقاذ المؤتمر الوطني من ضغط الشارع. وفيما بعد، كان يأمل أن يفصل روبسبيير عن يسار اللجنة («كولو ديربوا» و«بيلو- فارين) وأن يتقاسم وإياه المسؤوليات الحكومية. وساعده «كاميل ديمولان» الذي أصدر في ١٥ فريمير (٥ كانون الأول) صحيفة جديدة: «الكورديلي القديم». وفي العدد الأول، هاجم المتطرفين ونعتهم بأنهم عملاء «بيت»؛ وبعد خمسة أيام نُدِّد بكلوتس وبكل التيار الموالي لمحو المسيحية؛ وفي ١٥ كانون الأول، وفي ظل موازنة بين الجمهورية والملكية، يوضع مبدأ الحكومة الثورية ذاته موضع الشك؛ وفي ٢٤ كانون الأول، يطالب باطلاق سبيل مائتي ألف مشبوه وإنشاء لجنة رحمة. وفي غضون ذلك، تتكاثر الهجماتُ على الزعماء الهيبيرتيين، ففي ١٧ كانون الأول حصل «فابر» على إيقاف «فنسان»، دي رونان، ديرون (وهو عضو في لجنة السلامة العامة) وبعد يومين، جاء دور مازويل، وهو ضابط في الجيش الثوري.

في ثلاث نقاط ، تلتقي هموم روبسبيير وهموم دانتون. فالاستسلام للمطالب الإرهابية، للهجمات على الثلاثة والسبعين نائباً الموقوفين لاحتجاجهم

على ٢ حزيران، الهجمات التي تأتي من «السهل» يعني تحكيم الأكثرية البرلمانية الوحيدة الممكنة، وهو يقول لليعاقبة بكل وضوح: «منذ ٣١ أيار قُضي على «الماريه». وقبول مَحو المسيحية العنيف يعني العزلة في الداخل وفي الخارج على حد سواء، ثم إن روبسبيير يبدو بخاصة وكأنه قد هجر، في السياسة الخارجية، رَفْضَ أي احتمال للمفاضوات التي ترتّبت على مداخلاته من آذار إلى أيلول.

لكن هذا التقارب هشّ، لأن على روبسبيير أن يحسب حساباً لقسم آخر من الأكثرية: جميع الأشخاص المتورطين في الإرهاب وفي الحرب الثورية. ومن جهة أخرى سيُضغط عليه. ذلك أن «كولو ديربوا» الذي أنذره أصدقاؤه يعود من ليون في مطلع نيفوز (٢١ كانون الأول) ويُشيد في الجمعية، ثم في نادي اليعاقبة، بالقَمْع، ويدافع عن رونسان، ويُرعدُ مندّداً بالتسامح. وفي ٦ نيفوز، ينجح «بيلو - فارين» في إلغاء «لجنة العدل» على يد المؤتمر الوطني، وهي لجنةٌ أُنشئت بناءً على طلب «المتسامحين»، قبل بضعة أيام. ويحوّل «كولو» و«بيلو» تكتيك دانتون ذاته إلى نحره: فلكي يعزلاه عن روبسبيير حرّكا لجنة الأمن العام التي فتّشت منزل ديلومي واكتشفت المرسوم المزوّر الذي وقّعه «فابر ديغلانتين» والذي كانت الحكومة تعلم بوجوده منذ شهر! ومنذئذ لا شيء يمنع من إيقاف «فابر» الذي يتم في ٢٣ نيفوز (١٢ كانون الثاني) وفي اليوم التالي، تولّى دانتون الدفاع عنه، لكنه منعزل. ويفشل التحالف الذي حلم به.

الهجوم المضاد الذي شنّه «كولو ديربوا» و«بيلو - فارين» أجبر روبسبيير على الرجوع إلى الوراء، فهو يردّ في ٥ نيفوز (٢٥ كانون الأول) على «كاميل ديمولان» ويبرّر الحكومة الثورية، ويشير إلى خطرين يهدّدان، برأيه، الثورة: «نسبةُ الاعتدالية إلى الاعتدال كنسبة العجز إلى العفة، والإفراط الذي يشبه القوة كالاستسقاء الذي يشبه الصحة». لكنه ظل يظهر

التسامح تجاه «ديمولان» وحرص أشدّ الحرص على ألا يقطع صلته به. ولعل موقعه قد كشف عن هشاشته لأول مرة في هذه الأسابيع الأول من ١٧٩٤. إن «الفضيلة والإرهاب» اللذين وصفهما في ١٧ بلوفيوز (٥ شباط) على أنهما محرّكا الحكومة الثورية، هما من غير شك، مثل أعلى أخلاقي، وليسا تعريفاً لأكثرية سياسية. لقد أزفت ساعةُ البَتْر.

محاكمة باريز:

يسجّل إطلاق سراح «رونسان» و«فنسان (١٤ بليفيوز) استئناف الاضطراب الكورديلي الذي يتّسع في فنتوز بالتأثير المزدوج: تأثير الصعوبات الاقتصادية والاستياء السياسي.

ويُغذي غلاءُ الأسعار والقحط الضيق المستمر في الشعب. ويبدو أن لملاكات حركة الأقسام أهدافاً محدّدة: الوظائف. «جميع المواطنين الذين لهم مورد أو موضع يكفيهم مؤونة العيش لا يجوز لهم أن يشغلوا الوظائف المأجورة في مكاتب الإدارة، وسيُنقلون منها ليُعهَد بهذه الوظائف إلى المواطنين البائسين من أرباب الأسر والمواطنين الصالحين».

مطاردة الوظائف التي أظهر «فنسان» نموذجاً لها في مكاتب الحرب هي في أساس نضال «مواطني ٩٣» ضد «مواطني ٨٩». ولم يخطئ روبسبيير عندما قال لهيبير: «أنتم تريدون أماكننا». إن نادي الكورديليين الذي سيطر عليه «فنسان» هو الذي يشن الهجوم. فمنذ ٢٤ بلوفيوز (١٢ شباط) يندّد هيبير بالطغمة التي اخترعت كلمة: «الثوري المتطرف»؛ وفي ٤ فنتوز (٢٢ شباط) يطالب بحلول لأزمة المواد الغذائية. وتفادياً للانفجار، يتقدّم «سان جوست» في ٨ فنتوز بمرسوم حول مصادرة أملاك المشبوهين، بينما يحاول «كولو ديربوا» عبثاً الحفاظ على الوحدة بين الكورديليين واليعاقبة، وهذا المرسوم الذي تمّمه مرسوم ١٣ بدا وكأنه يُعلن عن أن الأموال المصادرة سوف تُستخدم للتعويض على المعوزين. ويستحضر «سان

جوست» في بضع جمل أخّاذة أمل الفقراء العظيم الذي مرّت عليه آلاف السنين: «البؤساء هم قوة الأرض؛ ولهم الحق في أن يخاطبوا كالأسياد الحكومات التي تهملهم». لكن لا المؤتمر الوطني (الذي لا يحمل هذا الوعد محمل الجد) ولا الشَعْب (الذي يريد حلاً مباشراً لمشكلة المواد الغذائية) ولا جماعة الكورديليين (التي تريد السلطة) تنخدع: إنها مؤامرة لعزل ملاكات الحركة عن الجماهير. وفي ١٢ فنتوز، تحدّث «رونسان» عن عصيان مسلّح. وفي ١٤ (٤ آذار) يغطّي الكورديليون «حقوق الإنسان». ويطالب «كاريه» بعصيان مسلّح مقدّس»، وينضم إليه «هيبير». لكن الحركة كان لا بدّ لها أن تفشل لأنها حُضِّرت تحضيراً سيّئاً ولم تَسِرْ الأقسامُ وراءها. ويمدّ «كولو ديربوا» يده إلى أصحابه الأقدمين لآخر مرة: فيرفض «رونسان» بألفاظ حادة، أيّة مصالحة. ويُوقَف القادة الكورديليون في ليلة ٢٣ إلى ٢٤ فنتوز (١٣-١٤ آذار) بعد أن تخلى عنهم «شوميت» و«باش» و«هنريو» و«بوشوت». وتتمّ المحاكمة من ١ إلى ٤ جيرمينال. إن تقنيّة المزج سمحت بخلط المناضلين الحقيقيين (هيبير، فنسان، رونسان، مومور، وأربعة آخرون من «مواطني ٩٣») بمخبر للشرطة، وبالأجانب وشركائهم المتواطئين معهم الموقوفين في بروميير (كلوتس، برولي، بيريرا، ديسفيو) وجنرال متّهم بالملكية. أما «شوميت» الذي نجا في هذه اللحظة فسيسقط مع أرملة هيبير في جمع قادم.

في اليوم التالي لتوقيف الكورديليين، أصدر «كاميل ديمولان» العدد السابع من «الكورديلي القديم». لم يكن هذه المرة راضياً عن مهاجمة يسار الحكومة فطالب بتجديد اللجنة واتهم «باريز» برفض السلام. وفي الأيام التالية، ضاعف دانتون وأصحابه من هجماتهم: ضد «بوشون»، ضد «هيرون» (الذي صدر قرار اتهامه). وبذلوا وسعهم، في الوقت نفسه، لإنقاذ «فابر ديغلانتين» الذي صدر قرار اتهامه في ٢٩ فنتوز مع النواب المرتشين الآخرين.

هل سيرضخ روبسبيير؟ منذ ٢٥، أظهر بوضوح نيّته في المحافظة على محور الأكثرية التي تضمّ جبليّي اليسار المتعلّقين بالحرب الثورية وبالإرهاب: «أعظم الخطر هو أن نشبّه الوطنيين بالمتآمرين». ويتقرّر مصيرُ النواب المرتشين، لكن هل ينبغي أن يرتبط به مصيرُ دانتون وديمولان؟ هل ستتغلّب الضروراتُ السياسية على روابط الصداقة وأخوة المعارك المنصرمة؟ بحسب إسرار «بارير»، كان روبسبيير يودّ لو ينقذ «كاميل»، ونحن نعلم أنه قاوم كثيراً قبل أن يضع دانتون على اللائحة. لكن الإبقاء على دانتون يعني إثارة جميع الذين تورطوا في الإرهاب ضد الحكومة. فانتزع القرارَ «كولو ديربوا» و«بيلو- فارين» ولجنة الأمن العام، وفي ١٠ جيرمينال مساءً (٣٠ آذار) أمرت اللجنة بتوقيف دانتون، ديلاكروا، ديمولان، فيليبو، بتهمة التواطؤ مع «فابر ديغلانتين» و«شابو». «لنديه» وحده رفض توقيع أمر التوقيف، وتُنسب إليه هذه الكلمات: «لست هنا لأقطع رأس فرنسا، بل لأغذّيها».

في اليوم التالي، طلب «ليجندر» في المؤتمر الوطني، الاستماع إلى النواب الذي أُوقفوا ليلاً. وكان جزءٌ من الجمعية مستعداً أن يحذو حذوه، لأن بترها المستمر أرعبه. لكن روبسبيير يتدخل، وخطبته حاذقة، لقد ذكّر أكثريته أنها مسؤولة جماعياً عن كل العمل الذي تمّ: «ما الذي فعلتموه ولم يكن فعلُه بحرية، ولم ينقذ الجمهورية؟» فانتزع أصواتَ الجمعية.

كانت المحاكمة التي افتُتحت في ١٣ جيرمينال (٢ نيسان) هائجةً، فقد خُلط المتّهمون السياسيون الأربعة مع المُخلّين بواجبهم (فابر، شابو، بازير، ديلوني)، هيرو دي سيشيل، الاسباني غوزمان، أصحاب المصارف آل «فراي»، الجنرال ويسترمان- ورفض دانتون أن يستسلم. وكان صوته الجهوري يثقب جدران القاعة التي عقدت فيها المحكمة جلستها ويستثير التجمّعات. ويخاطب «فوكييه- تانفيل» اللجنة التي تحصل على مرسوم من

الجمعية يسمح بحرمان المتهمين من المناقشات في حالة الاضطرابات، وفي ١٦، استُبعد دانتون وديلاكروا من المناقشات وأُعدما في اليوم نفسه.

بدت لجنة السلامة العامة وكأنها خرجت معزّزة من أزمة جيرمنال، ولم تَعْدُ، في الواقع، أن حفرت قبرها الخاص بها.

الثورة المجمدة:

بين محاكمات جيرمينال الكبرى، لم يكن التوازن سوى توازن ظاهر. إن لجنة السلامة العامة، إذ ضربت عنق هيئة الأركان الكورديلية، إنما وضعت حداً لضغط الشارع على التمثيل الوطني، وهو ضغط حَرَفَ الثورة البرجوازية عن مجراها، منذ ١٠ آب ١٧٩٢. وبهذا المعنى كان جيرمينال شهراً حاسماً: في جميع الميادين، بدأت العودةُ إلى قواعد البرجوازية الليبرالية التي سُجِّلت خطأ في رصيد التيرميدوريين وحدهم أو اتّهموا بها وحدهم خطأ. وبالمقابل فإن اللجنة، حين أعدمت دانتون، لم تُلغ التناقض التي قصدت إلى الخروج منه: إن البرجوازية الجديدة التي نضجت منذ ١٧٨٩ تريد أن تعود إلى حكومة ليبرالية، لكن دون أن تتخلّى عن ثمار الحرب. ومن جيرمينال إلى تيرميدور، طمأنت حكومةُ روبسبيير القوى البرجوازية، لكن بما أنها كانت متشبّثة بالإرهاب دون أن تجرؤ على إقامة الصلح أو دون أن تستطيعه، فقد لاذت بالفرار إلى الأمام: الدكتاتورية والأسطورة. ولم يفعل تيرميدور شيئاً سوى أنه أنجز العودة إلى الواقع، ملائماً بين المؤسسات وتغيّرات جيرمينال.

«تجمّدت الثورةُ»: «سان جوست» هو الذي يتكلم. «اختفت عبقريةُ باريز مع الكومونة»: إن حدس «ميشيليه» حدسٌ ثاقب. فقد طُرد الرجالُ، واختفت المنظمات المستقلة، واجتاحت البيروقراطية كلَّ شيء. وأصبحت كومونة باريز وسيلةً لنقل الأوامر الصادرة من فوق. واختفت الجمعيات الشعبية في فلوريال وبريريال. وفي الأقاليم، ظلت لجنة السلامة العامة وحدها هي التي تستطيع منذئذٍ (مرسوم ٢٣ فنتوز) إرسال مفوّضيها، وقد استُدعي

بالجملة الممثلون المبعوثون بمهمة، المفروزون من المؤتمر الوطني، في نهاية جيرمينال. لكن هذا التعزيز للديكتاتورية ذو نتيجتين متعارضتين: إنه نافع إذا كان القصدُ إبعادَ تهديد اللامتسرولين، وهو يقلق «السهل».

ومع ذلك، فمن الناحية الاقتصادية، أخذت البرجوازيةُ تتنفّس. وإذا كانت جريمة الاحتكار قائمة نظرياً، فهي لا تخضع لغير الغرامات. ومنذ ١٢ جيرمينال ألغي مفوّضو الاحتكار. كان القصدُ طمأنةَ التجار: يميّز مرسوم ٢٣ فنتوز بين التجار «الشرفاء» والمضاربين. ظل الحدُّ الأعلى موجوداً، لكن اللجنة تسمح بإعفاءات كثيرة أو تلطيفات في الواقع، فتمنح المتهدّين زيادات أو علاوات. وشيئاً فشيئاً، تُعاد الحرية إلى التجارة الخارجية. ويسوءُ وضع المأجورين. ذلك أن الكومونة تساهلت مع مخالفات الحدّ الأعلى للأجور طالما أبقت على علاقاتها بالحركة الشعبية، أما البيروقراطية الجديدة فهي تبغي تطبيق ذلك الحدّ الأعلى بدقة. وفي ١٥ فلوريال، استصدر «بارير» مرسوماً يقضي بمصادرة اليد العاملة لنقل البضائع، وفي ٢٩ بريريال، عمد المؤتمر الوطني إلى ملاحقة مثيري الإضرابات في معامل الدفاع الوطني، وفي أول تيرميدور أمر «سان جوست» بتوقيف عمال مضربين على أنهم مشبوهون، وفي ٥ نشرت كومونة باريز حدّاً أعلى للأجور هو، عملياً، خفضٌ لسعر العمل.

هذه التنازلات لم تَعْدُ أن زادت الرغبة في الاستقرار السياسي وفي العودة إلى الهدوء. لكن الكومونة، في اللحظة نفسها، تنعزل وتنزلق إلى حلول دموية وطوباوية.

ويتعزّزُ الإرهاب. ففي باريز ظلّت السجونُ ملأى (٧٨٠٠ سجيناً في ١٠ تيرميدور) بالرغم من إطلاقات السجناء الفاجعة. ويُلغي قانونُ ٢٢ بريريال، الذي صُوِّت عليه بناءً على تقرير «كوتون»، جميع ضمانات القضاء، ثم إن تعريف أعداء الثورة على الخصوص، هو من الميوعة بحيث

يضمّ أيّاً كان. لمَ كان قانونُ الدم هذا؟ يُقال إن محاولات اغتيالات «كوتون» وروبسبيير أسخطت النفوس. ربّما، لكن الأعمق من ذلك ما يبدو من أن جماعة روبسبيير تتشبّث تشبُّث اليائس بالوسائل التي تملكها، وذلك بسبب غياب المنظورات السياسية الواضحة. ويبدأ الإرهاب الأعظم: ١٢٨٥ حكماً بالإعدام من ١٠ حزيران إلى ٢٧ تموز بينها إدام «اندريه شينييه». وهو ما لا تتقزّز منه البرجوازية وحدها بل والجماهير أيضاً: التقاء اشمئزاز البرجوازية واشمئزازا الجماهير الذي سيؤذن بالتقاء تيرميدور.

مع الإرهاب الأعظم، لم تعد الفضيلةُ كافيةً: لا بدّ من أساس للنظام، لا الأساس الأخلاقي وحده، بل الميتافيزيكي أيضاً. في ١٨ فلوريال (٧ أيار) يبيّن روبسبيير للنواب أن صراع الأحزاب يأتي من الانحلال الأخلاقي، ويأتي الانحلال الأخلاقي من الإلحاد. إنه لا يطرح نفسه كفيلسوف. لكن كرجل سياسي: «في نظر المشرّع، كل ما هو نافع للناس، كل ما هو صالح، في الواقع العملي، هو الحقيقة. إن فكرة الكائن الأسمى وخلود الروح دعوةٌ مستمرة إلى العدل، إنها إذن فكرة اجتماعية وجمهورية» وهو ينشئ أربعة أعياد جمهورية كبيرة، ويقضي أن يجري الاحتفال، في كل عشرة أيام، بفضيلة مدنية. وفي ٢٠ بريريال (٨ حزيران) ينظّم «دافيد» العيد الأعظم للكائن الأسمى وللطبيعة، ترأس الاحتفالَ روبسبيير، وبيده باقة سنابل، يحيط به موكبٌ طويل ينتشر من «التويليري» إلى «شان دي مارس» وتأتيه من الخارج ومن فرنسا رسائل التهنئة: أهي توطئة للإحياء الديني؟ إنها، في الواقع، سببٌ إضافي للعزلة.

ربيع النصر:

كان كل شيء معلّقاً منذ شهور من أجل المجهود الحربي. وإذا كانت الألبسة والتجهيزات قد حُلّت بمختلف الوسائل، فإن الحصول على الأسلحة بعددٍ كاف كان صعباً بسبب نقص بعض المواد الأولية: لقد استُخرج كل ما

أمكن استخراجُه من الأرض ومن باطن الأرض. وكان أشهر العلماء: شابتال، مونج، برتوليه، يعملون في قصر «ميدون» في سبيل الدفاع الوطني. وكان الجيش المكوّن من خمسمائة ألف رجل، أكثر تماسكاً بفضل المزج، وأكثر انضباطاً وأحسن قيادةً. ومع ذلك، فقد شهد الشتاءُ نقل الجنرالات المتزايد. وأُوقف «هوش» في فنتوز، متّهماً بالهيبيرنية. كتب روبسبيير: «لدينا الدليل على أن في فنتوز، متّهماً بالهيبيرنية. كتب روبسبيير: «لدينا الدليل على أن الجنرال هوش خائن».

أعدّ «كارنو» الخطة العامة للحملة. كان على جيوش الجبهات «الثانوية» أن تقتصر على الأعمال المحدودة. هذه التعليمات قادت إلى نزاع مع «دوميربيون»، القائد العام لجيوش الآلب وإيطاليا، الذي أراد، بمساعدة نابليون، أن يحتلّ «البييمون». واحتل جيش البيرينيه الشرقية، بقيادة «ديغومبيه» بضع نقاط في كاتالونيا، بينما صد «مولر» الإسبان في الغرب. لكن الجبهة الأساسيّة ظلت جبهة الشمال. كان على ثلاثة جيوش أن تنسّق جهودها: كانت مهمة «بيشيجرو» مع جيش الشمال (١٥٠٠٠٠٠ رجل) أن ينقل الهجوم إلى الفلاندر البحرية. وكانت مهمة «شاربونييه» (جيش الآردين) أن يتحوّل إلى «شارلروا»، ومهمة «جوردان» (جيش المزيل) أن يتحوّل إلى لييج. نُفِّذت هذه الخطةُ تنفيذاً سيئاً؛ فلم يتمكّن «بيشيجرو» من الاستيلاء على «لاندريسي (٣٠ نيسان)، وهو لم يشتبك مع العدو اشتباكاً جدّياً بالرغم من انتصاره في «توركوان» (١٨ آيار). وعلى الخصوص لأن خلافاً خطيراً نشب بين «كارنو» الذي كان يريد تعزيز الجناح الأيسر باتجاه الفلاندر البحرية، وسان جوست الذي كان يبغي أن يفتح عنوةً ممر «السامبر». وفي ٨ حزيران عهدَ «سان جوست» على «جوردان» بالقيادة الموحدة لجيوش الموزيل والآردين. وأثناء معارك السامبر عرّض نفسه للمخاطر.

في ٢٥، تمّ الاستيلاء على «شارلروا». في ٢٦ (٢٨ ميسيدور من السنة الثانية (دَحَر «جوردان» كوبورج في «فلوروس» وأصبح اسمُ جيشه «سامير إي موز». وينضم إليه بيشيجرو في بروكسل (١٠ تموز) ثم يمضي مرة أخرى إلى الشمال تاركاً إياه يتقدّم نحو «الموز» وفي ٩ تيرميدور، عندما سقط روبسبيير، دخل بيشيجرو «آنفير»، ودخل «جوردان» لييج. كان هذا ربيع النصر.

٩ تيرميدور:

عملتْ ضد روبسبيير استياءات السطح وتيارات العُمق العظمى. فالولاة السابقون - المبعوثون بمهمة – الذين استُدعوا لتجاوزاتهم الإرهابية أو لابتزازاتهم، لا يحبون أن يحدّثهم أحد عن عقاب النّصابين؛ إن «تاليان» الذي سُجِنت عشيقتُه منذ بريريال، و«فوشيه»، و«بارا»، و«فريرون» يتشكّون للجميع: وقلما يجدون أذناً صاغية لأن ماضيهم يُقلق. وأعظمُ خطورة حسد لجنة السلامة العامة؛ فـــ «آمار» و«فادييه» ينتميان إلى الجناح المناصر لمحو المسيحية، والمتطرف في الحزب الجبلي؛ إنهما يكرهان حَبْرَ الكائن الأسمى ويحقدان عليه لأنه أنشأ مكتباً للشرطة يُفلت من يد اللجنة. لكن اللجنة العظمى هي نفسها منقسمة؛ منذ ١٥ ميسيدور، كفّ روبسبيير عن الذهاب إليها؛ ويقبل في ٥ تيرميدور، بناء على طلب «سان جوست» أن يُعقد اجتماعٌ عام، لكنه يأبى أن يعود إليها في اليوم التالي: وهو يُبدي اعتراضاته دون أن يُسمّي خصومه، في المؤتمر الوطني في ٨ (٢٦ تموز).

مَنْ الذي قاد المعارضة؟ هل لعب «كارنو» الدور الأساسي؟ لا شك أن خصومات عنيفة قد جعلته عدة مراتٍ في مواجهة «سان جوست» (بصدد جوردان) وفي مواجهة روبسبيير (بصدد بونابرت). وإلى جانبه تجمّع «التقنيون» لنديه، و«بريور الساحل الذهبي». لكن في ٩ تيرميدور، كان نجاحه أو فشله منوطاً بثلاثة رجال. «بارير»: أي الصلةُ «بالسهل»، وضمانة الاستمرار والشرعية

الثورية. «بيبو – فارين» و«كولو ديربوا»: أي إطلاق العمليات على يد الملاك الجديد الذي نشأ في الإرهاب والذي ارتبط بنجاح الحرب. لقد فشل رهان دانتون: الحرية والصلح، لكن دون اليقين بالنصر. والآن النصر هو الذي يُتيح الحرية. كل الجماعات يمكنها أن تأمل بالانتفاع. وسوف يسقط روبسبيير بالضبط لأنه يُصر على الجمع بين طرفين متناقضين: الإرهاب في النصر وفي ليلة ٨ إلى ٩ تتضح المؤامرة. سوف يعمد «كولو – ديربوا، رئيس المؤتمر الوطني، إلى منع روبسبيير وسان جوست من الكلام في اليوم التالي. ويجري الاتصال «بالسهل» الذي يسلّم روبسبيير في مقابل التخلّي عن الإرهاب.

في ٩، في الحادية عشرة صباحاً، يستهل المؤتمر الوطني جلسته. عند الظهر يبدأ سان جوست كلامه فيقاطعه «تاليان»؛ ويهاجم «بيّو – فارين» روبسبيير؛ ويود روبسبيير أن يصعد إلى المنصة، لكن «كولو – ديربوا الرئيس» يأبى عليه الكلام ويحرك جُريسه ليغطّي صوته. ويستصدر «بارير» مرسوماً ينتزع من «هنريو» قيادة الحرس الوطني. ويُصوَّت بناءً على اقتراح لوشيه، على مرسوم اتهام لروبسبيير وسان جوست وكوتون. فيلتمس أخو روبسبيير و«ليباس» أن يفوزا بشرف الانضمام إلى ذلك الثلاثي: «ضاعت الجمهورية، وانتصر قُطّاع الطرق». ويساق السجناءُ إلى لجنة السلامة العامة.

الفصل الأخير سيُمثل في ساحة «الغريف». فالكومونة، و«هنريو» منذ أن أُنذرا، استنفرا وعبّأا الأقسام من أجل نهاية الظهيرة؛ أما الخمسة الذين نُقلوا بين عدة سجون في العاصمة، فما لبثوا أن أُطلق سراحُهم، لكنهم تأخروا عن بلوغ قصر البلدية وقد وصله «كوتون» آخر الكل، في الواحدة صباحاً. كانوا متردّدين، واهني العزم: إن هؤلاء البرلمانيين لم يكونوا قط من ذوي الفتَن. كما أن تعبئة الأقسام لقيت الفشل: ستة عشر قسماً فقط (من ثمانية وأربعين) أرسلت رجالها.

وتصرّف المؤتمر الوطني بدوره. إذ تلقى «بارا» قيادة القوات المسلحة وجمع أعداداً من أقسام الغرب والمركز.

اعتُبر المتمردون خارجين على القانون. أثناء هذا الوقت تفرّق الجندُ الذين يحمون قصر البلدية شيئاً فشيئاً. ونحو الساعة الثانية، دخلت مفارز «بارا» قصر البلدية. فرمى أخو روبسبيير نفسه من النافذة؛ وقتل «ليبا» نفسه بطلقة مسدس؛ وجُرح روبسبيير (أو جرح نفسه) في الفك. وفي ١٠ تيرميدور، أُعدم روبسبيير وواحدٌ وعشرون من أنصاره دون محاكمة. وكان العمال الذين تظاهروا عشية الأمس مطالبين بزيادة الأجور يصرخون في طريقهم: «الحد الأعلى...».

الخلاصة:

منذ ١٠ آب ١٧٩٢، جُرِفَتْ الثورةُ، جرفتها الحربُ وضغط الجمهور الباريزي. إلى خارج الطريق العظمى التي اختطّها عقلُ القرن الثامن عشر وغناه. وصَعدَ إلى السطح الشغفُ بالمساواة الذي أظهر، فيما وراء الصيغ الفقيرة المُعدّة، قوّةَ المذلاّت المتراكمة وتلوينات الرؤى الشعبية. وما يطفو هو الصورةُ المقلوبة لمجتمع النظام القديم حيث كان كل شيء طبقات وامتيازات؛ إن عالم مطالب اللا متسرولين عالمٌ لا تسلسل فيه، ولا تفرّد، ولا نفوذ للثروة أو للموهبة؛ عالمٌ يبتغي أن يختفي فيه كل ما تثيره في الذهن هذه الكلمةُ الملعونةُ: أرستقراطية. فيما وراء الثورة التي أدركها جيداً «جوريس»، الثورة التي فهمها «ميتيله» بالحدس: ثورة القوى التي لفّها الظلام، قوى البؤس والغضب.

إن سياسيّي «الجبل» الذين أُجبروا على التعامل مع تلك القوى تخلّوا لها عمَا تطالب به: تطويع الجماهير، التسعير، الإرهاب. لكنهم نجحوا في الاحتفاظ بالجوهري: السلطة. وما أن سمحت لهم الظروف

حتى استعادوا المراكز المتقدمة للحركة الشعبية، مركزاً بعد مركز، في اللجان أولاً، ثم في الأقسام، ثم في الجمعيات الأخوية. ويشهد جيرمينال السنة الثانية القطيعة النهائية. ولا شك أن اللامتسرولين سيحاولون في بريريال السنة الثالثة أن يؤثّروا في مجرى التاريخ، بغير جدوى، لأن القوى الليبرالية والبرجوازية تؤكد من جديد إشرافها المنفرد على النظام الاجتماعي الجديد.

لكن الحرب تستمر، وهي أصل جميع الانحرافات، جميع التواءات المثل الأعلى لـــ ٨٩. وليس من رجل تبنّى ولا من جماعة تبنّت إزاء الحرب موقفاً ثابتاً. لا دانتون الذي طالب بالحدود الطبيعية قبل أن يبحث بدأب عن المفاوضات، ولا روبسبيير الذي آل نفاذُ بصيرته في ربيع ٩٢، إلى الفتور المقصود في ربيع ٩٣، ولا «كارنو» الذي تخلّى في تيرميدور عن الحدود «الجغرافية» التي قال بها في السنة السابقة. ذلك أن الحرب تؤدي إلى تحول في المجتمع وإلى مجيء مِلاك جديد. فإلى شرائح البرجوازية القديمة التي أضعفها التضخّمُ أو توقّفُ التجارة، انضمّت جماعات جديدة اغتنت بتعهدات الحرب والتسلح أو بالمضاربة. إن جزءاً من الطبقة السياسية ارتبطت بهذه الجماعات وتحدّدت على خطّ يتضمّن النصر «وفيما وراء خطوط الفصل الاجتماعي هذه، شدّت الحربُ أواصر الأمة الكبرى» في مركّب من الأهواء والأحلام والرغبات. لا بد من إرضاء جميع الناس.

لقد دفع دانتون رأسه ثمناً للبحث عن حلّ لم يكن سوى تسوية. وفقد روبسبيير رأسه لأنه لم يرسم أي منظور. ذلك أن الحرب، من جهة أخرى، أورثت الإرهاب الذي يبعث على تلاقي رفض الرافضين. فالفلاحون يكرهون المصادرات، والبرجوازيون يتوقون إلى التنعّم بالحياة، والشعبُ لم يعد يرضى أن يهب أبناءه لطنابر الموتى.

الصفقة المبُرمة في تيرميدور رهان على المستقبل: هل تسمح الانتصارات بصلح المنتصر؟ بهذا الشرط يمكن أن تُرسّخ المنافعُ المكتسبة ويُلبى التوق إلى الانفراج.

لكن المعاصرين لم يعوا مثل هذا الإحراج. فبالنسبة إليهم، لم تضع الأوهام جميعها.

* * *

فهرس القسم الأول

الصفحة

الطبعة الثانية / ٢٠١٢م
عدد الطبع ١٠٠٠نسخة



الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة

www.syrbook. gov.sy

مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٢م

سعر النسخة ٢٣٠ ل.س أو ما يعادلها